


الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحـث العلـمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي




كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية                                        قسم التاريخ

# أثر التشريعات الرومانية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلاد المغرب (146ق.م _429م)

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث (L.M.D) في التاريخ
تخصص: تاريخ بلاد المغرب القديم

إعداد الطالبة:
**سميرة عطية**

إشراف:
**أ/د. محمد رشدي جراية**

المشرف المساعد:
**د. عمر بوصبيع**

**أعضاء لجنة المناقشة**

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | مؤسسة الانتماء | الصفة |
|---|---|---|---|
| أ/ د. السعيد شلالقة | أستاذ التعليم العالي | جامعة الوادي | رئيساً |
| أ/ د. محمد رشدي جراية | أستاذ التعليم العالي | جامعة الوادي | مشرفاً ومقرراً |
| د. عمر بوصبيع | أستاذ محاضر أ | جامعة الوادي | مشرفاً مساعداً |
| أ/ د. عبد الحميد عمران | أستاذ التعليم العالي | جامعة المسيلة | عضواً مناقشاً |
| د. حسن معمري | أستاذ محاضر أ | جامعة ورقلة | عضواً مناقشاً |
| د. التجاني العمودي | أستاذ محاضر أ | جامعة الوادي | عضواً مناقشاً |
| د. عبد الحق بالنور | أستاذ محاضر أ | جامعة الوادي | عضواً مناقشاً |

السنة الجامعية: 1443 - 1444 هـ/ 2022- 2023 م


بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

لقد كان موضوع التشريعات رفيقي الدائم منذ سنة 2019، ومع ذلك لم يكن بإمكاني أن أنهي هذا المشروع بدون الدعم والتوجيه غير المحدود من طرف الاستاذ الدكتور محمد رشدي جراية، إنني مدينة له بامتنان و عرفان هائل، منذ البداية خلال لقائي به بمرحلة الماستر في عام 2016، بحيث ساعد في تحولي من طالبة جامعية عادية إلى شخص يرغب بشغف في الحصول على دكتوراه التاريخ القديم، سأقدر دائمًا نزاهته وعمله المتفاني في تنميتي أكاديمياً؛ بحيث لا أستطيع أن أتخيل وجود مشرف بحث أفضل، كيف لا وهو العقل النموذجي للأكاديميين المحترفين الذي أطمح لأن أكونه مستقبلاً.

كما أود أن أشكر المشرف المساعد الدكتور عمر بوصبيع، لتزويدي بثروة من وجهات النظر المختلفة التي يمكن من خلالها النظر في بحثي، كما أنني ممتنة أيضًا لسادة؛ السعيد شلالقة، عبد الحميد عمران، معمري حسن، التجاني العمودي وعبد الحق بالنور، الذين وافقوا بلطف على العمل كممتحنين لهذه الأطروحة، والذين ستكون مداخلاتهم مفيدة لي بتنقيح وتحسين هيكل الأطروحة بشكل أكبر.

كما أود أن أشكر زملائي في مرحلة الدراسات العليا للتاريخ القديم: حكيمة شيحي، محمد تومي، فتيحة غديري ومحمد العيد تلي لآرائهم القيمة، ومن أجل جميع محادثاتنا المحفزة لنجاحي في تقديم هذه الأطروحة.

كما يجب الإشارة والشكر إلى أمينات "مكتبة مالك بن نبي" بتوقرت: سهام، خولة، منال، نسيمة، صفاء، رباب وسامية؛ بسبب التأثير المهدئ الذي لا يمكن أن يمارسه إلا محب للعلم والمعرفة.

أخيرا أتوجه بالشكر بشكل خاص إلى زوجي العزيز، الذي شاركني منذ فترة طويلة ولمدة خمس سنوات وكان دائمًا موجودًا لإلهامي ولتنشيطي وإبقائي مستمرة خلال كل المراحل التي يمكن أن تستحضرها دراسة الدكتوراه، لولا عقليته القوية والدعم الذي لا ينتهي، أشك في أنني كنت سأبدأ هذا المسعى، ناهيك عن الانتهاء منه، له كل الشكر والعرفان والامتنان.

# مقدمة

تلعب التشريعات الرومانية دوراً حيوياً في تأسيس السلطة القانونية وتنمية ممارساتها القانونية في منطقة بلاد المغرب القديم، يمكن النظر من خلالها في العلاقات الاقتصادية، إذ نتمكن من رؤية التأثير الكبير لهذه التشريعات على المجالات الزراعية والصناعية والتجارية، مما يظهر أثرها الابرز على العلاقات الاجتماعية، حيث يتم تأطيرها وفق أسس قانونية.

فمن خلال هذه التشريعات التي اقرتها روما وبسطوة احتلالها الغاشم، تم تشجيع نمو النشاط الاقتصادي في أفريقيا الرومانية، مما ترتب عليه تأثيرات اجتماعية كبرى، وبهذا استطاعت روما توطيد سيطرتها على بلاد المغرب القديم، فاعتُبرت أراضيها ملكاً عمومياً لروما وفقًا لتشريعات ومراسيم وقوانين خاصة بالمنطقة، مما ساهم في تنظيم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لبلاد المغرب القديم.

الاطروحة ليست سرداً شاملاً للقانون الروماني، بل هي متعلقة بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي في حدود اطلاع الباحثة باصطفاء أهم التشريعات وغربلتها، بل ينصب اكثر التركيز على آثرها، خلال ما يسمى بالفترة ما قبل الكلاسيكية والفترة الكلاسيكية وما بعد الكلاسيكية، أي منذ بدايات الاحتلال الرومانية في 146ق.م حتى بداية الاحتلال الوندالي في 429م.

وباعتبار ان القانون الروماني قد لعب دورًا مهمًا في تشكيل وتأطير المجتمعات المغاربية القديمة، وكان لتطوره تأثير كبير على النظام القانوني الذي لا يزال مستخدمًا في العالم الحديث، حيث كان تطوير القانون الاقتصادي والاجتماعي الروماني عملية تدريجية امتدت على مدى قرون، وخضعت لتغييرات مهمة خلال العصرين الجمهوري والإمبراطوري، نستكشف في هذا البحث أهم القوانين الاقتصادية والاجتماعية الرومانية، ودورها في المجتمع، مع التغييرات التي حدثت خلال العصرين الجمهوري والإمبراطوري.

إذن فهذه الاطروحة تقدم تفصيلاً لمصادر القانون الروماني واثرهُ، لأن مصادره، يمكن أن تعني شيئين: في المعنى الأول يشير إلى المكان الذي جاء منه القانون من حيث التشريع، العرف، قرارات مجلس الشيوخ ومراسيم القضاة والمحاكم وما إلى ذلك؛ في الثانية

يشير إلى أي مدى كان القانون في روما هو نفسه أيضًا في مقاطعات افريقيا الرومانية، فمثلا مومسن (Mommsen) يرى ان هناك وحدة قانونية للإمبراطورية الرومانية الى غاية القرن الخامس للميلاد، وانه تم تكييفه مع الممارسات المحلية الموجودة مسبقًا لاستخدام القانون الروماني لتسوية النزاعات داخل المقاطعات.

سنحاول في هذا البحث إلقاء نظرة على القانون الروماني من منظور اقتصادي واجتماعي في بلاد المغرب القديم، خلال فترة الاحتلال الروماني، لإن اهتمام البحث هو فهم القانون في ضوء الاقتصاد والمجتمع، وآثار تلك التطورات، واختيار الموضوعات ونوعية المناقشة والمراجع الببليوغرافية كلها تعكس ذلك، كما يدرس هذا البحث الثقافات القانونية لبلاد المغرب الروماني من منظور تاريخي.

ينصب تركيز البحث بشكل عام على أثر المسائل التشريعية الاقتصادية والاجتماعية كنطاق العلاقات الاجتماعية الخاضعة للتنظيم القانوني، وتفاعل الرومان وسكان بلاد المغرب القديم مع تلك التشريعات، ومسألة معرفة الخبراء القانونيين بالتشريعات المتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، والمؤسسات التي تطبق القانون، وحول من لديه القدرة على وضع القوانين، مع التطرق لمن لديه السلطة القضائية، والممارسة القانونية بشكل عام.

كل ذلك يتعلق بتنظيم المجتمعات في المقاطعات الرومانية، والجهود الرومانية للسيطرة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لذلك كان التركيز في هذا البحث ينصب على سن التشريعيات الرومانية، من خلال اكتساب نظرة تاريخية عن اثر النظام القانوني للإمبراطورية الرومانية على بلاد المغرب القديم، ليمكن لنا أن نفهم كيف تطورت القوانين والممارسات القانونية عبر الزمن، وكيف تأثرت بالثقافة والسياسة الإمبراطورية، وكيف شكلت حياة سكان مقاطعات افريقيا الرومانية، يمكن أن توفر هذه الرؤية أيضًا أساسًا للمقارنة مع الأنظمة والثقافات القانونية الأخرى، وتساعد في إلقاء الضوء على التطور التاريخي للقانون والحوكمة أي عملية إدارة وإشراف الشؤون العامة والخاصة بأطر مقننة،

وهذا يشمل فحص القوانين والتشريعات والممارسات القانونية وإجراءات المحاكم التي كانت شائعة خلال الإمبراطورية الرومانية، وكذلك السياق الاجتماعي والثقافي الذي عملوا فيه.

بالنسبة للإطارين الزماني والمكاني ومراعاة لنوعية الموضوع كونه ذو طابع قانوني، فقد اخترنا فترة الاحتلال الروماني لبلاد المغرب القديم، منذ سقوط قرطاجة 146ق.م الى غاية نهاية التواجد الروماني وبدايات الاحتلال الوندالي 429م، اذا فالحد الزمني: ينطلق منذ الجزء الأخير من العصر الجمهوري و فترة العصر الامبراطوري الأعلى بالإضافة للجزء الأول من الفترة الامبراطورية السفلى، اما الحد المكاني: فيشمل بلاد المغرب القديم او ما يسمى بالمقاطعات الافريقية بمختلف تغيراتها الإدارية بتغير أباطرتها، وهي الإقليم الذي ينطلق من حدود مصر شرقاً مرورا بليبيا، تونس، الجزائر و المغرب الأقصى حالياً لغاية مشارف المحيط الأطلسي غرباً.

جاء اختيار إشكال لموضوع "أثر التشريعات الرومانية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلاد المغرب القديم" بالفترة الممتدة ما بين (146ق.م _429م)، للأهمية التاريخية لفترة الدراسة التي غيرت كثيراً من الملمح العام لبلاد المغرب القديم، بحيث كشفت عن تطورات سياسية واجتماعية هامة، بغية كشف البحث عن أدلة تاريخية جديدة تساهم في فهم أفضل للتحولات القانونية التي مرت بها المقاطعات الافريقية خلال هذه الفترة.

ولتسليط الضوء على أهم التشريعات والقوانين التي كانت سائدة آنذاك، لإن الحاجة لمعرفة التشريعات الرومانية، تكمن في إعطاء مفهوم وتعريف للقانون وتبيان مراحل ديناميكية تطوره التاريخي، وإبراز أهم أثاره الاقتصادية و الاجتماعية على بلاد المغرب القديم، كونه يعد مصدراً اساسياً للكثير من القوانين والدساتير الحالية، ولمعرفة أسباب انتشاره السريع عالميا، و لأنني ارى انه يمكن أن يُسهم هذا البحث في إثراء المعرفة العلمية في مجال التاريخ القانوني ويفتح بابًا للدراسات المستقبلية، وقد سعيت إلى تحدي ذاتي من خلال دراسة موضوع معقد وشيق، في تاريخ القانون الروماني للتوصل إلى نتائج جديدة.

وبما ان موضوع الدراسة يتعلق بالقوانين والتشريعات قننت وأطرت مجتمع بلاد المغرب القديم، وهي الفترة التي عرفت فيها المقاطعات الافريقية تطوراُ ملحوظاً في الجانب القانوني والدستوري، بشكل موازي للتطورات التي حدثت في روما عاصمة الامبراطورية، وعليه يمكن طرح الإشكال الرئيسي التالي:

**الى أي مدى ساهمت التشريعات الرومانية في التأثير على الجانب الاقتصادي والاجتماعي في بلاد المغرب القديم خلال الاحتلال الروماني؟**

وللإحاطة بالموضوع بشكل اكثر دقة يترتب علينا الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو التشريع الروماني وفيمَ تتمثل أنواعه وخصائصه وماهي مصادره؟
- فيما تتمثل أهم التشريعات الرومانية الخاصة ببلاد المغرب القديم؟
- إلى أي مدى ترك التشريع الزراعي تأثيره على اقتصاد بلاد المغرب القديم؟
- كيف أثرت تلك التشريعات اقتصاديا على بلاد المغرب القديم؟
- ما مدى انعكاسها على واقع الحياة الاجتماعية في بلاد المغرب القديم؟
- ما هي أهداف الحكومات الرومانية المتعاقبة من تلك القوانين؟
- فيما تمثلت ممارسات الحكومة الرومانية في تنظيم الأرض والشعب؟ بمعنى ما هي السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي حدث فيها هذا التغيير والتأثير؟ وما هي القوى والمؤسسات القانونية التي شكلت هذا التغيير؟
- كيف ساهم القانون في التأثير في الصورة المرسومة حول الإمبراطورية الرومانية ببلاد المغرب القديم؟
- وهل البناء الامبراطوري يشمل اللوائح القانونية للهويات المختلفة؟
- وهل اختلفت التشريعات التي طبقت في مختلف المناطق بعد 212م عام الوحدة المفترضة للإمبراطورية والدستور؟

في الواقع تتطلب طبيعة الموضوع بحثًا يغطي الفترة الرومانية ببلاد المغرب القديم بأكملها منذ سقوط الدولة القرطاجية عام 146 ق.م إلى بداية سقوط المنطقة بيد الوندال في 429م، هذا لأن التشريعات جانب قانوني هام يمس كل من الجوانب: السياسية والاقتصادية والاجتماعية وشتى جوانبه الحضارية ايضاً، التي تتماشى مع الاستعمار الروماني بالضرورة من البداية إلى النهاية.

إلا أن ظروف البحث تتطلب منا التركيز على أهم التشريعات الاقتصادية والاجتماعية فحسب مراعاةً للدقة والتزاماً بالعنوان، و التي تمهد الطريق لفرض القوانين الرومانية على سكان بلاد المغرب القديم، ويبدو أنه من المتعذر على رسالة متواضعة كهذه أن تستوعب جوانب الموضوع بعمق وشمول كافيين، ومن ثمّ فإنَّ بعض هذه الجوانب قد لا يتوفر لها العمق الكافي والتحليل الجيد، المدعمان بالحجج و الادلة التاريخية، وذلك بسبب غزارة الموضوع من جهة، سواء بسبب طول فترة الموضوع زمنياً وجغرافياً، وأنا أعتبر هذه الأطروحة بمثابة مقدمة مصغرة لبحث أكثر تركيزًا وشمولية والذي آمل أن تتاح له الفرصة للمتابعة في المستقبل القريب.

وللإجابة عن تلك التساؤلات وضعت خطة لتغطية أهم التشريعات الاقتصادية والاجتماعية وتقصي أثرها، فارتأيتُ ان يكون البحث مقسماً الى بابين، تندرج تحتهما أربعة فصول ذُيلت بخاتمة، تخدم المحاور الرئيسة لموضوع البحث، بحيث يستوعب كل فصل عدة محاور تنقسم بدورها الى عناصر جزئية، تماشياً مع إشكالية البحث وتساؤلاته الفرعية المطروحة، على النحو الآتي:

بداية بالباب الأول والذي عنونته ب: **التطور التاريخي للتشريعات الرومانية (ميكانزيمات تطور القانون الروماني)** والذي يشتمل على فصلين، فالفصل الأول متعلق بالتطور التاريخي للتشريعات الرومانية خلال العهدين الملكي والجمهوري ؛ والذي تم خلاله تعريف القانون، وابراز خصائصه ومراحل تطوره مع شرح مختصر للمفاهيم الأساسية في القانون الروماني، والاختلاف فيما بينها خلال العهد الملكي.

بالإضافة الى تبيان التطور التاريخي للقوانين والتشريعات خلال العصر الجمهوري، من مجالس تشريعية وجمعيات شعبية مختلفة، ومصادرها خلال الجمهورية الرومانية مع شيء من التركيز على الالواح الاثنتي عشر، ودور مجلس الشيوخ والقناصل والقضاة في التشريعات، لأُنهي الفصل بجملة من التشريعات التي سُنت خلال تلك الفترة.

أما الفصل الثاني في الباب الاول فكان بعنوان: التطور التاريخي للتشريعات الرومانية خلال العهدين الإمبراطوري الأعلى والامبراطوري الأسفل، وفيه تم التطرق الى مصادر التشريع آنذاك بمختلف فروعها، مع التركيز على بروز وطغيان سلطة الامبراطور التشريعية، إضافة الى تفصيل لدساتير الإمبراطورية، والتطرق لأهم الكتابات الفقهية وفقهاء العصرين الامبراطوري الأعلى والاسفل.

بينما عالجت في الباب الثاني المعنون ب: **التشريعات الاقتصادية والاجتماعية و أثرها على بلاد المغرب القديم**، اشتمل هو الاخر على فصلين لتغطية موضوعه، فكان الفصل الأول تحت عنوان التشريعات الرومانية الاقتصادية وأثرها على بلاد المغرب القديم الذي يدرس جملة التشريعات الزراعية وأثارها، وتشريعات الري و توزيع المياه، مع التطرق لقوانين الضرائب وحقوق الملكية في بلاد المغرب، دون نسيان قوانين الصناعة، التعدين، المناجم، الطرقات، والقانون البحري والموانئ وأخيرا القانون التجاري والأسواق وتأثيرات تلك القوانين في بلاد المغرب القديم.

أما الفصل الثاني فقد تطرق الى التشريعات الرومانية الاجتماعية وأثرها على بلاد المغرب القديم، ومن خلاله تناولت القوانين الاجتماعية واثارها على الأسرة والأحوال الشخصية، من قوانين السلطة الابوية وقوانين الزواج، الطلاق، التبني، الميراث، العبيد والعتق، ووضعية الأطفال القانونية، كما تطرق هذا الجزء من البحث الى أهم الحقوق الاجتماعية للمواطنين، كالملكية وقوانين العقود، وبشيء من التفصيل فيما يتعلق بالجنسية والمواطنة، مع إبراز نماذج عن الأثار التشريعية حول اهم المدن في بلاد المغرب القديم وأهم الشخصيات القانونية التي كان لها تأثير في البلاد.

وانهيت البحث بخلاصة تقييمية تستعرض أهم نتائج الدراسة مجيبة على تساؤلات البحث، حددت فيها ما بدا لي انه مفيد من الاستنتاجات.

وبحكم طبيعة الموضوع التشريعية القانونية، ولمعالجتها بطريقة تتماشى مع طبيعته، فقد اعتمدت المنهج التاريخي السردي؛ الذي يتيح لنا وصف تلك القوانين وأثارها؛ والمنهج الوصفي، الذي يقوم على مراجعة ووصف النصوص القانونية، لاستقراء أهدافها، ومعرفة عناصرها وانتقاد محتوياتها ودورها في التأثير على الوضع التشريعي العام في بلاد المغرب القديم، ونظرا لطبيعة الموضوع حاولت استعمال المنهج السردي ومعالجته من زاوية تاريخية، لتأكيد المعلومات التاريخية أو نفيها والوقوف على الآراء الاخرى للباحثين.

فاعتباراً أنني اقوم بكتابة بحث تاريخي حول أثر قوانين وتشريعات الرومانية في المقاطعات الافريقية خلال فترة الاحتلال الروماني، فضلت أن أعتمد على المنهج التاريخي الذي يركز على فهم الأحداث والتطورات التاريخية بناءً على الأدلة والمصادر، هذا المنهج مكنني من توضيح السياق التاريخي والتأثيرات الناتجة عن القوانين والتشريعات الرومانية على بلاد المغرب القديم، حيث قمت بمحاولة تحليل التأثيرات والتغيرات التي طرأت في المقاطعات بسبب هذه القوانين والتشريعات.

أما المنهج الوصفي، فقد كان مفيدًا في وصف بعض تفاصيل القوانين والتشريعات الرومانية وسردها بدقة، مع تضمين بعض العناصر السردية لتقديم الأحداث بشكل متسلسل وجذاب، لكن البحث أساساً مُسندٌ بشكل كبير إلى المنهج التاريخي والسردي.

يهدف هذا البحث إلى دراسة تاريخية وسردية للتشريعات المتعلقة بأهم سمات الاقتصاد والمجتمع في مقاطعات إفريقيا الرومانية، ومدى تأثيرها على الأوضاع العامة، عن طريق قراءة البقايا الأثرية للنصوص القانونية التي دُوِّنَتْ عليها التشريعات ومحاولة استقراء أثرها، لفحص فعالية هذا التشريع ومدى تطبيقه في بلاد المغرب تحت ظل الحكم الروماني.

كما يساعد البحث في تسليط الضوء على كيفية تأثير السياسة القانونية للإمبراطورية الرومانية على حياة سكان المقاطعات الافريقية، بما في ذلك تأثيرها على الحكم المحلي والاقتصاد والمجتمع في مختلف المناطق.

كما يمكن أن يساعدنا في فهم كيف تم تطبيق القوانين والسياسات الرومانية في المقاطعات البعيدة عن العاصمة ما وراء البحر الابيض المتوسط، وتأثير ذلك على علاقة بلاد المغرب القديم بالسلطة المركزية داخل الامبراطورية، من خلال دراسة كيف تم تنفيذ وتطبيق القوانين والتشريعات الرومانية في المقاطعات الافريقية.

ولتقييم الاقتصاد الإمبراطوري ببلاد المغرب القديم؛ يمكن أن تساعد هذه الدراسة في تحديد دور المقاطعات الافريقية في الاقتصاد الروماني الإمبراطوري، وكيف تأثرت التجارة والإنتاج الاقتصادي بالتشريعات الرومانية، كما يمكن للبحث أن يكشف عن تنظيم الحكم في المقاطعات وكيف تمت إدارتها من قبل اباطرة الإمبراطورية، مما يساهم في معرفة كيف تم تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في المقاطعات، واخيرا التعرف على التغيرات الاجتماعية من خلال دراسة التشريعات الرومانية وتطبيقها، وتأثيرها على المجتمعات المغاربية المحلية.

اما بالنسبة للدراسات السابقة للموضوع وإن كانت شحيحة باللغة العربية، يمكن ذكر كتاب محمد البشير شنيتي "التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني"، وجزئيا في كتاب عقون محمد العربي "الاقتصاد والمجتمع في الشمال الافريقي القديم"، اما بالأجنبي فقد اتسمت بالوفرة.

ولإنجاز هذا البحث استقيت مادة الموضوع من خلال مجموعة من المصادر والمراجع تضمنت بعض النقائش اللاتينية، والمدونات القانونية والدساتير الامبراطورية، بالإضافة الى مراجع ثرية معرفياً متعلقة بالموضوع، اذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

اولاً من أهم المصادر التي اعتمدت عليها؛ مدونة الامبراطور جستنيان في الفقه الروماني، وجدير بالذكر ان جستنيان(Justinian) هو إمبراطور بيزنطي حكم بين عامي 527 و565 ميلاديًا، كانت فترة حكمه تعتبر أحد أعظم الفترات في تاريخ الإمبراطورية البيزنطية، أهم أعماله كانت جهوده في إعداد قانونه المعروف بـ "مدونة جستنيان" (Justinian Digest) التي كانت أحد أهم مصادر التشريع في تاريخ القانون الروماني، ومن المصادر الهامة أيضاً فقد اعتمدت على نقيشة لوح الجيسترال حول القوانين والتشريعات الاقتصادية، كذلك و بشكل أساسي كتاب: النظم القانونية (Institutiones) والتي كتبت خلال القرن الثاني للميلاد من طرف القانوني الروماني الكبير جايوس (Gaius)، حيث يعتبر كتاب النظم القانونية الكتاب الأكثر تأثيراً في القانون الروماني، وكتاب الحوليات لمؤلف تاكيتوس (Tacite) وكتاب التاريخ الروماني (Roman History) لمؤلفه ديون كاسيوس (Dio Cassius).

ثانياً بالنسبة للمراجع يمكن الإشارة للمؤلفات باللغة العربية منها؛ كتاب القانون الروماني للمؤلف عمر ممدوح مصطفى، وكتاب مبادئ القانون للمؤلفين نبيل ابراهيم سعد ومحمد حسين منصور، ورسالة خديجة منصوري حول التطورات الاقتصادية لموريطانيا القيصرية اثناء الاحتلال الروماني.

اما المراجع باللغة الاجنبية فقد تميزت بالغزارة والوفرة حول موضوع التشريعات والقوانين الرومانية، اخص منها بالذكر مؤلفات المؤرخ القانوني الباحث جورج موسوراكيس (George Mousourakis) الذي تكمن اهتماماته البحثية في مجالات القانون المقارن والقانون الجنائي والنظرية القانونية والتاريخ القانوني (الروماني والمدني)، تشمل مجموعة أعماله الواسعة من الأعمال المكتوبة العديد من الكتب وعدد كبير من المقالات، وغيرها من الأعمال المنشورة دوليا، وقد اعتمدتُ على اهم اعماله منها: السياق التاريخي والمؤسسي للقانون الروماني ( The Historical And Institutional Context Of Roman Law)، وكتابه: أساسيات القانون الخاص الروماني

(Fundamentals Of Roman Private Law)، بالإضافة الى مؤلفه بعنوان: القانون الروماني وأصول تقاليد القانون المدني ( Roman Law And The Origins Of The Civil Law Tradition)، واخيرا كتابه: التاريخ القانوني لروما (A Legal History Of Rome ).

و لعل اهم مرجع اعتمدت عليه والذي سهل عليّ الكثير في فهم المصطلحات القانوني هو العمل الموسوعي الضخم للمؤلف ادولف برغر (Berger Adolf) بعنوان: القاموس الموسوعي للقانون الروماني ( Encyclopedic Dictionary Of Roman Law)، كذلك كتب المؤرخ الالماني ثيودور مومسن ( Théodor Mommsen) بعنوان: تاريخ روما تحت حكم الأباطرة ( A History Of Rome Under The Emperors) بأجزائه المختلفة، وكتابه: القانون الدستوري الروماني (Römisches Staatsrecht). والكتاب القانوني المثري: تاريخ القانون الروماني (Storia Del Diritto Romano) للكاتب الايطالي جوارينو أنطونيو (Guarino Antonio) بالاضافة الى كتابات بول جيه دو بليسيس ( Paul J. Du Plessis) المختلفة، والمؤلف الضخم ل: الكسندر غراهام ( Alexander Graham) بعنوان: افريقيا الرومانية (Roman Africa).

بالإضافة الى جملة من المقالات من عدة مجلات عربية وأجنبية أذكر منها على سبل المثال؛ مقال الثقافات المحلية في الإمبراطورية الرومانية: الليبية والبونيقية واللاتينية في أفريقيا الرومانية ( Local Cultures In The Roman Empire: Libyan, Punic And Latin In Roman Africa Author) للكاتب فرغور ميلار (Fergus Millar)، ومقال: ملاحظات حول التجارة الرومانية ( Notes On Roman Commerce) للمؤلف الكبير والضليع في التاريخ الروماني تيني فرانك (Tenney Frank) والذي له عشرات المؤلفات حول الاقتصاد في شمال افريقيا خلال العهد الروماني.

ومما سبق لا يسعني هنا ذكر كل المراجع التي مست هذا البحث، والتي أثْرَته بقيمتها المعرفية المضافة، وللاستزادة هي موجودة في أخر البحث ضمن قائمة المصادر والمراجع.

ومما لا شك فيه ان لكل بحث صعوبات وعوائق تعترض طريقه، فمن الصعوبات المتنوعة التي واجهني خلال مرحلة البحث في هذه الدراسة ما يلي:

تحديد ما اذا كانت التشريعات والقوانين التي عثرت عليها تتعلق ببلاد المغرب القديم، ام انها تخص مقاطعات أخرى في اسيا او بلاد الغال او اسبانيا او داتشيا (Dacia) خصيصاً في المراجع التي تتطرق لتلك القوانين ووصفها بقوانين المقاطعات عموماً دون تخصيص أو تحديد صريح لمقاطعات بلاد المغرب القديم.

تداخل بعض المعلومات المتكررة بالمراجع ببعضها البعض وصعوبة تفكيكها وتبسيطها، مع صعوبة فصل تلك التشريعات عبر الفترات الزمنية خصيصاً التشريعات التي وردت بالفترة الجمهورية ثم ألغتها تشريعات أخرى امبراطورية لاحقة، والتي وصلت إلينا دون تحديد إطار زمني لها.

إن ما تضمنته الكتب والمؤلفات حول الميدان الاقتصادي والاجتماعي لم يحظ باهتمام كبير لدى المؤرخين، وأن ما تضمنته الدراسات التي تمت حول المغرب الروماني من معلومات في هذا الميدان لا تتجاوز الإشارات العرضية التي لا يجمع بين عناصرها منهج ولا تربط بين أجزائها وحدة موضوع، إنما وجدت كشذرات هنا وهناك، وتكمن الصعوبة في جمعها وترتيبها وصياغتها بشكل متسلسل ومنطقي، ولان إنجاز دراسة كهذه ليس أمرا هيناً أو يسير التحقيق، لبعثرة ما يتعلق بمادة الموضوع بين الاف الكتب المختلفة التوجه والموضوعات.

بعد عملية استقراء التشريعات والقوانين، كانت عملية استنتاج الآثار المترتبة عنها في بلاد المغرب القديم صعبة للغاية، لأنها الحاجز غير المرئي الذي لا تستطيع الدراسات

الأثرية رؤيته ولا نقله الينا عن طريق المواد الأثرية عبر الزمن، فكان جلها من اجتهاد الباحثة خلال البحث.

كذلك كانت فيه صعوبات متعلقة بضبط المصطلحات، واختلاف وتطور مفهومها خلال فترة الدراسة، والفصل بينها، اذا فلفظ "قانون" وهو الأعم في المعنى، يقصد به خلال الأطروحة كل ما يندرج تحته من تفرعات بناء على المصطلحات الأجنبية سيتم شملها بلفظ "قانون" وهي:

التشريعات"lex" أو "Leges "، الحق أو القانون "Ius"، الأحكام أو القرارت"Decreta"، القرارات "Edicta"، المنشورات أو المراسيم "Edictum"، الردود أو الفتاوى "Rescripta"، التفويض أو الانتداب "Mandata"، إجابة الالتماس" Epistula " سيتم الإشارة اليها لاحقاً باسم القانون أو التشريع حسب موضعها.

وفي الختام أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لسيد المشرف أ.د محمد رشدي جراية، والمشرف المساعد د.عمر بوصبيع، على كل الإرشادات والتوجيهات وتصويبات هذا العمل، عبر كافة مراحله، كما لا يفوتني شكر السادة أعضاء المناقشة لقبولهم قراءة ومناقشة البحث.

# الباب الأول: التطور التاريخي للتشريعات الرومانية (ميكانزيمات تطور القانون الروماني)

# الفصل الأول:

# التطور التاريخي للتشريعات الرومانية خلال العهدين الملكي والجمهوري

## 1- التشريع

## 2- تطور التشريعات الرومانية خلال العهد الملكي (753ق.م-509ق.م)

## 3- تطور التشريعات الرومانية خلال العهد الجمهوري (510ق.م -27ق.م)

## الفصل الأول: التطور التاريخي للتشريعات الرومانية خلال العهدين الملكي والجمهوري:

لقد اشاد الكثير من المؤرخين الرومان وفقهاء القانون بالقانون الروماني، فانطلاقا من مقولة الفقيه القانوني الالماني فون أهرنج: **"أن روما فتحت العالم ثلاث مرات: المرة الأولى بجيشها، والثانية بدينها والثالثة بقانونها...** " ومنهم من قال: **"أن القانون الروماني إنما هو قانون عالمي يمثل وحدة الإنسانية... وهو خير ما أثمرته عقول الرومان وهو خير ما بقي للعصور الحديثة من مدنيتهم"** يتبين لنا – لأول وهلة – إلى أي حد بلغ تبجيل القانون الروماني؟ فهل يمكن لنا من خلال أصول هذا القانون وحيثياته معرفة حقيقة جذور هذا القانون؛ وما هي الأسس التي نشأ عليها؟ وهل هو فعلا أفضل قانون تستمد منه الإنسانية المعاصرة قوانينها؟[1] فالقانون الروماني هو المصدر التاريخي الذي اشتقت منه معظم القوانين الحديثة، وهو الأصل الذي انبثق عنه، ولهذا يعتبر مهمًا من ناحيتين، تاريخية وقانونية[2].

إنه لكي تحكم الدولة حكما صالحاً في وقت السلم وفي وقت الحرب لا يجد الامبراطورية بدأ من الاعتماد على ركنين: الأسلحة والقوانين، بالأسلحة يستمر قاهراً لكل عدو من الخارج يقصد الدولة بسوء، وبالقوانين يقطع دابر المظالم التي يبيتها بعض الأهالي لبعض، وبهذا يكون جديراً بالتقدير[3].

من وجهة نظر تاريخية، يمكن للباحث، بفضل دراسة النظم القانونية الرومانية، متابعة تطور القواعد القانونية على مدى أحد عشر قرنًا، من الوقت الذي صدر فيه قانون الالواح الاثني عشر في 450 ق.م حتى تم تدوين مجموعات جستنيان في 527-565 م، كان القصد منه حكم بلدة صغيرة لا يمكن تمييزها عن غيرها، فالقوانين التي تطورت بسرعة مع تطور البيئة الاقتصادية والاجتماعية حتى أصبحت قابلة للتطبيق على الشعب الإيطالي، ثم على إمبراطورية واسعة من الأعراق المختلفة تخضع لمعظم العالم المتحضر في ذلك الوقت،

[1] صالح بن نبيلي فركوس، تاريخ النظم القانونية والاسلامية، دار العلوم، عنابة، 2014، ص104.

[2] عمر ممدوح مصطفى، القانون الروماني، ط02، ج01، مطابع البصير، مصر، 1954، ص04.

[3] جستنيان، مدونة جستنيان في الفقه الروماني، تر عبد العزيز فهمي،، ط1، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1946، ص1.

هذه النظم قد بلغت درجة من الصقل التي نادرًا ما نجدها في أي قانون آخر من صنع الإنسان في ذلك الزمان.

هذا هو السبب في أن القانون الروماني هو مثال ممتاز للدراسات القانونية التاريخية، في هذا المجال الواسع، يمكن للباحث أن يرى كيف تولد الأنظمة وكيف تتطور وكيف يمكن تدميرها تحت تأثير العوامل والظروف الاجتماعية المختلفة التي تسود حياة بلد طويل العمر عاش لأكثر من الف عام، فتطوير هذا المجتمع ليس من قبيل الصدفة، أو نزعة عرضية للمشرعين، وأن التشريع المقيَّم بالعوامل الطبيعية للمجتمع هو التشريع الصحي والمناسب للبقاء والاستمرار، فإما أن يكون التشريع الناتج عن عوامل مصطنعة أو أحد ميول المشرع هو التشريع الفاسد الذي يجب أن يزول.

لذا فإن دراسة القانون الروماني ضرورية، وهذا عندما يُقبل أن دراسة القانون لا ينبغي أن تقتصر على دراسة النظم الحالية وتدريب الرجال القادرين على تفسير النصوص الموجودة وتفسيرها، بل تهدف إلى تدريب رجال قادرون على الحكم عن صحة نص القانون، حتى يتمكنوا في لمح البصر من التمييز بين أجزائه الصحيحة وعناصره غير الصالحة، وتقدير درجة صدقه وقابليته للتعديل أو الإلغاء[1].

أما الوجهة القانونية في دراسة القانون الروماني، فيتمثل في شموليتها في ذلك الوقت وتأثيرها على تشكيل القوانين الحديثة، برع المشرع الروماني عبر تأثرهم بالفلسفة اليونانية، فقد برزوا في قدرتهم على استخلاص المبادئ العامة، وصياغتها حسب النمذجة القانونية، لأن اهتمامهم بالمجال القانوني كان كبيرا، كما يتضح من ثراء هذا المجال باللوائح والمصطلحات القانونية، حتى ان الخطيب الروماني شيشرون (Ciceron)؛ في كتابه القوانين نقلا عن مصطفى محمود يقول " **انما خلقنا لإقامة العدل فنحن لا نسن القوانين بمحض الرأي بل بدافع الفطرة**"[2].

---

[1] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص04.

[2] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص05.

كان قانون روما القديم، كما تم نقله من خلال تدوين الإمبراطور جستنيان في القرن السادس[1]، أحد أقوى القوى التكوينية في تطوير ما نعتبره الآن على أنه التقليد القانوني الغربي، حيث قد قدمت أساس عائلة القانون المدني للأنظمة القانونية – وهي إحدى المجموعات الرئيسية للأنظمة القانونية في العالم اليوم – وقدمت مخزونًا لا ينضب تقريبًا من المفاهيم والمبادئ القانونية التي يمكن تتبع تأثيرها في أي مجموعة من القانون الدولي، وفي أي نظام من أنظمة المحاكم والإجراءات[2].

في البداية كان قانون مجتمع ريفي صغير، ثم قانون دولة مدينة قوية، أصبح القانون الروماني مع مرور الوقت قانون إمبراطورية فوق وطنية احتضنت جزءًا كبيرًا من العالم المتحضر في ذلك الوقت، خلال تاريخه الطويل، مر القانون الروماني بعملية تطور طويلة، لقد مرت بمراحل مختلفة من التطور وخضعت لتحولات مهمة، سواء من حيث الجوهر أو في نطاق مواكبة التغييرات في المجتمع[3]، خاصة مع تلك التغييرات التي أحدثها توسع روما في العالم القديم، خلال هذه العملية الطويلة، أدى التفاعل بين العرف والقانون المسُن والاحكام القضائية إلى تشكيل نظام متطور، يتشكل تدريجياً من طبقات لعناصر مختلفة.

لكن الجزء الأكبر من القانون الروماني، وخاصة القانون الخاص، لم يكن نتيجة للتشريع بل لاراء الفقهاء، لم يكن هذا القانون الذي لم يتم إقراره عبارة عن كتلة مشوشة من العادات المتغيرة، بل كان تقليدًا ثابتًا تم تطويره وتناقله من قبل المتخصصين، في البداية أعضاء من الطبقة الكهنوتية الرومانية ثم من قبل الفقهاء، في المراحل الأخيرة من هذه العملية، حيث أصبحت عملية صنع القوانين أكثر مركزية[4]، تم تجميع هذا القانون، إلى جانب القانون التشريعي ثم اخيراً "تدوينه".

---

[1]Marya Calati, Antonio E Frigerio, Storia Antica E Moderna, Garznti, Italy, 1973, P 259.

[2] جستنيان، المصدر السابق، ص 01.

[3] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص04.

[4] صالح بن نبيلي فركوس، المرجع السابق، ص104.

بعدما اكتمل تدوين القانون اصبح اكثر تطوراً، وأصبح الوسيلة التي تم من خلالها نقل القانون الروماني إلى العالم الحديث، سنتتبع تطور القانون الروماني من القانون البدائي لمجتمع ريفي صغير في إيطاليا إلى نظام دقيق للغاية يتكيف باستمرار مع احتياجات مجتمع تجاري يمتد على إمبراطورية شاسعة ويحتضن العديد من الأعراق المختلفة، بدراسة تطور المصادر المختلفة للقانون الروماني في محيطها الاقتصادي والاجتماعي داخل الأطر السياسية[1].

القانون الروماني هو أولاً وقبل كل شيء قانون خاص، قانون للمواطنين، اما فيما يتعلق به القانون العام وقانون الشعوب فيعد أقل أهمية، يهتم القانون الروماني بالعلاقات بين الناس، وإجراءاتهم القانونية، والحق في امتلاكهم للبضائع، فقد كان الأشخاص الاعتباريون على وجه الخصوص آباء العائلات، وعائلات رب الأسرة، كان لديهم سلطة كبيرة على زوجاتهم وأطفالهم وعبيدهم.

كما لا نغفل عن عنصر مهم هو قانون الإجراءات، تميز القانون الروماني القديم بالكثير من الصيغ القانونية الطقسية التي كان على المرء أن يلتزم بها قدر الإمكان، في المرحلة اللاحقة، يكون المرء قادرًا على اختيار إجراء قانوني واحد أو أكثر، حيث حكم الأطراف صراعاتهم بأنفسهم، لم يظهر القاضي إلا في المرحلة الأخيرة من القضية، لقرون لم تكن هناك محاكم، في المحاكمات العامة الكبرى، مثل تلك التي اشتهر فيها شيشرون، كان دوره أقرب إلى دور الخطيب منه إلى دور السياسي الحديث.[2]

يعرف القانون الروماني بأنه مجموعة القواعد والنظم والأعراف والعادات التي كانت سائدة في المجتمع الروماني وتحكم سلوك الافراد في الجماعة، وبهذا يتعين عليهم الخضوع لها ولو بالقوة ان لزم الامر، منذ نشأة روما في عام 753 ق.م[3]، حتى القرن السادس الميلادي

[1] George Mousourakis, The Historical And Institutional Context Of Roman Law, Routledg, Taylor & Francis Group, London, 2016, P10.

[2] Mahar Asim Shafiq, Roman Law History Of Roman Law, Punjab, Pakistan. 2014. P02.

[3] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص03.

حيث توفي الإمبراطور جستنيان (Justinien) عام 565م[1]، وتكمن أهمية دراسة القانون الروماني في اعتباره المورد الذي أخذت عنه معظم قوانين الدول الحديثة[2].

ولقد عُرف المواطن الروماني بالتزامه بتقديس النظام واحترام الواضح للقانون والتقيد والالتزام بكل نصوصه ومواده، فتراهم يخضعون كل جوانب حياتهم العامة والخاصة لمجموعة تقاليد صارمة وتنظيرات شاملة ودقيقة.

### أ) التشريع

### 1- ماهية التشريع القانونية:

هو مجموعة القواعد، التي تنظم سلوك الفرد، داخل الجماعة، اي الغرض من القانون هو تنظيم علاقات الأفراد داخل المجتمع، اي مجموعة القواعد الاجتماعية الملزمة المنظمة لعلاقات الأفراد داخل الجماعة والتي تتبع مخالفتها توقيع الجزاء على المخالف تقوم به السلطة العامة[3].

#### 1-1 القانون لغة:

القانون لغة هو النظام والاستقرار، أي كل قاعدة مطردة تحمل في طياتها الاستمرار، وبالتالي تكفل النظام[4]، وجاء في لسان العرب ان كلمة قانون تعني مقياس كل شيء، ومن الجدير بالذكر ان أصل لفظ قانون اليوناني ومأخوذ من كلمة (Kanun) [5]ويراد بها العصا المستقيمة، المعبر عنها مجازيا بالقاعدة (La Regle) او (Regula) و لها الفاظ أخرى تدل على نفس المعنى وهي : بالفرنسية (Droit) وبالإنجليزية ( Law)، وبالإيطالية (Diritto) كما تستعمل كلمة قانون لدلالة على مجموعة نصوص قانونية مثل قانون

---

[1] محمد عبد الحميد العلوي، أهمية القانون الروماني و مراحل تطوره، مجلة تهامة، العدد 10، ص 142.

[2] خريسات محمد وعصام هزايمة ومحافظة عبد الكريم، تاريخ الحضارة الانسانية، ط1، دروب لنشر والتوزيع، الاردن، 2017، ص121.

[3] منذر الفضل، تأريخ القانون، دار ئاراس للطباعة والنشر، ط02، كردستان العراق،2005، ص18.

[4] نبيل ابراهيم سعد ومحمد حسين منصور، مبادئ القانون، دار النهضة العربية، بيروت، 1995، ص11.

[5] منذر الفضل، المرجع السابق، ص18.

(Loi)، أمر (Oronnance)، مرسوم* (Decret)، قرار(Arrete) ، مدونة* (Code).

يراد بالقانون من الناحية اللغوية القاعدة او النظام ولهذا يكثر استعمال هذا المصطلح في مختلف شؤون الحياة وبهذا المعنى يطلق القانون؛ على النظم التي تحكم الظواهر الطبيعية، فيقال مثلاً قانون الجاذبية الارضية او قانون الغليان الذي يخضع له الماء[1].

## 1-2 القانون اصطلاحاً:

هناك معنى خاص للقانون هو التشريع أي ما تصدره السلطة التشريعية[2] المختصة من الاوامر والنواهي لتنظيم موضوع معين، وللتشريع درجات من حيث القوة تبعاً لأهمية المسائل يتناولها فأعلاها القانون الاساسي وهو الدستور ثم يليه في القوة التشريع العادي كالقانون المدني والقانون التجاري وقانون الأحوال الشخصية، ويطلق عليه التشريع الرئيسي لأنه يشمل القوانين العادية ثم يليه في القوة التشريع الفرعي وهو يشمل القرارات الإدارية أو اللوائح التي تصدرها الهيئات التنفيذية المختلفة.

والتشريع (La Loi) هو اول واهم المصادر والروابط القانونية المالية، فالنفقة والضريبة والتزامات الجوار وغيرها التزامات يقررها التشريع، ومع ذلك فإن هناك ترادفاً في اللغة بين القانون بالمعنى العام والمعنى الخاص رغم ان المعنى العام للقانون اوسع وأشمل من الثاني، فالعرف

* Decretهو مرسوم صادر عن سلطة سيادية. في القانون الروماني، أشارت الديكريتا إلى الأحكام والأحكام الصادرة عن المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك الإمبراطور نفسه عند جلوسه كقاضي. ينظر:
Fellmeth, Aaron X.Horwitz, Maurice, Guide To Latin In International Law, Oxford University Press,Vol02, London,2009, P78.

* Code هي مدونة مكتوبة أو مجموعة من القوانين أو القواعد أو اللوائح .يستخدم المصطلح أحيانًا للإشارة إلى كود جستنيان (Codex Iustinianus) (529 Ce)، والذي يشكل جزءًا من Corpus Iuris Civilis ("مجموعة القانون المدني") التي تضم المدونة Code والملخص Digest, والمعاهدة..Institutes . ينظر: Fellmeth, Aaron X.Horwitz, Maurice, Op.Cit, P 56.

[1] منذر الفضل، المرجع السابق، ص18.

[2] نبيل ابراهيم، المرجع السابق، ص11.

يدخل مثلاً ضمن مفهوم المعنى الواسع للقانون لأنه قانون غير مكتوب[1]، اذاً فالتشريع هو قيام السلطة العامة المختصة السلطة التشريعية في الدولة بالتعبير عن القانون والتكليف به في صورة مكتوبة[2]

ب) **خصائص التشريع**: يتميز التشريع بما يلي:

1) يتميز من حيث المضمون بكونه قاعدة قانونية مصدرها السلطة التشريعية.
2) الاجبارية؛ فهو مقترن بالجزاء المادي المفروض عند الاقتضاء، ويستلزم العقاب عن مخالفته.
3) يتميز التشريع عن العرف بكونه مكتوباً ومواكب لتطورات المجتمع المتسارعة بعكس العرف؛ غير المكتوب والذي يتميز بجموده عبر العصور[3].

## 1-3 مراحل سن التشريع وتسميته في روما :

كان سن التشريع* يمر بعدة مراحل أولها مرحلة اقتراح مشروع القانون، وكان حق اقتراح القوانين مقصوراً على الحكام وحدهم دون أعضاء المجالس الشعبية، وحق الاقتراح هذا

---

[1] منذر الفضل، المرجع السابق، ص19.

[2] نبيل ابراهيم، المرجع السابق، ص33.

[3] المرجع نفسه، ص 34.

* ليكس Lex leges المعنى الأساسي لقانون هو التشريع الذي تم تمريره بالطريقة التي تحددها الهيئات التشريعية المختصة قانونًا، فإن القانون هو "ما اقره مجلس العوام (Plebs) بناءً على اقتراح من القاضي"، يشمل التعريف الإجراءات التشريعية للتجمعات الشعبية (coimitia) وكذلك تلك الخاصة بالتجمعات العامة (concilia plebis) للتشريعات التي تمت صياغة مصطلح خاص لها هو plebiscita. لا يزال التمييز قائما من قبل الفقيه جايوس الذي يقصر مصطلح "قانون الشعب" ويحتفظ بـ "ما يأمر به العوام ويقرونه". هذه التشريعات من قبل الشعب كله أو جزء منها مشمولة بمصطلح leges publicae. وفقًا للمفهوم الروماني، "قوة القانون هي الأمر، والنهي، والحكم و العقاب"، اما السمة المميزة للتشريعات هي أنها لا تغطي أبدًا مجالًا قانونيًا واسعًا. وبالتالي لم يكن هناك أبدًا قانون يتعلق بالدستور الروماني ككل، أو القانون الخاص أو أي تقسيم له، مثل الالتزامات، وما إلى ذلك. تناولت القوانين العامة Leges publicae موضوعًا واحدًا في أي مجال من مجالات الحياة القانونية، كان التشريع القانوني معنيًا بالمجالس الشعبية في التصويت، والقضاة في روما والمقاطعات، وامتيازات مجلس الشيوخ ومجلس الشيوخ، والكهنة وواجباتهم، والعلاقات، الجنسية الرومانية، المقاطعات، البلديات والمستعمرات، المشاكل الزراعية، الإمدادات الغذائية، الترفيه، الجمعيات. واختيار أسئلة من القانون الخاص مثل الوصاية، والعبيد، والوراثة، والمصلحة، والإجراءات المدنية، وإجراءات قانون العقوبات، إلخ. مع التقدم في تطور القانون، يشار أيضًا إلى

هو الذي يضفي على القانون صفة العمومية مما يجعله سارياً على الجميع بعكس القوانين الصادرة من بعض الحكام بناء على تفويض من المجالس الشعبية (Leges *Datae)[1] فهي لا تسري إلا على الأقاليم والمستعمرات[2].

وبعد اقتراح مشروع القانون يجب على الحاكم عرضه على مجلس الشيوخ[3]، للحصول على موافقته (Auctoritas Partum[4]) قبل تقديمه للمجالس الشعبية، ثم يعرضه بعد ذلك على الشعب في الأسواق، الذي يناقشه في اجتماعات غير رسمية، يحضرها عادة الحاكم الذي اقترح مشروع القانون، وبذلك يستطيع أن يتبين رأي الشعب، فيقدم المشروع للمجالس الشعبية أو يعدله أو لا يقدمه، ثم يدعو الحاكم المجلس للاقتراع على مشروع القانون، ويقتصر دور المجلس على قبول مشروع القانون أو رفضه دون إجراء أي تعديل عليه، فيصبح القانون نافذاً من يوم إقراره، ما لم ينص على جعله نافذاً من تاريخ آخر، وكانت القوانين الهامة تنشر على الناس منقوشة على لوحات من الخشب أو البرونز[5].

ولم يكن لمجلس العامة اختصاص تشريعي محدد بل كان هذا الاختصاص شائعاً أيضاً بينه وبين مجالس الشعب، فمشروع القانون إما أن يقدم إلى مجلس العامة بواسطة حكام العامة، وإما إلى المجالس الشعبية بواسطة القنصل أو البريتور، على أن العمل جرى باختصاص

---

القوانين المنبثقة، بالنسبة للمصادر الأخرى التي لها قوة الامر والنهي و الحكم والعقاب للجميع، مثل مراسيم النواب، ومراسيم مجلس الشيوخ،تظهر الفكرة الجوهرية للقانون كقاعدة ملزمة لجميع . ينظر :

Berger Adolf, Encyclopedic Dictionary Of Roman Law, The American Philosophical Society, Vol 43, Part 02, New York, 1953. P544.

[1] Buckland, W, A Text-Book Of Roman Law From Augustus To Justinian, Cambridge University Press, New York,1963, P15.

* المواثيق الممنوحة لمدن المقاطعات تجعلها حرة (CIVITATES LIBERAE). كانت قابلة للإلغاء من قبل السلطة التي منحتها لهم أو من قبل الهيئات التشريعية في روما. ينظر: Berger, Adolf, Op. Cit p,545 .

[2] احمد إبراهيم حسن، تاريخ القانون المصري في العصر البطلمي؛ مع دراسة في القانون الروماني، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص 140.

[3] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 56.

[4] George Mousourakis, Roman Law And The Origins Of The Civil Law Tradition, Springer International Publishing Switzerland, Auckland, New Zealand,2015, P 09.

[5] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص53.

القناصل بإعداد مشروعات القوانين المتعلقة بالقانون العام التي تدخل تعديلا في النظم الأساسية واختصاص حكام العامة بمشروعات القوانين التي تدخل تعديلا في نظم القانون الخاص.

ويشار إلى القوانين في العصر الحديث بتاريخ صدوره، أما في روما فكانت القوانين تسمى باسم الحاكم الذي اقترح القانون، فاذا كان مقترح القانون دكتاتوراً أو حاكما من حكام العامة أو بريتوراً فان القانون يحمل اسما واحداً وهو اسم صاحب الاقتراح، مثل قانون كانوليا (Lex Canuleia)[1]، وقانون ايبوتيا (Lex Aebutia)، أما إذا كان صاحبي الاقتراح هما القنصلان فان القانون يحمل اسم القنصلين اللذين يتوليان الحكم لأنها يعتبران متضامنين في جميع الأعمال، فالقوانين التي تحمل اسمين تدل على انها صدرت بناء على اقتراح القنصلين او احدهما مثل قانون (Aelia Sentia).

**ج) تحرير القانون:**

كان كل عمل تشريعي، عند الرومان يشتمل على ثلاثة أجزاء هي : المقدمة ونص القانون ثم الجزاء.

1- **المقدمة** (Praescriptio) وهي الجزء الذي يكتب على رأس التشريع (Prae Scribere) وكانت تتضمن اسم الحاكم الذي اقترح مشروع القانون، والمجلس التشريعي الذي اقترع على القانون، وتاريخ التصويت، واسم الوحدة التي بدأت التصويت.
2- **نص القانون** (Ragatio) فهو يعد أهم أجزاءه، ويشمل على حكم القانون أو مضمونه الذي قدمه الحاكم إلى المجلس التشريعي وتم الموافقة عليه[2].
3- **الجزاء** (Sanctio) وهو يبين التدابير التي تتخذ ضد من يخالف حكم القانون، وقد يكون هذا الجزاء عبارة عن عقوبة أو بطلان التصرف الذي يقع تخالفا لحكم

[1]Walton, Feederick Parkee, Historical Introduction In The Roman Law, William Geeen & Sons, 02ed, Edinbuegh 1912, P183.

[2] احمد إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص 141.

القانون، وعل ما يبدو فقد كانت التشريعات القديمة خالية من أي جزاء على مخالفتها من بطلان أو عقاب، وإنما كانت تقتصر على منع القيام ببعض الأعمال التي كانت جائزة قبل هذه التشريعات، أو تقتصر على مجرد الترخيص بعمل معين في حدود معينة، وتسمى هذه التشريعات بالقوانين الناقصة، ثم أصبح منع القيام بعمل معين مقترناً بالتهديد بتوقيع العقاب على من يخالف القانون، ولكن التشريع لم يكن ينص على بطلان التصرف المخالف له، وتسمى هذه التشريعات بالقوانين شبه الكاملة[1]، وفي المرحلة الأخيرة تطورت فكرة الجزاء وأصبحت تتمثل في بطلان التصرف المخالف للقانون، ويطلق على هذه القوانين اسم القوانين الكاملة.

ولقد كانت التشريعات الصادرة في بداية العصر الجمهوري قليلة، وكانت معظمها تشريعات تتعلق بنظم القانون العام وتهدف أساساً لتحقيق المساواة بين طبقة العامة وطبقة الأشراف والاعتراف لطبقة العامة بالحقوق السياسية التي حرموا منها من قبل، ولكن ازداد الالتجاء إلى التشريع بعد ذلك، كما كثرت التشريعات التي تتعرض لمسائل تتعلق بنظم القانون الخاص[2]، **ولذلك يميز فقهاء العصر الامبراطوري بين أنواع ثلاثة من القوانين الناهية من حيث الجزاء المترتب على مخالفتها :**

أولا / **القوانين الكاملة** (Leges Perfectae)*، وهي القوانين التي تقرر البطلان جزاء على ما يقع من أعمال مخالفة لحكمها، وهذه لم تظهر إلا في أواخر عصر الجمهورية.

---

1 George Mousourakis, Roman Law, Op. Cit, P39.

2 احمد إبراهيم حسن، المرجع السابق ص 142.

* Leges Perfectae "قوانين منتهية". القوانين ذات الحقوق أو الواجبات المحددة جيدًا بالتالي، ليس من الصعب تفسيرها وإنفاذها بلا داعٍ. على النقيض من القوانين الناقصة ينظر: Leges Imperfecti. Fellmeth, Aaron X.Horwitz, Maurice, Op.Cit, P164.

ثانياً / **القوانين الأدنى من الكاملة** (Leges Minus Quam Perfectea)[1] ، وهي التي لا تقرر البطلان جزاء على مخالفة أحكامها، وإنما تقتصر على تقرير عقوبة مالية، كالغرامة مثلا، لمن يخالفها، ومن هذا النوع القوانين الأولى التي صدرت في القانون القديم

ثالثاً / **القوانين الناقصة** *(Leges Imperfectae) وهي التي لا تقرر أي جزاء على مخالفتها، وهي قوانين كانت تقتصر على الترخيص بعمل معين في حدود معينة، تاركة للحكام، بما لهم من سلطة إدارية وقضائية، معاقبة من يتعدى هذه الحدود[2].

**د) وظيفة القانون والهدف منه:**

1) يحفظ النظام في المجتمع ويعمل على استقراره، حتى لا تعم الفوضى و يتفشى الاضطراب، بالتوفيق بين مصالح الافراد ليعم الأمان، و يتحقق ذلك بفرض قوة القانون كما يقول اهرنج "***القانون هو سياسة القوة، وهو القوة الحية***".
2) يفرض القانون المساواة بين الافراد، فيما يفرضه عليهم من قيود ويقرر لهم من حقوق، لان الناس سواء في نظر القانون، وهذا جوهر العدل، وهذا الأخير هو جوهر القانون.
3) وجود علاقة وطيدة بين الصياغة القانونية والحياة الاقتصادية، لهذا يعتبر القانون أداة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية[3].

**هـ) أقسام التاريخ القانوني والدستوري الروماني**

يمكن تقسيم تاريخ القانون الروماني إلى فترات بطرق مختلفة، اعتمادًا على طبيعة التطورات المتخذة لتوفير المعالم التاريخية المطلوبة، على الرغم من أن هذه التقسيمات قد سهلت دراسة القانون الروماني، يجب على المرء أن يضع في اعتباره أن القانون الروماني تطور تدريجيًا

---

[1] Corbett, Percy Ellwood, The Roman Law Of Marriage, Oxford At The Clarendon Press, Great Britain, 1930, P35.

* Leges Imperfecti قوانين غير منتهية". قوانين بدون حقوق أو واجبات محددة جيدًا، وتستخدم عمومًا كمعايير للإرشاد. عادة ما يكون من الصعب تفسير هذه القوانين وإنفاذها. على النقيض من القوانين الكاملة. ينظر:
Fellmeth, Aaron X.Horwitz, Maurice, Op.Cit, P164.

[2] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص54.

[3] نبيل ابراهيم، المرجع السابق، ص14.

ولا توجد خطوط واضحة تفصل بين المراحل المختلفة لتطوره، كانت مصادر القانون الروماني، بدرجات متفاوتة من القوة من فترة إلى أخرى، كلها حاضرة وسارية المفعول في وقت واحد، وبطرق مختلفة مؤهلة لتأثير بعضها البعض، بشكل عام، يقع التاريخ الروماني في ثلاث فترات رئيسية تتوافق مع أنظمة روما الثلاثة المتعاقبة للتنظيم السياسي:

1 **المرحلة الملكية**: من تأسيس روما في القرن الثامن ق.م حتى نهاية القرن السادس ق.م[1].

2 **المرحلة الجمهورية**: من نهاية القرن السادس ق.م إلى معركة أكتيوم في 31 ق.م، أو تحول الدستور الروماني تحت أغسطس في 27ق.م، ينقسم العصر الجمهوري إلى مرحلتين: الجمهورية المبكرة 509 إلى 367 ق.م، والجمهورية اللاحقة من 367 ق.م إلى 31 أو 27 ق.م.

3 **المرحلة الإمبراطورية**: تبدأ هذه الفترة في 31 أو 27 ق.م وتنتهي، بالنسبة للإمبراطورية الرومانية الغربية في عام 476م مع الإطاحة بآخر إمبراطور للغرب، وللإمبراطورية الرومانية الشرقية في عام 565 م بوفاة الإمبراطور جستنيان، ينقسم العصر الإمبراطوري إلى قسمين: العصر الامبراطوري الأعلى برينسبايت (**Principate**) من 31 أو 27 ق.م إلى 284م، والعصر الإمبراطوري الأسفل دومينايت (**Dominate**) من 284م إلى 476م للإمبراطورية الغربية وإلى غاية 565م بالنسبة للإمبراطورية الشرقية.

يمكن أيضًا تقسيم التاريخ القانوني الروماني إلى فترات بالإشارة إلى أنماط سن القانون وطبيعة المؤسسات القانونية التي سادت في عصور مختلفة، كما يمكن تقسيم تاريخ القانون الروماني تقريبًا إلى أربع مراحل: [2]

1 **الفترة القديمة** من القرن الثامن ق.م إلى القرن الثالث ق.م، تشمل هذه الفترة النظام الملكي والجزء الأول من الجمهورية.

---

[1] Antonio Guarino, Storia Del Diritto Romano, 06ed, Editore Jovene, Napoli, 1981, P53.

[2] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 16.

2 **فترة ما قبل الكلاسيكية** من القرن الثالث ق.م إلى بداية الامبراطورية في القرن الأول م، تغطي هذه المرحلة الجمهورية اللاحقة والسنوات الأولى للإمبراطورية[1].

3 **الفترة الكلاسيكية** من القرن الأول م إلى منتصف القرن الثالث م.

4 **فترة ما بعد الكلاسيكية** من منتصف القرن الثالث م إلى منتصف القرن السادس م، تغطي هذه الفترة الجزء الأخير من الإمبراطورية [2].

ستوفر الأقسام المذكورة أعلاه إطارا مناسبًا لمناقشة تاريخ القانون الروماني، قبل أن ننتقل إلى دراسة تطور الاقتصاد والمجتمع وقانونه بشيء من التفصيل، و سيتم عرض الخطوط العريضة للميزات العامة لكل فترة تاريخية في الفصول التالية[3].

**و) التطور التاريخي للقانون الروماني**

تختلف كل مرحلة من مراحل تطور القانون الروماني عن المرحلة الأخرى بمميزات عديدة ويسود كل مرحلة جديدة أسلوب الأفضلية عن سابقتها وذلك بوجود صبغة جديدة ومميزة، وهذا ما عكس على المجتمع تطورا في القاعدة القانونية الجديدة، ولو نظرنا إلى نظام الحكم الملكي كيف تحول إلى جمهوري ثم إلى نظام حكم مطلق وهذا يكفي كدليل للتطور القانون الذي لامس الواقع الاقتصادي والاجتماعي بشكل وثيق.

ومن خلال التعريف السابق نذكر ان الأعراف السائدة في المجتمع الروماني المصدر الرئيس للقانون في العصر الملكي، وهي ناشئة من العادات التي جرى عليها الناس قبل انشاء روما

[1] F. Pringsheim, The Unique Character Of Classical Roman Law, The Journal Of Roman Studies, Vol. 34, Parts 1, 1944, P61.

[2] Du Plessis, Paul J, Borkowski's Textbook On Roman Law, Oxford University Press, 06ed, Uk, 2020, P01.

[3] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit. P17

وتوارثتها الأجيال اللاحقة[1]، ولعب رجال الدين دوراً كبيراً في نشوء وتفسير وتوجيه هذه الأعراف التي كانت المصدر الرئيس للقانون [2].

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 116.

[2] خريسات محمد واخرون، المرجع السابق. ص121.

## I –التشريعات الرومانية خلال العهد الملكي الفترة القديمة:

خلال المرحلة المبكرة من الفترة القديمة، كان المجتمع الروماني يحكمه مجموعة من القواعد العرفية ذات الطبيعة الدينية إلى حد كبير، يبدو أنه لم تكن هناك قوانين مكتوبة، على الرغم من أن الفقيه بومبونيوس، الذي عاش في القرن الثاني الميلادي، لم يُلمح إلى بعض القوانين التشريعية قوانين الملوك في وصفه لحالة القانون خلال هذه الفترة، ففي العصر القديم، كانت صياغة القانون وصياغته في أيدي الطبقة الكهنوتية، بصفتهم أوصياء على القانون الديني (Ius Divinum) (Ius Fetiale) ، بمعاقبة انتهاكات القواعد الدينية والتنظيم.

في نفس الوقت أشرفوا على تطبيق القانون الخاص القانون المدني(Ius Civile) ، كانوا وحدهم على دراية بالأشكال التقنية المستخدمة في إجراء المعاملات النموذجية للقانون الخاص، وكان لهم وحدهم حق تقديم المشورة الرسمية والآراء الرسمية بشأن مسائل القانون، مثل قانون المجتمعات البدائية الأخرى، تميز القانون الروماني في الفترة القديمة بطبيعته الشكلية للغاية، لا يمكن أن تؤدي المعاملة أو الإجراء القانوني إلى النتائج المرجوة ما لم يتم إجراؤها وفقًا لطقوس محددة بدقة.

### أ) بدايات التشريع وشرائع الملوك (753ق.م– 509ق.م)

خلال الفترة القديمة المبكرة، عندما كان الملوك يحكمون روما، من غير المحتمل أن يكون هناك أي شيء يمكن تسميته بالتشريع كما هو مفهوم اليوم لأن القانون كان عرفيًا ولم يتم سنه رسميًا[1]، كانت تمارس وظائف تشريعية محدودة من قبل وحدات الكوريا *(Curiae)، ولكن في جميع الاحتمالات، كان دورها مقصورًا على الموافقة على التدابير

---

[1] Antonio Guarino, Op. Cit, P101.

*كوريا curiae هي أقدم الوحدات، على أساس مبدأ إقليمي، والتي كان الشعب الروماني مقسمًا إليها. كان هناك في الأصل ثلاثون كوريًا عشرة في كل قبيلةtribus. يبدو أنه في المرحلة المليكة كان الأرستقراطيين فقط ينتمون إلى منظمة كوريالية؛ في وقت لاحق تم قبول العامة. تجلى الطابع السياسي للكوريالية في الجمعية Comitia Curiata. كان هدفهم عسكريًا أيضًا، حيث كان على كل منهم المساهمة بمائة رجل للمشاة وعشرة في سلاح الفرسان. تم تخصيص قطعة أرض إلى للكوريا للاستخدام العام. كان

التي وضعها الملك في حالات معينة، ارتبطت سلطة الملك في سن القانون، بالإضافة إلى منصبه كقاضي أعلى، ارتباطًا وثيقًا بدوره كأعلى هيئة للديانة الرومانية، في ممارسة مهامه القضائية، يمكن للملك إدخال قواعد جديدة يطبقها بعد ذلك على القضية المعروضة عليه من أجل حلها، بما أن قراراته قد اتخذت لإنشاء احكام، فقد وفرت الأساس لتطوير العديد من قواعد القانون العرفي التي لوحظت في إدارة العدالة، ومع ذلك، فإن سلطة الملك في سن قانون جديد كانت مقيدة بالعرف وكان من المتوقع أن يستشير مجلس الشيوخ ويسعى للحصول على موافقة الشعب عند التعامل مع الأمور ذات الأهمية الكبرى للدولة.

يذكر الكتاب اللاحقون، بمن فيهم الفقيه بومبونيوس، سلسلة من القوانين التي سُنت في عهد الملوك، والتي يشار إليها باسم (Leges Regiae)[1] 753-509 ق.م وهي القوانين التي سنها الملوك الرومان قبل الجمهورية وفقًا لهؤلاء الكتاب، تم جمع قوانين الملوك وتدوينها بواسطة الكاهن (Sextus Papirius)، وهو صاحب اللقب او المنصب الديني (Pontifex Maximus) في المعبد، في السنوات الأخيرة من العصر الملكي، لاحظ بعض المؤرخين المعاصرين أن أوصاف هؤلاء المؤلفين ربما تكون مبنية على ملاحظات على قانون زمانهم الخاص بهم، و قبل ذلك لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، أكد آخرون أن (Leges Regiae) لا يمكن تسميتها "قوانين"، بالمعنى الدقيق للكلمة[2]، كما كانت في الأساس تهتم بمسائل ذات طبيعة دينية إلى حد كبير، ومع ذلك، فإن الأجزاء الباقية من (Leges Regiae) تشهد على الارتباط الوثيق بين (Fas) و (Ius) الذي يميز طابع

---

زعيم كوريا مايطلق عليه اسم Curio، وكان رئيس جميع الكوريات هو كوريو مكسيموس، ربما كانت في الأصل متطابقة مع الملك. اهتم كورياليس فلامين بالعبادة المشتركة والمسائل الدينية لأعضاء الكوريات، ينظر :

Berger Adolf, Op.cit, P422.

اما Decuriae هي مجموعة وحدة من عشرة رجال. في العصور القديمة، كان للديكوريا شخصية عسكرية وسياسية، حيث تم تقسيم أقدم القبائل Tribus إجمالاً 30 كوريا، كان يتألف من عشرة ديكوريات، كل منهم بعشرة رجال. كانت Decuriae أيضًا `` أصغر الوحدات في سلاح الفرسان. كان لمجلس الشيوخ الروماني أيضًا Decuriae من عشرة رجال واحتفظ بهذا الاسم بعد ذلك عندما كانت Decuriae عبارة عن مجموعات من عُشر أعضاء مجلس الشيوخ بالكامل. ينظر : Berger, Adolf, Op.Cit,P426.

[1] Plessis, Paul J. Du Ando, Clifford Tuori, Kaius, Roman Law And Society, Oxford University Press, United Kingdom,2016, P26.

[2] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 116.

القانون القديم ويعكس نظامًا يختلف اختلافًا كبيرًا عن القانون الروماني اللاحق، في هذا الصدد، يبدو أنهم ينقلون صورة دقيقة مقبولة لطبيعة القانون في العصر الملكي، كانت قوانين الملوك تهتم في المقام الأول بالمسائل الدينية والأسرية ومعاقبة انتهاكات القانون المقدس (Ius Sacrum)*.

## ب) مصادر التاريخ القانوني الروماني

إن معرفتنا بتاريخ القانون الروماني مستمدة من عدة مصادر مختلفة، اعتمادًا على طبيعة المادة التاريخية ذات الصلة، يتم التمييز بين المصادر الأدبية والسجل الأثري غير المكتوب، حيث تكتسب الوثائق ذات الطبيعة القانونية على وجه التحديد أهمية خاصة لإعادة بناء تاريخ القانون الروماني، مثل النصوص التشريعية المختلفة، ومجموعة الأدبيات الفقهية الباقية، وسجلات المعاملات القانونية والتشريعات المنقوشة على ألواح من البرونز، الحجر أو النحاس.

## ج) المفاهيم الأساسية والاختلافات فيما بينها

### 1- الحق ذا الطابع الإلهي فاس(Fas) والحق يوس (Ius)

خلال المرحلة الأولى من التاريخ الروماني، كانت الحياة الاجتماعية محكومة بمجموعة من القواعد العرفية[1]، الأعراف مايوروم (Mores) أو "طرق الأجداد"، التي ورثها الرومان عن أسلافهم، كان يُنظر إلى بعض هذه القواعد على أنها من صنع الإنسان، بينما استمد البعض الآخر قوتهم الملزمة من أصلهم الإلهي المفترض، في هذا الحالة تمت الإشارة إليه بكلمة فاس(Fas)، احتلت المعايير المرتبطة بـ (Fas) مستوى أعلى وكان لها نطاق أوسع من النظم التي من صنع الإنسان، حيث الزمت هذه النظم على سبيل المثال، بعدم الشروع في أي

* Ius Sacrum "قانون مقدس". القانون الإلهي. القانون الطبيعي. القانون الروماني المتعلق بالمسائل الدينية، والمعروف على وجه التحديد باسم Ius Fetiale (Divinum). ينظر: Fellmeth, Aaron X.Horwitz, Maurice, Op.Cit, 159P.

[1] l.L. Kofanov Lexetivs, Lex Et Ius Ivris Romanis Origo Et Avgmen VIII—III Saecvlis A.C (Moscow, 2006). Московский Государственный, Стптут Москва, 2016, P179

عملية عسكرية أو أي تعهد عام آخر دون موافقة الإرادة الإلهية، كما يتضح من خلال الطقوس الدينية المنصوص عليها، عاقبوا القتل كجريمة ضد الآلهة، تمت الإشارة إلى السلوك الذي ينتهك القانون الإلهي باسم (Nefas)، وكان يُنظر إليه على أنه يعطل العلاقة المتناغمة بين المجتمع وآلهته اعتقد الرومان أن مثل هذا السلوك يمكن أن يثير غضب الآلهة وأن المجتمع بأسره يمكن أن يصيبه النحس أو الحظ السيء.

عُهد بإنفاذ القوانين الالهية الفاس (Fas) إلى الكهنة الذين يؤدون مهمتهم على طريقتهم الخاصة بوسائل وضعها وإدارتها، إن خرق أي قانون مرتبط بالفاس (Fas) يجعل الجاني غير مؤمن والعقوبة التي وقعت عليه كانت ذات طابع كفري، كان الغرض منه هو شفاء حالة النجاسة الجماعية وبالتالي استعادة حالة الانسجام (Amicitia) بين المجتمع والآلهة.

كان يُنظر إلى السلوك الذي لا يسبب ضررًا للآخرين على أنه يتوافق مع (Ius) أي "الحق" أو "القوة"، وهي قواعد السلوك الاجتماعي التي يصنعها الإنسان والتي تحكم العلاقات الإنسانية، جاء المصطلح (Ius) أيضًا للدلالة على ما نعنيه بكلمة "قانون" بمعنى واسع: نظام القواعد بأكمله، سواء كان مكتوبًا أو غير مكتوب، والذي بموجبه يتم تحديد الحقوق والسلطات المصاحبة لأعضاء المجتمع وحمايتها وإنفاذها.

تم استخدام المصطلح (Iniuria) للإشارة إلى أي انتهاك للقانون (Ius)، تشير الكلمة (Ius) في الأصل إلى ما هو واجب في العلاقات الإنسانية[1]، قوة الكائن البشري على التصرف بالإشارة إلى الكائنات البشرية الأخرى.

في هذا الصدد، تم تمييز (Ius)، أو القانون بالمعنى الواسع، عن الأعراف (Mores)، وهذه الأخيرة تشير إلى قواعد السلوك الموجهة إلى الشخص والتي لا يمكن إنفاذها رسميًا.

---

[1] Danilo Dalla Renzo Lambertini, Istituzioni Di Diritto Romano, 02ed, G. Giappichelli Editore, Torino 2001, P08.

ولكن في الفترة القديمة، تداخل مجالا (Ius) و (Fas) إلى حد كبير[1]، يتضح الارتباط بين المفهومين من حقيقة أن تفسير وتطبيق معايير (Ius) لفترة طويلة جدًا[2].

خلال العصر الملكي، كان الملك يؤدي وظائف تتعلق بكل من القانون الإنساني والقانون الإلهي، كل عمل هام قام به مواطن روماني، سواء كان ذا طبيعة عامة أو خاصة، اتخذ طابعًا دينيًا وكانت صلاحيته تعتمد على تحديد الإرادة الإلهية، حتى بعد أن بدأ الرومان في التمييز بين القانون الإلهي والقانون الإنساني، في الفترة القديمة المتأخرة، استمرت العلاقة بين (Ius) و (Fas) في ممارسة تأثيرها على التفكير والممارسة القانونيين الرومانيين، وهكذا، بدأت القوانين التشريعية والاتفاقيات الخاصة عادةً ببعض الإشارات إلى الآلهة واستمرت الطقوس في لعب دور مهم في المعاملات القانونية، علاوة على ذلك، فإن المصطلح (Ius)، إلى جانب وظيفته الوصفية البحتة، كان يُنظر إليه دائمًا على أنه يجسد عنصرًا معياريًا قويًا يعكس العلاقة بين القانون والعدالة *(Iustitia).

عرّف الفقهاء الكلاسيكيون (Ius) بأنه " فن الخير والعادل" [3]وبأنه دائمًا "عادل ومنصف"، إلهي وإنساني، يقول اولبيان (Ulpian) أن (Ius) يتطلب العيش بصدق، وعدم إلحاق الأذى بأحد وإعطاء كل واحد حقه، بهذا المعنى المعياري الواسع، ليس هو نفس الأخلاق، اذا فهو قانون مطروح كما ينبغي أن يكون في ضوء ما تفرضه الأخلاق والعدالة، يتضح تأثير الأخلاق على القانون من خلال حقيقة أنه، في إقامة العدل، غالبًا ما تمت الإشارة إلى المعايير الأخلاقية العامة، كما هو الحال في الحالات التي أُعلن فيها أن المعاملات القانونية اللاغية باعتبارها مخالفة للمعايير الأخلاقية المقبولة عمومًا، لكن الرومان

[1] Guarino, Antonio, Op. Cit, P119.

[2] George Mousourakis, The Historical..., Op. Cit, P 17.

* Iustitia هي العدالة او الإنصاف أي تخصيص المكافآت أو العقوبات بما يتفق بدقة مع مزايا أو إخفاقات كل شخص. ينظر : Fellmeth, Aaron X.Horwitz, Maurice, Op.Cit, P.160

[3] Domingo, Rafael, Roman Law: Basic Concepts And Values, Electronic Journal, University Of Navarra, 2017, P 08.

فسروا المصطلح (Ius) بأكثر من طريقة، اعتمادًا على السياق الذي استخدم فيه المصطلح أو العلاقة القانونية المشار إليها.

في بعض الأحيان تم استخدامه للإشارة إلى حق أو سلطة عامة أو خاصة معينة ممنوحة للفرد بموجب القانون لمتابعة مصلحة معترف بها قانونًا، كما أشار (Ius)[1] الى الوضع القانوني للشخص، كما في العبارات [2](Persona Sui Iuris) الشخص المسؤول عن شؤونه الخاصة، و (Persona Alieni Iuris) الشخص الخاضع لسلطة شخص آخر، ويشير المصطلح (Ius) إلى المكان الذي يؤدي فيه القاضي الروماني وظائفه القضائية، وبطريقة مماثلة، كانت كلمة (Iniuria) قادرة على تفسيرات عديدة، اعتمادًا على طبيعة انتهاك (Ius).

**2- الحق (Ius) والقانون (Lex):**

تم تمييز (Ius)، عن (Lex) جمع القوانين، يشير المصطلح الأخير إلى قانون يسنه جهاز تشريعي مختص وفقًا لإجراء محدد، في الفترات القديمة وما قبل الكلاسيكية، تم استخدام مصطلح (Leges) للإشارة إلى القوانين التي سنتها التجمعات الشعبية الرومانية، في الفترة الإمبراطورية، يشير مصطلح (Leges) إلى قوانين ناشئة عن عدد من المصادر، مثل المراسيم الصادرة عن مجلس الشيوخ والدساتير الإمبراطورية، بغض النظر عن مصادره.

(Lex) الذي يتعلق بحكم تعريفه بنوع معين من العلاقة القانونية، يعتمد على الحق (Ius) ولكن لم يتم تحديده معه، لم تكن المبادئ المعيارية لـ (Ius)، قابلة للاختزال في مجموعة القوانين التي تم سنها رسميًا، كان يُنظر إلى هذه المبادئ على أنها موجودة مسبقًا وتتجاوز القانون الذي تم سنه، والذي حدد فقط كيفية تطبيق القانون في ظل ظروف معينة، تم تعريف عدم المشروعية في المقام الأول فيما يتعلق بالقانون، لأن الفعل غير المشروع اعتُبر انتهاكًا لمبادئ القانون الدولي الذي استرشد به التشريع المعين الذي تم تصنيف الفعل بموجبه،

[1] George Mousourakis, The Historical.., Op. Cit, P18.

[2] Lexetivs, L.L. Kofanov, Op. Cit, P 534.

من وجهة النظر هذه، تشير كلمة (Iniuria) إلى أي انتهاك للقانون باعتباره فعلًا "مخالفًا للقانون".

علاوة على ذلك، كان تطبيق القانون صارمًا (Dura Lex Sed Lex)، حيث يتم التعامل مع فعل أو نزاع وفقًا لنص القانون، دون الإشارة إلى ظروف الحالة الفردية، وهكذا، في ظل نظام الإجراءات التشريعية الإجراءات القائمة على القانون من القانون القديم[1]، كان على الشخص الذي يقاضي شخصًا آخر أن يقدم دعواه بدقة وفقًا الصيغة المنصوص عليها في القانون الذي كان يعتمد عليه، إذا تم استخدام صيغة خاطئة، تم رفض الإجراء، من ناحية أخرى، كان يُنظر إلى تطبيق القانون على أنه مرن وبالتالي قابل للتكيف مع ظروف كل حالة على حدة، في حين أن تنفيذ القانون كان قائمًا على معايير رسمية بحتة، فإن تطبيق القانون (Ius) كان قائمًا على صحته الجوهرية، كما سنبين لاحقًا.

مساهمة الفقهاء في تطوير القانون الروماني، في حقبة الإمبراطورية السفلى، جاء المصطلح (Ius) للدلالة على مجموعة القانون بأكملها بناءً على أعمال الفقهاء البارزين في فترة الامبارطورية العليا، من ناحية أخرى، أشار ليكس(Lex) إلى القانون الوارد في تشريعات الأباطرة، المصدر الرئيسي لقانون هذه الفترة[2].

## 3- القانون المكتوب (Ius Scriptum) و القانون غير المكتوب (Ius Non Scriptum)

ميز الرومان بين فئتين عامتين من الحق (Ius)، أو القانون بمعنى واسع، القانون غير المكتوب -العرف- (Ius Non Scriptum)[3] والقانون المكتوب (Ius Scriptum)[4]، أي القانون المتجسد في شكله المكتوب في الأصل، وهو يتألف من قوانين

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 18.

[I] Ibid, P 19.

[3] Antonio Guarino, Op. Cit, P254.

[4] Thomas J. Mcsweeney, Priests Of The Law Roman Law And The Making Of The Common Law's First Professionals, Oxford University Press, United Kingdom, 2019, P82.

(Leges)، (Plebiscita)، (Senatusconsulta)، تشريعات الأباطرة، مراسيم القضاة (Edicta)[1].

هناك مواضع يكون فيها القانون غير المكتوب بوضوح قانونًا، يُنظر إليه على أنه أبدي أو إلهي وأعلى مكانة من القانون المكتوب، إنه القانون الذي يتجاوز القانون المكتوب، إن كانت الشريعة الإلهية فهي أبدية وحقيقية، إذا كانت عالمية، فهي صالحة عندما تتعارض مع قوانين القانون المكتوبة الأخرى، إنه شكل من أشكال القانون الذي له المطالبة الأولى بالأفعال المشروعة للناس، لم يصبح القانون غير المكتوب أبدًا القوة المؤثرة مثل قانون الطبيعة (Jus Naturale)، لم يكن واضح من أين جاءت سلطته، كان من الصعب تحديد محتواه، على الرغم من أن هذا يمكن أن يقال عن قانون الطبيعة (Jus Naturale) أيضًا، بدون نظرية متطورة للقانون غير المكتوب، كان من الصعب أن يوجه المرء حياته به، كان يتضمن عمومًا بيانات أخلاقية غامضة لدرجة أنه لا يمكن تدوينها[2].

## 3-1 فئة القانون غير المكتوب ينتمي القانون العرفي للعصور القديمة:

**العرف (Consuetudo)** : كان مصدرًا للمعايير التي استمدت قوتها من الموافقة الضمنية للناس وممارساتهم الطويلة الأمد داخل المجتمع، فخلال النظام الملكي والسنوات الأولى للجمهورية يبدو أنه لم يكن هناك قانون مكتوب[3] في روما، تم نقل المعرفة بالقانون كتقليد عرفي (Mas Maiorum) في العائلات الأرستقراطية، ولكن مع ازدياد تعقيد العلاقات القانونية وزيادة عدد السكان[4]، بدأ العرف باعتباره المصدر الرئيسي للتنظيم الاجتماعي في التقلص.

---

[1] Berger, Adolf, Op. Cit,P533.

[2]John.W. Martens, One God, One Law: Philo Of Alexandria On The Mosaic And Greco-Roman Law, Brill Academic Publishers, Vol 02, Boston.2003 P 12.

[3] J.S. Reid, The So-Called Lex Iulia Municipalis, Journal Of Roman Studies, Vol05, Jstor, 1915, P241.

[4] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 20.

إن القواعد العرفية الحالية، التي غالبا ما تكون غير مؤكدة ويصعب إثباتها، لم تعد قادرة على توفير الأمن الذي يتطلبه نظام معقد من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وهكذا نشأت الحاجة إلى تطوير التشريع، أي تنظيم القانون من قبل السلطة العامة، ترافق تراجع العادات وظهور التشريع مع تعزيز دور الدولة وتحسين وضع الطبقات الدنيا، لكن إدخال قانون مكتوب لم يلغي دور العرف كمصدر للتنظيم الاجتماعي، استمرت التقاليد العرفية في التحكم في جوانب الحياة الاجتماعية التي تُركت خارج نطاق سيطرة الدولة، بالإضافة إلى ذلك، لعب العرف دورًا مهمًا في تفسير القانون والعديد من القوانين التي سنتها الدولة رسميًا كقانون إمبريو فيسباسياني(Lex de imperio Vespasiani)[1]، من خلال أجهزتها، كانت تستند إلى القواعد العرفية القائمة، تم اشتقاق العديد من المؤسسات الاجتماعية والسياسية والقانونية في روما من العادات[2]، مثل الهياكل العائلية والعشائرية، والأشكال الأولى لملكية الممتلكات ونقل الملكية، وقدر كبير من الإجراءات الشكلية المرتبطة بالإجراءات القانونية.( ينظر الملحق01صور)

يعود أصل بعض هذه المؤسسات إلى العادات التي ترجع جذورها إلى أبعد ماضي التاريخ الروماني بينما تعود أصول أخرى إلى العادات التي ظهرت لاحقًا خلال السنوات الاولى للدولة الرومانية[3]، عكست العديد من هذه العادات اللاحقة التأثير القوي للإتروسكان واليونانيين على جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية الرومانية، على الرغم من أن العادات كان لها دائمًا تأثير غير مباشر على القانون، لفترة طويلة جدًا، خاصة خلال الفترة الإمبراطورية العليا، إلا أنها لم تُدرج ضمن مصادر القانون، حيث تم استبدالها بالكامل بالتشريع، بدأ

---

[1] Brunt, P A, Lex De Imperio Vespasiani, Journal Of Roman Studies, Vol67, Jstor, 1977, P 116.

[2] Ando, Clifford, Law, Language, And Empire In The Roman Tradition, University Of Pennsylvania Press, Philadelphia, 2011, P 30.

[3] Lexetivs, L.L. Kofanov, Lex Et Ius Ivris Romanis Origo Et Avgmen Viii—Iii Saecvlis A.C, Ctazt, Moscow, 2006, P 450.

اعتبار العرف مرة أخرى كمصدر للقانون خلال فترة الإمبراطورية السفلى، كان القانون الروماني لفترة طويلة قانونًا عرفيًا غير مقنن[1].

### 2-3 فئة القانون المكتوب (**Ius Scriptum**)

أهمها القوانين (Leges)، وقرارات الجمعية العامة (Plebiscita)، ومراسيم مجلس الشيوخ (Senatus Consulta) ومراسيم أولئك القضاة الذين يمتلكون حق في اصدار المراسيم الملزمة (Ius Edicendi)، تمت إضافة الدساتير الإمبراطورية (Constitutiones Principum) المكتوبة إلى هذه الدساتير في وقت لاحق والإجابات المكتوبة لهؤلاء الفقهاء الذين تم الاعتراف بآرائهم حول مسائل القانون على أنها موثوقة (Responsea Prudentium)، من القرن الخامس ق.م، الذي يمثل نقطة البداية في تطوير القانون المكتوب[2].

### 4- القانون المدني (**Ius Civile**) وقانون الشعوب (**Ius Gentium**)

يشير المصطلح (Ius Civile)، بمعناه الواسع إلى القانون الذي يحكم المجتمع السياسي ويحدّد حقوق والتزامات أعضائه، ارتبط هذا الفهم للمصطلح بمبدأ "الشخصية القانونية" – وهو مبدأ معترف به على نطاق واسع في العصور القديمة، ووفقًا لهذا المبدأ، **فإن الجنسية وليس مكان الإقامة هي التي تحدد الوضع القانوني للشخص**، عاش الشخص في ظل قانون الدولة أو المجتمع السياسي الذي ينتمي إليه.

[1] ludwig Mitteis, Reichsrecht Und Volksrecht In Den Östlichen Provinzen Des Römischen Kaiserreichs, Druck Und Verlag Von B. G. Teubner, Leipzig Germany, 1891.P05.

[2] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 21.

في هذا الصدد كان القانون المدني (Ius Civile)[1] المعروف أيضًا باسم (Ius Quiritium)* هو القانون الذي ينطبق فقط على المواطنين الرومان (Cives Romani)، وتم استخدام مصطلح (Ius Civitatis) للإشارة إلى الحقوق القانونية التي يحق للمواطنين الرومان فقط الحصول عليها، ميز الرومان بين فئتين من هذه الحقوق: الحقوق العامة (Publica Iura) والحقوق الخاصة (Privata Iura).

تضمنت الفئة السابقة على سبيل المثال، حق التصويت في الجمعية الشعبية (Ius Suragii)، والحق في الترشح للمناصب العامة (Ius Honorum)[2]، والحق في الاستئناف من قاضٍ أمام مجلس الشعب ضد الأحكام التي تنطوي على الإعدام أو فقدان الحرية الشخصية أو المواطنة (Ius Provocationis).

اما في فئة الحقوق الخاصة يقع الحق في عقد زواج روماني عادي (Ius Connubii)، والحق في اكتساب وامتلاك ونقل الملكية وفقًا للقانون (Ius Commercii) والحق في صنع أو الميراث بموجب وصية رومانية (Ius Testamenti)، تمت الإشارة إلى الشخص الذي يتمتع بجميع حقوق المواطنة باسم (Civis Optimo Iure)، لكن لم يكن جميع المواطنين الرومان هم من الأبناء الشرعيين على سبيل المثال، لم تتمتع النساء الرومانيات بحق الاقتراع[3] و (Ius Honorum).

1 Antonio Guarino, Op. Cit, P232.

* Ius Quiritium هو الملكية التي حصل عليها المواطن الروماني وفقًا لمبادئ القانون المدني (Ius Quiritium) للأشياء التي بموجب هذا القانون يمكن أن تكون ملكية خاصة. كان الإجراء المناسب لاستعادة مثل هذه الأشياء هو Rei Vindicatio.و هو إجراء قانوني يطالب المدعي بموجبه المدعى عليه بإعادة شيء ينتمي إلى المدعي. ينظر : Berger, Adolf. Op.Cit ; P 442.

2 Plessis, Paul J. Du Ando, Clifford Tuori, Kaius, Op. Cit, P 584.

3 Barbara Levick, Tiberius The Politician, Routledge, London, 1999, P43.

تنطوي الحقوق الأساسية للمواطنين على عدد من الحقوق أو الامتيازات المشتقة، فمثلاً، كان (Ius Itineris)، أي حق الشخص في المرور عبر ممتلكات شخص آخر، حقًا ثانويًا فيما يتعلق بـ (Ius Commercii)[1].

منذ فترة مبكرة، مُنحت المجتمعات المنتسبة إلى روما حقوقًا محدودة بموجب القانون الروماني المدني، شغل أعضاء هذه المجتمعات موقعًا وسيطًا بين المواطنين الرومان والأجانب، وهكذا، فإن ما يشار إليه بالقانون اللاتيني (Ius Latinum) أو (Ius Latii) ينطبق على مجموعات معينة تتمتع ببعض حقوق المواطنة الرومانية، تضمنت هذه المجموعات سكان المجتمعات في سهل اللاتيوم، والمستعمرات التي أسسها الرومان وأعضاء المستعمرات اللاتينية الأخرى (Coloniae Latinae)، بالإضافة إلى فئات معينة من المحررين، من ناحية أخرى، تم استخدام مصطلح (Peregrinus) للإشارة إلى أي شخص حر لم يكن مواطنًا في روما.

منذ فترة مبكرة، أدرك الرومان أن بعض المؤسسات الخاصة بهم يمكن ان تتشابه أيضًا مع ما هو موجود في النظم القانونية للأمم الأخرى، نظرًا لأن عقود البيع والخدمة والقرض، على سبيل المثال، تم الاعتراف بها من قبل العديد من الأنظمة، فقد افترض أن المبادئ التي تحكم هذه كانت سارية في كل مكان بنفس الطريقة، اعتبر الرومان هذه المؤسسات التي كان القانون الروماني يشترك فيها مع الأنظمة القانونية الأخرى على أنها تنتمي إلى قانون الأمم او قانون الشعوب (Ius Gentium) [2]بالمعنى الواسع، لكن هذا الفهم لـ (Ius Gentium) كان ذا قيمة، لأن القواعد المحددة المتعلقة بعمل مثل هذه المؤسسات المعترف بها عمومًا تختلف اختلافًا كبيرًا من نظام قانوني إلى آخر، مرتبط بالفهم المذكور أعلاه لقانون الشعوب (Ius Gentium)، كمبادئ قانونية تراعيها جميع الأمم.

---

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 22.

[2] Ralf Michaels, The New, Old, Jus Gentium Privatum Ralf, Cornell International Law Journal Online, Vol51, 2018, P126.

كان تطوير مجموعة من القوانين ذات أهمية خاصة، مع استمرار زيادة عدد الأجانب الذين يعيشون في روما، نشأت الحاجة إلى صياغة قواعد لتنظيم المعاملات القانونية التي تشمل الأجانب الذين يعيشون في الأراضي الرومانية، ما ظهر كاستجابة لهذه الحاجة كان مجموعة متميزة من القوانين، على الرغم من أنها رومانية تمامًا في الأصل والمحتوى، إلا أنها تفتقر إلى صلابة وتعقيد القانون الروماني المدني، وهكذا، على النقيض من القانون المدني (Ius Civile) باعتباره القانون المطبق حصريًا على المواطنين الرومان، جاء مصطلح قانون الشعوب (Ius Gentium)، بالمعنى الضيق والعملي، للدلالة على ذلك الجزء من القانون الروماني الذي يحكم العلاقات بين المواطنين والأجانب وبين الأجانب الذين ينتمون إلى مستعمرات مختلفة [1]، تم بناء مجموعة القوانين هذه على مراسيم بريتور الأجانب[2] (Praetor Peregrinus)، وهو القاضي الخاص المعين للتعامل مع النزاعات القانونية التي تشمل الأجانب، وبدرجة أقل، بناءً على مراسيم حكام المقاطعات.

كان من الصعب التعامل مع النزاعات التي تشمل أشخاصًا من جنسيات وعادات مختلفة دون اللجوء إلى المبادئ المعترف بها والمفهومة بشكل عام، وهكذا، فإن ما يميز قانون الشعوب [3] (Ius Gentium) هو بساطته وقدرته على التكيف وتأكيده على النظام العام، لهذا السبب، لم يعتمد الأجانب فقط، بل أيضًا المواطنون الرومان، في كثير من الأحيان على ذلك كوسيلة لحل النزاعات القانونية، علاوة على ذلك، دخلت عناصر من قانون الشعوب[4] (Ius Gentium) مرسوم (Praetor Urbanus) القاضي المسؤول عن إدارة (Ius Civile)ومن خلاله، مجال (Ius Proprium Romanorum) أي القانون الروماني المحلي، ولكن لم تكن جميع المؤسسات القانونية المرتبطة بـ قانون الشعوب الروماني (Roman Ius Gentium).

---

[1] Ralf Michaels,, Op. Cit, P 130.

[2] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 23.

[3] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص66.

[4] William E. Conklin, He Myth Of Primordialism In Cicero's Theory Of Jus Gentium, Leiden Journal Of International Law, Vol 10, Canada, 2010, P481.

## 5- القانون الطبيعي (Jus Naturale) وقانون الشعوب (Jus Gentium)

وصف الرومان نظامهم القانوني بأنه يتكون من مكونين، تقول الرسالة المؤسسية المنشورة تحت سلطة الإمبراطور جستنيان: "**جميع الأمم التي تحكمها القوانين والأعراف، تحكمها جزئيا قوانينها الخاصة، وجزئيا تلك القوانين المشتركة بين البشرية جمعاء، القانون الذي يسنه شعب ما يسمى القانون المدني لذلك الشعب، لكن القانون الذي يعينه العقل الطبيعي للبشرية جمعاء يسمى قانون الأمم، لأن جميع الأمم تستخدمه** "، كان جزء القانون "الذي يعينه العقل الطبيعي للبشرية جمعاء" هو العنصر الذي كان من المفترض أن يكون مرسوم البريتور قد عمل في الفقه الروماني، بما يسمى بالقانون الطبيعي (Jus Naturale)، ويقال إن مراسيمها تمليها العدالة الطبيعية (Naturalis Aequitas)[1] وكذلك العقل الطبيعي.

في المنازعات التي يكون أطرافها إما أجانب أو مواطنين أصليين، جلب تولي مثل هذا الاختصاص معه الضرورة الفورية لاكتشاف بعض المبادئ التي يمكن على أساسها تسوية المسائل التي سيتم الفصل فيها، وكانت المبادئ التي طبقها المحامون الرومان على هذا الهدف مميزة بشكل بارز في ذلك الوقت، لقد رفضوا البت في القضايا الجديدة بموجب القانون المدني الروماني الخالص لأنه يبدو أنه ينطوي على نوع من التنازل[2].

كانت الوسيلة التي لجأوا إليها هي اختيار قواعد القانون المشتركة بين روما والمجتمعات المختلفة، وبعبارة أخرى، وضعوا أنفسهم لتشكيل نظام يستجيب للمعنى قانون الشعوب[3] (Jus Gentium)، أي القانون المشترك بين جميع الأمم .

---

1 Berger, Adolf, Op. Cit, P P530.

2 Barry Nicholas, Op. Cit, P54.

3 William E. Conklin, Op. Cit, P 482.

ربما تكون ظروف منشأ[1] (Jus Gentium) ضمانة كافية ضد خطأ افتراض أن المحامين الرومان كانوا يحترمونه بشكل خاص، لقد كانت ثمرة جزء من ازدرائهم لكل قانون أجنبي، وفي جزء من عدم رغبتهم في إعطاء الأجنبي ميزة (Jus Civile) الأصلية، فأصبح قانون الشعوب يعتبر نموذجا رائعا وإن لم يتم تطويره بشكل كامل حتى الآن يجب أن يتوافق معه كل قانون قدر الإمكان، وصلت هذه الأزمة عندما تم تطبيق النظرية اليونانية[2]، لقانون الطبيعة على الإدارة الرومانية العملية للقانون المشترك بين جميع الأمم[3].

القانون الطبيعي (Jus Naturale)، هو ببساطة قانون الأمم (Jus Gentium) الذي ينظر إليه في ضوء نظرية مختلفة[4]، قام الفقيه بمحاولة للتمييز بينها، حيث كان الاختلاف بينهما تاريخيا تماما، ولا يمكن إقامة تمييز بينهما في الجوهر، ويكاد يكون من غير الضروري أن نضيف أن الخلط بين القانون المشترك بين جميع الأمم، أن الانطباعات غير الواضحة فيما يتعلق بمعنى (Jus Gentium)[5] كان لها نصيب كبير في إنتاج النظرية الحديثة القائلة بأن علاقات الدول المستقلة يحكمها قانون الطبيعة (Jus Naturale).

ساد الاعتقاد تدريجيا بين المحامين الرومان بأن قانون الشعوب (Jus Gentium)[6] القديم كان في الواقع قانون الطبيعة(Jus Naturale) المفقود، وأن البريتور (Praetor) في صياغة مرسومه على مبادئ قانون الشعوب (Jus Gentium) كان يستعيد تدريجيا نوعا ما في القانون الطبيعي، أنه كان من واجب البريتور أن يحل محل القانون المدني قدر الإمكان بموجب المرسوم، لإحياء المؤسسات التي حكمت بها الطبيعة الإنسان في المجتمعات

---

1 Frier, Bruce W. Mcginn, Thomas A.J., A Casebook On Roman Family Law, Oxford University Press, New York Auckland, 2004, P21.

2 Ludwig mitteis. Op.Cit, P16.

3 Http://Www.Thelatinlibrary.Com/Law/Maine.Html

4 Buckland, W, Op. Cit, P52.

5 William E. Conklin, Op. Cit, P488.

6 Michaels, Ralf, Op. Cit, P127.

البدائية'، فما هي نقطة الاتصال الدقيقة بين قانون الأمم (Jus Gentium) القديم وقانون الطبيعة (Jus Naturale) [1] يبدو انها تمتزج من خلال العدالة (Aequitas).

كان من المفترض عموما أن (Aequitas)، أي مبدأ التوزيع المتساوي، لا شك أن التقسيم المتساوي للأعداد أو المقادير المادية يرتبط ارتباطا وثيقا بتصوراتنا للعدالة، الكلمة اللاتينية (Aequus) معنى التسوية، الآن كان ميلها إلى التسوية هو بالضبط سمة (Jus Gentium)، والتي ستكون أكثر لفتا للرومان[2].

**القانون الطبيعي (Ius Naturale)**

يعرّف الفقيه غايوس من القرن الثاني الميلادي (Ius Gentium) بأنه: القواعد المنصوص عليها بالعقل الطبيعي للجميع والتي تحترمها جميع الأمم على حد سواء، أُنشئت عن طريق العناية الإلهية، وتبقى ثابتة وغير قابلة للتغيير، يمكن أن تؤخذ هذه العبارات للإشارة إلى أنه، في نظر الفقهاء الرومان، كان [3](Ius Gentium) مرتبطًا بالمثل الفلسفي للقانون الطبيعي (Ius Naturae)[4]، الذي يُفهم على أنه مجموعة من المبادئ الصالحة في كل مكان في العالم[5].

**6- القانون المدني (Ius Civile)وقانون الشرفي (Ius Honorarium)**

بالإشارة إلى مصادر القانون، تم استخدام المصطلح (Ius Civile) للإشارة إلى ذلك الجزء من القانون الروماني المشتق من التشريعات القانونية (Leges And Plebiscita)، وقرارات مجلس الشيوخ (Senatus Consulta) وتفسيرات الفقهاء (Responsea Prudentium) والتشريعات الإمبراطورية (Constitutiones Principis).

---

[1] Buckland, W, Op. Cit, P53.

[2] Http://Www.Thelatinlibrary.Com/Law/Maine.Html

[3] William E. Conklin, Op. Cit, P489.

[4] Barry Nicholas, Op. Cit, P 50.

[5] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 24.

تم تمييز (Ius Civile)، بهذا المعنى عن[1] (Ius Honorarium)، أي القانون المشتق من مراسيم القضاة، وخاصة (Praetors Ius Praetorium)، وفقًا لفقهاء القانون الرومان، كان دور (Ius Honorarium) هو مساعدة القانون المدني وتصحيحه وتكميله[2].

## 7- القانون العام (Ius Publicum) والخاص (Ius Privatum)

فيما يتعلق بنطاق ومدى القانون، ميز المحامون الرومان بين القانون العام (Ius Publicum)[3] والقانون الخاص * (Ius Privatum)، كان القانون العام معنيًا بإدارة شؤون الدولة ومصالح الدولة، الشعب الروماني ككل، ربط الفقهاء الرومانيون القانون العام بما يعرف الآن بـ (Ius Cogens)، أي القانون الذي لا يمكن تغييره بالاتفاق بين الأفراد، ينتمي إلى فئة القانون العام (Ius Publicum) [4]، على سبيل المثال، القانون الذي يحكم الوظائف من القضاة وأجهزة الدولة الأخرى، في بعض الأحيان، كان القانون الذي ينظم العلاقات بين المواطنين العاديين مرتبطًا بالقانون العام[5](Ius Publicum)، عندما تتفق مصلحة عامة مع مصلحة خاصة.

كان القانون الخاص (Ius Privatum) يهتم بمصالح المواطنين العاديين وضعهم القانوني[6]، وممتلكاتهم، والمعاملات بينهم، وما إلى ذلك، قسم الفقهاء الرومان تقسيم القانون الخاص إلى ثلاثة أجزاء: قانون الأشخاص، وقانون الملكية وقانون الالتزامات، وكان القانون الخاص هو الذي كان يهتم به الفقهاء الرومان في المقام الأول، فيما يتعلق بالتمييز بين الإجراءات القضائية في القانون العام والخاص، تم تقسيم الإجراءات القضائية إلى

---

[1] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص63.

[2] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 29.

[3] Antonio Guarino, Op. Cit, P249.

* Ius Privatum. القانون الذي يحكم العلاقات بين الأفراد يتعلق في المقام الأول بمصالح الأشخاص العاديين. ينظر:
Berger, Adolf, Op. Cit,P532.

[4] Domingo, Rafael, Op. Cit, P 09.

[5] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 29.

[6] Ralf Michaels, Op.Cit, P127.

(Iudicia Publica) و (Iudicia Privata)، كانت الأولى معنية بالأفعال غير المشروعة التي تؤثر على مصالح المجتمع ككل (Crimina Publica)، مثل الخيانة والقتل واختلاس الأموال العامة وإساءة استخدام السلطة من قبل مسؤولي الدولة.

لكن القانون الجنائي الروماني مثل السرقة والأضرار التي تلحق بالممتلكات، كانت تعتبر، بموجب القانون الروماني، على أنها تؤثر على مصالح الفرد وحده، تمت الإشارة إلى هذه المخالفات او الجنح باسم (Delicta Privata)[1] وتقع في نطاق القانون الخاص، على عكس (Iudicia Publica)، كان الهدف من (Iudicia Privata) هو حل النزاعات الخاصة بين الأفراد، مثل النزاعات المتعلقة بحقوق الملكية أو الوفاء بالالتزامات التعاقدية أو مسألة التعويض عن الضرر الشخصي، وبينما لم يكن للدولة مصلحة مباشرة في نتيجة هذه الخلافات، إلا أنها ضمنت استقرار الحياة الاجتماعية والتجارية من خلال توفير الأجهزة والإجراءات اللازمة لحلها[2].(ينظر الملحق05 الخرائط)

## 8- القانون العام والمفرد(**Ius Commune**) (**Ius Singulare**)

اعترف القانون الروماني بالتمييز بين *(Ius Commune)، أي القانون الذي ينطبق على جميع المواطنين الرومان، و *(Ius Singulare)، أي القانون الذي ينطبق على فئة معينة من الأشخاص أو الأشياء أو المعاملات، تم استخدام مصطلح الامتياز للدلالة على تشريع قانوني يتعلق بشخص[3]، أو قضية معينة وإنشاء استثناء من قاعدة قابلة للتطبيق بشكل عام، تضمن قانون الالواح الاثني عشر حكماً يحظر إدخال قواعد خاصة لغرض منح الامتيازات أو فرض قيود على أشخاص معينين.

---

[1] J W Cairns, P J Du Plessis Beyond Dogmatics Law And Society In The Roman World, Edinburgh University Press, Vol03, Edinburgh, 2007, P 21.

[2] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 30.

* Ius Commune القانون العام للجميع، القانون الملزم لجميع الشعوب أو جميع المواطنين الرومانيين. ينظر: Berger, Adolf, Op. Cit,P527.

* Ius Singularقانون خاص صادر لصالح فئة معينة من الأشخاص (مثل الجنود والقصر). Berger, Adolf, Op. Cit, P 533.

[3] Danilo Dalla Renzo Lambertini, Op. Cit, P33.

### د) المفسرون الفقهاء (**Interpretatio**)

تشير كلمة التفسير إلى العملية الفكرية التي يتم من خلالها إبراز المعنى الحقيقي لقاعدة أو مصطلح أو مؤسسة قانونية، كما هو ملاحظ، كان المفسرون الأوائل للقانون هم من طبقة الكهان، اما في القرن الثاني، ظهر أول فقهاء غير متدينين[1] (Iurisprudentes) أو (Iurisconsult) على الساحة.

تمثلت أنشطة هؤلاء الفقهاء في تقديم المشورة أو الرأي في المسائل القانونية للقضاة والمتقاضين[2]، وصياغة المستندات القانونية ومساعدة المتقاضين في الإجراءات، انشغل الفقهاء الأوائل بمسائل القانون العملية الناشئة عن حالات معينة ولم يحاولوا تطوير مقاربة منهجية للقانون أو تحليل نظري لمفاهيمه، وكان همهم الرئيسي هو خطاب القانون وتطبيقه الفني في الحالات الفردية.

ولكن في فترة الإمبراطورية اللاحقة، وتحت تأثير البلاغة اليونانية[3]، والمنطق الفلسفي، بدأ الفقهاء في تطبيق المنهج الديالكتيك في تفسير القانون لأغراض التعريف والتصنيف، كان هذا شكلاً من أشكال التحليل المنطقي الذي يميز بين المفاهيم المختلفة، وفي نفس الوقت، المفاهيم الفرعية التي تشترك في نفس الخصائص الأساسية، من خلال تطبيق المنهج الديالكتيك، تمكن الفقهاء من تنظيم المعرفة القانونية وشرح طبيعة المؤسسات القانونية المختلفة من خلال مفاهيم تنظيمية عامة، لقد توصلوا إلى محتويات القانون عن طريق الاستنتاج من المصادر الموجودة، ولكن أيضًا من خلال نظرة بديهية لطبيعة المشاكل القانونية، على الرغم من أن هذه الرؤية قد تم إعدادها من خلال دراسة دقيقة للقرارات القانونية والاستجابات الفقهية في الماضي، ومن هذه المعرفة رسموا مبادئ عامة ثم طبقوها على القضية المطروحة في تفسير القواعد القانونية للفقهاء في بعض الأحيان[4].

---

[1] وول ديورانت، قصة الحضارة، تر: محمد بدران، لجنة التاليف و الترجمة والنشر، مج 03، لقاهرة، 1955، ص 435.

[2] Domingo, Rafael, Op. Cit, P 18.

[3] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص62.

[4] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P .31

أعطى القانون معنى أوسع وأحيانًا أضيق اعتمادًا على طبيعة ووظيفة القوانين ذات الصلة ونية المشرع، كما استخدموا- وإن كان بدرجة محدودة- طريقة التفسير عن طريق القياس، وقد سمح لهم ذلك بتطبيق قاعدة قانونية على القضايا التي تقع خارج نطاق القانون، بشرط أن تكون هذه الحالات في بعض الجوانب الهامة مماثلة لتلك التي كان من المفترض أن تشملها القوانين، علاوة على ذلك، اعتمد الفقهاء في عمل التفسير على المبادئ الأخلاقية العامة، مثل الإنصاف او العدالة (Aequitas)[1]، وحسن النية (Bonafides)، والمصلحة المشروعة (Utilitas)، وفي العصور اللاحقة، الإنسانية (Humanitas)، لضمان أن القانون تم تفسيره وتطبيقه بطريقة تتوافق مع القيم، على الرغم من أن الفقهاء الرومان لم يطوروا نظرية شاملة للتفسير[2]، يمكن العثور على بعض مبادئ التفسير الفقهي في أجزاء مختلفة من مدونة جستنيان، تؤكد العديد من هذه المبادئ على أهمية الغرض من النظام الأساسي وروحه، وتنطلق مبادئ التفسير المتعلقة بالأفعال القانونية، من افتراض أنه ينبغي إعطاء الأولوية للنوايا الحقيقية للأطراف (Valuntas) على الكلمات أو الشكل الذي تم التعبير به عن فعل قانوني (Verba)[3].

**هـ) الفضائل (Virtutes)في القانون الروماني:**

**1- العدالة او الانصاف اكويتاس (Aequitas)**

في الأدبيات الفقهية، يرتبط مفهوم (Aequitas)* بالعدالة أو الإنصاف، باعتباره جوهر القانون (Ius)، حُدد الإنصاف على أنه (fons et Origo iustitiae)

[1] Frier, Bruce W. Mcginn, Op. Cit,P 334.

[2] Pringsheim, F, Op. Cit, P62.

[3] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 32.

* القانون الذي يتوافق مع مبادئ Aequitas يسمى القانون الْمُنْصِفُ Ius Aequum؛ هو نقيض القانون غير منصف Ius Iniquum.ينظر:

Berger, Adolf, Op. Cit, P 354.

أي "مصدر وأصل العدالة"[1]، كما أنه مرتبط بمفهوم بالقانون الطبيعي (Lex Naturae)، وهو أمر الصوت الداخلي الذي يتحدث من خلاله من (Natura Rerum) الجوهري في الأشياء ومن ثم يُشار إليه غالبًا باسم (Aequitas Naturalis) وكونه مرتبطًا بنسبة (Naturalis)، سمح اللجوء إلى الانصاف[2] (Aequitas) بإدخال القيم الأخلاقية في القانون، وعلى هذا النحو، فقد شكل جهدًا لتجاوز المصادر الرسمية للقانون والوصول إلى مستوى أعلى ودائم، عندما أصبحت القواعد الحالية للقانون الوضعي غير كافية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للعصر، تم الاعتماد على فكرة (Aequitas) لإجراء التصحيحات اللازمة.

في نظر الفقهاء الرومان، تتعايش (Aequitas) [3]مع القانون الوضعي وتعديله وتكميله[4]، لكن لم يُنظر إليه على أنه قانون مصدر مستقل للقانون، افترض تفسير القانون من حيث الغرض منه، أو تفسير فعل قانوني بالرجوع إلى النية الحقيقية للأطراف، بشكل أعم، تفسير من شأنه أن يؤدي إلى نتيجة مقبولة.

إن دمج مبادئ الإنصاف في القانون من خلال المرسوم البريتوري وتفسيرات الفقهاء مكن الرومان من التحرر من الشكلية الصارمة للقانون المدني القديم وتطوير نظام قانوني يمكن أن يلبي احتياجات المجتمع المتغير باستمرار، ينعكس هذا النهج الجديد لمعنى (Aequitas) في تدوين جستنيان (Justinianic)، حيث يرتبط (Aequitas) بمفاهيم مثل التقوى (Pietas) والمودة (Caritas) والإنسانية (Humanitas) واللطف (Benignitas) والرحمة (Clementia)[5].

---

[1]Landfester, Manfred, Cancik, Hubert, Schneider, Helmuth, Brill's New Pauly Encyclopaedia of the Ancient World, vol01, brill, Brill's New Pauly Encyclopaedia of the Ancient World, 2006, P48.

[2] Buckland, W., Op. Cit,P 55.

[3] Domingo, Rafael, Op. Cit, P24.

[4] Frier, Bruce W. Mcginn, Op. Cit,P 339.

[5] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 33.

## 2- حسن النية (Bona Fides)

كان مفهوم حسن النية (Bona Fides)[1] من أصل روماني، ويبدو أنه في البداية مرتبط بمفهوم القانون الالهي (Fas)، في مجال القانون الخاص، يمكن فهمها من ناحيتين:

من وجهة نظر موضوعية، ارتبطت النوايا الحسنة بالتوقع العام بأن يتصرف الأشخاص بأمانة وعادلة في المعاملات القانونية، ومن وجهة نظر ذاتية، تتعلق النوايا الحسنة باعتقاد الشخص أن ما يفعله كان عادلاً ومشروعًا ولا ينتهك المصلحة المشروعة لشخص آخر.

تم تضمين عدد من القواعد العامة القائمة على مفهوم النوايا الحسنة في المصادر على سبيل المثال، "تتطلب النوايا الحسنة أن يتم ما تم الاتفاق عليه"[2]، لان مبدا حسن النية من اهم تطبيقات فكرة العدالة[3]، "تتطلب النوايا الحسنة المساواة في العقود، كان مفهوم النوايا الحسنة مهم بشكل خاص في مجال قانون العقود، لأنه لكي تكون أنواع معينة من العقود سارية، يجب تلبية متطلبات المكافآت عند إبرام وتنفيذ الالتزام التعاقدي[4]، من الواضح أن العلاجات القانونية التي منحها البريتور لهذا الغرض(Iudicia Bonae Fidei) كانت مهمة جدًا للحياة الاقتصادية وأنها أعطت نظرة جديدة تمامًا لقانون الالتزامات[5].

تتطلب النوايا الحسنة أن يتم ما تم الاتفاق عليه، والتي يتم التعبير عنها في الكلمات التالية بالقول: "تتطلب النوايا الحسنة أكبر قدر من الإنصاف الصدق (Aequitas) في العقود في القانون التعاقدي، تعتبر حسن النية مهمة بشكل خاص، ولكن أيضًا لأن أنواع معينة من العقود تستند إلى حسن النية، مثل الثقة المتبادلة، والصدق، وحسن النية

[1] Plessis, Paul J. Du Ando, Clifford Tuori, Kaius, Op. Cit, P 584.

[2] Antonio Guarino, Op. Cit, P263.

[3] صوفي حسن ابو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، القاهرة، مصر، 2008، ص221.

[4] Danilo Dalla Renzo Lambertini, Op. Cit, P 190.

[5] Olga Tellegen-Couperus, A Short History Of Roman Law, Routledge, Taylor & Francis E-Library, London, 2003, P56.

للأطراف، أو ممارسة حقوق معينة مرتبطة بموقف واقعي حُسن نية تقابلها سوء النية (Mala Fidcs) احتيال (Fraus) حيلة (Dolus Malus)[1] .

### 3- المنفعة او المصلحة يوتيليتس (Utilitas)

تم استخدام مصطلح المنفعة للدلالة على فكرة المصلحة الاجتماعية المشتركة (Utilitas Publica)[2] أو (Communis)، تم النظر إلى عدد من القواعد القانونية على أنها قد تم تأسيسها من أجل منفعة، أي إما لصالح المجتمع ككل، أو لصالح مجموعات أو فئات معينة من الأشخاص مثل القصر، والأشخاص الغائبين، تم استخدام مصطلح (Utilitas Privatorum)[3] للإشارة إلى المصالح الشخصية للأفراد.

### 4- الإنسانيات (Humanitas)

لعبت (Humanitas) *، كمبدأ أخلاقي قائم على فكرة الإحسان تجاه الآخرين، دورًا في تطوير القانون الروماني[4]خلال لفترات الإمبراطورية العليا والسفلى، مبدأ الإنسانية، الذي يعود أصله إلى الأخلاق الفلسفية اليونانية[5]، افترض أن البشر يجب تقديرها واحترامها على هذا النحو، بغض النظر عن وضعها الاجتماعي أو الاقتصادي، مثل العدالة و الانصاف (Aequitas)، كانت (Humanitas) مبدأ توجيهيًا عامًا يتعلق بكل من

---

[1] Berger Adolf, Op. Cit,P 347.

[2] Luuk De Ligt, Law-Making And Economic Change During The Republic And Early Empire: Roman Law And Economics Institutions And Organizations, Oxford University Press, Edited By: Giuseppe Dari-Mattiacci And Dennis P. Kehoe, Oxford University Press, Vol 01, 2020, P94.

[3] Dennis P. Kehoe, Thomas A. J. Mcginn, Ancient Law, Ancient Society, University Of Michigan Press Ann Arbor, 2017, P113.

* Humanitasهي النزعة الإنسانية كمجتمع أخلاقي، بمراعاة الخير للآخرين. يظهر المصطلح وكذلك صفة Humanus في كل من النصوص الفقهية والدستور الإمبراطوري. لقد مارست فكرة الإنسانية بلا شك تأثيرًا كبيرًا على تطور القانون الروماني من خلال تفسير وقرارات الفقهاء. في الإمبراطورية المسيحية، تغلغل تأثيرها في مقاطعات مختلفة من القانون (الأسرة، الزواج، الخلافة، العبودية، التشريع الجنائي)، ليس من الصحيح أن ننسب كل فقرة حيث يحدث التعبير Humanius وكل قرار قائم على المبادئ الإنسانية إلى عصور ما بعد الكلاسيكية (المسيحية) أو إلى جستنيان. ينظر: Berger, Adolf, Op. Cit, P489.

[4] F. Pringsheim,, Op. Cit, P 62.

[5] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 34.

تفسير القانون واتخاذ القرارات القضائية، بعد تنصير الإمبراطورية في القرن الرابع الميلادي، اعتبرت فكرة الإنسانية ذات أهمية خاصة في مجالات القانون الجنائي وقانون الأسرة وقانون الخلافة، غالبًا ما تضمنت الدساتير الإمبراطورية في الفترة اللاحقة إشارات إلى مفهوم الإنسانية.

### و) التطور الثقافي والتأثير اليوناني في القانون الروماني

أدى توسع الإمبراطورية الرومانية إلى إحداث تغييرات عميقة في الثقافة الرومانية نتيجة للاتصال الوثيق بين إيطاليا الرومانية والحضارة اليونانية والهيلينستية[1]، تم التأثر بالثقافة اليونانية من خلال قنوات مثل السفراء اليونانيين والمعلمين والأطباء والتجار والفنانين[2]، وكذلك العبيد اليونانيين المتعلمين، كان لهذا تأثير عميق على كل جانب من جوانب الثقافة الرومانية[3]، بما في ذلك التعليم والدين والفن والعلوم والقانون، ازداد الطلب على تعليم اللغة اليونانية والبلاغة والفلسفة وبدأت المدارس في التأسيس[4]، اجتذب التفكير الفلسفي اليوناني، العديد من الأتباع بين أعضاء الطبقات العليا الرومانية، مدارس الفلسفة مثل الرواقية والأبيقورية [5]، التي قدمت قواعد للحياة، كان لها تأثير قوي على الفكر الروماني وقدمت أحد الأسس التي بنيت عليها الفلسفة السياسية و القانونية للإمبراطورية[6].

---

1 عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص 71.

2 Plessis, Paul J. Du Ando, Clifford Tuori, Kaius, Op. Cit, P. 188

3 Domingo, Rafael, Op. Cit, P04.

4 John. W. Martens, Op. Cit, P32.

5 Jacob Giltaij, Greek Philosophy And Classical Roman Law, Roman Law And Society, Oxford University Press, New York, 2016, P197.

6 George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 168.

## II التشريعات الرومانية خلال العهد الجمهوري (فترة ما قبل الكلاسيكية)

شهدت هذه الفترة صعود روما كقوة مهيمنة في العالم القديم، بحلول منتصف القرن الثالث ق.م، كانت روما قد غزت معظم شبه الجزيرة الإيطالية، وبحلول نهاية القرن الأول الميلادي، سيطرت على حوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله، خلال هذه الفترة كان الرومان على اتصال مباشر مع العالم اليوناني وتعرضوا تمامًا لتأثير الثقافة اليونانية والهيلينستية، لكن النمو السريع لروما في الأرض والثروة والنفوذ السياسي كان له عواقب بعيدة المدى على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للجمهورية اللاحقة، أدت الظروف الجديدة التي أحدثها توسع روما إلى أزمة اجتماعية وسياسية رافقها صراع داخلي عنيف بشكل متزايد، بين الفصائل المتنافسة والأفراد داخل الطبقات الحاكمة وبين الطبقة الأرستقراطية ومختلف الجماعات المحرومة، تدهورت هذه الحالة إلى حالة شبه دائمة من الحرب الأهلية أدت إلى تآكل نظام الحكم الجمهوري والانهيار النهائي فيما بعد[1].

وأعتمد الرومان في تطوير سبل حياتهم ونظمهم الادارية والسياسية والعسكرية على القانون لا على الأفراد فلم يقبلوا بمنح السلطات الاستثنائية الدكتاتورية للمحاكم إلا في حدود معينة ولفترة قصيرة من الزمن وذلك لتجاوز أزمة أو مشكلة غير عادية، وجاء عدم القبول هذا في إطار الثورة على الملكية والغائها واقامة النظام الجمهوري بعد أن تم ايجاد النظم القادرة على تحديد وكبح دور الحاكم فأوجدوا مبدأ الازدواج في رأس الدولة عن طريق تعيين قنصلين لكل منها الصلاحية المستقلة لممارسة شؤون الحكم، لكنه كان لكل منها أن يرفض أي عمل أو يعترض على أي تصرف يصدر عن القنصل الآخر فيشله، وتسمى هذه الصلاحية حق الاعتراض (Intercessio )[2]، وليس هذا فقط بل جعلوا المناصب العامة خاضعة للانتخاب محددة بفترة زمنية لا تزيد على سنة واحدة، لذلك تجد الاصلاح والتعديل على المواد القانونية[3].

---

1 Barry Nicholas, An Introduction To Roman Law, Oxford University Press, Oxford, 1962, P 07.

2 Plessis, Paul J. Du Ando, Clifford Tuori, Kaius, Op.Cit, P 92.

3 خريسات محمد واخرون، المرجع السابق. ص122.

تميّز التاريخ القانوني لهذه الفترة بظهور أول فقهاء او المحامون (Iurisconsulti) أو (Iurisprudentes)، عملوا كمفسرين للقانون، ينتمي هؤلاء الفقهاء للطبقة الأرستقراطية الرومانية، تم انتخاب العديد منهم في أعلى المناصب في الدولة، وكان التركيز الرئيسي لأنشطتهم هو تقديم المشورة القانونية للقضاة و لأجهزة الدولة بشأن النقاط الصعبة في المسائل القانون، كما شاركوا في صياغة الوثائق القانونية، مثل العقود والوصايا.

في المراحل الأخيرة من هذه الفترة ظهرت أولى رسائل القانون المدني (Ius Civile) وهو تطور مرتبط بتأثير الفلسفة اليونانية والبلاغة أو الفكر القانوني الروماني، يتسم التاريخ القانوني لفترة الجمهورية أيضًا بتطور القانون القضائي كمصدر متميز للقانون.

كان القانون الروماني المبكر جامدًا وضيق النطاق ومقاومًا للتغيير، نتيجة للتغييرات التي أحدثها توسع روما، واجه الرومان مشكلة كيفية تعديل قوانينهم بحيث يمكنها مواجهة التحديات التي فرضتها عليهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، رداً على هذه المشكلة، تم منح البريتور سلطة صياغة القانون و تطبيقه، وتم تطوير نظام مرن جديد للإجراءات القانونية، والذي بموجبه مُنح القضاة البربتور مزيدًا من السلطة التقديرية في تقرير منح أو رفض إجراء قانوني، على الرغم من أن القضاة البربتور ليس لديهم سلطة تشريعية، إلا أنهم من خلال استخدامهم المكثف لحقهم في تنظيم العملية القانونية، فقد أنشأوا في الواقع مجموعة جديدة من القوانين التي كانت حرة وخاضعة للتغيير والتطور المستمرين[1].

**أ) دستور الجمهورية الرومانية**

استند الدستور الجمهوري إلى ثلاثة عناصر مترابطة: القاضي (Magistratus) والمجالس التشريعية[2] (Comitia) ومجلس الشيوخ (Senatus)، من بين هذه العناصر

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 4.

[2] Kaj Sandberg, Magistrates And Assemblies A Study Of Legislative Practice In Republican Rome, Institutum Romanum Finlandiae,Vol 24,Rome, 2001, P105.

الثلاثة، يبدو أن الأخير كان هو العنصر الفعال، لأن موافقة مجلس الشيوخ ودعمه كان، في الممارسة العملية، شرطًا ضروريًا لكل من قرارات القضاة والمجالس الشعبية[1].

ب) **المجالس التشريعية** : تعددت المجالس التشريعية في العصر الجمهوري وقد سبق أن بينا أنواعها ذات الاختصاص التشريعي كان:

1- مجالس الشعب الجديدة؛ مجالس الوحدات العسكرية (Comitia Centuriata).

2- مجالس القبائل (Comitia Tributes) [2].

3- مجالس الشعب القديمة الثلاثينية (Comitia Curiata) [3].

ولم يكن لمجلس العامة اختصاص تشريعي محدد بل كان هذا الاختصاص شائعاً أيضاً بينه وبين مجالس الشعب، فمشروع القانون إما أن يقدم إلى مجلس العامة[4]، بواسطة حكام العامة، وإما إلى المجالس الشعبية بواسطة القنصل أو البريتور، على أن العمل جرى باختصاص القناصل بإعداد مشروعات القوانين المتعلقة بالقانون العام التي تدخل تعديلا في النظم الأساسية واختصاص حكام العامة بمشروعات القوانين التي تدخل تعديلا في نظم القانون الخاص

**ج) مصادر القانون الروماني في العصر الجمهوري:**

1- **العادات (Custom)**

في السنوات التي أعقبت إدخال قانون الالواح الاثني عشر، توقف العرف (Consuetudo) عن كونه مصدراً مستقلاً للقانون، ومع ذلك استمر في لعب دور مهم في صياغة قواعد القانون، ومراسيم القضاة وتفسيرات الفقهاء، للتعامل مع المواقف التي لا يغطيها القانون المدني القائم الذي يعكس القواعد العرفية التي وافق عليها الناس ومراعاتها

---

1 George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 69.

2 Antonio Guarino, Op. Cit, P190.

3 George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 105.

4 Ibid, P57.

لفترة طويلة القانون الإلزامي (Opinio Necessitatis)[1]، كان البريتور يسترشد بالرأي العام وماهو متعارف عليه عند العامة فيما يتعلق بما هو صحيح ومناسب في هذه الظروف، ونفس تلك اعتبارات المماثلة استخدمها الفقهاء عند صياغة أجوبتهم[2](Responsa) .

## 2- قانون الالواح الاثني عشر(**Lex Duodecim Tabulae**)

كانت الالواح الاثني عشر (Lex Duodecim Tabulae) او ما يطلق عليها (Tabularum Lex Xll[3]), عبارة عن مجموعة من القوانين المنقوشة على الألواح البرونزية في روما القديمة[4] في القرن الخامس ق.م، كانت هذه القوانين أول قانون روماني وكانت بمثابة أساس القانون الروماني اللاحق، تم إنشاؤها لحل النزاعات بين الأرستقراطيين الطبقة الغنية وذات النفوذ والعامة، من خلال توفير نص مكتوب للقانون يمكن فهمها وتطبيقها من قبل جميع المواطنين، غطت الالواح الاثني عشر مجموعة واسعة من الموضوعات[5]، بما في ذلك حقوق الملكية، قانون الأسرة، القانون الجنائي والإجراءات، تم عرضها في الفروم الروماني(Forum) ليراها الجميع واعتبرت حجر الزاوية للمجتمع الروماني[6].

كان أحد المطالب الرئيسية لعامة الناس أثناء صراعهم مع الارستقراطيين؛ هو أن القانون العرفي الساري يجب أن يُدوّن ويُعلن على الملأ بحيث لا يمكن تطبيقه بشكل تعسفي من قبل القضاة الأرستقراطين الذين يسيطرون على إقامة العدل في 452ق.م، اتفق الطرفان على تعليق الدستور وتم تعيين لجنة من عشرة أرستقراطيين (Decemviri Legibus Scribundis) لحكم الدولة وصياغة مدونة قانونية.

---

[1] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص59.

[2] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 194.

[3] Sandberg, Kaj, Op. Cit, P09.

[4] خريسات محمد واخرون، المرجع السابق. ص121.

[5] Paul J. Du Plessis,, Op. Cit, P30.

[6] Lexetivs, L.L. Kofanov, Op. Cit, P541.

تم تكليف لجنة العشرة الديسيمفيرس (Decemvirs) بالسلطة العليا سلطة الامر و النهي *(Imperium) لمدة عام واحد وتم تعليق صلاحيات القناصل والمحاكم، و في عام 450ق.م، أنتج كُتاب (Decemvirs) مجموعة من القوانين منقوشة على عشرة ألواح، لكن عملهم اعتبر غير مُرضٍ، ففي نفس العام، تم تشكيل لجنة ثانية من عشرة رجال، مكونة من أعضاء من كلتا الفئتين الارستقراطيين والعامة، لإكمال تدوين القوانين، بالنهاية العمل صادق عليه مجلس الشعب، ونشر تحت اسم (Lex Duodecim Tabularum) ووضعت الألواح التي نقشت عليها القوانين في الساحات العامة الفروم (Forum).

يرى الفقيه جايوس (Gaius)، في تعليقه على قانون الالواح الاثني عشر، إلى ان بعض الأحكام التي يعتبرها من أصل يوناني[1]، لأنه يمكن العثور عليها في قوانين المدن اليونانية، لكن الجزء الأكبر من القواعد الواردة في الالواح الاثني عشر مشتق من القواعد العرفية، لم يكن قانون الالواح الاثني عشر بمثابة مدونة "Code" بالمعنى التقليدي للكلمة، لأنه لم يكن القصد منه أن يكون بيانًا شاملاً للقانون الساري آنذاك، كما انه لم يكن الغرض من صائغيه إصلاح القانون بقدر ما كان تحديد تلك القواعد المثيرة للجدل المتعلقة بحقوق المواطنين والإجراءات التي يتم من خلالها حماية هذه الحقوق، وكان شاغلهم الرئيسي هو جعل القانون ينطبق على جميع المواطنين وإزالة التعسف في إدارته من خلال تحديد الظروف التي ينبغي في ظلها أن تُعتبر الحقوق قد نشأت أو ضاعت[2]، وتحديد العقوبات التي ستفرض عند حدوث انتهاكات للقوانين، على الرغم من حقيقة أن مجالات مهمة من القانون، مثل تلك المعنية بهيكل النظام السياسي ودستور المحاكم، ظلت تحت السيطرة الحصرية للنبلاء النبلاء، تضمنت الالواح الاثني عشر أحكامًا تتناول مسائل القانون الخاص والعام، حيث تم التركيز بشكل كبير على المسائل الإجرائية .

---

* imperium هي اعلى سلطة إدارية يتمتع بها كبار موظفي الدولة الرومانية في منطقة نفوذهم أي الولاية .ينظر: عبد العزيز عبد الفتاح حجازي، روما و افريقيا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ,2008, ص140.

[1] George Mousourakis, The Historical…, Op.Cit, P 119.

[2] Barry Nicholas, Op. Cit, P16.

## 2-1 لمحة عن مضامين الالواح الاثنتي عشر

حدد اللوح الأول* الطريقة التي يمكن للمدعي من خلالها استدعاء المدعى عليه إلى المحكمة ووضع اللوح الثاني قواعد معينة تحكم الإجراء في المحكمة، يعترف اللوح الثالث بحق الدائن في إعدام المدين أو بيعه للعبودية بعد إدانة المدين من قبل محكمة قانونية، تم منح السلطة غير المحدودة لرب الأسرة (Patria Potestas) على أفراد عائلته اعترافًا تشريعيًا بموجب اللوح الرابع، يحتوي اللوح الخامس على قواعد تتناول مسائل الخلافة والوصاية، تضمن اللوح السادس أحكامًا تنظم حيازة ونقل الملكية الخاصة، تناول اللوح السابع الأمور المتعلقة بالنزاعات بين الملاك المتجاورين وتضمن أحكامًا تنص على المساحة التي يجب تركها بين المباني، وعرض الطرق، وحق المالك في جمع الثمار التي سقطت من شجرته على الممتلكات المجاورة، وبعض الأمور المتعلقة لقانون الأرض والمباني، وتضمن اللوح الثامن أحكاماً تتعلق بالجنح والجرائم والعقوبات المترتبة عليها[1]، تضمن اللوح التاسع أحكامًا تتعلق بالقانون العام، تناول اللوح العاشر القانون المقدس والمسائل المتعلقة بدفن الموتى أو حرقهم، أخيرًا، احتوى اللوحان الحادي عشر والثاني عشر على بعض الأحكام ذات الطابع العام، مثل حظر الزواج[2] بين الأرستقراطيين والعامة اللوح الحادي عشر، والقواعد المتعلقة بمسؤولية سيد العبد عن الجرائم التي يرتكبها الأخير[3](Noxae Deditio)، يتم التعبير عن أحكام الالواح الاثني عشر في شكل أوامر ومحظورات مقتضبة[4].

---

* للاطلاع على المحتوى الكامل لمضمون الالواح الاثنتي عشر باللغتين اللاتينية والانجليزية ينظر :
Warmingtgn, E. H, Remains Of Old Latin Lucilius The Twelve Tables, Harvard University Press, Vol. 03, London, 2020, Pp 424-606.

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 122.

[2] Corbett, Percy Ellwood, The Roman Law Of Marriage, Oxford At The Clarendon Press, New York, 1930. P109.

[3] Plessis, Paul J. Du Ando, Clifford Tuori, Kaius, Op. Cit, P 583.

[4] نجيب ابراهيم طراد، تاريخ الرومانيين من بناء رومية الى تلاشي الحكومة الجمهورية، مكتبة الناقد، ط01، الجيزة، مصر، 2008، ص89.

يمثل قانون الالواح الاثني عشر بداية القانون الروماني كما نعرفه الآن، وكان الثمرة الاولى لقانون كان مناسبًا لمجتمع بسيط نسبيًا وشمل العديد من العناصر البدائية، لكنه يمثل ابتعادًا عن السلطة التعسفية التي تمارسها الطبقة الأرستقراطية الحاكمة واتجه نحو السلطة المجردة غير الشخصية التي تمارسها الدولة في ظل حكم القانون، فمن خلال الالواح الاثني عشر نرى أول اعتراف بـ فكرة المساواة أمام القانون، وهو يمثل علامة على تغيير الطريقة التي يفهم بها الناس طبيعة وهدف القانون ودور المشرع.

في السابق، كان القانون يعتبر بمثابة وحي قدمته الآلهة للملوك المقدسين و للكهنة، كان تأثير الالواح الاثني عشر هو أن القانون أصبح يُنظر إليه على أنه مشتق من إرادة الشعب وعلى أنه تم تشكيله من قبل القوى الاجتماعية، فقد تم وضعه على أساس بعيد عن الدين، مع مزيد من الاعتراف بالتمييز بين المعايير الدينية (Jas) والقانون الوضعي البشري (Ius)، بدأ القانون يفقد صفته الثابتة المقدسة وأصبح إنسانيًا وبالتالي خاضعًا للتغيير المستمر.

قدم قانون الالواح الاثني عشر الأساس لتطور القانون الروماني في القرون التي تلت ذلك، وقد أمكن تحقيق ذلك من خلال حقيقة أن القواعد التي تحتويها كانت تخضع باستمرار للتعديل والتوسيع والتطوير من خلال التفسير من قبل فقهاء مدربين قاموا بتكييفها مع ظروف واحتياجات عصرهم، استند معظم القانون الروماني للجمهورية والإمبراطورية على توسيع وتنقيح أحكام قانون الاثني عشر لوحًا[1].

### 3- المجالس التشريعية والجمعيات الشعبية:

خلال الفترة الجمهورية كانت هناك ثلاث مجالس تشريعية في روما: المجلس المئوي (Comitia Centuriata)[2] والقبلي (Comitia Tributa) والعام (Concilium Plebis)[3].

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 123.

[2] Elizabeth A. Meyer, Legitimacy And Law In The Roman World Tabulae In Roman Belief And Practice, Cambridge University Press, New York, 2004,, P62.

[3] Antonio Guarino, Op. Cit, P 355.

القوانين التي سنتها (Comitia Centuriata)[1] كانت تسمى (Leges Centuriatae) وكانت ملزمة لجميع المواطنين الرومان.

القوانين التي تم سنها في (Coneilium Plebis)[2] كانت تسمى (Plebiscita)، وفي العصور المبكرة، كانت ملزمة لعامة الناس فقط، تحت قانون (Lex Hortensia) لعام 287 ق.م، تم التعرف على (Plebiscita)[3] على أنها تتمتع بنفس القوة مثل (Leges Centuriatae) وباعتبارها ملزمة لجميع المواطنين، في السنوات التي أعقبت مرور قانون (Lex Hortensia)، اكتسب (Coneilium Plebis) أهمية وتميل إلى أن يصبح المجلس التشريعي بامتياز [4].

في حين ظلت (Comitia Centuriata)[5] الجمعية الانتخابية العليا، نتيجة لذلك، استبدل البليبيشيتا (Plebiscita) تدريجيًا (Leges Centuriatae) باعتباره الشكل الرئيسي للتشريع وغالبًا ما يستخدم مصطلح (Lex) للدلالة على الاستفتاء الشعبي[6].

كان أول تجمع شعبي في روما هو تجمع (Comitia Curiata) الذي يرجع أصله إلى فترة الملكية، كان هذا التجمع مبنيًا على تقسيم الشعب الروماني إلى ثلاثين قبيلة (Curiae)، يُعتقد أن أعضائها مرتبطون ببعضهم البعض برباط الدم، ومن هذه الجمعيات الجمعية المئوية (Comitia Centuriata) وجمعية القبائل (Comitia Populi Tributa)[7]، شكلت الجمعية للأغراض التشريعية والانتخابية والقضائية.

---

[1] Frédéric Hurlet, Le Proconsul Et Le Prince D'auguste À Dioclétien, Diffusion D E Boccard, Paris, Bordeaux, 2006, P33.

[2] Elizabeth A. Meyer, Op. Cit,P 97.

[3] Barry Nicholas, Op. Cit, P14.

[4] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P 31.

[5] Antonio Guarino, Op. Cit, P68.

[6] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 182.

[7] Ibid, P 102.

والمجالس الشعبية اربعة انواع، بالنسبة (Comitia Centuriata)، الجمعية التشريعية الرئيسية في روما، وتتألف من المواطنين المنظمين، على أساس الملكية، إلى طبقات اما المئوية (Centuriae): مجموعات من مائة مواطن.

اما في (Comitia Tributa)، تم تقسيم الناس إلى قبائل (Tribus) حسب مكان إقامتهم، نوع آخر من التجمع كان (Concilium Plebis) أي جمعية العامة، لا يمكن أن تجتمع المجالس الرومانية لأداء وظائفها ما لم يتم استدعاؤها رسميًا من قبل أحد كبار القضاة، تمت الإشارة إلى القضاة لإستدعاء الناس معًا باسم قانون Ius Agendi) (Cum Populo، تم استدعاء (Comitia Centuriata) و (Comitia (Tributa بموجب إعلان مكتوب مرسوم (Edictum) يصدره القاضي عادة قبل أربعة وعشرين يومًا من اليوم الذي كان من المقرر أن يجتمع فيه المجلس، ومن أنواع الجمعيات و صلاحياتها القانونية:

### 1-3 الجمعية التشريعية كوميتيا كورياتا (Comitia Curiata)

استمرت (Comitia Curiata)[1] في العمل خلال الفترة الجمهورية، على الرغم من تضاؤل أهميتها كعضو دستوري إلى حد كبير، كانت الوظيفة الرئيسية لهذا التجمع خلال الجمهورية هي منح الجمعية الشعبية سلطة الديكتاتور بعد ترشيحه من قبل القناصل[2]، تم منح سلطة الامر و النهي (Imperium) لهؤلاء القضاة بموجب قانون خاص، والذي تم اقتراحه على الجمعية المختصة من قبل القاضي الذي كان يجب أن تُمنح سلطة (Imperium) الامر و النهي.

بالإضافة إلى منح الامبريوم للقضاة الأعلى، تمت الإشارة إلى الجمعية المنسقة باسم (Comitia Calata)، بغض النظر عن الغرض من استدعاء (Comitia Calata)،

---

[1] Sandberg, Kaj, Op. Cit, P 105.

[2] Antonio Guarino, Op. Cit,P 89.

يبدو أن الأشخاص لم يكن لهم دور فعال في الإجراءات، كان دورهم الوحيد هو مشاهدة إجراء رسمي بصفتهم مراقبين يتمتعون بسلطات عليا.

افتقرت (Calata) الخصائص الأساسية للجمعية العادية، وخاصة مشاركة الشعب، من خلال تصويتهم، في عملية صنع القرار، وأشار المصطلح الأخير إلى تجمع غير رسمي وغير مصوت للمواطنين، حيث أبلغ القضاة الناس بأحداث مهمة أو قوانين أو انتخابات أو محاكمات مقبلة، على الرغم من أن الجمعية استمرت في العمل حتى الفترة الإمبراطورية المبكرة، إلا أنه بحلول نهاية الجمهورية، أصبحت وظائفها رسمية بحتة لدرجة أن اجتماعاتها لم يعد يحضرها المواطنون ولكن فقط ثلاثون من الدكتاتور (Lictores Curiati)، كل واحد يمثل واحدًا قبيلة واحدة[1].

## 2-3 الجمعية المئوية كوميتيا سنتورياتا (Comitia Centuriata)

يقول التقليد إن الوظيفة الرئيسية لهذه الكوميتيا كانت منح الإمبراطور رمزياً للملك، خلال العصر الملكي، وللقضاة الأعلى، خلال الجمهورية (Lex Curiata De Imperio)،[2] بعد الإصلاحات العسكرية في أواخر القرن السادس ق.م، جاءت كلمة (Classis)، والتي كانت تعني في الأصل جيشًا، للإشارة إلى هؤلاء المواطنين الذين يمكنهم تجهيز معدات الجنود، كان هؤلاء هم الأعضاء الأكثر ثراءً في المجتمع، تم تصنيف بقية المواطنين على أنهم أقل من الطبقة (Infra Classem)، وعلى الرغم من أنه يمكن استدعاؤهم لتشكيل وحدات مسلحة بأسلحة خفيفة، إلا أنهم لم يتم تضمينهم في المشاة النظامية[3].

ولكن بحلول منتصف القرن الرابع ق.م، أجبرت الحاجة إلى تعزيز دفاعات روما الدولة على الاعتماد بشكل أكبر على المواطنين الأفقر للخدمة العسكرية، وتشكلت طبقات جديدة إلى حد كبير من أعضاء الطبقة العامة وهو تطور عزز دور العامة في الحياة السياسية

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 105.
[2] Plessis, Paul J. Du Ando, Clifford Tuori, Kaius, Op. Cit, P P88.
[3] Antonio Guarino, Op. Cit, P 76.

الرومانية، استند تقسيم المواطنين إلى فئات على إحصاء لمقدار الممتلكات التي يمتلكها كل مواطن ينعكس في نوع الدرع الذي كان المواطن قادرًا على تجهيز نفسه به[1].

### 3-3 الجمعية القبلية كوميتيا تريبوتا (Comitia Tributa)

لقد رأينا ذلك قبل نهاية العصر الملكي، تم استبدال تقسيم الشعب الروماني إلى ثلاث قبائل (Tities)، (Ramnes)، (Luceres) بإنشاء أربع قبائل إقليمية جديدة (Tributa)[2]، تتوافق مع المناطق الأربع التي تم تقسيم مدينة روما إليها، تمت إضافة عدد من القبائل الريفية (Tribus Rusticae) إلى هذه القبائل الحضرية الأربع (Tribus Urbanae)[3]، تشكلت القبائل الريفية الأولى 16 قبيلة في عام 495 ق.م تغطي الريف حول المدينة، منذ نهاية القرن الخامس ق.م، مع توسع أراضي روما مع ضم المناطق المجاورة، ازداد عدد القبائل الريفية تدريجياً ليصل إلى واحد وثلاثين في عام 241ق.م.

اما المسَتَعمرون في الأراضي التي تم غزوها حديثًا والأجانب الذين منحوا الجنسية الرومانية تم تخصيصهم لوحدات أخرى من القبائل الموجودة، تم تضمين المواطنين الأفقر وكذلك المحَررين (Libertini) والمواطنين المقبولين حديثًا في القبائل الحضرية الأربع، كانت القبائل بمثابة وحدات إدارية أساسية لتسجيل المواطنين وممتلكاتهم، كما هو مطلوب لتحصيل الضرائب على الممتلكات، ورفع الرسوم العسكرية.

تم تعيين المواطنين للقبائل المختلفة من قبل الرقباء أثناء إجراء الإحصاء وتم تسجيل تخصيصهم في (Tabulae Censoriae Ubri Censorii)، وهي السجلات التي وضعها المراقبون أثناء تسجيل المواطنين في بدايات الجمهورية، كان عدد سكان القبائل الحضرية الأربع متناسبًا إلى حد ما مع سكان القبائل الريفية، ولكن في السنوات اللاحقة، مع ازدياد عدد سكان روما نتيجة لانحدار الفلاحين الأحرار، أصبح عدد من شملتهم القبائل الحضرية يفوق عدد المسجلين في القبائل الريفية، نظرًا لأن العضوية في قبيلة ريفية تعني الثروة

---

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 106.

[2] Antonio Guarino, Op. Cit, P196.

[3] Elizabeth A. Meyer, Op. Cit,P 62.

وملكية الأرض، فإن معظم المواطنين المسجلين في هذه القبائل يتمتعون بمكانة اجتماعية عالية نسبيًا، تتجلى الأهمية الاجتماعية لكونك عضوًا في قبيلة ريفية في حقيقة أن انتقال المواطن من قبيلة ريفية إلى قبيلة حضرية (Tribu Moveri) كان يعتبر شكلاً من أشكال التدهور الاجتماعي.

أصبحت العضوية في القبيلة وراثية إلى حد كبير ولم تعد تُحدد على أساس مكان إقامة الشخص، بعد فترة وجيزة من إدخال النظام القبلي الجديد، بدأت القبائل في عقد اجتماعات غير رسمية لمناقشة الأمور ذات الاهتمام المحلي أو العام، بدأت هذه الاجتماعات تأخذ مكانة الكوميتيا العادية في أوائل القرن الخامس ق.م، عُقد أول اجتماع لـ (Comitia Tributa) كمجمع شعبي في عام 491 ق.م[1].

### 4-3 الجمعية العامة كونسيليوم بليبيس (Concilium Plebis)

تم منح جمعية العامة (Concilum Plebis) [2]وضعًا قانونيًا في عام 471ق.م بموجب قانون (Publilia Voleronis)، أقر هذا النظام الأساسي بحق العامة في عقد اجتماعات لانتخاب قادتهم (Tribuni Plebis) ومناقشة الأمور المتعلقة بمصالح طبقتهم، كانت إحدى الوظائف الرئيسية للجمعية العامة هي انتخاب القضاة العامين (Magistratus Plebis) من (Tribuni Plebis)[3] ومساعديهم، ايديل العامة (Aediles Plebis)، علاوة على ذلك، أصدرت الجمعية العامة قرارات، يشار إليها باسم (Plebiscita)، والتي لم يكن لها في الأصل أي أثر قانوني عام، بل تنطبق على عامة الناس فقط، ولكن مع تقدم الطبقة العامة في الحياة السياسية الرومانية، تم الاعتراف بالبليبيشيتا (Plebiscita)، من خلال سلسلة من التشريعات، باعتبارها قوانين كاملة ملزمة لكل من الأرستقراطيين والعامة على حد سواء.

---

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 110.

[2] Antonio Guarino, Op. Cit, P 196.

[3] Fellmeth, Aaron X.Horwitz, Maurice, Op.Cit, P 14.

كان التشريع الأول من نوعه هو قانون فاليريا هوراتيا (Leges Valeriae Horatiae) لعام 449ق.م، بموجب هذا القانون، تم إعلان قرارات الجمعية العامة ملزمة لجميع المواطنين، بمصادقة مجلس الشيوخ (Patrum Auctoritas) و الجمعية المئوية، ربما تم تأكيد ليكس فاليريا هوراتيا (Lex Valeria Horatia)من قبل قانون (Publilia Philonis) لعام 339 ق.م.

ولقد نص قانون (Lex Hortensia De Plebiscitis) 287 ق.م على أن قرارات الجمعية العامة يجب أن تتمتع بالقوة الكاملة للقوانين دون أي قيود، إلى جانب وظائفها التشريعية، نظرت (Concilium Plebis)، بصفتها محكمة عدل، في قضايا تنطوي على انتهاكات لحقوق العامة، علاوة على ذلك، في نطاق اختصاص الجمعية العامة، سقطت الطعون ضد قرارات المحكمة الشعبية التي تفرض غرامات وعقوبات طفيفة أخرى، ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان الإجراء ذي الصلة يُفهم على أنه مرتبط بتجاوزات (Adpopulum).

كان تنظيم وطريقة عمل (Concilium Plebis) مماثلة لتلك التي كانت في (Comitia Tributa)، مثل تجمع القبائل، اجتمعت الجمعية العامة في الفروم الروماني (Forum) من قبل القبائل ومن هنا وصفها بأنها (Concilium Plebis Tributum)، حددت الأغلبية داخل كل قبيلة تصويتها وأغلبية بسيطة من القبائل هي التي حددت قرار الجمعية ككل، ولكن في حين أن جمعية القبائل كانت تنعقد في الأصل وترأسها قنصل أو رئيس، فقد تم استدعاء الجمعية العامة وترأسها تربيون(Tribunus) من العوام، و على النقيض من (Comitia) العادية، فإن (Concilium Plebis) لم تتبع بعض الإجراءات الشكلية [1]، مثل تولي رعاية امتياز يخص النبلاء حصريًا.

على الرغم من الإبقاء على التمييز البسيط بين (Cancilum Plebis) و (Camitia Tributa) حتى نهاية الجمهورية، فإن تكوين ووظائف الهيئتين أصبحت

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 113.

متشابهة جدًا في الممارسة، خاصة بعد منتصف القرن الثالث، ارتبط التقارب التدريجي لمجلس القبائل والمجالس العامة بإلغاء جميع الفروق السياسية بين الأرستقراطيين والعامة والزيادة السريعة في عدد السكان العامين نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثها توسع روما، مثل (Camitia) العادية، تم التحكم في (Cancilium Plebis) من قبل أغنى أعضائها، كان هؤلاء ممثلو النبلاء الجدد، خلال الجمهورية اللاحقة، كانت هناك ثلاث مجالس تشريعية في روما، تتكون من نفس الأشخاص تقريبًا، والتي كانت تشريعاتها ملزمة لكل المواطنين: (Comitia Centuriata)[1] و (Camitia Tributa) و(Cancilium Plebis)، من بين هؤلاء، تم تنظيم الأخيرين بنفس الطريقة، على الرغم من أنه تم استدعاؤهم وترؤسهم من قبل حكام مختلفين[2].

## 4- الحق (Ius)

بصرف النظر عن الالواح الاثني عشر، كان قانون روما المبكر يتألف من القانون العرفي أو القانون العام، والذي لم يتم إنشاؤه بالتشريع ولكن تم الاعتراف به ببساطة على أنه القانون، وهو ما تم تجسيده في النهاية في الالواح الاثني عشر، هذا القانون القديم غير المكتوب وغير المعلن عنه كان يُعرف بـ (Ius)[3].

## 5- مجلس الشيوخ والتشريع خلال العصر الجمهوري(510- 27ق.م)

خلال فترة الجمهورية، لعب مجلس الشيوخ (Senatus)، اكبر مجلس بالدولة، دورًا محوريًا في الحياة السياسية الرومانية، على الرغم من عدم وجود وظائف تشريعية له [4]، يعمل بشكل أساسي كهيئة استشارية لأعلى القضاة في الدولة، إلا أنه كان أهم عامل استقرار للنظام الجمهوري للحكم، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى مكانته وتأثيره في المجتمع، واستقرار دستوره وخبرة أعضائه في تسيير الشؤون العامة.

---

[1] Antonio Guarino, Op. Cit, P 192.

[2] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 114.

[3] David Johnston, Roman Law In Context, Cambridge University Press, United Kingdom,2004, P02.

[4] Antonio Guarino, Op. Cit, P197.

اما قراراته التي يشار إليها باسم (Senatus Consulta)، على الرغم من أنها ليست ملزمة قانونًا، كانت تُعامل باحترام كبير وتحمل وزنًا خاصًا في نظر القضاة وأجهزة الدولة الأخرى[1]، على الرغم من أن مجلس الشيوخ لم يعمل كهيئة تشريعية، إلا أن القرارات الصادرة عن مجالس الشعب لا يمكن أن تكتسب القوة الكاملة للقوانين دون المصادقة اللاحقة عليها من قبل مجلس الشيوخ، حسب قانون ببليليا فيلونيس (Lex Publilia Philonis) 339 ق.م يشترط موافقة مجلس الشيوخ مقدما أي قبل طرح الاقتراح لتصويت الشعب[2].

في ظل قانون ليكس مينيا (Lex Maenia) أوائل القرن الثالث ق.م، كان لا بد من موافقة مجلس الشيوخ على المرشحين للمناصب العليا في الدولة قبل أن يتم انتخابهم رسميًا من قبل الجمعية، على الرغم من أنه نتيجة لهذه التشريعات، فإن منح موافقة مجلس الشيوخ جاء في معظم الحالات ليتم اعتباره مجرد إجراء شكلي، استمر مجلس الشيوخ في ممارسة تأثير قوي على التشريع؛ لأنه لا يمكن للقضاة أو المجالس تجاهل رأيه بسهولة عندما أداء وظائفهم[3].

## 5-1 دور مجلس الشيوخ في التشريعات

خلال الجمهورية الرومانية، لم يعمل مجلس الشيوخ كهيئة تشريعية ولكن دوره كان يقتصر على التصديق على القوانين وتقديم المشورة للقضاة، ومع ذلك مع زيادة قوة وتأثير مجلس الشيوخ خلال فترة توسع روما، بدأ يلعب دورًا أكثر نشاطًا في العملية التشريعية من خلال التعاون مع المجالس واتخاذ قرارات مهمة، تم تقديم رأي مجلس الشيوخ في شكل قرار مجلس الشيوخ الذي أدرجه القاضي في اقتراحه، تم تعزيز هذا التشريع بشكل فعال من قبل مجلس الشيوخ، وخلال فترة الإمبراطورية المبكرة، تولى مجلس الشيوخ معظم السلطات التشريعية للجمعيات وأصبح مجلس الشيوخ معترفًا به كمصدر مباشر للقانون يتجلى تأثير

---

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 70.

[2] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P32.

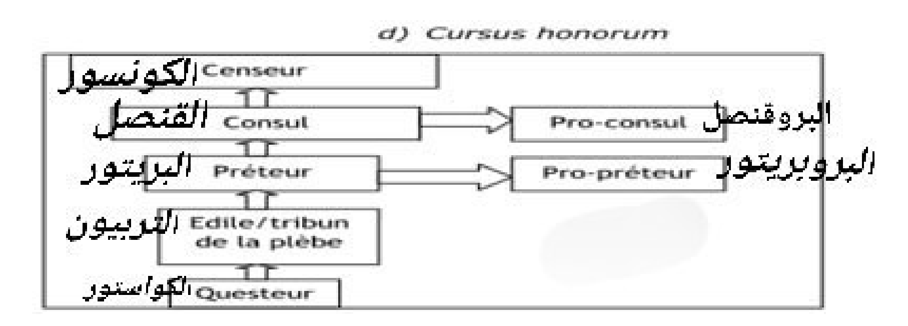
[3] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 72.

مجلس الشيوخ على التشريعات كل من (Senatus Consulta) و (The Leges) كمصادر للقانون[1].

### 6- القضاة (Magistrature)

هم من يصدرون مراسيم صالحة لمدة سنة، يتم انتخابهم من قبل اللجنة المركزية، ويبقون في مناصبهم لمدة عام واحد (من مارس إلى مارس) باستثناء الرقباء الذين يتم انتخابهم كل خمس سنوات ويعملون لمدة 18 شهرًا[2] . (ينظر الملحق 02 الجداول)

في ظل النظام الجمهوري لروما، تم تقسيم السلطة التنفيذية بين عدد من القضاة المنتخبين سنويًا (Annui Magistratus)، [3]ولكن بعد إزالة الحواجز السياسية بين الأرستقراطيين والعامة، يمكن لأي مواطن روماني حر، أن يكون مرشحًا لمنصب القضاء، اما فئات القضاة الرومان فقد كانت أهم مناصب الدولة خلال الجمهورية هي القنصل (Consulatus)، و الحاكم (Praetura) ، و الرقباء (Censura)، و الايدل (Aedilitas)، و الكواستورا (Quaestura) والدكتاتور (Dictatura)، يمكن أن يضاف إلى هؤلاء التربيون (Tribunatus)، على الرغم من أن المحاكم لم تكن تعتبر رسميًا كقضاة، تم تصنيف هؤلاء القضاة رفي عدد من الطرق المختلفة[4](انظر الشكل01).




الشكل01: مخطط تصنيف القضاة[5]

---

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 184.

[2] Didier Viviers, Histoire De L ' Antiquité, Paris, Université Libre De Bruxelles, 2012, P21.

[3] Antonio Guarino, Op. Cit, P204.

[4] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 83.

[5] Didier Viviers, Op. Cit, P21.

## 1-6 البريتور (Praetura)

البيرتور (Praetura) تم تقديمه في 367 ق.م [1] كتنازل النبلاء للانضمام إلى طلب العوام بأن يكون أحد القناصل من العامة،[2] في الأصل تم انتخاب بريتور واحد، تمكّن العوام من الوصول إلى منصب البريتور عام 337ق.م، تم نقل واجبات القناصل المتعلقة بالإشراف على التقاضي المدني (Iurisdictio) في النزاعات بين المواطنين الرومان[3].

مع استمرار زيادة عدد الأجانب (Peregrini) الذين يعيشون في روما وتضاعفت المعاملات بينهم وبين الرومان، تم تعيين بريتور إضافي 242 ق.م، للإشراف على التقاضي في المنازعات بين الأجانب (Iurisdictio Inter Peregrinos)، وبين الأجانب و المواطنون الرومانيون (Iurisdictio Inter Cives Et Peregrinos)، تم تمييز بريتور الاجانب (Praetor Peregrinus) عن البريتور الأصلي، نظرًا لكونه يتمتع بالولاية القضائية على النزاعات بين المواطنين الرومان فقط (Iurisdictio Urbana)، كان يُطلق عليه اسم البيرتور الحضري (Praetor Urbanus) أو (Praetor Urbis)،[4] ومع استمرار توسع الأراضي الرومانية، تمت إضافة اثنين من البريتور في 227 ق.م واثنان أخران في 197 ق.م، تم تعيين هؤلاء كحكام المقاطعات الرومانية المشكلة حديثًا في الخارج (Praetores Provinciales)، كان لهم سلطة تنظيم الإجراءات القانونية وإعلان لبعض القوانين التي تم على أساسها حل النزاعات[5].

### 1-1-6 البريتور والمرسوم (Edictum)

أنشئت وظيفة البريتور المدني (Practor Urbanus) سنة 367 ق، م حيث كان المصدر الرسمي لمعظم القانون الروماني الخاص، هو مرسوم البريتور الحضري، والذي تم

[1] Antonio Guarino, Op. Cit, P 210.

[2] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P33.

[3] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 86.

[4] Greg Fisher, The Roman World From Romulus To Muhammad, Routledge, New York, 2022,P 37.

[5] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 87.

تصنيفه في التسلسل الهرمي في المرتبة الثانية بعد القناصل، كان البريتور هو القاضي المسؤول على إقامة العدل، في بداية سنته في المنصب ينشر البريتور (Praetor) مرسومه في الساحة العامة (Forum)[1]، و من يرغب في رفع دعوى قضائية سوف يحضر أمام البريتور ويطلب صيغة معينة من المرسوم، و إذا كان لديه قضية التي لم يشملها حل موجود في الفتوى، قد يحاول إقناع البريتور بإضافة حل قانوني جديد إلى المرسوم[2].

النقطة المهمة هنا هي أن البريتور لم يكن مخولاً رسميًا بسن قانون جديد، وهي سلطة لم يكن يتمتع بها كقاضي فردي؛ كل ما كان يفعله هو إيجاد حلول جديدة للقضايا المطروحة، حيث التزم الرومان بمرسوم البريتور الذي لم يكن له سلطة تشريعية، لكن الفقهاء[3] ما زالوا يشيرون إلى هذه الحلول الجديدة على أنها حق فخري او حق الاشراف (Ius Honourarium)[4]، على أن لا يتعارض مع القانون المدني قانون الالواح الاثني عشر والعرف والتشريع.

كان مرسوم البريتور أداة مرنة للإصلاح وتحديث القانون، حيث يمكن إجراء تغييرات كل عام؛ كما لا نغفل عن استمرار الكثير من المواد دون تغيير من سنة إلى أخرى؛ من اجل الاستقرار في إقامة العدل[5].

### 2-1-6 منشور البريتور الدائم (Edictum Perpetuum) :

لم يصبح منشور بريتور الاجانب[6] (Pergrinus) ذا أهمية إلا بعد صدور قانون إيبوتيا (Aebutia)، وقد ظل للبريتور[7] الحق في إصدار هذه المنشورات حتى صدور قانون كورنليا عام 67 ق.م الذي حرمه من هذا الحق نظراً لما كان يترتب على صدور المنشورات

[1] David Johnston, Op.Cit, P03.
[2] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P33.
[3] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص 88.
[4] Barry Nicholas, Op. Cit, P26.
[5] David Johnston, Op.Cit, P04.
[6] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص65.
[7] المرجع نفسه، ص67.

الطارئة من عدم الاستقرار، فأصبح المنشور الدائم بذلك سارياً بغير تعديل طوال عام ولاية البريتور الذي أصدره، ولهذا كان شيشرون يسميه بالقانون السنوى (Lex Annua) .

### 6-1-3 مضمونه منشور البريتور :

كان منشور البريتور الدائم يتضمن طائفتين من النصوص:

**أولا النصوص التنظيمية** : هي التي يشرح فيها كيفية تنظيمه للدعاوى ويبين فيها الوسائل التي سيباشر بها سلطنته القضائية (Jurisdictio) أو سلطته الإدارية (Imperium)[1] -سلطة الامر والنهي- والحالات التي سيمنح فيها للأفراد إحدى هذه الوسائل -مستنداً إلى سلطته القضائية- يمنح دعاوى جديدة والحالات التي يمنح (Exceptio) للمدعى عليه، أو يعدد الحالات التي يمنح فيها للأفراد - مستندا إلى سلطته الإدارية - الأوامر أو يمكنهم من وضع اليد على مال غير وهكذا.

**ثانيا تضمن المنشورات صيغ الدعاوى وصيغ الأوامر**: وغير ذلك من الوسائل البريتورية الأخرى، وهي نماذج يعدها البريتور ليصوغ فيها الأفراد إدعاءاتهم.

### 6-2 الرقباء (**Censors**)

نتيجة للإصلاحات الجمهورية استلزم تسجيل وضعية المواطن بحيث يتم تسجيل كل من عمر وممتلكات المواطنين على النحو المطلوب، لغرض تحديد مبلغ ضريبة الملكية التريبيوتوم (Tributum) التي يتعين على كل مواطن دفعها، والفئة الذي كان ينتمي إليه، ففي الفترة الأولى للجمهورية تم إجراء الإحصاء السكاني (Censum Agere) من قبل القناصل، ولكن منذ 443ق.م[2] تم تعيين هذه المهمة إلى قضاة جدد وهم الرقاباء (Censura) [3] على الرغم من أن الرقباء ينتمون إلى (Magistratus Maiores)، ومع ذلك، اعتبرت الرقابة واحدة من أهم مؤسسات الدولة، كما يتضح من حقيقة أن

---

[1] Barry Nicholas, Op. Cit, P23.

[2] Greg Fisher, Op. Cit, P 36.

[3] Antonio Guarino, Op. Cit, P214.

الأشخاص الذين خدموا سابقًا كقناصل (Consulares) فقط كانوا مؤهلين لشغل هذا المنصب، تكمن أهمية منصب المراقب في حقيقة أنه من خلال تعيين المواطنين في الطبقات المناسبة، حدد الرقباء أيضًا الوضع السياسي والاجتماعي لكل مواطن على حدى.

في نهاية القرن الرابع كُلف المراقبون بالمهام الإضافية المتمثلة في تجميع قائمة أعضاء مجلس الشيوخ الألبوم السيناتوري (Album Sanatorium) وملء المناصب الشاغرة في مجلس الشيوخ، بحيث كانوا ملزمين بقانون ليكس أوفينيا (Lex Ovinia) 318-312 ق.م الذي نص على أنه لا ينبغي إلا لأجدر الرجال من كل فئة أن يكونوا أعضاء سيناتوريين[1].

### 6-3 الايديل (Aedile)

تم تقديم الايدل (Aedilitas) في منتصف القرن الخامس ق.م[2]، ارتبطت وظائفها الأصلية بالإشراف على المعابد والمواقع الدينية الأخرى (Aedes Sacra) والعناية بالسجلات والمال العام والاسواق وحفظ الامن العام، تم انتخاب اثنين من الايدل كمسؤولين عموميين حصريًا (Aediles Plebis) من قبل جمعية العامة (Consilium Plebis) للعمل كمساعدين للحكام[3]، تحت إشراف (Liciniae Sextiae) من 367 ق.م تم تقديم اثنين من المساعدين الإضافيين، تمت الإشارة إليهم باسم (Curules)[4].

### 6-4 الكواستورا (Quaestors)

ينتمي (Quaestors) إلى صغار المسؤلين (Magistratus Minores) وبالتالي لهم سلطات محددة، كان لديهم الحق في حضور اجتماعات مجلس الشيوخ، ظهر المسؤولون الذين يحملون لقب الكواستور (Quaestores Paricidii) لأول مرة في الفترة الملكية، كان (Quaestores Paricidii) مسؤولين غير عاديين تم تعيينهم

---

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 89.

[2] Antonio Guarino, Op. Cit, P211.

[3] Greg Fisher, Op. Cit, P37.

[4] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 93.

للتحقيق في قضايا القتل، و في بدايات الجمهورية، تم تعيينهم من قبل القناصل للقيام بمقاضاة الجرائم الجنائية حتى عام 421، حصريًا من الطبقة الأرستقراطية، لمساعدتهم في الأمور المتعلقة بإدارة المالية العامة، من ذلك الوقت تم انتخابهم من قبل جمعية القبائل (Comitia Tributa) من كل من النبلاء والأوامر العامة، كان عدد (Quaestors) في الأصل اثنين، ولكن في 421 ق.م تم زيادته إلى أربعة، في منتصف القرن الثالث ق.م، ازداد عدد (Quaestors) مرة أخرى إلى ثمانية، في القرن الاخير للجمهورية، رفع سولا عددهم إلى عشرين، ويوليوس قيصر إلى 40.

من واجبات [1] (Quaestares) مسؤولتهم عن الخزانة العامة (Aerarium) التي كانت أيضًا بمثابة مكتب سجلات عام، حيث تم الاحتفاظ بدفاتر حسابات (Quaestors)، وقوائم دافعي الضرائب التي رسمها الرقباء، والعقود التي يتم بموجبها تأجير الإيرادات العامة، وتقارير قضاة المقاطعات وكذلك المعايير العسكرية للجيش الروماني، احتفظت أيضًا بالقوانين اللوائح التي أقرتها الجمعيات وقرارات مجلس الشيوخ (Senatus) والقائمة الرسمية لأولئك الذين تم اختيارهم للعمل كمحلفين في المحاكمات الجنائية (Album Iudicum)، علاوة على ذلك، تم تكليف القضاة المتقاعدين من مناصبهم بإيداع جميع السجلات المتعلقة بمكاتبهم ومصادرهم وتمويل المشاريع العامة المختلفة، مثل الأشغال العامة والعمليات العسكرية في الأيراريوم، أثناء أدائهم لهذه الواجبات، عملوا تحت سلطة مجلس الشيوخ، الذي تقع تحت سيطرته الشاملة على إدارة المالية العامة، تم تنفيذ جميع المعاملات المالية التي تنطوي على أموال عامة والتي حدثت في المقاطعات من قبل رؤساء المقاطعات الذين كانوا مسؤولين أمام مجلس الشيوخ، من خلال (Quaestares Urbani)، أخيرًا، تعامل (Quaestors) مع مطالبات الأفراد العاديين المتنازعين في الديون والالتزامات المالية الأخرى للدولة[2].

---

[1] Greg Fisher, Op. Cit, P37.

[2] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 95.

## 5-6 التريبيون (Tribunes)

تم تقديم التريبيون في عام 494ق.م[1] بداية تم تعيين اثنين من الترابنة، ولكن تم زيادة عددهم بعد ذلك إلى خمسة، ثم الى عشرة في منتصف القرن الخامس ق.م، تم انتخاب هؤلاء المسؤولين من قبل الجمعية العامة (Concilum Plebis)، ثم في السنوات اللاحقة تم انتخابهم من قبل جمعية القبائل (Comitia Tributa)، لكي يكون الفرد مؤهلاً لمنصب التريبيون، يجب أن يكون مواطنًا رومانيًا مولودًا (Ingenuus) وعضوًا في عشيرة عامة، لم يُنظر إلى التريبونات على أنهم قضاة لانهم عملوا كممثلين للعامة فقط، وعلى عكس القضاة العاديين، لم يكن لديهم إمبريوم (Imperium) ولا سلطات بوتيستاس (Potestas) عاديين، ومع ذلك فقد مارسوا سلطات واسعة تريبيونشيا بوتستاس (Tribunicia Potestas) بحيث كان لقراراتهم تأثير قوي على شؤون المجتمع بأسره.

كان لديهم الحق في التدخل نيابة عن أي عضو من الطبقة العامة الذين طلبوا مساعدتهم (Auxilium)[2] ويمكنهم إبطال أعمال القضاة بمجرد نطق كلمة (Intercedo) أو حق المنع (Ius Veto)، على اجتماعات مجلس الشيوخ، على الرغم من عدم امتلاكهم حق الدعوة (Ius Invitare)، أي حق استدعاء المواطنين للمثول أمامهم، إلا أنه بإمكانهم الأمر باعتقال ومحاكمة أي شخص يتعدى على حقوق العامة.

كان لهم الحق في الاجتماع ورئاسة الجمعية العامة (Concilium Plebis)، وجمعية القبائل (Comitia Tributa)، وتقديم القوانين لهم (Leges

---

[1] Antonio Guarino, Op. Cit, P212.

[2] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 97.

(Tribuniciae)[1]، يمكنهم أيضًا دعوة ورئاسة اجتماعات مجلس الشيوخ (Ius Agendi Cum Senatu) [2].

## 6-6 الديكتاتور (Dictator)

في أوقات الطوارئ، عندما يتعرض أمن الدولة للتهديد، نص الدستور الروماني على تعيين قاضٍ خاص، الديكتاتور[3] أو الحاكم البوبولي (Magister Populi)، كما كان يُطلق عليه في أوقات سابقة، حيث كانت في يديه كل سلطة الدولة، كان الدفاع عن الدولة ضد الأعداء الخارجيين وقمع الانتفاضة الداخلية هما الهدفان الرئيسيان اللذان عادة ما يُعيَّن الديكتاتور من أجلهما، لكن في أوقات لاحقة، أصبح تعيين دكتاتور يُنظر إليه على أنه طريقة ملائمة للتعامل مع مشاكل الحكومة الناتجة عن عدم قدرة القضاة العاديين على أداء واجباتهم، مثلا عندما يغيب القناصل عن المدينة، يمكن تعيين دكتاتور للإشراف على الانتخابات السنوية للقضاة من قبل المجالس، يمكن أيضًا تكليف ديكتاتور بمهام تنظيم الألعاب العامة، ورئاسة المحاكمات المهمة، وملء الشواغر في مجلس الشيوخ، وتأديب القضاة الذين تجاوزوا حدود سلطتهم.

في ظروف استثنائية يتم تعيينهم من قبل قاضٍ تم تكليفه بصلاحيات القنصل الذين شغلوا سابقًا منصب القنصل (Consulares) كانوا مؤهلين لشغل منصب الديكتاتور، تم تعيين أول دكتاتور عام بعد سن (Leges Liciniae Sextiae) 367 ق.م،[4] في 356 ق.م، حيث تم تكليف الديكتاتور بالسلطة العليا إمبريوم (Imperium) بموجب

---

[1] E. C. Claek, M.A., Early Roman Law. The Regal Period, Macmillan And Co, London, 1872, P 143.

[2] George Mousourakis, The Historical…, Op.Cit, P 96.

[3] Greg Fisher, Op. Cit, Pp36.

[4] Watson, Alan, The Spirit Of Roman Law, The University Of Georgia Press, London,1995, P35.

قانون خاص للجمعية المنسقة ليكس كورياتا دي إمبريو[1] (Lex Curiata De Imperio)[2] خلال الدكتاتورية العادية.

استمر القضاة في ممارسة وظائفهم العادية لكنهم كانوا خاضعين لسلطة الديكتاتور، خلال فترة وجوده في منصبه، كان للديكتاتور سلطات غير محدودة ولم تكن قراراته خاضعة لوساطة المحاكم والقضاة الآخرين، كان له الحرية في اتخاذ أي تدابير يراها ضرورية دون الحاجة إلى طلب موافقة أي جهاز آخر من أجهزة الدولة أو موافقة مجلس الشيوخ.

علاوة على ذلك، لم تكن قراراته القضائية قابلة للطعن أمام الجمعية (Provocatio Ad Populum)، لكن سلطة الدكتاتور كانت مقيدة بحقيقة أنه كان من المتوقع أن يستقيل بمجرد انتهاء حالة الطوارئ، أو تنفيذ المهمة التي تم تعيينه من أجلها، لا يمكن للديكتاتور البقاء في منصبه لأكثر من ستة أشهر ويبدو أن هذه القاعدة قد تم اتباعها دون استثناءات.

إذا تم تعيين الديكتاتور لغرض معين، فيمكنه استخدام سلطاته الواسعة لتحقيق هذا الغرض فقط وقد تتم مقاومته بشكل قانوني إذا حاول التدخل في أمور لا علاقة له بها، وإذا تم تكليفه بتسيير الإجراءات الدستورية العادية، مثل الإشراف على الانتخابات السنوية للقضاة، فإنه ملزم بالتصرف وفقًا للمعايير الدستورية المعمول بها[3].

ومنه فمن غير المحتمل أن يُسمح للديكتاتور بالتعامل مع المالية العامة دون موافقة مجلس الشيوخ، خلال الفترة الأولى للجمهورية، عندما شكلت الحروب المستمرة بين روما وجيرانها تهديدًا حقيقيًا للمدينة، لجأ الرومان غالبًا إلى تعيين الديكتاتوريين كوسيلة للتعامل مع حالات الطوارئ، ولكن بعد الغزو الروماني لإيطاليا وإخضاع قرطاج في نهاية الحرب البونيقية الثانية 218-201ق.م، يبدو أن مؤسسة الديكتاتورية قد توقفت، خلال الجمهورية

---

[1] P. A. Brunt, Op. Cit, P 99.

[2] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 98.

[3] Keith Bradley, Slavery And Society At Rome, Cambridge University Press, 1994, New York, P113.

اللاحقة، كلما حدثت حالة طوارئ كبيرة (Ultima Necessitas)، يمكن لمجلس الشيوخ أن يمرر مرسومًا خاصًا (Senatus Consultum Ultimum)[1] يسلح القناصل بصلاحيات إضافية ويفوضهم في اتخاذ أي تدابير استثنائية مطلوبة، بما في ذلك التعليق المؤقت لبعض الأحكام الدستورية.

تأسست الديكتاتوريات الدائمة لسولا وقيصر، في القرن الأخير من الجمهورية، من خلال قوانين خاصة وينبغي اعتبارها خروجًا عن الأعراف الدستورية التقليدية في وقت كان، نتيجة للنزاع الأهلي و الحروب، كان نظام الحكم الجمهوري على وشك الانهيار، في ذلك الوقت، لم تعد الديكتاتورية، كما وجدت في الأصل موجودة.

- **القضاة الاستثنائيين**

## 1-7-6 الديسيمفيرس (Decemvirs Decemviri Legibus Scribundis)

كان أحد أهم الأحداث في الفترة الجمهورية المبكرة هو تدوين القانون العرفي غير المكتوب حتى ذلك الحين بموجب قانون الالواح الاثني عشر، عُهد بمهمة التدوين إلى مجلس الديسيمفيرس(Decemvirs) * من عشرة قضاة، يشار إليهم باسم (Decemviri Legibus Scribundis)، الذين تم اختيارهم حصريًا من الطبقة الأرستقراطية، وفقًا للتقاليد الرومانية، تم تعيين لجنتين على التوالي، خلال السنتين اللتين استغرقتا الديكاميرات لاستكمال عملهم 451-449 ق.م، تم تعليق سلطات جميع مسؤولي الدولة وكانت حكومة الولاية في أيدي المفوضين، الذين تم منحهم سلطة القنصلية.

---

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 99.

*كانت Decemvirs مجموعة من عشرة رجال تم تعيينهم لحكم روما خلال الجمهورية الرومانية في القرن الخامس ق.م. تم تعيينهم لصياغة الالواح الاثني عشر، والتي كانت أول قانون قانوني روماني، من أجل حل النزاعات بين الأرستقراطيين الطبقة الغنية وذات النفوذ والعامة عامة الناس من خلال توفير قانون مكتوب يمكن أن يكون مفهومة ومطبقة من قبل جميع المواطنين. تم تعيين Decemvirs لمدة عام واحد ولم يُسمح بإعادة انتخابهم. تم اعتبارهم تدبيرًا مؤقتًا للمساعدة في إنشاء مدونة قانونية، لكنهم أصبحوا في النهاية مصدرًا للسلطة السياسية، مما أدى إلى أول ديكتاتورية للجمهورية الرومانية . ينظر: Berger, Adolf, Op. Cit, P425.

### 6-7-2 التربيون العسكري مع السلطة القنصلية (Tribuni Militum Consulari Potestate)

القضاة الذين يحملون لقب التربيون العسكري مع السلطة القنصلية تم تعيينهم لأول مرة في عام 444 ق.م، مكان القناصل، في أول ثلاث محاكم قنصلية تم تعيينها ولكن تم زيادة عددها لاحقًا إلى ستة، يرتبط تقديم هؤلاء القضاة بتدبيرين تم اقتراحهما في 445 ق.م من قبل (Canuleius)[1] ، تربيون من العوام، أحدهما يسمح بالزواج المختلط (Connubium) بين الأرستقراطيين والعامة خلافًا لقاعدة سابقة مدرجة في قانون الالواح الاثني عشر[2]، والآخر فتح القنصلية للعامة، على الرغم من أن أول هذه الإجراءات تم تنفيذه بنجاح في نفس العام (Lex Canuieia)، إلا أن تنفيذ الثاني تم حظره من قبل الأرستقراطيين، توصل الأرستقراطيين إلى حل وسط من حيث استبدال القنصلين بثلاثة ثم الى ستة لاحقًا قضاة مختارين بسلطة قنصلية، يجب أن يكون الحفاظ على النظام الداخلي والدفاع عن الدولة ضد الأعداء الخارجيين الاعتبارات الرئيسية التي استند إليها قرار مجلس الشيوخ.

من مهام التربيون العسكري مع سلطة القنصل: الأشرف على إقامة العدل، واستدعاء وترأس اجتماعات مجلس الشيوخ والمجالس، إدخال القوانين وأشرف على الإجراءات المتعلقة بانتخاب القضاة، في حين تم تكليف الآخرين بتسيير العمليات العسكرية، كل منهم يعمل كقائد أعلى للجيش، تم التخلي عن ممارسة انتخاب التربيون العسكري ذات السلطة القنصلية في 366 ق.م وتمت استعادة القنصلية المزدوجة[3].

[1] Kremer, David, Ius Latinum Le Concept De Droit Latin Sous La République Et L'empire, De Boccard, Paris, 2005, P71.

[2] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 100.

[3] Ibid, P 101.

**د) مراسيم القضاة**

كان للقضاة الأعلى للدولة الرومانية الحق في إصدار اللوائح الإدارية أو المراسيم (Edicta) [1]، مثل القناصل (Consuls)، والبريتور (Praetors)، والأديل (Aediles)[2]، وكذلك حكام المقاطعات، كانت هذه المراسيم في البداية إعلانات شفهية، ولكن لاحقًا كُتبت على أقراص خشبية وعرضها في الساحات العامة الفروم (Forum) ليراها الجميع[3].

من بين مراسيم القضاة، كانت أهمها من وجهة نظر القانون الخاص هي مراسيم التي يسنها في الأديل(Aediles )، لم يكن هؤلاء القضاة يعتبرون مشرعين، وكانت وظيفتهم الرئيسية هي أن تفعيل القانون من خلال وضع القواعد والإجراءات التي يجب اتباعها في إدارة العدالة.

كما كان دور البريتور (Praetor) هو ضمان صياغة نزاع قانوني بين الأفراد بشكل صحيح وفقًا للقانون وأنه تم تعيين قاضٍ في التحكيم في النزاع، أصدر (Praetor) مرسومًا عند توليه منصبه، والمعروف باسم "المرسوم الدائم"، والذي ذكر قواعد الإجراءات التي كان يعتزم اتباعها خلال عامه في منصبه وحدد الظروف التي يمارس فيها سلطته لمنح الدعوى في القانون[4] فدور البريتور (Praetor)، وهو قاضي أعلى في الدولة الرومانية، في إصدار اللوائح الإدارية أو المراسيم في مجال اختصاصهم، تم استخدام هذه المراسيم لتنفيذ القانون من خلال وضع القواعد والإجراءات لإدارة العدالة، من شأن مرسوم البريتور (Praetor)، المعروف باسم المرسوم الدائم، أن يذكر قواعد الإجراءات لفترة ولايته في منصبه وتحديد الظروف التي سيمارسون فيها سلطتهم لمنح إجراء في القانون.

---

1 M. F. Mackeldey, Histoire Des Sources Du Droit Romain., Toussaint, Libraire-Éditeur, Paris, 1846,P26.

2 Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P33.

3 Barry Nicholas, Op. Cit, P 19.

4 George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 186.

يحتوي مرسوم (Praetor) أيضًا على صيغ نموذجية معروفة باسم (Ius Praetorium)، كان يُنظر إلى (Praetor) على أنه حارس الحس السليم للشعب الروماني وكان لديه القدرة على تحديد متى يجب أن تأخذ العدالة الطبيعية الأولوية على خطاب القانون الصارم، في السنوات الاخيرة للجمهورية، برز (Ius Praetorium او (Ius Honorarium) كمصدر متميز للقانون ودرسه أولئك الذين يرغبون في أن يصبحوا محامين، و بمرور الوقت، انتهى دور (Praetor) في إنشاء القانون، وتم تدوين المرسوم من قبل (Salvius Julianus) بأمر الإمبراطور هادريان[1].

## 1- مكونات وأجزاء مراسيم القضاة

كان قانون يتكون من ثلاثة أجزاء:

أ/ **الديباجة**[2] (Praescriptio Legis)، والتي تضمنت اسم القاضي الذي اقترحها وبعد ذلك تم تسميته، ومكان ووقت سنه، واسم الجمعية المئوية (Centuria) أو القبيلة (Trihus) التي أدليت التصويت الأول في الإجراءات.

**ب/ النص الرئيسي للقانون** (Rogatio)، وعادة ما ينقسم إلى أقسام.

**ج/ العقوبات**[3] (Sanctio)، حدد العقوبات التي كان يتعين فرضها إذا تم انتهاك القانون وذكر القواعد التي تحكم العلاقة بين النظام الأساسي الجديد والتشريعات السابقة والمستقبلية[4]، تم التمييز بين "القوانين المثالية" (Leges Perfectae) أو "القوانين غير الكاملة" أو القوانين دون أي عقوبة على الإطلاق (Leges Imperfectae) و "أقل من القوانين المثالية" (Leges Minus Quamae)، كان يسمى القانون الكمال عند انتهاك أي

---

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 187.

[2] Sandberg, Kaj, Op. Cit, P15.

[3] Feederick Parkee Walton, Historical Introduction Roman Law, William Geeen & Sons Law Publisheks, 02ed, London, 1912, P222.

[4] Lina Girdvainyte, Law And Citizenship In Roman Achaia: Continuity And Change In: Law In The Roman Provinces., Oxford University Press, 2020, P214.

من أحكامه أدى إلى إلغاء أي فعل قانوني حدث بموجبها، وعلى النقيض من ذلك، فإن انتهاك قانون غير كامل لم يؤثر على صحة الأفعال القانونية ذات الصلة.

جعل التصرف القانوني ذي الصلة غير صالح، لكن المخالفة كان عرضة للعقاب، علاوة على ذلك، تمت الإشارة إلى القوانين التي تحتوي على أحكام غير ذات صلة أو لا لزوم لها باسم (Leges Saterae)، أو لكل (Stateram)، وتم منعها بموجب القانون المبكر، تم تجديد هذا الحظر من قبل (Lex Caecilia Didia) في 98 ق.م، كانت معظم تشريعات الفترة الجمهورية تهتم بمسائل القانون العام ولم يتم إقرار عدد قليل فقط من القوانين المتعلقة مباشرة بالقانون الخاص، من بين القوانين الأخيرة، ربما كانت أهمها أتينيا (Lex Atinia) 240 ق.م، والتي استبعدت الأشياء المسروقة خلسة (Furtivae) من (Usucapio) أي اكتساب الملكية من خلال حيازة شيء لفترة معينة من الزمن؛ (Lex Aquilia) 286 ق.م، التي حددت قواعد المسؤولية العامة عن الأضرار التي لحقت بممتلكات شخص آخر؛ (Lex Laetoria De Minoribus) القرن الثاني[1]، يهدف إلى حماية الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن خمسة وعشرين عامًا من الاحتيال؛ (Lex Voconia) 169 ق.م[2]، والتي فرضت قيودًا على قدرة المرأة؛ و (Lex Falcidia) 40 ق.م، تحديد مقدار الموروثات التي يمكن توريثها[3].

### هـ) الفقهاء القانونيين (**Iurisprudentes**) و التفسير

نشأت طبقة الفقهاء (Iurisprudentes) الذين كانوا في الأصل رجال دين، دورهم في النظام القانوني الروماني كان محورياً؛ كل يتم اللجوء للفقهاء للحصول على المشورة القانونية، يظهر ذلك في كتاباتهم، حيث قاموا بتطوير مجلدات فقه قانوني متطورة مقارنة

---

[1] Danilo Dalla Renzo Lambertini, Op. Cit, P100.

[2] Cairns, John W. Plessis, Paul J. Du , Op. Cit, P207.

[3] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 183.

بقوانين الالواح الاثني عشر، وخاصة خلال الفترة من أواخر الجمهورية حتى أوائل القرن الثالث م[1].

## 1- التفسير (Interpretatio)

يفسر الارتباط الوثيق بين الدين والقانون في الفترة القديمة، الدور الخاص الذي لعبه رجال الدين كأوصياء ومترجمين للقواعد؛ التي كان يحُكم المجتمع الروماني المبكر بموجبها، لفترة طويلة احتكر رجال الدين المعرفة القانونية وقاموا بدور رئيسي في صياغة القانون وتطبيقه، نظرًا لأنهم كانوا وحدهم على دراية بالمعاملات الخاصة، فقد ذهب إليهم المواطنون العاديون عندما احتاجوا إلى مشورة حول كيفية إعداد المستندات القانونية، مثل العقود والوصايا، وساعد رجل الدين أيضًا الأطراف في القانون بشأن مسائل الإجراءات القانونية وصاغوا الاستمارات التي كان عليهم استخدامها في تسيير دعاواهم، بالإضافة لكون القضاة والمتقاضون يعتمدون على آرائهم عندما يواجهون مسائل قانونية صعبة.

بعد إدخال قانون الالواح الاثني عشر، واصل رجال الدين دورهم في إبداء الآراء حول مسائل القانون، بصرف النظر عن حقيقة أن الالواح الاثني عشر لم تحتوي على المسائل التي كان يجب استخدامها عند رفع الدعاوى، فإن شروط القانون نفسه تتطلب تفسيرًا لتطبيقها، وهكذا كان جزء مهم من عمل رجال الدين للتعبير عن أحكام القانون، قام رجل الدين بتوسيع أو تقييد نطاق قاعدة قانونية، كما انهم احياناً أدخلوا قواعد جديدة تمامًا تحت غطاء التفسير للتعامل مع المواقف الجديدة،، فأصبح القانون نظامًا متطورًا يتميز بمرونته وقدرته على التكيف لظروف جديدة ومتغيرة، من الأهمية بمكان لتطوير القانون أن يكون الفقهاء الذين ظهروا على الساحة في القرن الثاني ق.م، ومرسوم البريتور، الذي تم من خلاله إدخال مفاهيم الإنصاف وحسن النية في تطبيق القانون[2].

[1] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P35.

[2] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 181.

فمثلاً على سن القوانين من خلال التفسير هو الطريقة التي تم بها تحرير الابن من سيطرة والده، يمكن للأب، في ممارسة سلطته المطلقة على أطفاله، بيع ابن لشخص آخر مقابل المال على أساس أنه بعد أن يكمل عمله لهذا الشخص، سيعود الابن مرة أخرى تحت سيطرة والده، ينص اللوح الرابع المادة الثالثة على أنه إذا با ع الأب ابنه ثلاث مرات، فسيكون الابن حراً من السلطة الأبوية (Patria Potestas)، كان القصد من هذا الحكم حماية الابن من الاستغلال من قبل والده[1].

استغل رجل الدين اللوح الرابع المادة الثالثة تحت ذريعة التفسير، قدموا القاعدة التي تنص على أنه إذا قام الأب ببيع ابنه بثلاثة مرات إلى شخص آخر، فسيتم تحرير الابن من السلطة الأبوية (Partia Potestas) ويصبح قانونًا مسؤول عن نفسه (Sui Iuris) اي الشخص الذي يتحكم في شؤونه الخاصة، يوضح هذا المثال كيف تم استخدام حكم قانوني لتحقيق غرض مختلف تمامًا عن ذلك الذي كان يدور في ذهن المشرع، من خلال التفسير، تم إنشاء معيار جديد للتعامل مع وضع جديد، في تنفيذ مهمة التفسير، وضع رجال الدين الأساس لتطوير العلوم القانونية الرومانية[2].

بحلول أوائل القرن الأول ق.م حل الفقهاء العلمانيون محل الأحبار او الكهنة كمترجمين للقانون، كان هؤلاء الفقهاء عادة أعضاء أثرياء ومتعلمين من الطبقات العليا الذين يشاركون بنشاط في السياسة، لم يتلقوا أي أجر مقابل عملهم واعتبروا أن من واجبهم تقديم التعليمات في القانون ومساعدة المواطنين الذين يعانون من مشاكل قانونية ضمن حق المساعدة (Ius Auxilii)[3]، ومع ذلك، مع تراجع الاهتمام بالسياسة في بدايات الإمبراطورية مال الفقهاء إلى الانسحاب من السياسة وتكريس أنفسهم لممارسة القانون ودراسته[4].

---

1 Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P37.

2 George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 126.

3 Alan K. Bowman And Others, The Cambridge Ancient History The Augustan Empire, 43 B.C—A.D. 69, Cambridge University Press, Uk, 2006, P69.

4 George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P P 188-193.

## 2- مؤلفات الفقهاء (Iurisprudentes)

أنتجوا مؤلفات قانونية ضخمة، كانت الأعمال عبارة عن تعليقات واسعة على القانون المدني والاصلاحات الواردة في مرسوم البريتور، وكتب الآراء (Sentenzen) * القانونية التي تم جمعها.

إلتزم الفقهاء بإحدى المدرستين[1]: مدرسة بروكوليانس (Proculians) ومدرسة سابينيانس (Sabinians)، اختلفت المدرستان في المواقف السياسية[2]، الفلسفية، الأيديولوجية، والمبادئ والمذاهب القانونية الأساسية[3].

### و) القوانين (Lex)

ظهر التشريع كما يُفهم المصطلح عمومًا، أي سن قوانين للتطبيق العام من قبل هيئة تشريعية مختصة، لأول مرة بعد وقت قصير من إلغاء النظام الملكي[4]، كانت القوانين المبكرة تسمى (Leges) وتم سنها إما من قبل (Comitia Centuriata) بناءً على اقتراح من القنصل أو من قبل (Comitia Tributa) بناءً على اقتراح من القنصل أو البريتور، كانت التشريعات ملزمة للشعب كله، أي على كل من النبلاء والعامة على حد سواء، حيث تم تمثيل كلا الطبقتين.

نوع آخر من التشريع كان العامة، القوانين التي سنتها جمعية العامة (Concilium Plebis) بناءً على اقتراح من تريبون، كانت الاستفتاءات (Plebiscita) ملزمة فقط

* الاراء Sentenzen للفقيه بول Sententiae Of Pseudo-Paul هو كاتب أفريقي يرجع تاريخه إلى حوالي 300م و يطلق على مؤلفه Pauli Sententiae، "آراء بول" و هو سرد موجز للقانون الروماني الخاص. تُنسب إلى بولس، وهي مستمدة من إفريقيا

[1] Barry Nicholas, Op. Cit, P32.

[2] Fara Nasti, Schiavone, Aldo, Jurists And Legal Science In The History Of Roman Law, Routledge, New York, 2022, P19.

[3] David Johnston, Op.Cit, P05.

[4] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P29.

لعامة الناس حتى 287 ق.م[1]، عندما كانت ملزمة لجميع الناس بموجب (Lex Hortensia De Plebiscitis)، خلال الفترة المتبقية من الفترة الجمهورية، تم تمرير معظم القوانين الرومانية من قبل (Concilium Plebis) وكثيراً ما يشار إلى العامة باسم (Leges).

تم تمرير القوانين من قبل المجالس الشعبية، بالتصويت على المقترحات المعروضة عليها من قبل القضاة، ولكن بقدر ما كان الأمر يتعلق بالقانون الخاص، فقد تم عمل القليل جدًا من خلال القانون (Lex)، هناك استثناءات ملحوظة، مثل القانون الخاص بالأضرار التي لحقت بالممتلكات، قانون أكويليا (Lex Aquilia) من حوالي 286 ق.م، وقانون فاسيديا (Lex Falcidia) في 40ق.م الذي وضع قيودًا على الميراث،[2] و قانون روبيا (Lex Rubria) 40 ق.م.

كان الحدث المهم الذي يشير إلى تطور القانون الروماني خلال هذه الفترة هو تدوين القواعد العرفية التي تحكم حياة المواطنين الرومان بموجب قانون الالواح الاثني عشر التي وضعتها لجنة العشرة التشريعية (Decmvirs)[3]، الذي سُن حوالي 450 ق.م، مع إدخال هذا القانون، وهو أول سجل مكتوب ملزم للقواعد والإجراءات التي يمكن من خلالها تحقيق العدالة، يعتبر مصدر جديداً للقانون، بالإضافة إلى القانون العرفي غير المكتوب، وقد صدرت هذه الألواح لأن الشعب؛ لم يعد يثق بأحكام العرف لعدم تدوينها، واحاطتها بالكثير من الغموض والتناقض والشك واحتكار رجال الدين، لمعرفة القانون وطرق تأويله وتطبيقه، والجدير ذكره إن نصوص ومواد هذه الألواح لم تصلنا كاملة وذلك لتعرضها للتلف نتيجة

[1] Colleen Donahoe, B.A. A, Mandata: Bonds Of Trust And Obligation In Roman Society, A Thesis Submitted To The School Of Graduate Studies In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Master Of Arts, Mcmaster University, 2010 P 12.

[2] Duncan-Jones, Richard, Structure And Scale In The Roman Economy, Cambridge University Press, New York, 2002, P96.

[3] محمد البشير شنيتي، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب سياسة الرومنة، ط02، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1985، ص107.

للحريق الذي تعرضت له روما عام 391 ق.م إلا أنه تم جمع هذه المواد والنصوص واعيدت صياغتها دون المساس بجوهرها، وتمثل هذه الألواح منتخبات من العادات المعترف بها[1].

في السنوات التي أعقبت إصدار قانون الالواح الاثني عشر، استند التطور القانوني إلى حد كبير إلى تفسير نصه، وهي مهمة قام بها فقهاء القانون في العصور اللاحقة، ففي هذه الفترة تم تقديم مكتب البريتور 367 ق.م، وهو قاضي جديد مكلف بإدارة القانون الخاص، فأصبح مرسوم البريتور[2]، أحد أقوى القوى التكوينية في تطوير القانون المدني الروماني ووفر الأساس لمصدر متميز للقانون يُعرف باسم (Ius Praetorium) أو (Ius Honorarium)[3].

**ز) بعض القوانين التي سُنت خلال العصر الجمهوري**

إلى جانب قانون الالواح الاثني عشر، تم سن عدد من القوانين الهامة خلال الفترة الجمهورية المبكرة، كانت معظم هذه القوانين معنية بمسائل القانون العام وقليل منها فقط أثر على تطوير القانون الخاص والإجرائي، تنتمي الفئة الأولى، على سبيل المثال، إلى (Lex Valeria Horatia)[4] 449 ق.م، ليكس كانوليا (Lex Canuleia) 445 ق.م، والتي سمحت بالزواج بين الأرستقراطيين والعامة؛ ال ليكس إيميليا (Lex Aemilia) 434 ق.م، التي حددت مدة الرقابة بثمانية عشر شهرًا؛ قانون (Lex Publilia Philonis) 339 ق.م، الذي ألغى القاعدة المبكرة التي تنص على أن القرارات التشريعية للمجالس الشعبية يجب أن يوافق عليها مجلس الشيوخ بعد إقرارها؛ و (Lex Hortensia De Plebiscitis) 287 ق.م الذي بموجبه أصبحت قرارات الجمعية العامة ملزمة للشعب كله، من بين أهم القوانين المتعلقة بالقانون الخاص قانون ليكس أكويليا (Lex Aquilia) 286 ق.م [5]، الذي وضع قواعد عامة للمسؤولية عن الأضرار التي

---

1 خريسات محمد واخرون، المرجع السابق. ص121.

2 عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص64.

3 George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 3.

4 David Kremer, Op. Cit, P 41.

5 عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص55.

تلحق بممتلكات شخص آخر، وقانون ليكس أتينيا (Lex Atinia) القرن الثالث ق.م، الذي استثنى الأشياء المسروقة (Res Furtivae) من (Usucapio) اكتساب الملكية من خلال حيازة شيء لفترة زمنية محددة[1]، ومن أهم القوانين الخاصة بنظام الدعاوى التي صدرت في عصر الجمهورية قانون سيليا (Silia) الذي أنشأ دعوى الإعلان، وقانون ايبوتيا (Aebutia) الذي أدخل نظام المرافعات الكتابية والذي كان له أثر كبير في تقدم القانون الخاص وعلى الأخص على يد البريتور المدنى، و قانون اتينيا (Atinia) [2]الصادر حوالي عام 150 ق.م، الذي حرم تملك المنقولات المملوكة بالتقادم ولو كان واضع اليد حسن النية ما لم تعد الملكية إلى يد مالكها[3]، وقد تبعه فيما بعد قانون بلوتيا (Plautia) الذي حرم تملك العقار بالتقادم إذا تمت حيازته بالقوة[4].(ينظر الملحق 1 الجداول)

في ختام هذا الفصل نجد ان التطور التاريخي للقانون والتشريعات الرومانية خلال العصرين الملكي والجمهوري قد لعب دورًا حاسمًا في تشكيل الإطار القانوني للدولة الرومانية، شهد العصر الملكي، الذي امتد من تأسيس روما إلى عام 509 ق.م، إنشاء نظام قانوني أساسي يركز على حل النزاعات والحفاظ على النظام الاجتماعي داخل المجتمع، كانت القوانين غير مكتوبة، وترك تفسيرها لتقدير الملك، الذي كان بمثابة رئيس القضاة والمشرع الأول.

تميز العصر الجمهوري، الذي أعقب الإطاحة بالنظام الملكي الروماني في عام 509 قبل الميلاد، بتغييرات مهمة في النظام القانوني، كان ذلك عبر مدونة قانونية مكتوبة تتمثل في الالواح الاثني عشر، علامة بارزة في تطور القانون الروماني، كانت الالواح الاثني عشر بمثابة أساس القانون الروماني، وتناولت أحكامها جوانب مختلفة من القانون المدني والجنائي والعام،

1 George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 125.

2 Alan Watson, Op. Cit,P 28.

3 Herbert Hausmaninger, Gamauf, Richard, A Casebook On Roman Property Law, Oxford University Press, New York, 2003, P 124.

4 Fellmeth, Aaron X. Horwitz, Maurice, Op. Cit, P76.

بالإضافة إلى ذلك، شهد العصر الجمهوري ظهور مؤسسات قانونية جديدة، والتي سمحت بتطوير مبادئ وإجراءات قانونية أكثر دقة.

يعكس التطور التاريخي للقانون والتشريعات الرومانية خلال العصرين الملكي والجمهوري الاحتياجات المتطورة للمجتمع الروماني المتنامي، تطور النظام القانوني من مجموعة بسيطة وغير رسمية من العادات والممارسات إلى مدونة قانونية أكثر تعقيدًا ومكتوبة، شكل تطوير المؤسسات والإجراءات القانونية خلال الحقبة الجمهورية خروجًا مهمًا عن الفترة السابقة، حيث سمح بطريقة أكثر منهجية وتنظيماً للإجراءات القانونية.

ختاماً كان التطور التاريخي للقانون والتشريعات الرومانية خلال العهدين الملكي والجمهوري عملية ديناميكية ومتطورة لعبت دورًا حاسمًا في تشكيل الإطار القانوني للدولة الرومانية، وتطور النظام القانوني استجابة للاحتياجات المجتمع المتغيرة، وضعت الابتكارات القانونية للعصر الجمهوري الأساس للتطور اللاحق للقانون الروماني، والذي استمر في التطور طوال تاريخ الدولة الرومانية.

# الفصل الثاني:

# التطور التاريخي للتشريعات الرومانية خلال العهد الإمبراطوري الأعلى والاسفل

## 1- تطور القانون والتشريعات في الإمبراطورية العليا27ق.م – 284م

## 2- تطور القانون والتشريعات خلال الإمبراطورية السفلى 284-476م

## الفصل الثاني: التطور التاريخي للتشريعات الرومانية خلال العهدين الإمبراطوري الأعلى والاسفل

### I. تطور القانون والتشريعات في الإمبراطورية العليا (Principate) 27 ق.م 284 م

(Principate) هي فترة الإمبراطورية الرومانية من 27 ق.م إلى 284 م، النظام الجديد (Res Publica Restituta) [1]، كما وصفه أغسطس، جمهورية برأسها ملك[2]، والتي ترأس خلالها الحكومة حاكم واحد[3]، بدأت هذه الفترة مع نهاية الجمهورية الرومانية وصعود أغسطس كأول إمبراطور روماني، بمجيء الإمبراطورية أغسطس وتحول الدستور الروماني، تتميز مرحلة البرنسيبات (Principate) بنظام الحكم الذي وضعه أغسطس[4]، حيث كان الإمبراطور يتمتع بسلطة كبيرة، وكانت الإمبراطورية لا تزال تحكم من قبل مجلس الشيوخ الروماني ومختلف الحكام، استمر نظام الحكم هذا حتى نهاية القرن الثالث الميلادي عندما تم تقسيم الإمبراطورية الرومانية إلى جزء غربي وآخر شرقي.

بعد انتصاره في أكتيوم 31 ق.م وإخضاع مصر[5]، أصبح أوكتافيان السيد الوحيد لروما، لكن العالم الروماني كان لا يزال في حالة ارتباك، وكان من الضروري له استعادة النظام وإقامة شكل من أشكال الحكومة التي يمكن أن تضمن الأمن الدائم، رأى الامبراطور أن العودة إلى نظام الحكم الجمهوري أمر غير وارد، لأن هذا النظام لم يعد قادرًا على تلبية

---

[1] Stéphane Benoist, Anne Gangloff Culture Politique Impériale Et Pratique De La Justice: Regards Croisés Sur La Figure Du Prince «Injuste», The Impact Of Justice On The Roman Empire,Vol 34 ,Brill, London,2017, P20.

[2] Theodor Mommsen, A History Of Rome Under The Emperors, Routledge, London, 1996, P73.

[3] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص72.

[4] Antonio Guarino , Op. Cit, P 417.

[5] James G. Keenan J. G., Manning ,Uri Yiftach-Firanko, Law And Legal Practice In Egypt From Alexander To The Arab Conquest: A Selection Of Papyrological Sources In Translation, With Introductions And Commentary, Cambridge University Press, United Kingdom,2004. P06.

الاحتياجات التنظيمية للإمبراطورية الشاسعة مع تنوع سكانها وثقافاتها، ولا يمكن أن يضمن الاستقرار السياسي اللازم للإدارة الفعالة و الدفاع عن الدولة، ومع ذلك، في الوقت نفسه، كان يدرك أن محاولة إقامة ملكية مطلقة من شأنها أن تسيء إلى الحساسيات الجمهورية وقد تؤدي إلى مزيد من الاضطرابات، كان المطلب الرئيسي في ذلك الوقت هو العودة إلى الأمن الذي لا يمكن أن يوفره إلا نظام قانوني صارم، لكن إدارة القانون بأكملها كانت مرتبطة بالنظام الجمهوري وطبقته الحاكمة لدرجة أن الأمن دون دعم المؤسسات الجمهورية كان شبه مستحيل، على أساس هذا التقييم الواقعي تمامًا للوضع.

عمل أوكتافيان[1] ببارعة، إلى تحويل نظام الحكم الروماني إلى نظام كان جمهوريًا في الشكل والمظهر، ولكنه ملكي فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية الفعلية،[2] تمت استعادة صلاحيات مجلس الشيوخ، والحفاظ على حق المواطنين في المشاركة في الحكومة من خلال تصويتهم في المجالس، في الوقت نفسه، حصل أوكتافيان على دعم طبقة الفرسان القوية من خلال السماح لهم بدرجة أكبر من المشاركة في إدارة الشؤون العامة، في المقابل، تم الاعتراف بمكانة أوكتافيان الخاصة كضامن للنظام الدستوري من قبل مجلس الشيوخ والشعب[3]، وتم إصدار قوانين خاصة تمنحه جميع السلطات الأساسية التي كانت مهمة بالنسبة له، وكان من خلال الاستحواذ التدريجي على هذه السلطات أن جاء أوكتافيان ليفوق كل الرومان في السلطة [4].

بعدما يقارب من قرن ونصف بعد تأسيس الإمبراطورية، استمرت الإمبراطورية الرومانية في التوسع إقليميًا، توسعت حتى شملت جميع البلدان الواقعة ضمن الحدود الطبيعية التي حددها مؤسسها: تراقيا ومناطق الراين وبريطانيا وأرمينيا وبلاد المغرب القديم ، حيث ظهرت مدن جديدة في بلاد الغال وإسبانيا وجنوب ألمانيا وبريطانيا بدلاً من المستوطنات

[1] Kehoe, Dennis P , Mcginn, Thomas A, Ancient Law, Ancient Society, University Of Michigan Press, United States Of America, 2017, P135.

[2] Barry Nicholas, Op. Cit, P 10.

[3] George Mousourakis, Roman Law ..., Op. Cit, P13.

[4] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 237.

الريفية السابقة، مبنية على النماذج الرومانية، والتي كانت مثل روما نفسها، علاوة على ذلك، منذ السنوات الأولى للامبراطورية بدأت المواطنة الرومانية في الانتشار في المقاطعات، تم توحيد النظام الجديد للحكومة الذي افتتحه أغسطس وتطويره بشكل أكبر في ظل خلفائه: (Tiberius) تيبيريوس 14-37م، (Caligula) كاليغولا 37-41م( Claudius) كلاوديوس 41-54م، (Nero) نيرو 54-68م، فلافيان (Flavians)، (Vespasian) فسباسيان 69-79م، تيطس (Titus) 79-81م ودوميتيان (Domitian)81-96م و الأنطونيون : نيرفا (Nerva) 96-98م، تراجان (Trajan) 98-117م، هادريان (Hadrian)117-138م، أنطونيوس بيوس (Antoninus Pius) 138-161 م، وماركوس أوريليوس (Marcus Aurelius)161-180م، مكّن هذا النظام لأكثر من مائتي عام من الاستقرار السياسي والتطور السلمي للحضارة الرومانية[1].

**1- القانون الروماني في العهد الامبراطوري**

وصل القانون الروماني إلى أعلى نقطة في التطور خلال الفترة الامبراطورية، كان هذا إلى حد كبير بسبب تأثير الفقهاء، ازداد دور الفقهاء أهمية بعد أن منح أغسطس لفقهاء مؤهلين بشكل خاص حق الرد * (Ius Respondendi) ، مما منحهم لأول مرة منصبًا دستوريًا، تم تدريجيًا جذب أكثر الفقهاء تميزًا إلى الدائرة الإمبراطورية، ومنذ عهد هادريان 117-138م، مارسوا وظائفهم الرئيسية كأعضاء في الجهاز الإداري للإمبراطور، خلال نفس الفترة حدثت تغييرات مهمة في مجال التشريع.

---

[1] George Mousourakis, The Historical…, Op.Cit, P 240.

* Ius Publice Respondendi هو الحق في الرد رسميًا. الامتياز الممنوح من قبل الأباطرة الرومان لبعض فقهاء القانون، لإعطاء الأسئلة المطروحة على نقاط الحق من قبل الأفراد العاديين أو من قبل أجوبة القضاة ذات الطابع الرسمي والإلزامي. بعد أن قام أغسطس بتغطية بعض الفقهاء بسلطته (Auctoritas)، قام خليفته تيبيريوس بتنظيم العملية تحت اسم Ius Publice Responseendi ينظر:

Jean Francois Gerkens , Droit Romain : Petits Lexiques Et Documents De Travail , Universite De Liege, Faculte De Droit , 2011, P11.

مع تركيز المزيد من السلطة في يد الإمبراطور، أصبحت المراسيم الصادرة عن الإمبراطورية الدستور الأساسي**( Constitutiones Principum ) المصدر الرئيسي للقانون، كان نمو السلطة التشريعية الإمبراطورية تدريجيًا وحقق الأباطرة الأوائل عمومًا أهدافهم التشريعية من خلال عمل المجالس ومجلس الشيوخ، ولكن بحلول نهاية القرن الأول الميلادي، توقفت الجمعيات عن لعب دور في العملية التشريعية، على الرغم من أن دوره في التشريع أصبح الآن معترفًا به تمامًا، فَقَدْ فَقَدَ مجلس الشيوخ الكثير من استقلاليته السابقة كهيئة دستورية، وفي الوقت المناسب، كان التشريع السناتورى يميل إلى أن يصبح مجرد أداة في يد الإمبراطور، استمر وجود قانون ***(Ius Praetorium) ، وهو مجموعة القوانين المستمدة من مراسيم البريتور، لكن المبادرات البريتورية أصبحت الآن نادرة بشكل متزايد، حوالي عام 130م، تم إصلاح محتوى المرسوم الدائم مرة واحدة وإلى الأبد، ومنذ ذلك الوقت توقف (Ius [1]Praetorium) عن العمل كمصدر مستقل للقانون[2].

## 2- المصادر الجمهورية للتشريع التي استمرت خلال العهد الامبراطوري الاعلى

كانت الفترة الإمبراطورية العليا هي الفترة التي بلغت فيها روما ذروتها كقوة سياسية، بينما انعكس تراجعها وسقوطها في القرون اللاحقة–الامبراطورية السفلى– في حالة التطور القانوني في القرون الثلاثة التي سبقت جستنيان، عندما أصبحت المراسيم الإمبراطورية (Edicta Imperialia)[3] هي المصدر الوحيد للقانون تقريبًا [4]، فقدت بعض مصادر القانون السابقة خاصة المجالس التشريعية والمراسيم البريتورية أهميتها تدريجياً، في حين أن

---

** Constitutiones Principum هو دستور الامبارطورية العليا مؤلفه هو الفقيه الجمهوري بوبليوس روتيليوس روفوسPublius Rutilius Rufus. ينظر: Berger, Adolf, Op. Cit ,P 409.

*** التعليقات على Ius Praetorium (أو Ius Honorarium)، يشار إليها باسم Libri Ad Edictum. فحصت هذه الأعمال المراسيم الصادرة عن القضاة وقدمت تعليقات تتعلق بتلك الجوانب من القانون المدني التي كانت تهدف إلى استكمالها أو تصحيحها. ينظر:

George Mousourakis, Roman Law..., Op.Cit, P 73

1 Plessis, Paul J. Du Ando, Clifford Tuori, Kaius, Op. Cit, P226.

2 George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 279.

3 Barry Nicholas, Op. Cit, P17.

4 Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P39.

المصادر الأخرى، على سبيل المثال أصبح التفسير الفقهي والمراسيم الإمبراطورية بارزة للغاية[1]، كان هذا هو الوقت الذي حقق فيه القانون الروماني أعلى مستوياته من التطور، ويرجع ذلك أساسًا إلى عمل الفقهاء[2] .

## 2-1 الدور التشريعي لمجالس الشعب (Comitia Curiata)

خلال فترة الإمبراطورية العليا استمر وجود المجالس الشعبية[3]، لكن دورها السياسي تضاءل إلى حد كبير وأصبحت مهامها لا تزيد عن مجرد المصادقة على رغبات الإمبراطور[4]، نتيجة لانتقال الانتخابات النيابية إلى مجلس الشيوخ واستبدال التشريع الشعبي بمراسيم مجلس الشيوخ، بحلول نهاية القرن الأول الميلادي، أصبحت المجالس الشعبية مؤسسات شبه ميتة وتوقفت عن لعب أي دور في الحياة السياسية[5].

## 2-2 الدور التشريعي لمجلس الشيوخ (Senate) :

خلال السنوات الأولى للإمبراطورية الرومانية، بدا أن سلطة مجلس الشيوخ قد ازدادت من الناحية النظرية، تم تقاسم السلطة السياسية بينها وبين الإمبراطور، ولكن في الواقع [6]، فقد مجلس الشيوخ الكثير من سلطته السابقة[7]، سيطر الإمبراطور على الوظائف التشريعية لمجلس الشيوخ من خلال ممارسة حق النقض وكان يتمتع بسلطة مراجعة تكوين مجلس الشيوخ من خلال قبول أعضاء جدد واستبعاد أولئك الذين يعتبرون غير مرغوب فيهم، في القرنين

---

[1] Zulueta, Francis De و Op. Cit, P.21

[2] Roselaar, Saskia T. Public Land In The Roman Republic A Social And Economic History Ofager Publicus In Italy, 396–89 Bc, Oxford University Press, New York, 2010. P15.

[3] George Mousourakis, Fundamentals Of Roman Private Law, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Auckland New Zealand,2012, P23.

[4] Zulueta, Francis De , The Institutes Of Gaius, Oxford University Press, London, 1963, P14.

[5] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 250.

[6] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص76.

[7] Zulueta, Francis De , Op. Cit, P15.

الأول والثاني م[1]، خضع تكوين مجلس الشيوخ لتغيير كبير حيث تم قبول المزيد من المواطنين الرومان من المقاطعات، بينما استمر عدد أعضاء مجلس الشيوخ من العائلات الرومانية والإيطالية في الانخفاض[2]، كان للإمبراطور سلطة استدعاء مجلس الشيوخ في أي وقت وطرح مقترحات للتداول أمامه، لكن النشاط التشريعي لمجلس الشيوخ كان إلى حد كبير تحت سيطرة الإمبراطور،[3] كما يتمتع مجلس الشيوخ بسلطة قضائية على القضايا الجنائية التي تنطوي على جرائم سياسية وبعض مسائل السياسة الخارجية[4]، بالإضافة إلى ذلك، استمرت في إدارة الخزانة العامة، وحكم المقاطعات التابعة لمجلس الشيوخ، والقيام ببعض الوظائف الدينية[5].

## 2-3 الدور التشريعي للقضاة الماجيستيرا (The Magistrature)

احتفظ التربيون (Tribunes) خلال عهد الامبراطورية العليا، بحقوقهم، لكن سلطتهم تضاءلت إلى حد كبير، لا يمكن ممارسة سلطاتهم بشكل فعال دون موافقة الإمبراطور، في القرن الأول الميلادي، استدع التربيون من حين لآخر، وترأس اجتماعات مجلس الشيوخ وعُهد اليهم بالإشراف العام لمقاطعات روما[6].

احتفظ القنصل (Consuls) * بالكثير من هيبته السابقة، لكنه أصبح تحت سيطرة الإمبراطور الذي منحه لمن يرضى عنه أو تولاها هو شخصيًا، احتفظ القناصل بالحق في

[1] George Mousourakis, Fundamentals ..., Op.Cit, P 43.

[2] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P39.

[3] Sandberg, Kaj, Op. Cit, P05.

[4] Clifford Ando , Imperial Ideology And Provincial Loyalty In The Roman Empire , University Of California Press , London, ,2000, P154.

[5] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 253.

[6] Birley, Anthony R , Septimus Severus. The African Emperor , Routledge , London ,2002, Pp52-53.

* Consuls القنصل المنصب الأعلى للسلطة خلال الجمهورية الرومانية ومنصب شرف لكن قيمتة السياسية تناقصت في أيام الإمبراطورية. كانت مهام القنصل متنوعة، منها إعداد القرارات لتصبح قانونًا. يتم انتخاب قنصل في 1 جانفي لمدة سنة يحملون اسم قنصلياتOrdinarii ،بموجب قانون صدر عام 153 ق.م. (في السابق، تم التنصيب في 15 مارس، وفقًا لقرار عام 222 قبل الميلاد) بصرف النظر عن الإمبراطور نفسه، شغل القنصل أحد أرقى المكاتب في الإمبراطورية. تضمنت شاراتهم Toga Praetexta Sella Curculis .منذ وقت شيشرون، لم يكن من الممكن لأي شخص أقل من 43 عامًا أن يصبح قنصلًا، وهو قانون يتم

استدعاء ورئاسة مجلس الشيوخ ومجالس الشعب (Comitia Centuriata) وعملوا أحيانًا كقضاة في القضايا المدنية.

اما البريتور (Praetors) فاستمر في ممارسة وظائفهم القضائية المعتادة لكن الأباطرة يمتلكون سلطة تريبيونية الان[1]، ولكن مع الاستبدال التدريجي للنظام، تضاءل دورهم في إقامة العدل مع ظهور المزيد من القضايا ضمن اختصاص المسؤولين الإمبراطوريين، فاقتصر اختصاصهم على مسائل معينة فقط[2].

الايدل (Aediles) الذين زاد عددهم إلى ستة بواسطة يوليوس قيصر، استمروا في الوجود كقضاة مستقلين خلال القرنين الأولين من الامبراطورية، ومع ذلك، تولى المسؤولون الإمبراطوريون معظم واجباتهم الأصلية، كان الايدل مسؤول عن تفتيش الشوارع والحمامات والأماكن العامة الأخرى[3]، اختفت هذي الوظيفة في القرن الثالث الميلادي.

اما الكواستورس (Quaestors) تم نقل واجبات الكواستورس الحضري (Quaestores Urbani)[4] المتعلقة بإدارة الخزانة العامة (Praetores Aerarii) الى قاضي إمبراطوري يحمل لقب (Praefectus Aerarii)، تم تعيين اثنين من (Quaestors) للإمبراطور وتمت الإشارة إليهم باسم (Quaestores Principis)،[5] بينما خدم الباقون تحت قيادة القناصل وحكام المقاطعات، احتفظ مكتب كواستور ببعض

---

تجاهله كثيرًا. مع تقسيم الإمبراطورية إلى الشرق والغرب، تم تقسيم القنصل بالتساوي، في وقت ما في أواخر القرن الرابع بعد الميلاد، تولى الأباطرة في القسطنطينية لقب القنصل الدائم، وفي الغرب اختفى القناصل تمامًا عام 534 م. ينظر:
Matthew Bunson , Encyclopedia Of The Roman Empire , Facts On File, Inc. New York, 2002,Pp150-151

[1] Birley, Anthony R ,Op.Cit, P.53

[2] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 255.

[3] Matthew Bunson,Op.Cit,P 06.

[4] Zulueta, Francis De , Op. Cit, P18.

[5] Fields, Nic , Roman Conquests: North Africa , Pen & Sword Military An Imprint Of Pen & Sword Books , Great Britain ,2010, P198.

الأهمية حيث تم اعتباره خطوة أولى مهمة من قبل أولئك الذين يرغبون في الوصول إلى منصب قضائي عالٍ أو الانضمام إلى الخدمة المدنية الإمبراطورية[1].

جُرد الكونسور (الرقيب) (Censors) من معظم صلاحياته، وبحلول منتصف القرن الأول ق.م، في السنوات الأولى للإمبراطورية، تولى أوغسطس الإشراف على الآداب العامة ووضع قائمة بأعضاء مجلس الشيوخ، وهي المهام التي عُهد بها في الأصل إلى الرقباء، في عام 48 م تولى الإمبراطور كلوديوس لقب (Censors)، كما فعل فيسباسيان عام 74 م، منذ عهد دوميتيان ، أصبح من المعتاد أن يمارس الأباطرة سلطات الرقابة (Censors) مدى الحياة ولم تعد الرقابة موجودة كمكتب مستقل[2].

**3- مصادر القانون في العهد الامبراطوري**

**3-1 العرف او العادات**

استمر العرف في لعب دور كأساس للقانون المطبق في المقاطعات، ظلت أنظمة القانون المحلية، المكتوبة والعرفية[3]، التي طُبقت في المقاطعات قبل الغزو الروماني سارية المفعول في شكل عرف واستمرت في حكم الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات المقاطعات ما لم تتعارض مع الرومان[4]، وهكذا يمكن العثور على الإشارات إلى القانون العرفي، كما هو مطبق في المقاطعات، في عدد من الدساتير الإمبراطورية، وكذلك في الأدبيات الفقهية لهذه الفترة، استمر تطبيق العديد من القوانين المحلية السابقة في شكل عرف إذا أقرها التشريع الإمبراطوري[5].

---

1 Birley, Anthony R, Op. Cit, P 46.

2 George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 256.

3 Arthur Schiller.A , Op. Cit, P .253

4 George Mousourakis, Fundamentals ..., Op.Cit, P 69.

5 George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 280.

## 3-2 التشريع (Leges)

استمرت مجالس الشعب في الاجتماع لانتخاب القضاة وإصدار القوانين حتى نهاية القرن الأول الميلادي، ومع ذلك، فإن القوانين التي سنتها كانت كلها جزءًا من التعبير عن إرادة الإمبراطور، حيث استخدم أغسطس التجمعات الشعبية لوضع سلسلة من القوانين المهمة [1](Leges Iuliae Iudiciorum Publicorum) و (Privatorum) [2]، المسائل المتعلقة بالزواج والطلاق[3]، وتجريم الزنا (Lex Iulia De Ulteriis Coercendis) القمع الجنائي للفساد الانتخابي (Lex Julia De Ambitu)، قانون فوفيا كانينيا [4](Lex Fufia Caninia) و اليا سنتيا (Lex Aelia Sentia)، وكلاهما فرض قيودًا على عتق الوصايا، وقانون كلاوديا (Lex Claudia)، وهو قانون تم تمريره بناءً على اقتراح الإمبراطور كلوديوس، بإلغاء الوصاية على الأقارب النساء، و قانون توتليا ليقاليما (Tutela Legalima) كان قانونًا زراعيًا صدر في عهد الإمبراطور نيرفا 96-98م[5].

## 3-4 مراسيم القضاة (Edicta Magistratuum)

بعد قيام الامبراطورية، واصل القضاة وغيرهم من القضاة المعينين عن القانون ممارسة وظائفهم القضائية التقليدية، ومع ذلك، تضاءلت قوة الحق (Ius) كمصدر مستقل للقانون بشكل تدريجي[6]، مهما كانت التغييرات التي تم إجراؤها في المراسيم، فقد احتضنت إلى حد

---

[1] Jones, A. H. M., Studies In Roman Government And Law, Barne S & Noble, New York,1968 , P89.

[2] Alan K. Bowman , Edward Champlin , Andrew Lintott , The Cambridge Ancient History The Augustan Empire, 43 B.C—A.D. 69, Cambridge University Press , New York , 2006, P406.

[3] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P39.

[4] Harper, Kyle, Slavery In The Late Roman World Ad 275–425, Cambridge University Press, United Kingdom, 2011, P465.

[5] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 281.

[6] Zulueta, Francis De , Op. Cit, P17.

كبير التدابير التي أدخلتها مصادر التشريع الأخرى مثل (Leges) التشريع أو قرارات مجلس الشيوخ (Senatus Consulta)، بحلول نهاية القرن الأول الميلادي، أصبح المرسوم البريتوري[1]، وكذلك المراسيم الصادرة عن الايدل (Aediles) وحكام المقاطعات جامدة وغير قابلة للتغيير.

## 5-3 المرسوم البريتوري

مهمة كلف بها الإمبراطور الفقيه سالفيوس جوليانوس[2](Salvius Julianus)، على الرغم من أنه لا يمكن قول الكثير على وجه اليقين حول الطريقة التي تم بها تنفيذ عمل التدوين، إلا أنه يُعتقد أن مراسيم كل من البريتور الحضري (Praetor Urbanus) و بريتور الاجانب[3](Praetor Peregrinus)، بالإضافة إلى مراسيم الايدل (Curule Aediles)، قدمت الأساس لهذا التجميع، تم التصديق على المرسوم المقنن رسميًا من قبل مجلس الشيوخ حوالي عام 130م، من ذلك الوقت كان من المتوقع أن يقبل القضاة ويُديروا المرسوم كما هو، دون تعديلات، وإذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من التغييرات، فيجب إجراؤها عن طريق التشريع الإمبراطوري، في السنوات التي أعقبت تدوين المرسوم، لم يعد للقضاة السيطرة على محتوى مراسيمهم وانحصر دورهم في دور المسؤولين المرؤوسين دون أي صلاحيات تشريعية[4].

---

[1] Barry Nicholas, Op. Cit, P19.

[2] Bowman, Alan , Cameron, Averil ,Garnsey, Peter, The Cambridge Ancient History, The Crisis Of Empire, Ad 193-337, Oxford University Press,Vol12, New York,2008 P193.

[3] Saskia T. Roselaar, Cicero And The Italians: Expansion Of Empire, Creation Of Law: Cicero's Law, Edinburgh University Press, Edinburgh ,2020, P 145.

[4] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 282.

## 4- الإمبراطورية

### 4-1 السلطة التشريعية للامبراطور

بموجب دستور أوغسطس، كانت سلطات الإمبراطور هي تلك التي يمارسها القضاة الأعلى للجمهورية، مجتمعة الآن ومركزة في شخص واحد، خلال فترة الحكم، تم توسيع صلاحيات ومسؤوليات الإمبراطور تدريجياً، غالبًا ما يتم استخدام (Lex) في أي جزء من التشريع الإمبراطوري،[1] على الرغم من أن أساسها القانوني ظل دون تغيير إلى حد كبير، كان قدر كبير من سلطة الإمبراطور يتوقف على السلطة التربيونية تريبيونيكيا بوتيستاس (Tribunicia Potestas)* خاصته، والتي أعطته الحق في نقض إجراءات أجهزة الدولة الأخرى، والحق في استدعاء وتقديم المقترحات إلى مجلس الشيوخ ومجلس الشعب[2].

خلال الفترة الأولى من عهد الإمبراطور، لا يبدو أن الإمبراطور كان يتمتع بسلطة تشريعية مباشرة، لم تكتسب مقترحاته التشريعية قوة القانون إلا بعد حصولها على الموافقة الرسمية من مجلس الشيوخ، ومع ذلك، و بمرور الوقت، عندما كان مجلس الشيوخ يخضع لهذا القانون، لم يشرّع الإمبراطور من خلال المراسيم الخاضعة للرقابة من مجلس الشيوخ فحسب، بل حصل على سلطة تشريعية مستقلة وأوجد مباشرة قوانين جديدة بعدة طرق، ذات الطابع العام كانت المرسوم، الذي أصدره الإمبراطور في ممارسة الحق التشريعي (Ius Edicendi) الخاص به والذي يحتوي على القوانين الموضوعة لكل من المواطنين العاديين ومسؤولي الدولة، والتعليمات التي وجهها الإمبراطور للمسؤولين الخاضعين لأوامره، علاوة على ذلك، أصدر

---

[1] Watso'n, Alan, The Digest Of Justinian, University Of Pennsylvania Press, Vol 02, Philadelphia ,1998, P19.

* Tribunicia Potestas كان الإمبراطور هو السلطة العليا في الدولة الرومانية. تألفت سلطاته القانونية الرئيسية من إمبريوم مايوس Imperium Maius التي أعطته سلطة أكبر من سلطة جميع الحكام الآخرين، تريبيونشيا بوتستاسTribunicia Potestas التي أعطته سلطة التدخل في القضايا القانونية ومنحه حق النقضVeto . نظرًا لأنه تمتع أيضًا بالإعفاء من القوانين، كانت سلطة الإمبراطور مطلقة. كان لديه السلطة القانونية لفعل ما يشاء. ينظر:

Richard Alston , Aspects Of Roman History, Ad 14-117 Richard , Routledge , London , 2005 , P184.

[2] Zulueta, Francis De , Op. Cit, P16.

الإمبراطور قرارات قضائية (Decreta) في ممارسة اختصاصه في المسائل المدنية والجنائية، والردود (Rescripta) على التماسات مرؤوسيه أو الأشخاص الخاضعين لسلطته[1].

ان جميع الأشكال المذكورة أعلاه للتشريعات الإمبراطورية، والتي يشار إليها مجتمعة باسم دساتير الإمبراطورية العليا، كانت تعتبر بمثابة تأسيس للقانون وظلت سارية إلى الأبد ما لم يتم إلغاؤها من خلال تشريعات لاحقة، وفقًا للفقيه جايوس (Gaius) والفقيه اولبيان (Uipian)، استمدت القوانين الأساسية قوتها الملزمة من السلطة السيادية الممنوحة للإمبراطور من قبل الشعب ومجلس الشيوخ من خلال قانون (Lex De Imperio)[2]، تعود أصول منح الإمبراطور سلطة الامر والنهي بموجب القانون إلى قانون (Lex Curiata De Imperio)[3]، ومع ذلك، مع تراجع سلطة المجالس الشعبية واختفائها في نهاية المطاف وزيادة تعزيز السلطة الإمبراطورية في القرن الثاني م[4]، أصبحت فكرة أن سلطة الإمبراطور نابعة من إرادة الشعب وموافقته، ثم أصبحت مقترحات الإمبراطور تعتبر قوانين في حد ذاتها .

المصطلح العام للقانون الذي وضعه الإمبراطور هو "الدستور" (Constutio)، وهذا يتخذ أشكالاً عديدة كما يجب أن نميز بين الأشكال المختلفة للتشريع الإمبراطوري، بشكل أساسي، المرسوم (Decretum)، والردود(Rescriptum) ، و التفويض (Mandatuum) و(Lex Generalis)[5] ؛ إذا صدر الحكم في المحكمة عرف

---

[1] George Mousourakis, Fundamentals ..., Op.Cit, P 62.

[2] Du Plessis, Paul J , Op. Cit, P 39.

[3] Tacitus, Cornelius , The Annals The Reigns Of Tiberius, Claudius, And Nero , Oxford University Press , Translated By J. C. Yardley, New York ,2008, P462.

[4] Lecaudey, Timothée, Les Lois De La République Et Du Haut-Empire Romains, Recherches Au Cnrs, Paris 2002, P30.

[5] Amnon Linder, The Jews In Roman Imperial Legislation, Wayne State University Press, Jerusalem 1987, P19.

كمرسوم (Decretum)، بعض الأباطرة، مثل كلوديوس وسيبتيموس كانوا يحبون سماع قضايا المحكمة بأنفسهم[1].

قد يصدر الأباطرة أيضًا أوامر عامة، تُعرف باسم المراسيم (Edicta)، أو قد يردون على الاستفسار الرسمي برسالة (Epistula)؛ أو على الاستفسارات عن طريق الالتماسات الخاصة، عن طريق كتابة الإجابة في أسفل الالتماس، في القرن الثالث يأتي مصطلح "مخطوط" (Rescript ) ليكون المصطلح المطبق على الردود على كل من الالتماسات[2]، تحتوي مدونة جستنيان على دساتير من كل هذه الأنواع.

## 2-4 الدساتير الإمبراطورية

في السنوات الأولى للامبراطورية، حقق الإمبراطور غاياته التشريعية بشكل غير مباشر، من خلال المراسيم الخاضعة للرقابة من مجلس الشيوخ وتشريعات المجالس الشعبية، ولكن مع استمرار القوة الإمبراطورية في النمو على حساب المؤسسات الجمهورية القديمة، اكتسب الإمبراطور سلطة تشريعية مستقلة وبدأ في إنشاء قوانين جديدة[3]، وفقًا لفقهاء القانون الرومان، تم تبرير سلطة الإمبراطور في سن القوانين على أساس أنه عندما تلقى الإمبراطورّ؛ سلطته من الشعب الروماني من خلال تشريع القانون، استندت تشريعاته في النهاية إلى الإرادة الشعبية، بحلول أوائل القرن الثاني الميلادي، تم الاعتراف بتشريعات الأباطرة كدستور أساسي (Consitutiones Principum) [4] كمصدر متميز للقانون، جنبًا إلى جنب مع التشريع Leges وقرارت مجلس الشيوخ (Senatus Consulta)، ولأنها تتمتع بالقوة القانونية الكاملة النشاط التشريعي Legis) (Vigorem [5] .

---

[1] Fellmeth, Aaron X. Horwitz, Maurice, Vol 01, Op. Cit, P 78.

[2] Zulueta, Francis De , Op. Cit, P16.

[3] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 283.

[4] George Mousourakis, Roman Law..., Op.Cit, P 65.

[5] Dalla, Danilo, Lambertini, Renzo , Op. Cit, P25.

كانت هناك أربعة أنواع من الدساتير الإمبراطورية: المراسيم(Decreta) و القرارات(Edicta) والردود (Rescripta) و التفويض[1](Mandata)، كانت المراسيم قرارات قضائية صادرة عن الإمبراطور كقاضي ابتدائي أو عند الاستئناف في ممارسة اختصاصه في المسائل المدنية والجنائية، تم البت في القضايا المحالة إلى الإمبراطور وفقًا للقانون الحالي، لكن الإمبراطور مثل البريتور والقضاة الآخرين سمح لنفسه بدرجة كبيرة من الحرية في تفسير القوانين المطبقة وأحيانًا قدم قوانين جديدة[2].

وهكذا، في القضايا الجنائية، كان له مطلق الحرية في تعريف الجرائم واختيار العقوبة وطريقة ومقدار العقوبة، على الرغم من أن قراراته لم تكن تُتخذ دائمًا في السياق الرسمي للمحاكمة، إلا أنها كانت تُعتبر عادةً بيانات فعلية للقانون ملزمة في جميع القضايا المستقبلية، بالنظر إلى مقدار الوقت الذي كان على الإمبراطور تكريسه لمسائل أخرى بالإضافة إلى افتقاره إلى الخبرة في القضايا القانونية، فمن المرجح، في كثير من الحالات، أن القرارات الإمبراطورية لم تأت من الإمبراطور نفسه ولكن من مستشاريه في كونسيليوم برينسيليس (Consilium Principis) الذي كانو منذ القرن الثاني الميلادي من الفقهاء المعتمدين[3].

أصدر الإمبراطور، بصفته حائزًا لسلطة الحكم[4] (Magisterial Imperium)، مراسيم (Edicta) أعلن بواسطتها أوامره ونواياه لرعاياه، كانت المراسيم الإمبراطورية مماثلة في شكلها لتلك الصادرة عن القضاة الجمهوريين، وعلى عكس القضاة، كان الإمبراطور يمتلك سلطات غير محدودة تقريبًا وبقي في منصبه مدى الحياة، وهكذا، كانت لمراسيمه وزناً أكبر بكثير وكانت عادة أوسع نطاقاً من تلك الصادرة عن القضاة، متضمنة كل أعمال الدولة، و ظلت صالحة إلى الأبد، ما لم يتم إهمالها أو تم إلغاؤها رسميًا

---

1 Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P41.

2 Arthur Schiller.A , Op. Cit, P 484.

3 Julian Bennett, Trajan. Optimus Princeps A Life And Times, Routledge, London, 2005. P107.

4 Berger, Adolf, Op. Cit ,P494.

بموجب تشريع لاحق[1]، غالبًا ما كانت المراسيم الإمبراطورية تهدف إلى تعديل القوانين الحالية أو إدخال قوانين جديدة، تقع ضمن نطاقها المسائل المتعلقة بكل من القانونين العام والخاص، مثل دستور المحاكم، وتنظيم وإدارة المقاطعات، ومنح الجنسية الرومانية، تنتمي إلى فئة المراسيم الإمبراطورية، على سبيل المثال، كونسيتوتيو أنطونينيانا (Consitutio Antoniniana) للإمبراطور كراكلا 212 م[2]، الذي من خلاله مُنحت الجنسية الرومانية لجميع سكان الإمبراطورية الأحرار[3].

كانت المراسيم الإمبراطورية (Rescripta)، عبارة عن إجابات مكتوبة قدمها الإمبراطور على الأسئلة الموجهة إليه من قبل مسؤولي الدولة والمواطنين العاديين الذين يطلبون المشورة بشأن الأمور الخاضعة للفصل القضائي، عندما تم تقديم إجابة الإمبراطور على التماس أو استفسار في رسالة منفصلة، تمت الإشارة إليه باسم (Epistula)، تم تحضير (Epistulae)[4] من قبل الموظف الإمبراطوري (Scrinium Ad Epistulis) وعادة ما كانت موجهة إلى أجهزة الدولة في روما أو في المقاطعات[5]، من ناحية أخرى، تم استخدام مصطلح الفتاوى (Rescripta) للإشارة إلى الإجابات على الالتماسات، كانت النتيجة في البداية ذات طابع استشاري ثم اصبحت قانون[6].

ان تقديم التماس إلى الأباطرة لاتخاذ قرارات بشأن مسائل قانونية صعبة، وازدادت أهمية النصوص القانونية، وبحلول منتصف القرن الثاني الميلادي، أصبحت عاملاً مهمًا في

---

1 A. D. Lee , Decoding Late Roman Law , Journal Of Roman Studies, Vol. 92 ,2002, 187.

2 شارل اندريه جوليان، تاريخ افريقيا الشمالية، تر:محمد المزالي، البشير بن سلامة،ط04، دار التونسية للنشر، تونس، 1983، ص220.

3 Sherwin-White, A. N., The Tabula Of Banasa And The Constitutio Antoniniana, The Journal Of Roman Studies, Vol. 63, 1973, P98.

4 Arthur Schiller.A , Op. Cit, P 493.

5 George Mousourakis, Roman Law ...,Op. Cit, P20.

6 George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 285.

تطوير القانون الخاص، يجب أن نضيف هنا أن مؤلفي النصوص الإمبراطورية كانوا، في معظم الحالات، فقهاء خدموا كأعضاء في المجلس الاستشاري[1](Consilium Principis).

كان التفويض (Mandata) عبارة عن تعليمات حول المسائل الإدارية والقضائية التي قدمها الإمبراطور للمسؤولين الإمبراطوريين في روما والمقاطعات[2]، وكانت دائمًا ملزمة للمسؤول الذي تم توجيههم إليه، يوزع قسم من (Mandata)[3] على المسؤولين القوانين التي تم وضعها في شكل آخر، ربما بموجب مرسوم، لا يمكن اعتبار (Mandata) على هذا النحو على أنها تحل محل القانون (Lex)، لأنها يجب أن تكون إدارية بشكل أساسي، وغالبًا ما تشير إلى مقاطعة واحدة، وكانت أحيانًا سرية[4] .

وهي تتعلق بمسائل مثل الأشغال العامة وسلوك القضاة أثناء وجودهم في مناصبهم، كانت تلك الموجهة إلى حكام المقاطعات ملزمة فقط في المقاطعة التي صدرت من أجلها واستمرت سارية المفعول طالما ظل متلقيها في المنصب، استنادًا إلى سلطة البروقنصل (Imperium Proconsulare)، كانت (Mandata)[5] في البداية شخصية وداخلية، ولكن مع تطور الإدارة الإمبراطورية، تطورت لتصبح أكثر رسمية وعامة، وبهذه الطريقة، تم بناء مجموعة كبيرة من القوانين التي شكلت مصدرًا جديدًا لقانون التطبيق العام والتي كانت ذات أهمية خاصة لتطوير فروع معينة من القانون، مثل قانون[6] (Fideicommissum)، والقانون المطبق في المقاطعات مع مرور الوقت، تم إنتاج مجموعات مختلفة من التفويض او الانتداب (Mandata) الإمبراطوري، والتي أصبحت تعرف باسم (Libri Mandatorum)[7].

---

[1] Dalla, Danilo, Lambertini, Renzo , Op. Cit, P23.

[2] Colleen Donahoe, B.A. A , Op.Cit, P10.

[3] Arthur Schiller.A , Op. Cit, P 501.

[4] P. A. Brunt, Op. Cit, P110.

[5] Zulueta, Francis De , Op. Cit, P17.

[6] Barry Nicholas. An Introduction To Roman Law , Oxford Lniversity Press , New York, 2008 ,P269.

[7] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 286.

## 5- قرارات مجلس الشيوخ

خلال الفترة الجمهورية، لم يكن لمجلس الشيوخ، أي سلطات لسن القوانين، اعتبرت قراراته (Senatus Consulta) ذات طابع استشاري فقط، وليس لها أي أثر قانوني ما لم يتم دمجها في نظام أساسي أو مرسوم صادر عن قاضي الماجستيرا، وبحلول منتصف القرن الثاني الميلادي، تم الاعتراف بها كمصدر متميز للقانون، هذا يعني أن قرارات مجلس الشيوخ أحدثت الآن تغييرات في القانون بشكل مباشر[1]، تم تسريع نمو السلطة التشريعية لمجلس الشيوخ من خلال تراجع المجالس الشعبية، وتولي مجلس الشيوخ وظائفها الدستورية والتشريعية، غالبًا ما أنشأ الإمبراطور القانون، وصاغه من خلال عمل مجلس الشيوخ ؛ عبر جعل قراراتهم تتوافق مع أجندته السياسية.

اتخذ اقتراح الإمبراطور شكل خطاب شفهي مبدئي[2] (Principis Oratio) ألقاه أمام مجلس الشيوخ بنفسه، أو من قبل مسؤول يتصرف باسمه[3]، وبحلول نهاية القرن الثاني الميلادي، جاء مصطلح (Oratio Principis) للإشارة إلى قانون إمبراطوري صدر في مجلس الشيوخ، في حين أن قانون (Senatus Consultum) لا ينطبق إلا على قرارات مجلس الشيوخ السابقة[4].

بما أن نفوذ الإمبراطور في مجلس الشيوخ كان كبيرًا، فقد تم قبول اقتراحه دائمًا، لوحظ هذا الإجراء طوال القرن الأول الميلادي، جنبًا إلى جنب مع الشكل الآخر لاقتراح (Senalus Consulla)، مع مرور الوقت، حيث خضع مجلس الشيوخ تدريجيًا للإمبراطور، وانخفض دوره كجهاز تشريعي، وأصبحت (Senalus Consulta) على نحو متزايد أكثر من مجرد تصريحات عن إرادة الإمبراطور، في القرنين الأولين من الإمبراطورية،

---

[1] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P39.

[2] Zulueta, Francis De, Op. Cit, P15.

[3] Sellers, M N S, Republican Legal Theory The History, Constitution And Purposes Of Law In A Free State, Palgrave Macmillan ,University Of Baltimore, London , 2003 P11.

[4] Frank Mclynn , Marcus Aurelius A Life, Da Capo Press Edition , Cambridge ,2009, P178.

تم إصدار عدد كبير من الاستشارات (Senatus) التي تم بموجبها إجراء تغييرات مهمة في مجالات القانون العام والخاص[1].

## 6- فقهاء العصر الامبراطوري

في الفترة الجمهورية اللاحقة ظهر في روما مجموعة من الفقهاء الذين مارسوا القانون، وكان التركيز الرئيسي لأنشطتهم هو إعطاء أرائهم عبر الردود (Responsa) بشأن المسائل القانونية للقضاة[2]، كما انخرطوا في صياغة المستندات القانونية، مثل العقود والوصايا، وتوجيه المتقاضين في المسائل الإجرائية، بمساهمتهم في تطوير[3] (Ius Honorarium) ذات أهمية خاصة من خلال المساعدة التي قدموها للحكام في صياغة مراسيمهم، وللقضاة في تفسير وتطبيق صياغة مرسوم البريتور (Praetorian)، استرشد الفقهاء في صياغة أجوبتهم بمعرفتهم بالقرارات القانونية والآراء الفقهية في الماضي، من هذه المعرفة سيقومون بتعميم ثم تطبيق التعميم على حالة معينة – القياس- بهذه الطريقة وسع الفقهاء نطاق القانون الروماني بشكل كبير وخلقوا عرضًا منهجيًا للمبادئ المستخدمة في تطبيق القانون[4].

بحلول نهاية الجمهورية، انتهى التطوير المستقل للحق الشرفي (Ius Honorarium)، حيث كان هناك من اللازم بأن البريتور لا ينبغي أن يغير المرسوم، منذ ذلك الوقت، كان وضع المزيد من القضايا في أيدي الفقهاء، وبما أن الفقهاء في تفسيراتهم لم يتعاملوا مع (Ius Honorarium) بمعزل عن القانون المدني، فقد بدأ الاندماج التدريجي لهيئتي القانون في الحدوث، ومع مرور الوقت، اختفى التمييز القديم بين القانون المدني (Ius Civile) و (Ius Honorarium)[5] وأصبحت مجموعة المواد القانونية المدرجة في

---

1 George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 287.

2 Bunson Matthew , Op. Cit, P 304.

3 Arthur Schiller.A , Op. Cit, P 422.

4 George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 289.

5 Pringsheim, Fritz, The Legal Policy And Reforms Of Hadrian, The Journal Of Roman Studies, Vol. 24 , 1934, P151.

الأدبيات الفقهية للعصر الإمبراطوري، بمثابة جسم واحد القانون، المشار إليها باسم (Ius) أو قانون الفقهاء[1].

### 6-1 عمل الفقهاء

ان منح حق سن القانون العام لرجال القانون البارزين من قبل أغسطس وخلفائه اعطى زخماً جديداً للقانون، إن تطور الفقه في الفترة الإمبراطورية المبكرة قد عجل أيضًا بالتحول في التركيز من السياسة إلى الإدارة، وتوسيع نطاق القانون الروماني من خلال الامتداد التدريجي للمواطنة الرومانية في المقاطعات، وانتشار المعاملات القانونية التي نتجت عن نمو التجارة، وزيادة الطلب على التعليم القانوني[2]، أصبح الفقهاء الآن محامين اكثر احترافاً، إلى جانب أنشطتهم الاستشارية المعتادة ومشاركتهم في حل النزاعات القانونية، شارك العديد من رجال القانون البارزين بشكل مباشر في المهام الحكومية وساعدوا الأباطرة في سن قوانين جديدة لتسيير الإدارة الإمبراطورية، وبالتالي فليس من المستغرب أن يأتي العديد من الفقهاء لشغل مناصب بارزة في الإمبراطورية، من مناصب قضائية مختلفة.

شارك الفقهاء في أنشطة مختلفة تتعلق بممارسة القانون، قدموا آراء حول المسائل القانونية للقضاة والمسؤولين الإمبراطوريين والقضاة عبر الردود (Respondere)؛[3] ومساعدة المواطنين في إضفاء الطابع الرسمي على المعاملات وصياغة الوثائق القانونية (Cavere)؛ نصح المتقاضين بشأن الأشكال القانونية المناسبة التي يجب أن يستخدموها في التعبير عن ادعاءاتهم وكيفية مرافعة قضاياهم في المحكمة، تدريس القانون.

---

[1] George Mousourakis, Fundamentals ..., Op.Cit, P 65.

[2] Mauro De Nardis, The Writings Of The Roman Land Surveyors: Technical And Legal Aspects, Hesis Submitted To The University Of London For The Degree Of Doctor Of Philosophy , University College London,1994, P07.

[3] Elena Quintana Orive, Régimen Jurídico De La Responsabilidad De Los Funcionarios En Derecho Romano, Madrid, Universidad Autónoma De Madrid ,Facultad De Derecho ,Departamento De Derecho Privado, Social Y Económico و, Régimen 2012, P492.

حيث ساعدت هذه الآراء بطريقة غير مباشرة في تطوير القانون الروماني في اتجاهات جديدة، لان رجال القانون البارزون كان لهم تأثيرًا كبيرًا على تطوير القانون كأعضاء في اتحاد الإمبراطور وكشاغلي مناصب عليا في الإدارة الإمبراطورية، وكانت الكتابة القانونية جانبًا مهمًا من عمل الفقهاء[1].

## 6-2 تصنيف الأعمال الأدبية للفقهاء الكلاسيكيين

بناءً على موضوعها ونطاقها، تم تصنيفها على النحو التالي:

**أ- الردود (Responsa)** هي مجموعات من الآراء أو الردود التي يقدمها الفقهاء في ممارسة قانون الرد[2]، عادة ما تتكون من جزأين: الجزء الأول احتوى على آراء فقهية تتعلق بالمرسوم البريتوري (Edictum)، بينما ارتبطت الآراء الواردة في الجزء الثاني بالنصوص، والتشاور مع مجلس الشيوخ، والدستور الأساسي، وقد تناولت بعض هذه الأعمال، وخاصة الاستفسارات والخلافات، المشاكل التي نشأت عن قضايا فعلية ناقشها الفقهاء[3]، مثل الرسائل؛ تحتوي على آراء قانونية مكتوبة من قبل فقهاء إلى القضاة أو المواطنين العاديين أو غيرهم من الفقهاء، في بعض الأحيان تم جمع الردود المتعلقة بموضوع واحد في كتاب واحد.

**ب- القوانين والتعريفات والأحكام (Regulae), (Definitiones), (Sententiae)**

هي بيانات موجزة عن القانون، صدرت أصلاً فيما يتعلق بقضايا محددة، ولكن أعيدت صياغتها فيما بعد وتم التعبير عنها في شكل قوانين عامة، لقد تم وضعها في شروط يسهل حفظها لأنها كانت مخصصة لاستخدام الممارسين القانونيين.

---

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 292.

[2] محمد محسن البرازي، محاضرات في الحقوق الرومانية، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2018، ص 42.

[3] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P42.

ج- **الأعمال العامة على القوانين المدنية** أصبحت بعض هذه الأعمال تُعرف باسم (Sabinum Libri Ad) [1] أو سابينو (Ex Sabino)،[2] لأنها صُممت على غرار العمل ذي الصلة للفقيه الشهير ماسوريوس سابينيوس (Massurius Sabinius) في (Libri Iuris Civilis).

د- **التعليقات** [3]على (Ius Praetorium) أو (Ius Honorarium)، المشار إليه باسم (Edictum Libri) ، في هذه الأعمال، تم فحص مراسيم القضاة[4] والتعليق عليها فيما يتعلق بتلك الجوانب من القانون المدني التي كانوا يهدفون إلى استكمالها أو تصحيحها[5].

هـ- الديجيستا (**Digesta**) هي أطروحات شاملة عن القانون الذي يتعامل مع كل من القوانين المدنية و (Ius Honorarium).

و- **النظم القانونية او الإنشيريديا** (Institutianes) او (Enchiridia) هي كتب تمهيدية[6] أو توضيحية مكتوبة بشكل أساسي للطلاب المبتدئين، مثل النظم القانونية جايوس (Gaius) . (ينظر الملحق22 الصور)

اخيراً أنتج الفقهاء أيضًا تعليقات على قوانين فردية، وتعليقات على أعمال فقهاء سابقين، وأنواع أخرى من الدراسات، لكنن النظم القانونية لجايوس هي العمل الوحيد الذي بقي في شكله الأصلي[7]،إن معرفتنا بالباقي مستمدة في الغالب من الأجزاء التي تم تضمينها في مدونة جستنيان ومجموعات أخرى من القانون ما بعد الكلاسيكي.

---

[1] George Mousourakis, Roman Law,..., Op. Cit, P 73.

[2] Schulz, Fritz , A Collection Of Roman Legal Maxims On Papyrus , The Journal Of Roman Studies, Vol. 31 ,1941 .P 69.

[3] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P47.

[4] Ibid, P 42.

[5] Tellegen-Couperus, Olga, Op. Cit, P 49.

[6] Antonio Guarino , Op. Cit,442.

[7] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 293.

## 6-3 اشهر الكتابات الفقهية

أهم الأعمال القانونية المتنوعة التي بقيت بشكل مستقل عن مجموعات جستنيان هي:

أ- نظم قانون لجايوس (Gaius)، وهي مقدمة أولية للقانون الروماني يعود تاريخها إلى حوالي 160م، ولا تزال أفضل مقدمة للموضوع تمت كتابته على الإطلاق، يحتوي على وصف واضح للقانون الكلاسيكي والإجراءات، وكذلك بعض المواد التاريخية القيمة[1]،منها مقتطفات معروفة باسم (Autun Gaius).

ب- آراء بول (Pauli Sententiae) هو سرد موجز للقانون الروماني الخاص، على الرغم من أنها تُنسب إلى بولس الافريقي، يبدو أنها تعود إلى أواخر القرن الثالث الميلادي[2].

ت- ملخص قانوني قصير منسوب إلى اولبيان (Ulpian)، وأحيانًا يُعرف باسم خلاصة (Ulpian)، والتي يرجع تاريخها إلى حوالي 320م.

ث- شظايا الفاتيكان (Fragmenta Vaticana)، وجدت محفوظة في مخطوطة الفاتيكان، وتتألف من مقتطفات قانونية مطولة، تعود إلى حوالي320م.[3]

## 7- مدارس القانون الرومانية

خلال فترة الامبراطورية المبكرة، سيطر على الفقه الروماني مدرستين[4] متنافستين من الفقهاء، والمعروفين باسم البروكليين (Proculians) والسابينيين (Sabinians)،[5] لم تكن هذه المدارس مؤسسات تعليمية عادية؛ ربما كانوا أقرب في طبيعتهم إلى النوادي أو النقابات الأرستقراطية التي شكلها المحامون لمناقشة القضايا القانونية والسياسية تحت إشراف كبار رجال القانون، اقترح آخرون أن المدرستين تبنتا نظريات فلسفية مختلفة: كان السابينيون

---

[1] David Johnston,Op.Cit, P 12.

[2] A. H. Campbell, West Roman Vulgar Law: The Law Of Property, The Journal Of Roman Studies, Vol. 43 ,1953,P179.

[3] Judith Evans Grubbs, Women And The Law In The Roman Empire ,A Sourcebook On Marriage, Divorce And Widowhood, Routledge, New York,2002, P43.

[4] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P 53.

[5] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 294.

من أتباع الرواقية، بينما اتبع البروكوليون مبادئ الفلسفة الأرسطية، كما أن المدارس اختلفت فقط فيما يتعلق بالتقنيات والأساليب التي اعتمدتها في التعامل مع مسائل القانون وليس في مواقفها أو مبادئها العامة، بشكل عام، يُعتقد أنه عند التعامل مع المشكلات القانونية، فضل (Sabinians) الالتزام بنص القانون، بينما سعى (Proculians) لاكتشاف الغرض من التشريع ذي الصلة ثم اتخاذ القرار وفقًا لسياقه[1] .

مدرسة البروكولين تشكلت حول ماركوس أنتيستيوس لابو (Marcus * Antistius Labeo)، بينما تأسست مدرسة سابينيان على يد أتيوس كابيتو (Ateius Capito) كلاهما عاش في زمن أغسطس[2]، كان لابو(Labeo) مؤيدًا قويًا للنظام السياسي الجمهوري ومعارضًا لنظام أوغسطس، وشغل منصب البريتور، لقد كان مؤلفًا لعدد من الأعمال المؤثرة.

اما كابيتو (Capito) كان من أشد المؤيدين لأغسطس حيث تم ترقيته إلى منصب القنصل، كانت أعماله قليلة العدد نسبيًا وتضمنت مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمسائل القانون العام، وكتاب (De Officio Senatorio)، ومجموعات من الرسائل (Epistulae) وعدد من الكتب حول (Ius Pontificum)[3] .

لكن لم يقم لابو (Labeo) ولا كابيتو(Capito) بإنشاء مدارس عادية بأنفسهم، ولم يقدموا دروسًا منتظمة في شكل محاضرات متصلة؛ قاموا بتدريس القانون كما

---

[1] David Ibbetson , Sources Of Law From The Republic To The Dominate: The Cambridge Companion To Roman Law, Cambridge University Press, New York, 2019 ,P37.

* ماركوس أنتيستيوس لابو تلميذاً في ترياتيوسTrebatius . بسبب أصالته الإبداعية القانونية، يعتبر الشخصية البارزة في الفقه الكلاسيكي المبكر. يُزعم أنه رفض القنصلية بسبب معارضته للإمبراطور اوغسطس (حكم من 31 ق.م إلى 14 م). قام لابيو بتدريس القانون على نطاق واسع – المدرسة البروكولية تعود إليه –. أعمال لابو الضخمة (أكثر من 400 كتاب). ينظر:

Frier, Bruce W.,Mcginn, Thomas A.J. Op. Cit, P.473

[2] Kaius Tuori The Emperor Of Law ,The Emergence Of Roman Imperial Adjudication, Oxford Lniversity Press ,London, 2016, P239.

[3] Berger, Adolf, Op. Cit ,P.681

فعل الفقهاء الجمهوريون الأوائل، أي بإعطاء إجابات للأسئلة القانونية بحضور الطلاب الذين ناقشوا معهم أحياناً المشكلات التي نشأت عن حالات فعلية أو افتراضية.

استمرت مدارس (Proculians) [1]و (Sabinians) في العمل بشكل متواصل في القرن الثاني الميلادي، من بين أكثر أعضاء مدرسة البروكولينس (Proculian) تميزًا كان نيرفاس (Nervas)، باغاسوس (Pegasus)[2] و كالسي (Celsi)؛ اما اشهر فقهاء مدرسة سابينيان (Sabinians) ؛ كاسيوس لونجينوس (Cassius Longinus)، إيفولينوس (Iavolenus)، سالفيوس يوليانوس * (Salvius Iulianus) واخيراً الفقيه جايوس[3](Gaius).

## 8- الفقهاء الآخرون البارزون في فترة الامبراطورية المبكرة

### 1- ماسوريوس سابينوس (**Massurius Sabinus**)

ماسوريوس سابينوس[4]، الذي سميت المدرسة السابينية باسمه [5]، عاش في زمن تيبيريوس ونيرون[6]، على الرغم من أنه كان من أصل متواضع[7] ولم يتم قبوله في فئة الفروسية حتى وقت لاحق من حياته، فقد منحه تيبيريوس حق (Ius Pulice Responseendi) أي "حق إعطاء آراء قانونية موثوقة"[8]، كونه الشخص الأول في رتبة الفروسية للقيام بذلك،[9]

---

1 Bunson Matthew, Op. Cit, P455.

2 Barbara Levick , Vespasian , Routledge ,London 1999 ,P132.

* Salvius Iulianus: فقيه ومستشار قانوني روماني افريقي المولد، اشتهرت فتاويه بالوضوح وسلامة المنطق. ينظر:وول ديورانت، المرجع السابق، ص424.

3 George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 295.

4 Arthur Schiller.A , Op. Cit, P 322.

5 Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P47. And See: Mackeldey, M. F., Histoire Des Sources Du Droit Romain., Toussaint, Libraire-Éditeur, Paris, 1846, P 51.

6 Berger, م Olf, Op. Cit ,P.687

7 Nicholas, Barry, Op. Cit, P32.

8 Antonio Guarino , Op. Cit, P434.

9 Herbert Hausmaninger Gamauf, Richard, A Casebook On Roman Property Law, Oxford University Press, New York, 2003, P27.

تقديراً لمعرفته الاستثنائية وقدرته المتميزة كمحام، كان لعمله الرئيسي، وهو أطروحة منهجية حول القانون المدني في ثلاثة كتب، تأثيرًا قويًا على الفكر القانوني الروماني وخضع لتعليقات واسعة النطاق من قبل فقهاء لاحقون في الأعمال المعروفة باسم (Sabinum) [1]، في هذا العمل تبنى سابينوس تقسيم القانون المدني إلى أربعة أجزاء: قانون الوراثة وقانون الأشخاص وقانون الالتزامات وقانون الأشياء، تضمنت الأعمال الأخرى المنسوبة إلى سابينوس تعليقًا على مرسوم البريتور الحضري، ومجموعة من الردود.

## 2- بروكليس (Proculus)

لا يُعرف سوى القليل عن الفقيه[2] (Proculus)، الذي تنسب اليه مدرسة (Proculian)، كل ما هو معروف عنه يأتي من الاقتباسات، من قبل فقهاء كلاسيكيين في وقت لاحق بمدونة جستنيان، اما أعماله، التي لا يُعرف عنها سوى مجموعة من الرسائل، حظيت بتقدير كبير من قبل فقهاء لاحقين[3].

## 3- جايوس كاسيوس لونجينوس (Gaius Cassius Longinus)

عاش (Cassius Longinus،G) في زمن كلوديوس ونيرو وفيسباسيان[4]، كان تلميذا لسابينوس(Sabinus) ، وقد خلفه فيما بعد كرئيسًا لمدرسة سابينيان، ونال منصب الحاكم في المناطق الحضرية 30 م [5]، وشغل منصب حاكم آسيا وسوريا عدة مرات بين عامي 40 و 49 م[6]، حيث ارتبط اسمه باضطهاد العبيد في عهد نيرون، ومع ذلك، كانت سمعته في المعرفة القانونية لا مثيل لها وكانت أعماله تحظى بتقدير كبير من قبل معاصريه، إن عمله الرئيسي، وهو مقال موسع عن القانون المدني، معروف لنا بشكل رئيسي من المراجع والأجزاء المتضمنة في كتابات الفقهاء اللاحقين.

---

[1] Antonio Guarino , Op. Cit, P438.
[2] Arthur Schiller.A , Op. Cit, P 323.
[3] Antonio Guarino , Op. Cit, P 439.
[4] Arthur Schiller.A , Op. Cit, P 325.
[5] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 297.
[6] Bunson Matthew, Op. Cit, P100.

### 4- يافولينوس بريسكوس (**Iavolenus Priscus**)

ولد يافولينوس[1] حوالي عام 60 م وكان لا يزال على قيد الحياة في زمن هادريان، وترأس مدرسة سابينيان، كما شغل منصب القنصل في عام 86 م، تضمنت أعماله الرئيسية مجموعة من الرسائل حول أعمال الفقهاء السابقين (Libri Ex Cassio)، (Ex Plautio)، ومجموعة نصوص من أعمال لابو(Labeo) اللاحقة، تم تضمين أجزاء منها في مدونة (Digest) جستنيان (Justinian) فيما بعد.

### 5- بوبليوس ايفنتويوس سيلسيوس (**Publius Iuventius Celsus Filius**)

عاش (Celsus) في أوائل القرن الثاني م، قاد مدرسة (Proculians)، وشغل منصب البريتور والقنصل، في عهد هادريان، وشغل منصب حاكم تراقيا، يمكن العثور على أجزاء من عمله الرئيسي في (Digesta)، الذي يتألف من 39 كتابًا، في المدونة، كما قام بنشر مجموعات من الرسائل، الأسئلة والتعليقات، يُنسب إلى (Celsus) التعريف الكلاسيكي للقانون على أنه : "فن الخير والعدل" (Ius Es Ars Boni Et Aequi)[2]، أي فن تحقيق العدالة، وحسب هذا الفقيه فإن المبادئ الأساسية الثلاثة للقانون هي: العيش بأمانة، وعدم إلحاق الأذى بأي شخص، وإعطاء كل شخص ما له[3]، في تكوين الإمبراطورية الرومانية كمساحة سياسية وحتى اجتماعية متكاملة، ومن حيث تنظيم الحياة[4].

---

[1] Arthur Schiller.A , Op. Cit, P 331.

[2] Jean Francois Gerkens, Op. Cit, P64.

[3] Domingo, Rafael, , Op. Cit, P08.

[4] Meret Strothmann, Roman City-Laws Of Spain And Their Modelling Of The Religious Landscape In: Law In The Roman Provinces. Edited By: Kimberley Czajkowski And Benedikt Eckhardt In Collaboration With Meret Strothmann, Oxford University Press, 2020. P 332.

### 6- سالفياس جوليانوس (Salvius Julianus)

جوليان، آخر قائد معروف للمدرسة السابينية [1] وربما أعظم فقيه في القرن الثاني م، ولد في حضرموت (Rumentum) في إقليم إفريقيا[2]، شغل أعلى المناصب في الولاية في عهد هادريان وأنطونينوس بيوس وماركوس أوريليوس[3]، بما في ذلك تريبيون وبريتور وقنصل في إسبانيا وأفريقيا، كلف الإمبراطور هادريان جوليان بالمهمة الهامة المتمثلة في تعزيز مهمة المرسوم البريتوري التي أكملها في حوالي عام 30م، عمل آخر مهم له موجود في المدونة (Digesta)[4]، مجموعة من الإجابات في تسعين كتابًا، التي تركت تأثيرًا قويًا على التفكير القانوني للفترة الكلاسيكية، كما يتضح من الإشارات العديدة إليها من قبل الفقهاء اللاحقين والعدد الكبير من الأجزاء المدرجة في مدونة جستنيان [5].

### 7- سكستوس بومبونيوس (Sextus Pomponius)

كان بومبونيوس معاصراً لجوليان، قام بتأليف العديد من الأعمال، بما في ذلك ثلاث أطروحات عن القانون المدني مكتوبة في شكل تعليقات على الكتابات الفقهية السابقة (Quinum Mucium)، (Plautium) ، (Sabinum) ،[6] وهو تعليق شامل على المرسوم البريتوري، ومجموعات من (Epistulae) والعديد من الدراسات حول مواضيع فردية مختلفة ونصوص.

وهو أيضًا مؤلف كتاب (Liber Singularis Enchiridii)، وهو عمل يحتوي على مخطط عام للتاريخ القانوني والدستوري الروماني من فترة الملوك حتى يومه، تم الاحتفاظ بالجزء ذي الصلة بالكامل في مدونة جستنيان، تحت عنوان (De Origine

---

1 Arthur Schiller.A . Roman Law Mechanisms Of Development , Mouton Publishers, New York , 1978, P 335.

2 Bunson Matthew, Op. Cit, P292.

3 Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P47.

4 Arthur Schiller.A , Op. Cit, P33.

5 George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 298.

6 Arthur Schiller.A , Op. Cit, P 340.

Iuris) حول أصل القانون، وعلى الرغم من ثغراته وتناقضاته، فإنه يشكل واحدًا من أهم مصادر المعلومات عن التطور التاريخي للقانون الروماني[1].

## 8- جايوس (Gaius)

على الرغم من اعتبار غايوس (Gaius) أحد أكثر الفقهاء شهرة في الفترة الكلاسيكية [2]، إلا أنه لا يُعرف أي شيء تقريبًا عن حياته الشخصية[3] ولا حتى اسم عائلته[4]، تشير الدلائل المستمدة من عمله إلى أنه عاش في عهد هادريان 117-138 م وأنطونينوس بيوس 138-161 م وماركوس أوريليوس 161-180 م، وأنه أكمل كتابه النظم القانونية بعد 161 م[5].

إن أسلوبه في الكتابة ومعرفته بالقوانين والعادات المطبقة في المقاطعات الشرقية يوحي لبعض العلماء المعاصرين أنه كان إقليميًا، على الرغم من أن هذا لا يمكن إثباته على وجه اليقين، لكنه كان مواطن روماني، كما يتضح من حقيقة أنه يميز بين العادات السائدة بين الأجانب (Apud Peregrinos)[6] و العادات الرومانية (Apud Nos)[7]،تشير حقيقة أنه يشير إلى قادة المدرسة السابينية بـ "معلمينا" إلى أنه درس القانون في روما.

يُعتقد أن (Gaius) كان منخرطًا في التدريس العام للقانون (Ius Publice Docens)، لكنه لم يتم قبوله كعضو في مجموعة مختارة من الفقهاء الذين مُنح لهم حق (Ius Responseendi).

تضمنت أعمال غايوس تعليقًا على قانون الالواح الاثني عشر في ستة كتب، وتعليقات على المرسوم البريتوري، ومرسوم الحاكم الحضري، وعددًا من الأطروحات

---

[1] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P 48.
[2] Arthur Schiller.A , Op. Cit, P 344.
[3] Zulueta, Francis De , Op. Cit, P 17.
[4] Antonio Guarino , Op. Cit, P 442.
[5] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P48.
[6] Jean Francois Gerkens, Op. Cit, P48.
[7] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 299.

والدراسات حول مختلف قررات مجلس الشيوخ والدساتير الإمبراطورية، نجا واحد من أعماله تقريبًا هو النظم القانونية (Enterpriseum Commentarii Quattor)، التي كتبت حوالي 161 م[1].

عندما تم اكتشاف نص جايوس في مكتبة الكاتدرائية في فيرونا، بقيت أجزاء فقط من الأدب الفقهي لهذه الفترة في المجموعات اللاحقة[2]، لا سيما في مدونة جستنيان، على الرغم من أن المخطوطة التي عُثر عليها في فيرونا تعود إلى القرن الخامس أو أوائل القرن السادس الميلادي أي بعد أكثر من ثلاثة قرون من زمن جايوس، يُعتقد عمومًا أنها تتوافق مع نص جايوس الأصلي، ربما يرجع تاريخها إلى أواخر القرن الرابع الميلادي[3].

إن قدرًا كبيرًا مما نعرفه عن القانون الروماني في الفترة الامبراطورية، مشتق من النظم القانونية لجايوس، ومع ذلك، يجب على المرء أن يضع في اعتباره أن القانون الروماني، خاصة خلال القرن الأول للإمبراطورية، كان يتغير باستمرار، وبالتالي فإن الصورة التي قدمها لنا غايوس عن بعض الأمور المؤكدة[4]، قد لا تمثل الأمور دائمًا بدقة حالة القانون في ظل الأباطرة الأوائل.

يتبنى (Gaius) في النظم القانونية تقسيمًا لكامل مجموعة القانون إلى ثلاثة أجزاء: قانون الأشخاص (Personas Perfinet Ius Quod) ، وقانون الملكية والالتزامات (Res Perfinet Ius Quod) وقانون الإجراءات (Ius Quod Res Pertinet)[5] ، يُعرَّف قانون الأشخاص الكتاب الاول بأنه ذلك الجزء من القانون الذي يتناول الوضع القانوني للأشخاص وقدرتهم على التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات، تقع المسائل المتعلقة بالحرية والعبودية الحالة التحررية(Status Libertatis) ،

[1] Meyer, Elizabeth A , Op. Cit, P108.
[2] Barry Nicholas, Op. Cit, P34.
[3] Zulueta, Francis De, Op. Cit, P 01.
[4] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 300.
[5] GUARINO, ANTONIO , Op. Cit, P444.

والمواطنة الحالة المدنية (Status Civitatis) ، والأسرة الحالة العائلية (Status Familiae)، ثم الزواج والوصاية.

يحتوي الكتابان الثاني و الثالث على القوانين التي تحكم الملكية الموروثة والمنقولة بما في ذلك العبودية، والوراثة الوصية والعقد والجنح، أخيرًا، يتعلق قانون الإجراءات بالكتاب الرابع بالطرق المختلفة التي يمكن من خلالها صياغة المطالبات القانونية ومتابعة الحقوق القانونية وحمايتها، تمت متابعة هذا التقسيم للموضوع من قبل جامعي مدونة جستنيان وتم اعتماده مع تعديلات مختلفة في المدونات والأطروحات على القانون المدني[1].

## 9- اميليوس بابينيانوس (Aemilius Papinianus)

يعتبر بابينوس من أعظم الفقهاء الكلاسيكيين[2]، وقد عاش في عهد ماركوس أوريليوس وكومودوس وسيبتيموس سيفيروس أواخر القرن الثاني الى أوائل القرن الثالث الميلادي[3]، إلى جانب كونه عضوًا في (Consilium Principis)، كان مقيمًا لـ (Praefectus Praetorio)،[4] رئيس مجلس الوزراء الإمبراطوري (Libellis)، ومن عام 203 م، شغل منصب (Praefectus Praetorio)، في عام 212 م،[5] قُتل بأمر من الإمبراطور كراكلا لأنه رفض وضع مبرر لقتل كراكلا لأخيه وشريكه في الوصي غيتا، من بين أهم أعمال بابينيان سبعة وثلاثون كتابًا من (Quaestiones) وتسعة عشر كتابًا من (Response)، والتي تضمنت أيضًا إشارات إلى ردود فقهاء سابقين بالإضافة إلى قرارات قضائية صادرة عن الإمبراطور والمحافظين.

تم حفظ العديد من أجزاء هذه الأعمال في المدونة ومجموعات أخرى من القانون الروماني ما بعد الكلاسيكية، تعتبر أعمال (Papinian) أمثلة رائعة على التفكير القانوني الروماني، والتي تعكس فهمًا عميقًا للمبادئ التي تحكم تطبيق القانون، الكتاب اللاحقون،

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 301.
[2] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P 48.
[3] Arthur Schiller.A , Op. Cit, P 352.
[4] Herbert Hausmaninger,Gamauf, Richard, Op. Cit, P14.
[5] Tellegen-Couperus, Olga, Op. Cit, P104.

بما في ذلك مؤلفو المدونة (Justinian's Digest)، يولون أهمية خاصة لأعماله ويشيرون في كثير من الأحيان بإعجاب إلى صفاته الاستثنائية كمحام.

## 10- يوليوس بولوس (Julius Paulus)

كان بول (Julius Paulus)[1] عضوًا في (Consilium Princlpls) خلال عهدي سبتيميوس سيفيروس (Septimius Severus)[2] وكراكلا (Caracalla) جنبًا إلى جنب مع بابينيان (Papinian) واولبيان (Ulpian)[3] وشغل منصب (Praefectus Praetorio) تحت قيادة ألكسندر سيفيروس،[4] أنتج عددًا كبيرًا من الأعمال، بما في ذلك أطروحة حول القانون المدني في ستة عشر كتابًا، وثلاثة وعشرون كتابًا من (Responsea)، وشرحًا موسعًا على مرسوم (Praetorian) في ثمانين كتابًا، وتعليقات على مختلف النصوص، مثل (Senatus Consulta) و أعمال فقهاء سابقين جوليان، سكيفولا، بابيني، مجموعتان من (Decreta) والعديد من الدراسات حول مواضيع مختلفة تتعلق بكل من القانونين العام والخاص.

تم استخدام مجموعة مقتطفات من أعمال بول، والمعروفة باسم (Pauli Sententiae)، على نطاق واسع خلال الفترة الإمبراطورية اللاحقة[5]، وقد تم تضمين مواد من هذه المجموعة في مجموعات متنوعة ما بعد الكلاسيكية، مثل شظايا الفاتيكان، و (Collatio) و (Lex Romaan)، يتكون حوالي سدس مدونة جستنيان من مقتطفات مأخوذة من أعمال بولس[6].

---

[1] Arthur Schiller.A , Op. Cit, P 355.

[2] Birley, Anthony R, Op. Cit, P164.

[3] Antonio Guarino , Op. Cit, P447.

[4] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P49.

[5] T. D. Barnes, Legislation Against The Christians, The Journal Of Roman Studies, Vol. 58, Parts 1 , 1968) P44.

[6] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 302.

**11- دوميتيوس أولبيانوس (Domitius Ulpianus)**

يعود أولبيان لأصل فينيقي ولد في مدينة صور حوالي 170 م، كان (Ulpian) كاتبًا، أنتجت معظم أعماله القانونية في عهد كراكلا 211-217 م، [1]شغل العديد من المناصب في الإدارة الإمبراطورية[2]، بما في ذلك مناصب (Praefectus Annonae) و (Praefectus Praetorio)، كما شغل منصب رئيس المجلس الإمبراطوري، لكن نفوذه السياسي جعله لا يحظى بشعبية بين أعضاء الحرس البريتوري القوي الذين تم اغتياله أخيرًا حوالي عام 223م أو 228م.

تضمنت مساهمته في الأدب الفقهي واحدًا وخمسين كتابًا عن القانون المدني (Ius Civile) Sabinum Libri، وثلاثة وثمانين كتابًا حول المرسوم (Edictum Libri)، وكتابان من الردود (Response) [3]، ودليل قانوني للمبتدئين في كتابين (Institeses)، ومجموعات الأنظمة والتشكيلات، والعديد من الدراسات عن القوانين الفردية، يتميز عمله بالوضوح الملحوظ والاهتمام بالتفاصيل، يتكون ما يقرب من نصف مدونة جستنيان من مواد مشتقة من كتابات (Ulpian)[4].

**12- هيرنيوس موديستينوس (Herennius Modestinus)**

يعتبر كان موديستينوس آخر الفقهاء العظماء في الفترة الكلاسيكية[5]، شغل منصب (Praefectus Vigilum) بين 226 و 244م، أنتج تسعة كتب من الأسئلة[6]، وجواب في تسعة عشر كتابًا، ومجموعة من القوانين وأطروحة حول الاستثناءات من الوصاية

---

[1] Arthur Schiller.A , Op. Cit, P 358.

[2] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P 49.

[3] Antonio Guarino , Op. Cit, P449.

[4] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 302.

[5] Arthur Schiller.A , Op. Cit, P 364.

[6] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P49.

(De Excusationibus)، موديستينوس هو أحد الفقهاء الخمسة البارزين الذين اعتبرت أعمالهم موثوقة[1].

## IV تطور القانون والتشريعات خلال الامبراطورية السفلى * (**Dominatus**) 284 - 476م

كان اغتيال الإمبراطور ألكسندر سيفيروس في عام 235 م[2] بمثابة بداية لفترة طويلة من الأزمة كانت خلالها الإمبراطورية الرومانية على وشك التفكك، في أعقاب الدمار الذي سببته الحروب الأهلية والغزوات الأجنبية، تحطمت الوحدة الإمبراطورية [3]، وتدهورت الزراعة والتجارة والصناعة، وتعرضت الأسس الاقتصادية والسياسية للحياة الحضارية القديمة للاهتزاز بشدة، كان يجب عليهم، بطريقة أو بأخرى، الدفاع عن الحضارة الرومانية، وإنقاذ المدن من الدمار وإعادة وحدة الدولة.

بنهاية القرن الثالث، بدأ مجموعة من الأباطرة على استعادة الإمبراطورية المنهارة[4]، في النهاية تم استعادة الانضباط في الجيش، وتم صد الأعداء الخارجيين وأعيد تأسيس الوحدة الإمبراطورية، مهد عمل هؤلاء الذين يطلق عليهم "الأباطرة العسكريين" الطريق للتغييرات المنهجية في الهيكل التي كان من المقرر أن تحدث في عهد دقلديانوس وقسطنطين الكبير في

---

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 303.

* :Dominatusهو مصطلح يستخدم لوصف الفترة اللاحقة للإمبراطورية الرومانية، من حوالي 284 إلى 476م. خلال هذه الفترة، حكم الإمبراطورية الرومانية من قبل حاكم واحد، وتميزت الحكومة بنظام حكم أكثر مركزية واستبدادية. بدأت فترة الدومينات Dominate مع صعود دقلديانوس، الذي أسس النظام الرباعيTetrarchs ، وهو نظام حكم كانت الإمبراطورية فيه يحكمها أربعة أباطرة مشاركين. بعد نهاية الحكم الرباعيTetrarchs عام 324 م، حكم الإمبراطورية إمبراطور واحد. تتميز هذه الفترة بتركيز متزايد للسلطة في يد الإمبراطور وتراجع نظام الحكم الروماني التقليدي، بما في ذلك مجلس الشيوخ والقضاة. انتهت الإمبراطورية الرومانية الغربية في عام 476 عندما أطاح الملك الجرماني أودواكر Odoacer بآخر إمبراطور روماني.ينظر:

George Mousourakis, Roman Law.... , Op. Cit, P21.

[2] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص68.

[3] Antonio Guarino , Op. Cit, P488.

[4] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص75.

أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الميلادي، مع اصلاحات دقلديانوس284-305م تبدأ فترة جديدة في التاريخ الروماني، تُعرف باسم (Dominatus) دوميناتوس[1].

حيث كان رد دقلديانوس (Diocletian) على المشكلة الإدارية للإمبراطورية هو إدخال نظام الحكم الرباعي* (Tetrarchs) ، مع الاعتراف بأن الإمبراطورية لا يمكن أن يحكمها بكفاءة حاكم واحد، أو من مركز إداري واحد، ابتكر نظامًا يقسم من خلاله الحكم الإمبراطوري بينما، في نفس الوقت، ظل مبدأ الوحدة الإمبراطورية غير متأثر.

في عام 285م، عين ماكسيميان (Maximian)، أحد أعتى جنرالاته، قيصرًا وشريكًا في الحكم[2]، في عام 286م تمت ترقية ماكسيميان (Maximian) إلى أغسطس وأصبح حاكمًا للغرب، بينما تولى دقلديانوس (Diocletian) نفسه حكم الشرق، في عام 293 م، تم تعيين كل أغسطس كمساعد له وخليفته قيصر وحكم الأربعة بشكل مشترك، وكان لكل منهم السيطرة على ربع الإمبراطورية، من نيقوميديا (Nicomedia)، عاصمته، حكم دقلديانوس آسيا ومصر وتراقيا، بينما كان قيصره غاليريوس (Galerius) يحكم شبه جزيرة البلقان، كان ماكسيميان (Maximian)، الذي كان مقر حكومته في ميديولانوم ميلانو (Mediolanum Milan) ، يسيطر على إيطاليا وإفريقيا وإسبانيا، بينما كان قيصره قسطنطينوس كلوروس (Chlorus) يحكم بريطانيا[3]، لتسهيل إدارة الإمبراطورية و أيضًا لتثبيط محاولات الغزو .

في ظل النظام الجديد، تم تقليل حجم المقاطعات و زيادة عددها، وذلك بشكل أساسي لضمان الإشراف الوثيق على الإدارة، بينما تم ضم الاقاليم المجاورة إلى وحدات أكبر

---

[1] Barry Nicholas, Op. Cit, P12.

* Tetrarchsنظام حكم رباعي : نظام حكم كانت الإمبراطورية فيه يحكمها أربعة أباطرة مشاركين اسمه الامبراطور دقلديانوس

[2] Doležal, Stanislav, The Reign Of Constantine, 306-337 Continuity And Change In The Late Roman Empire, University Of South Bohemia Press, Czech Republic Issn, 2020, P196.

[3] Williams, Stephen, Diocletian· And The Roman Recovery, Routledge, London,,2000, Pp242-243

تسمى المقاطعات، كانت هناك أربع مقاطعات إجمالاً بلاد الغال وإيطاليا وإليريكوم (Illyricum)، والشرق مقسمة إلى اثنتي عشرة اقليم[1].

كان كل مقاطعة يحكمها حاكم بريتوري، وهو أعلى مسؤول مدني في الإمبراطورية، كان الخاضعون للحكام هم رؤساء الاقاليم، أو النواب، وحكام المقاطعات، بينما تركزت المنظمة بأكملها في أفراد أوغوستي والقيصر[2]، لم يُنظر إلى نظام الحكم الرباعي على أنه يقدم تقسيمًا للإمبراطورية، بل كان يُنظر إليه على أنه يقدم تقسيمًا للحكم على إمبراطورية غير مقسمة، وهكذا تم دائمًا إصدار التشريعات بأسماء جميع الحكام الأربعة (Tetrarchs)[3] .

بعد فترة وجيزة من تنازل دقلديانوس في 305م، انهار نظام الحكم الرباعي (Tetrarchs) بشكل ميؤوس منه، وبدأت جولة جديدة من الحروب الأهلية بين المطالبين بالعرش، في عام 312م، بعد ست سنوات من الحرب، هزم قسطنطين، ابن قسطنطينوس كلوروس (Constantius Chlorus)، خصمه الرئيسي ماكسينتيوس (Maxentius)، وبذلك أصبح الإمبراطور الوحيد للغرب، من بين أهم الأحداث في عهد قسطنطين كان تبني المسيحية ونقل العاصمة الإمبراطورية من روما إلى القسطنطينية[4]، مع مرور الوقت أصبحت القسطنطينية تعتبر روما ثانية، تم منحه جميع امتيازات روما، مثل (Ius Italicum)، وكان له مجلس الشيوخ الخاص به الذي ترأسه (Praefectus Urbi) [5].

[1]Lintott, Andrew, Champlin, Edward, Bowman, Alan K., The Cambridge Ancient History The Augustan Empire, 43 B.C—A.D. 69, Cambridge University Press, V05, 02ed,New York, 2006 P04.

[2] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 322.

[3] Alan K. Bowman, Peter Garnsey, Averil Cameron, The Cambridge Ancient History: The Crisis Ofempire, A.D. 193–337, Cambridge University Press,Vol06, , 02ed, New York, 2008.P 174.

[4] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 326.

[5] Ibid, P 329.

تم نقل سيادة الشعب الروماني إلى الإمبراطور، الذي كان حقه في الحكم قائمًا الآن على الإرادة الإلهية (Dominus Et Deus)، كان السلطة الوحيدة في جميع مجالات الحكم، الإدارية، العسكرية، التشريعية، القضائية[1] .

باعتباره المنبع الوحيد للقوانين، نُسب إلى شخصه وكل شيء مرتبط به بأي شكل من الأشكال طابعًا مقدسًا – ومن ثم فإن (Tenns Sacra Constutio)[2]، الدستور الإمبراطوري، و المجلس الإمبراطوري (Sacrum Consorium)، و القصر الإمبراطوري (Sacrum Palatium)، لأن أفعاله كانت تعتبر ملهمة إلهية، أولئك الذين عصوا أوامره كانوا مذنبين بتدنيس المقدسات، مع وجود قانون مفصل لطقوس المحكمة وآدابها[3]، يُنظر إلى الإمبراطور الآن على أنه يحكم باسم الالهة (Deo Auctore)[4] .

## تأثير المسيحية على قوانين الامبراطورية السفلى (Dominatus)

في السنوات التي أعقبت الاعتراف بالمسيحية في أوائل القرن الرابع، بدأ لكون العقيدة المسيحية تأثيرًا متزايدًا على تطور القانون الروماني[5]، إلى حد كبير من خلال التشريعات الإمبراطورية، وهكذا، تحت تأثير الأفكار المسيحية، تم إدخال تدابير تهدف إلى حماية المحرومين اجتماعياً واقتصادياً، وألغيت بعض أشكال العقوبة القاسية، مثل الصلب وقتال المصارعين[6].

ولكن في الوقت نفسه، تم إدخال عدد من العقوبات الجديدة، مثل عقوبات الجرائم المتعلقة بقمع البدع والممارسات الهرطقية، فيما يتعلق بالقانون الخاص، فإن تأثير المسيحية ملحوظ بشكل خاص في مجال قانون الزواج والعلاقات الأسرية، وهكذا، في ضوء المبادئ

---

[1] Alston, Richard , Op. Cit, P137.

[2] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص56.

[3] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 330.

[4] Renzo Lambertini Danilo Dalla G. Giappichelli , Op. Cit, P30.

[5] Arthur Schiller.A , Op. Cit, P 63.

[6] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P52.

المسيحية المتعلقة بحرمة الزواج، جرت محاولات لتقييد ممارسة الطلاق وفرضت عقوبات صارمة على المطلقين دون مبرر مناسب[1].

### أ) مصادر التشريع في الفترة الامبراطورية السفلى (**Dominatus**)

#### 1- المجلس الإمبراطوري

كان الإمبراطور بمساعدة هيئة دائمة من المستشارين، وهي الكونستوريوم (Sacrum Consistorium)، والتي طورها الإمبراطور هادريان في القرن الثاني الميلادي، تتألف (Consistorium Sacrum) من كبار المسؤولين في الإدارة الإمبراطورية وتعمل كمجلس خاص للإمبراطور في المسائل التشريعية والقضائية والإدارية[2].

كان من بين أعضائها رؤساء الإدارات الحكومية الرئيسية الأربعة، أي رئيس المكاتب الإمبراطورية (Magister Officiorum)[3]، ووزير المالية (Sacrarum Largitionum)، والوزير المسؤول عن إدارة الأراضي الإمبراطورية يأتي من القطاع الخاص ووزير العدل (Quaestor [4]Sacri Palatii)، بالإضافة إلى خادم الأسرة الإمبراطورية (Praepositus Sacri Cubiculii) وعدد من المستشارين المتفرغين يطلق عليهم (Comites Concoriani)، وقد مارس الفقهاء الذين خدموا كأعضاء في المجلس الإمبراطوري تأثيرًا قويًا في التشريع الإمبراطوري[5]، المصدر الرئيسي للقانون خلال الفترة الإمبراطورية اللاحقة، إلى جانب وظائفها الاستشارية، كانت (Sacrum

---

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 354.

[2] Antonio Guarino , Op. Cit,P480.

[3] Williams, Stephen, Friell, Gerard, Theodosius. The Empire At Bay, Routledge,London, 2005, P15.

[4] Cilliers, Louise, Roman North Africa Environment , Society And Medical Contribution, Amsterdam University Press , Amsterdam ,2019, P122.

[5] Buckland, W. , Op. Cit,P35.

(Consistorium) في بعض الأحيان تعمل كمحكمة عدل إمبراطورية، وعادة ما تتعامل مع الطعون من قرارات المحاكم الأدنى[1] .

### 2- القاضي القديم (Magistrature)

من القضاة الجمهوريين القدامى، استمر وجود القناصل والبريتور والتربيون، على الرغم من بقاء القليل من سلطاتهم السابقة، تم تجريد القنصل من جميع الوظائف التنفيذية وأصبح يعتبر منصبًا فخريًا بحتًا، حيث تم ترشيحهم من قبل الإمبراطور وفقًا لتقديره، تم تعيين قنصلين سنويًا، أحدهما في روما والآخر في القسطنطينية، حتى عام 541 م، عندما ألغى الإمبراطور جستنيان منصب القنصل[2].

تم اختيار البريتور والتربيون من بين رتب أعضاء مجلس الشيوخ، تم تحديد الأهلية لهذه الهيئات القضائية من قبل (Censuales)، والمسؤولين عن حساب الضرائب المفروضة على أعضاء مجلس الشيوخ وإعداد قوائم الضرائب، في زمن سيبتيموس سيفيروس، تم تجريد البريتور من وظائفهم القضائية واقتصر دورهم على تنظيم الألعاب والمهرجانات العامة[3].

### 3- مجلس الشيوخ خلال العهد الامبراطوري الاسفل

على الرغم من أن مجلس الشيوخ في روما، كان كهيئة دستورية، فقد كل سلطته منذ بداية القرن الثالث، إلا أنه استمر في الوجود خلال فترة الامبراطورية السفلى، وبعد تأسيس القسطنطينية، تم إنشاء مجلس شيوخ مماثل هناك في منتصف القرن الرابع، في بعض الأحيان، تم استدعاء مجلس الشيوخ لإعطاء نصائحه إلى الإمبراطور بشأن الشؤون الجارية أو لتنفيذ مهام احتفالية معينة مثل تنصيب إمبراطور جديد، وتقديم توصيات لمنصب البيرتور و (Quaestor)، وناقشوا مع المسؤولين الإمبراطوريين مسائل الضرائب، وشارك أحيانًا في صياغة التشريعات الإمبراطورية[4].

---

1 George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 331.

2 Quintana Orive, Elena , Op. Cit, P107.

3 George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 335.

4 Zulueta, Francis De, Op. Cit, P16.

على الرغم من أن مجلس الشيوخ لم يعد يمتلك سلطة سياسية، فإن منصب عضو مجلس الشيوخ استلزم مكانة كبيرة وتمتع أصحابه بالعديد من الامتيازات، بما في ذلك الإعفاء من بعض الضرائب والالتزامات المالية في البلديات التي تقع فيها ممتلكاتهم، كان عليهم دفع ضريبة على ملكية الأرض (Collatio Glebalis)، وتقديم مساهمات خاصة إلى الدولة (Aurum Oblaticium) وتحمل تكاليف الألعاب والمهرجانات العامة التي تقام في روما والقسطنطينية[1].

### 4- الحق (Ius)

في الحقبة الإمبراطورية السفلى، تلاشت التقسيمات القديمة للقانون إلى فئات محددة بعناية مع العديد من التقاليد القديمة لروما، كما سبق أن أشرنا، فإن التمييز بين (Ius Civile) و (Ius Honorarium) قد اختفى جزئيًا نتيجة للتخلي عن التشريع الشعبي وسن القانون إدارياً من قبل البريتور (Praetors)، وجزئياً نتيجة لموقف الفقهاء من معاملة كلا الهيئتين، القانون على أنه ينتمي إلى فئة واحدة، تم اعتبار مجموعة القوانين التي نشأت من الجمع بين هذين المصدرين مصدرًا واحدًا للقانون، يُطلق عليه قانون (Ius) أو قانون الفقهاء[2].

وقد تميز هذا عن مجموعة القوانين المنبثقة عن التشريع الإمبراطوري، والمشار إليه باسم (Lex)، ولكن مع تزايد مركزية سن القانون في الدولة، لم يعد الفقه هو القوة الدافعة التي كان عليها في الماضي، بعد أن أبادها النظام الإمبراطوري المطلق، وأصبحت الأعمال الفقهية السابقة تعتبر مجموعة من العقيدة المستقرة بشكل نهائي، في الوقت نفسه، بذل الأباطرة جهودًا كبيرة لتحقيق بعض النظام في الإمبراطورية[3].

وأدى ذلك في النهاية إلى إدخال قوانين قانونية تم فيها ترتيب التشريعات الإمبراطورية المختلفة بشكل منظم، علاوة على ذلك، مع إلغاء التمييز بين الرومان والاجانب بعد سن

---

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 336.

[2] Antonio Guarino , Op. Cit, P 509.

[3] Barry Nicholas, Op. Cit, P36.

الدستور أنطونينيانا (Constitutio Antoniniana) في أوائل القرن الثالث، اختفى التمييز القديم بين القانون المدني (Ius Civile) وقانون االشعوب (Ius Gentium)، أصبح كل رجل حر في الإمبراطورية الآن مواطنًا يحكمه نفس القانون الروماني (Lex Romana)[1].

تميزت نهاية هذه الفترة بسن ما كان ليكون البيان الختامي للقانون الروماني، (Corpus Luris Civilis) للإمبراطور جستنيان[2].

**5- التشريع الإمبراطوري (Leges Dominatus)**

مع تحول الحكومة الرومانية إلى ملكية مطلقة، انبثقت كل التشريعات مباشرة من الإمبراطور، يندرج التشريع الإمبراطوري في فئتين عريضتين: المراسيم او الفتاوي (Rescripta) أو القوانين العامة (Leges Generales)[3] تم استخدام القوانين العامة أو إديكتا إمبيراتوروم (Edicta Imperatorum) للإشارة إلى تشريعات الإمبراطور التي تحتوي على تشريعات قانونية، ذات التطبيق العام، كان يُنظر إلى المراسيم الإمبراطورية على أنها تستند إلى حق الإمبراطور في إصدار أوامر ملزمة بشكل عام (Ius Edicendi)[4].

ولكن على عكس المراسيم الصادرة عن القضاة (Magistrates)، الذين كان تطبيقهم محدودًا، ظلت أوامر الإمبراطور سارية إلى أجل غير مسمى، ما لم يتم إلغاؤها بموجب تشريع إمبراطوري لاحق، عادة ما كان وزير العدل يصيغ المراسيم الإمبراطورية، في كثير من الأحيان بمساعدة خبراء قانونيين، وقبل نشرها تمت مناقشتها في المجلس الإمبراطوري الكونستوريوم (Sacrum Consistorium)[5].

---

1 Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P50.

2 George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 349.

3 Antonio Guarino , Op. Cit,P493.

4 Buckland, W, Op.Cit, P20

5 George Mousourakis. Roman Law ... Op. Cit ,P24.

بعد تقسيم الإمبراطورية، اعتبرت المراسيم الإمبراطورية ملزمة في كلا الجزأين من الإمبراطورية، حتى لو كان قد أصدرها أحد الأباطرة فقط، على الرغم من أن الإمبراطور يمكن أن يأمر بأن القانون الذي أصدره يجب أن يطبق فقط داخل جزء من الإمبراطورية التي يحكمها، ومن الأمثلة على التشريع الإمبراطوري من هذا النوع مرسوم الأسعار الشهير مرسوم دي بريتييس(Edictum De Pretiis) لدقلديانوس، الصادر عام 301 م[1].

تصدر بعض القوانين كمراسيم عن الإمبراطور ردًا على الالتماسات، كانت هذه عادة معنية بشؤون الإدارة العامة، مثل منح امتيازات خاصة لمجموعات معينة من الأشخاص، حصرت الإمبراطورية صلاحية مراسيم بعضها البعض في مجالها، وكانت النسخة، التي يشار إليها أيضًا باسم القانون الخاص (Leges Speciales)، بمثابة إجابات للإمبراطور على أسئلة القانون التي نشأت في حالات فعلية والتي تم تقديمها إليه من قبل المواطنين العاديين أو مسؤولي الدولة، على النقيض من القوانين العامة (Leges Generales)، وعلى عكس الموقف المعتمد عادة خلال الامبراطورية العليا، لم يتم اعتبارها ملزمة بشكل عام، بالنسبة إلى التفويض او الانتداب (Mandata) [2]، و (Decreta)، استمر إصداره خلال هذه الفترة، تم استبدال (Mandata) إلى حد كبير من قبل القوانين العامة (Leges Generales)، في حين تم استبدال (Decreta) بـ (Rescripta)[3].

## 6- العرف خلال الإمبراطورية السفلى (Dominatus)

بعد سن الدستور أنطوني (Constitutio Antoniniana) 212 م الذي تم بموجبه توسيع نطاق الجنسية الرومانية ليشمل جميع السكان الأحرار للإمبراطورية، أصبح القانون الروماني من الناحية النظرية هو القانون العام للامبراطورية، ونتيجة لذلك، أصبح التمييز السابق بين القانون المدني (Ius Civile) و قانون الشعوب و (Ius Gentium)، فتلاشى قانون الشعوب (Ius Gentium)، وسع هذا التشريع مفهوم

---

[1] Plessis, Paul J. Duando, Cliffordtuori, Kaius , Op. Cit , P28.

[2] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص 81.

[3] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 350.

ما كان يعتبر "رومانيًا" ليشمل العديد من الثقافات والأنظمة القانونية المتباينة عرقياً ومحلياً في مراحل مختلفة من التطور، ومع ذلك، في الواقع الفعلي، لم تختف أنظمة القانون المحلية ولكنها استمرت في التطبيق إلى حد ما في شكل العرف، خلال فترة الامبراطورية السفلى، تم الاعتراف كذلك بدور العرف كمصدر تكميلي للقانون.

وفقًا للفقيه هيرموجينيان (Hermogenian)، كان للقاعدة العرفية الراسخة نفس قوة القانون المكتوب[1] لأنها كانت قائمة على الموافقة الضمنية للمواطنين (Tacita Civium Conventio) وقد أيد التشريع الإمبراطوري نفس المبدأ، بشرط ألا تتعارض القاعدة العرفية مع قانون مكتوب وأن يكون لها أساس منطقي[2].

نظرًا لأن جميع القوانين انبثقت من الإمبراطور، الذي لم يكون على دراية بالظروف السائدة في المقاطعات، فقد كانت العديد من الإجراءات القانونية الاستعمارية تتعارض مع الممارسات والمفاهيم المحلية، لم يكن تغيير العادات المحلية بشكل منتظم أمرًا سهلاً، وقد ثبت أحيانًا أن تنفيذ التشريعات الإمبراطورية في المقاطعات كان مهمة مستحيلة، إن التأثير المتزايد للعادات ليس بعيدًا عن ما يسمى بالامور البدائية التي عفا عليه الزمن.

رأينا سابقًا أنه قبل إصدار الدستور الأنطوني (Constitutio Antoniniana)، سُمح للمجتمعات في المقاطعات بمتابعة أنظمة القانون الخاصة بهم طالما أنها لا تتعارض مع الحكم الروماني، عندما تم تعميم الجنسية الرومانية لتشمل جميع سكان الإمبراطورية[3]، كان مطلوبًا من المجتمعات الإقليمية أن تتبنى وتطبق نظامًا قانونيًا كانت قوانينه وإجراءاته غريبة عليهم إلى حد كبير، نظرًا لأن سكان هذه المجتمعات كانوا في كثير من

---

1 Liebs, Detlef , Die Römische Jurisprudenz In Africa Im 4.Jh. N. Chr In: Institutions, Société Et Vie Politique Dans L'empire Romain Au Ive Siècle Ap. J.-C. Actes De La Table Ronde Autour De L'œuvre D'andré Chastagnol ,Rome ,2018, P216.

2 George Mousourakis. Roman Law ... Op. Cit ,P93.

3 Imrie, Alex , The Constitutio Antoniniana An Edict For The Caracallan Empire , Doctor Of Philosophy
The University Of Edinburgh , 2015, P29.

الأحيان مترددين في التخلي عن قوانين الماضي، فقد تم امتزاج القانون الروماني بمرور الوقت من قبل عناصر النظم المحلية، بحيث خضعت المفاهيم المحلية للعدالة والممارسات القانونية إلى درجة كبيرة من التغيير تحت تأثير القانون الروماني.

نتيجة لذلك، كان القانون الذي تم تطبيقه في الواقع في المقاطعات مزيجًا من القانون الروماني المبسط والعرف المحلي، والذي يختلف من منطقة إلى أخرى، والذي لم يكن يشترك كثيرًا في تعقيد القانون الروماني في الفترة الامبراطورية العليا [1]،عناصر هذا القانون الروماني "البدائي الذي عفا عليه الزمن"، أو القانون العرفي الروماني [2](Vulgarrecht)، واضحة للعيان في الدساتير والقوانين والوثائق الرومانية[3].

## 7- تشريعات الفقهاء ومدارس القانونية خلال الامبراطورية السفلى (Dominatus)

### 7-1 فقهاء الامبراطورية السفلى

كان فقهاء الإمبراطورية اللاحقة مهتمين بجعل أعمال الفقهاء الكلاسيكيين-فقهاء الفترة العليا للإمبراطورية- في متناول الممارسين القانونيين والقضاة من خلال إنتاج نسخ ومجموعات وملخصات ومدونات جديدة من الأعمال الكلاسيكية، في الوقت نفسه، تم التركيز بشكل متزايد على دراسة المصادر الكلاسيكية وتكييفها مع احتياجات وظروف العصر، و بهذا لعب الفقهاء خلال هذه الفترة دوراً ثانوياً في صياغة التشريعات.

لإنه منذ زمن هادريان، انتهت ممارسة منح حق الافتاء للفقهاء (Ius Publice Respondendi)، بحث انجذب رجال القانون البارزون أكثر فأكثر إلى الدائرة الإمبراطورية[4]، وبحلول نهاية القرن الثالث، تم دمجهم في الآلية الإدارية للإمبراطور، فلم يعد

[1] Sherwin-White, A. N., Roman Society And Roman Law In The New Testament, Oxford Lniversity Press, New York,1963, P37.

[2] Wolfgang Kaiser, Hendrik Weßel: Das Recht Der Tablettes Albertini, Zeitschrift Der Savigny-Stifung Für Rechtsgeschichte .Romanistische Abteilung,2005, P313.

[3] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 355.

[4] Pringsheim, Fritz, Op. Cit, P146.

الفقه موجوداً كمصدر مستقل للقانون لأنه كان غير متسق مع سلطة للإمبراطور الاستبدادية، والذي تم الاعتراف به الآن علنًا بأنه المصدر الوحيد للقوانين[1].

ترك الفقهاء الكلاسيكيون مجموعة كبيرة من المؤلفات، التي تحتوي على مجموعة واسعة من الآراء، التي غالبًا ما تعكس وجهات نظر متضاربة، وقد تفاقم الوضع أكثر بسبب حقيقة أنه في الوقت الذي تم فيه تداول النصوص القانونية الموجودة في المخطوطات فقط، كان هناك العديد من الأعمال التي نُسبت إلى الفقهاء فترة الامبراطورية العليا، غالبًا ما وجد القضاة، الذين كان من المتوقع أن تستند قراراتهم إلى سلطة ثابتة، أنفسهم في مواجهة مشكلة الاضطرار إلى الاختيار بين مصدرين أو أكثر من المصادر المتضاربة (Leges Contariae)، وكلهم يعتبرون متساويين في الحجة[2].

خلق هذا الموقف قدرًا كبيرًا من الارتباك فيما يتعلق بحالة القانون ودعا إلى إساءة الاستخدام، حيث سعى المحامون في كثير من الأحيان إلى إرباك أو خداع القضاة غير المهرة[3]، من خلال تقديم اقتباسات مقيدة مما زعموا أنها نصوص كلاسيكية تعود لفقهاء الامبراطورية العليا، ما كانت هناك حاجة ماسة إليه هو طريقة للعثور على الأعمال التي تشكل جزءًا من الأدب الكلاسيكي الموثوق، وأي نهج يجب اعتماده إذا تعارضت السلطات في آرائها، حاول الأباطرة التعامل مع هذه المشاكل من خلال سلسلة من التشريعات التشريعية، التي تحدد المصنفات الفقهية التي يجب أن تعتمد عليها المحاكم، وما الوزن الذي يجب أن يُمنح للمصادر المختلفة.

لم يعد الفقه الروماني في العصر الإمبراطوري المتأخر مصدرًا حيًا للقانون، واحتلت رسائل الأباطرة مكان ردود الفقهاء في المسائل القانونية والقضائية[4]، تعتبر الأعمال الفقهية في الفترة الإمبراطورية العليا الآن بمثابة عقيدة نهائية، والتي يمكن تطبيقها في أي حالة في أي

---

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 357.

[2] Plessis, Paul J. Duando, Cliffordtuori, Kaius , Op.Cit, P 208.

[3] Du Plessis, Paul J , Op.Cit, P37.

[4] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P 50.

وقت، هذه المجموعة من القوانين، التي اتخذت لتضمين المبادئ القانونية التي وضعتها مصادر التشريع السابقة (Leges)، قرارات مجلس الشيوخ[1] (Senatus Consulta)،و (Ius Honorarium)، سميت بالحق(Ius)، بحيث لا تتعارض مع القانون الوارد في تشريعات الأباطرة، المشار إليها ب: ليكس(Lex) .

وهكذا، حرم قانون أصدره الإمبراطور قسطنطين عام 321م من صلاحية تعليقات بولس (Paul) و أولبيان (Ulpian) على أعمال البابينية (Papinian)، مما جعل الفقيه الأخير هو الأسمى وخاصةً الآراء السينتنتيا (Sententiae)؛ وهي مجموعة من الأحكام والقوانين المنسوبة إلى هذا الفقيه.

كانت أكثر شمولاً من المرسوم الذي صدر في عام 426م[2] عن طريق ثيودوسيوس الثاني[3](Theodosius II) وفالنتينيان الثالث (Valentinian III)، والذي أصبح يُعرف باسم قانون الاستشهادات (Citations Of Law) بموجب هذا القانون[4]، سعت الحكومة الإمبراطورية إلى أن تحدد مرة وإلى الأبد درجة السلطة التي كان من المقرر منحها للنصوص الكلاسيكية، وهكذا أُعلن أن الآراء الواردة في كتابات رجال القانون الأربعة البارزين في أواخر الفترة الكلاسيكية، وهم البابينيون (Papinian)، و أولبيان(Ulpian)[5]، وبولس (Paul)، وموديستينوس (Modestinus)، وكذلك آراء غايوس(Gaius)[6]. (ينظر الملحق17 الصور)

وإذا انقسمت السلطات بشأن مسألة قانونية، كان على القاضي أن يتبنى رأي الأغلبية، بينما في حالة التعادل، تعطى الأولوية للرأي الذي يحظى بتأييد بابيني

---

1 Berger, Adolf, Op. Cit ,P696.

2 Watson, Alan , Op. Cit, P32.

3 Kehoe, Dennis P, Law And Rural Economy In The Roman Empire, The University Of Michigan Press, Michigan , 2007 , P44.

4 George Mousourakis, Roman Law... , Op. Cit, P195.

5 اندريه إيمار، جانين اوبوايه، تاريخ الحضارات العام روما وامبراطوريتها، مج2، عويدات للنشر، بيروت لبنان،2006 ص640.

6 Ernst, Wolfgang, Jakab, Eva , Usus Antiquus Juris Romani Antikes Recht In Lebenspraktischer Anwendung, Verlag Berhn Heidelberg, Germany, 2005, P22.

(Papinian)، إذا كانت الآراء المقدمة متساوية في العدد على كل جانب ولم يتم العثور على قانون ذي صلة بالبابينية (Papinian)، فإنه يُترك للقاضي ليحدد وفقًا لتقديره أي الحلول المقترحة يفضل، كما نص القانون نفسه على إمكانية الاعتماد أيضًا على آراء فقهاء آخرين اقتبسوا من قبل فقهاء القانون الخمسة الرئيسيين*، بشرط التحقق من صحتها[1]، أدت دراسة الأعمال الكلاسيكية إلى ظهور نوع جديد من الفقه العلمي الذي وفر الأساس للتدوين الكبير للقانون الروماني من قبل الإمبراطور جستنيان في القرن السادس[2].

## 2-7 مدارس القانون خلال فترة ما بعد الكلاسيكية (Dominatus)

من الأهمية بمكان للحفاظ على التقليد الكلاسيكي لمدارس القانون للإمبراطورية، التي يبدو أن تأثيرها ازدادت بشكل ملحوظ في الفترة التي أعقبت إعادة تنظيم الدولة الرومانية من قبل دقلديانوس وقسطنطين، تم إنشاء أقدم مدارس القانون للإمبراطورية في روما في أوائل القرن الثالث الميلادي[3]، وكان الغرض من هذه المدارس هو تدريب أولئك الذين يرغبون في ممارسة القانون كمحامين، و مع زيادة الاحتياجات الإدارية للإمبراطورية، بعد إعادة تنظيم الحكومة من قبل دقلديانوس وقسطنطين، تم إنشاء عدد من مدارس القانون الجديدة في أماكن مثل الإسكندرية وقيصرية وأثينا والقسطنطينية في الشرق، وقرطاج وأوغستودونوم (Augustodunum)* في الغرب، أصبحت مدارس القانون تدريجياً تحت سيطرة الحكومة وتم اتخاذ عدد من الإجراءات بهدف تعزيز أو تسهيل التعليم القانوني [4].

---

* هم بابينيون Papinian، أولبيانUlpian ، بولس Paul، موديستينوس Modestinus، و غايوسGaius .

[1] George Mousourakis, The Historical…, Op.Cit, P 357.

[2] Ibid, P 364.

[3]Eberle, Lisa Pilar, Law, Land, And Territories: The Roman Diaspora And The Making Of Provincial Administration, Proquest Llc , United States , 2015, P130.

* Augustodunum هو الاسم القديم لمدينة اوتون Outun في بلاد الغال . ينظر :وول ديورانت، قصة الحضارة، مج03، ص 511.

[4] George Mousourakis, The Historical…, Op.Cit, P 362.

بمرور الوقت حل المحامون المحترفون المدربون في كليات القانون (Causidici, Vocati Ad)[1] محل الخطباء الأوائل (Oratores) الذين كان تدريبهم في القانون عادةً ابتدائيًا فقط، تم تأكيد ذلك من خلال مرسوم للإمبراطور ليو الأول ( Leo I)، صدر عام 460 م، والذي بموجبه لم يُسمح إلا للأشخاص الذين تلقوا تدريبًا قانونيًا رسميًا في إحدى مدارس القانون المعترف بها في الإمبراطورية بالعمل كمحامين في المحاكم، استند التعليم القانوني في مدارس القانون إلى حد كبير على دراسة الأعمال الموجودة للفقهاء الكلاسيكيين ومجموعات الدساتير الإمبراطورية[2]. (ينظر الملحق02 الصور)

## 8- التجميعات القانونية المبكرة للتشريعات الإمبراطورية خلال (**Dominatus**)

### أ- مجموعات القوانين

بدأ إنتاج مجموعات من الدساتير الإمبراطورية[3]، في وقت مبكر من القرن الثاني الميلادي، وشملت هذه مختلف (Libri Mandatorum) ومجموعات من (Rescripta) و[4] (Decreta)، على سبيل المثال، مجموعة من ثلاثة عشر مخطوطة لـ (Septimius Severus) نُشرت في عام 200م ومجموعة (Decreta) التي أنتجها الفقيه بول (Paul) في السنوات الاخيرة للامبراطورية العليا، بحلول نهاية القرن الثالث، أدى الارتباك في ممارسة القانون الناجم عن الكتلة المتنامية والفوضوية للدساتير الإمبراطورية إلى الحاجة الملحة إلى تجميعها معًا بطريقة منظمة، أدى ذلك إلى نشر مدونة غريغواريانوس (Codex Gregorianus) عام 291 م، وهو عبارة عن مجموعة من التشريعات الإمبراطورية، ومعظمها من (Rescripts)، من وقت هادريان حتى عصر دقلديانوس[5].

---

[1] Detlef Liebs, Römische Jurisprudenz In Africa, 2005, P226.

[2] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 364.

[3] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص 79.

[4] Quintana Orive, Elena , Op. Cit, P 336.

[5] وول ديورانت، امرجع السابق، مج03، ص669.

تم اتباع هذه المجموعة في 295م، من قبل مدونة هرموغنيانوس (Codex Hermogenianus)[1]، مجموعة من الدساتير الصادرة في عهد دقلديانوس، يبدو أن الطبعة الثانية من هذا العمل، التي تحتوي على دساتير دقلديانوس وقسطنطين، قد نُشرت حوالي عام 314 م، كانت المدونات الغريغورية والهيرموجينية (Gregorian) و (Hermogenian Codes) مجموعات خاصة، وعلى هذا النحو، لم يكن لها قوة تشريعية[2]. (ينظر الملحق16 الصور)

إن حقيقة أن مؤلفيها تمكنوا من الوصول إلى الأرشيف الإمبراطوري، الذي نسخوا منه عددًا كبيرًا من الدساتير في شكلها الأصلي، يشير إلى أنهم شغلوا مناصب مهمة في الدولة وأنهم يجب أن يكونوا قد نفذوا عملهم تحت إشراف رسمي، نظرًا لعدم بقاء أي من المجموعات المذكورة أعلاه، تستند عمليات إعادة البناء المدونات إلى مقتطفات مدرجة في قانون جستنيان، وشظايا الفاتيكانا *(Fragmenta Vaticana)، و (Collatio) وغيرها من مجموعات القانون ما بعد الكلاسيكية[3].

**ب- دستور ثيودوسيوس (Theodosius)**

في عام 429 م، كلف الإمبراطور ثيودوسيوس الثاني (Theodosius II) الإمبراطور الشرقي، 408-450 م وفالنتينيان الثالث(Valentinian III) 423-455م الإمبراطور الغربي، لجنة معيّنة خصيصًا بمهمة تحديث وتنظيم مجموعة القانون بالكامل بما في ذلك قانون الفقهاء ولإصدار مدونة تلبي الحاجة إلى اليقين القانوني في جميع مجالات الممارسة القانونية.

---

[1] Arthur Schiller.A , Op. Cit, P 55.

[2]Fara Nastim, Schiavone, Aldo , Op. Cit, P 261.

* Fragmenta Vaticana هي عبارة عن مجموعة خاصة من الدساتير الإمبراطورية التي تم تجميعها بين سنتي 318 و 321م. ينظر:

Harper, Kyle , Op. Cit, P401.

[3] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 352.

ولكن ثبت صعوبة إنجاز هذه المهمة، وفي عام 435م، تم إنشاء لجنة أخرى بغرض الجمع، بطريقة منهجية، كل القوانين الإمبراطورية السارية، بدءًا من تلك الصادرة في زمن قسطنطين، اكتمل عمل التدوين عام 438 م ونشرت المجموعة تحت اسم [1]، (Codex Theodosianus) على عكس القوانين الغريغورية والهيرموجينية (Gregorian)و (Hermogenian Codes)كان دستور ثيودوسيان (Theodosian Code) عبارة عن تجميع رسمي للقانون الذي يتم تطبيقه بالتساوي في كلا الجزأين من الإمبراطورية، دخل القانون حيز التنفيذ في 15 فبراير 438 م في الشرق[2]، وفي 1 يناير 439 م في الغرب، ومنذ ذلك الحين فصاعدًا، تم الاعتماد فقط على الدساتير الواردة فيه في المحاكم[3]. (ينظر الملحق20 الصور)

كان قانون ثيودوسيوس [4] (Theodosius)، بالشكل الذي نُشر به، أكثر بقليل من امتداد واستمرار للقوانين الغريغورية والهيرموجينية التي صُممت على أساسها واستمر استخدامها في ممارسة القانون، علاوة على ذلك، لم يؤثر القانون على تطبيق قانون 426 م الذي وضع القوانين التي تحدد وزن السلطة التي كان من المقرر منحها لأعمال الفقهاء الكلاسيكيين، يتضمن قانون ثيودوسيان أكثر من 3000 قانون من وقت قسطنطين 312 م إلى 438 م، تم ترتيب المواد في ستة عشر كتابًا حسب الموضوع، ومقسمة إلى عناوين بترتيب زمني[5].

غالبية القوانين الواردة في الدستور معنية بالقانون العام وليس بالقانون الخاص، اما القانون الخاص هو موضوع الكتب الخمسة الأولى؛ تتناول الكتب من ستة الى ثمانية؛ مسائل القانون الدستوري والإداري؛ القانون الجنائي هو محور الكتاب التاسع ؛ الكتاب العاشر و

---

[1] David Johnston, Op. Cit, P 13.

[2] Jasper Griffin, Oswyn Murray, Boardman, John, The Oxford History Of The Classical World, Alt.Binaries.E-Book, 2003, P667.

[3] Tellegen-Couperus, Olga, Op. Cit, P138.

[4] Arthur Schiller.A , Op. Cit, P 56.

[5] Ibbetson, David , Op. Cit, P121.

الحادي عشر يحتوي على القانون المتعلق بالإيرادات العامة؛ تضع الكتب من الثاني عشر الى الرابع عشر؛ القوانين التي تحكم البلديات ؛ يتضمن الكتاب الخامس عشر الأحكام المتعلقة بالأشغال العامة والألعاب؛ ويحتوي الكتاب السادس عشر على أحكام حول الأمور الكنسية[1]، نفذ دستور ثيودوسيوس قدرا من التوحيد في إدارة القانون في جميع أنحاء الإمبراطورية وكان بمثابة وسيلة مهمة لنشر القانون الروماني من خلال تقديم نموذج للمدونات في وقت لاحق، تم الحفاظ على معظم محتوياته، بالإضافة إلى عدد من الدساتير الإمبراطورية الصادرة بعد (Novellae)، من خلال مجموعات لاحقة، وخاصة قانون جستنيان و (Lex Romana Visigothorum)، علاوة على ذلك، فقد وصلت إلينا أجزاء كبيرة من نصها الأصلي من خلال مخطوطين، أحدهما يعود إلى القرن الخامس والآخر من القرن السادس[2]. (ينظر الملحق19 الصور)

## ج- المصنفات القانونية للفترة الامبراطورية السفلى ما بعد الكلاسيكية (Dominatus) من (Ius)

من بين أهم مجموعات القانون ما بعد الكلاسيكية ما يسمى ب: "شظايا الفاتيكان" (Fragmenta Vaticana)، التي تم اكتشافها في مكتبة الفاتيكان في عام 1821، تحتوي هذه المجموعة، على مقتطفات من أعمال الفقهاء (Papinian)، (P)Aul و (Ulpian)؛ كما أنه يشتمل على عدد من الدساتير الإمبراطورية ريسكريبتا (Rescripta) التي يرجع تاريخها إلى الفترة 205-372م والمستنسخة من المدونات الغريغورية والهيرموجينية، هذه المجموعات، على الرغم من عدم اكتمالها، ذات قيمة كبيرة لدراسة القانون الروماني لأنها تحتوي على مواد لم يتم تضمينها في ايّ من المجموعات الأخرى[3].

---

[1] Mousourakis, George, Fundamentals.. , Op. Cit, P64.

[2] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 353.

[3] Ibid ., Op.Cit, P 359.

عمل آخر من نفس الفترة، يُعرف حاليًا باسم (Collatio Legum Mosaicarum Et Romanarum)[1] أو(Collatio ) يعود تاريخه إلى أوائل القرن الرابع الميلادي، كما يجب أيضًا ذكر مجموعتين أخريين من هذه الفترة هنا: (Sententiae) لبولس و [2]،(Regulae) لاوليبان (Ulpian).

ان أول هذه الأعمال، يحمل عنوان (Pauli Sententiarum Ad Filium Libri V)، ولكن يشار إليه عادةً باسم (Pauli Sententiae)، يتكون من تصريحات وقوانين موجزة تُنسب إلى فقيه القرن الثالث بول[3]، بحيث يتعامل مع مجموعة واسعة من الموضوعات المتعلقة بكل من القانون الخاص والقانون الجنائي، هذه المجموعة كانت مؤثرة للغاية خلال الإمبراطورية اللاحقة، كما يتضح من حقيقة أنه تم الاستشهاد بها مرارًا وتكرارًا في التشريع الإمبراطوري لهذه الفترة[4].

على الرغم من أن النص الأصلي لـ (Pauli Sententiae) لم ينجو، فقد أعيد بناؤه على أساس المقتطفات المدرجة في مجموعات ما بعد الكلاسيكية المختلفة، مثل:

مدونة جستنيان (Digest Of Justinian)[5] و القانون الروماني الجرماني (Lex Romana Visigothorum) و (Collatio).

يُعتقد أن قوانين اولبيان (Regulae Ulpiani)، المعروف أيضًا باسم (Tituli Ex Corpore Ulpiani)، هو اختصار لأعمل (Ulpian)، ومن ثم يشار إليه أيضًا باسم (Ulpiani Epitome)، تم تأليفه في أوائل القرن الرابع الميلادي، ومثل (Pauli Sententiae)، الذي كان مخصصًا بشكل أساسي للطلبة القانون.

---

[1] Plessis, Paul J. Duando, Cliffordtuori, Kaius , Op. Cit, P631.

[2] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص 60.

[3] Liebs, Detlef, Römische… , Op. Cit, P231.

[4] George Mousourakis, The Historical…, Op.Cit, P 360.

[5] Barry Nicholas, Op. Cit, P42.

يجب الإشارة هنا أيضًا إلى (Consultatio Veteris Cuiusdam Iurisconsulti) أو(Consultatio) وهو عمل يرجع تاريخه إلى نهاية القرن الخامس الميلادي، هذا العمل يتكون من عدد من الأسئلة القانونية مع الإجابات عليها، وهو يستند إلى اراء بولس (Pauli Sententiae)، والمواد المستمدة من المدونات الغريغورية والهيرموجينية والثيودوسية.

اما الجزء الشرقي من الإمبراطورية فنجد مجموعتان مهمتان: كتاب القانون السرياني الروماني(Syrio-Roman Book Of Law) و (Scholia Sinaitica)، كتاب مؤلفه مجهول منشور في أواخر القرن الخامس الميلادي، يبدو أنه كان مخصصًا للاستخدام في التعليم القانوني، ان القانون الوارد في هذا العمل كان مزيجًا من القانون الروماني والقانون اليوناني.

العمل المعروف باسم (Scholia Sinaitica) كُتب باللغة اليونانية، على الأرجح بين 438 و 529م[1]، عثر عليه في سانت كاترين بسيناء، وهو عبارة عن تعليق على عمل (Ulpian Libri Ad Sabinum) [2]،هذا العمل مهم لأنه يعطينا صورة واضحة للطريقة التي تم بها تدريس القانون في مدارس القانون في الشرق، وكذلك للطريقة التي تم بها تناول النصوص الكلاسيكية من قبل المعلقين ما بعد الكلاسيكيين[3].

### د- المدونات الجرمانية للقانون الروماني (Lex Romana Barbarorum)

بحلول نهاية القرن الخامس، سقطت المقاطعات الغربية للإمبراطورية في أيدي قبائل جرمانية مختلفة ونشأت مجموعة من الممالك الجديدة في الغرب[4]، على الرغم من حقيقة أن أعدادًا كبيرة من الجرمان قد استقروا في أراضي الإمبراطورية الرومانية السابقة في الغرب، إلا أن غالبية السكان ظلوا من الرومان، في معظم الممالك المنشأة حديثًا، عاش البربر والرومان جنبًا إلى

[1] Buckland, W. , Op. Cit, P 35.

[2] Ernst, Wolfgang, Jakab, Eva , Op. Cit, P92.

[3] George Mousourakis, The Historical…, Op.Cit, P 361.

[4] Arthur Schiller.A , Op. Cit, P.58

جنب كشعوب منفصلة، تحكم كل منها قوانينها الخاصة و العرف[1]، بشكل عام، لم يحاول الملوك الجرمان فرض أنظمة قانونية خاصة بهم على الرومان، ولم يتبنوا القانون الروماني لرعاياهم، استمر الجزء الروماني من السكان في الخضوع للقانون الروماني (Leges Romanae)، في حين أن كانت القبائل الجرمانية تحترم أنظمة القانون الخاصة بها(Leges Barbarorum)*.

كان المبدأ السائد الآن هو شخصية القانون: فالقانون المنطبق على الشخص لا تحدده المنطقة التي يعيش فيها ولكن المجموعة الوطنية التي ينتمي إليها، اعتبر بعض الملوك الجرمان أنه من الضروري وضع، إلى جانب قوانينهم الجرمانية، قوانين الدستور الروماني لرعاياهم الرومان، من أهم هذه المدونات كانت **(Visigothorum) (Lex Romana) و ***(Burgundionum) (Lex Romana) و (Edictum)

[1] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P 53.

* "قوانين البرابرة ."القوانين العرفية للقبائل الألمانية والفرنجية المبكرة في العصور الوسطى، تم تدوينها في الغالب بين القرنين الخامس والتاسع .تأثرت هذه الرموز بشدة بالقانون الروماني وشملت قانون القوط الغربيين منEuric ، وLex Of Alamannorum ، و Lex Of Baiuvariorum، وLex Of Burgundionum ، وLex Of Frisionum ، و Lex Of Langobardorum، وLex Of Ripuari ، وLex Of Saxonum ينظر: Fellmeth, Aaron X.Horwitz, Maurice, Op.Cit ,P164.

** Lex Romana Visigothorum، المعروف أيضًا باسم كتاب الادعيه ألاريك Breviarium Alarici، صدر عام 506م من قبل ملك القوط الغربيين ألاريك الثاني لرعاياه الرومان. يحتوي على مواد من المدونات الغريغورية والهيرموجينية والثيودوسية، وعدد من دساتير ما بعد ثيودوسيان، ونسخة مختصرة من أجزاء من النظم القانونية لجايوس . وبعض من اراء بول و تعليق للبابينية. تظهر المقاطع المختلفة دون تغيير إلى حد كبير، لكن العديد منها مصحوب بتفسيرات، أي ملخصات أو إعادة صياغة للنصوص الأصلية بهدف تسهيل فهمها وتطبيقها. نظرًا لأن Lex Romana Visigothorum كان يهدف إلى استبدال جميع مصادر القانون الأخرى، ولكن في منتصف القرن السابع، تم استبداله بكتاب قانون آخر، يُعرف باسم Codex Legis Visigothorum أو Lex Visigothorum Recesvindiana، والذي كان من المقرر تطبيقه على كل من الرومان والقوط الغربيين. ينظر:

George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P379.

*** تمت صياغة القانون الروماني للبورجونديين Lex Romana Burgundionum في عهد الملك البورغندي غوندوباد وسنه ابنه سيجيسموند في عام 517 م ليستخدمه السكان الرومان في مملكته. مثل قانون القوط الغربيين للقانون الروماني المذكور أعلاه، فهو يعتمد على الدساتير الغريغورية والهيرموجينية والثيودوسية، وهي نسخة مختصرة من نظم جايوس واراء بول. ولكن، على عكس التجميع السابق، لا يحتوي على مقتطفات من المصادر الرومانية الأصلية ؛ بدلاً من ذلك، تم دمج المواد في مجموعة من القوانين المصاغة حديثًا والتي يتم ترتيبها وتوزيعها بشكل منهجي على سبعة وأربعين عنوانًا. أُلغيت ليكس رومانا بورغونديون بعد فترة وجيزة من استيلاء الفرنجة على مملكة بورغوندي في منتصف القرن السادس.ينظر :

George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P .280

(Theoderici)*، على الرغم من أن القانون الوارد في هذه المجموعات لم يكن سوى نسخة خام من النظام الكلاسيكي الروماني –قوانين الامبراطورية العليا–، إلا أن أهميتها كبيرة لدراسة القانون الروماني، فقد احتفظوا لنا بعدد من النصوص القانونية الرومانية التي لا يمكن العثور عليها في أي من المصادر الرومانية الاخرى [1].

**هـ – مدونة جستنيان (Justinian)**

إن أعظم أثر قانوني وصل الينا من المجموعات القانونية هو ما قام به الإمبراطور جستنيان في سنة 528 م،[2] كانت الحكومة الإمبراطورية الرومانية دائمًا غير فعالة في تنظيم الكم القانوني الهائل الذي أوجدته قرون متتالية من المراسيم الإمبراطورية والآراء الفقهية بدايةً بقانون ثيودوسيوس 438م،[3] أول تدوين رسمي للقانون، كان منذ البداية غير مكتمل، لأنه تجاهل ذلك الجزء المهم من القانون الروماني المبني على تعليقات الفقهاء الكلاسيكيين، وعلى الرغم من استمرار سريان قانون الاستشهادات (Citations) 426م،[4] الخاص بالمصنفات الفقهية، إلا أنه لم يحقق الكمال القانوني، حيث كانت هذه الأعمال كثيرة العدد، احتوت على كم هائل من القضايا والمشاكل، وكثرت الخلافات والتناقضات فيها، علاوة على ذلك، في السنوات التي أعقبت سن قانون ثيودوسيوس، صدر عدد كبير من القوانين الإمبراطورية الجديدة وأصبح العديد من القوانين الواردة في الدساتر غير مجدية[5].

---

* تم إصدار Edictum Theodorici في النصف الثاني من القرن الخامس وربما يكون أقدم مجموعات القانون الروماني الجرمانية. كان يُعتقد في الماضي أنه من عمل ملك القوط الشرقيين ثيودوريك الكبير 493–526 م وأنه صدر للرعايا الرومان في مملكة القوط الشرقيين في شمال إيطاليا. ومع ذلك، فإن الملك ثيودوريك الثاني 453–466 م، حاكم مملكة القوط الغربيين في جنوب فرنسا، هو الذي تم سنه على كل من الرومان والقوط الغربيين على حد سواء. يتكون Edictum Theodorici من 154 عنوانًا ويحتوي على مقتطفات من Sententiae لبولس والمدونات الغريغورية والهيرموجينية والثيودوسية وبعض دساتير ما بعد Theodosian. ينظر:

George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 381.

[1] Ibid , P 378.

[2] خريسات محمد واخرون، المرجع السابق. ص122.

[3] Ray Laurence, The Roads Of Roman Italy , Routledge , London , 2002, P 54.

[4] Antonio Guarino , Op. Cit, P523.

[5] George Mousourakis, Fundamentals ..., Op.Cit, P 70.

غالبًا ما وجد الممارسون القانونيون وموظفو الدولة في هذه الظروف صعوبة بالغة في اكتشاف الوضع الحالي للقانون، ما كان مطلوبًا بشكل عاجل هو بيان شامل وموثوق للقانون، يوضح التغييرات التي أحدثتها تشريعات ما بعد ثيودوسيوس، ويزيل عدم اليقين المحيط بمحتوى وسلطة الأعمال الفقهية، كان إنتاج مثل هذا البيان من بين المهام الأولى التي حددها جستنيان[1] لنفسه عندما أصبح إمبراطورًا في عام 527 م. (ينظر ملحق12 الصور)

في الوقت نفسه، قرر التركيز على تدريس القانون وتفسيره، وبالتالي التحكم فيه، وتحسين جودة التعليم القانوني، وفقًا لذلك، تم تكليف اللجان المكونة من رجال القانون والمسؤولين الإمبراطوريين بمهمة قراءة آلاف الأعمال القانونية التي تعود إلى مئات السنين من التطور القانوني مع هذه الأهداف:

أ) الجمع والتحرير لتطبيقهم الحالي لجميع القوانين الإمبراطورية التي تم إصدارها حتى ذلك الوقت.

ب) الجمع والتوفيق بين آراء الفقهاء الرومان.

ج) إنشاء كتاب شامل يقدم بوضوح وبشكل منهجي المبادئ الأولى للقانون إلى طلبة القانون.

الشخصية الرئيسية في هذا المشروع كانا تريبيونيان (Tribonian)، محقق القصر المقدس (Quaestor Sacri Palatii)، وقاضي العدل (Magister Officiorum) و منذ عام 530م، كانت مساهمة الاستاذ ثيوفيلوس (Antecessor Theophilus) في مدرسة القانون في القسطنطينية، و استاذي القانون ؛ دوروثيوس (Dorotheus) وأناتوليوس (Anatolius) [2]، الذين أُنيطت لهم مهمة وضع هذه المجموعة.

[1] خريسات محمد واخرون، المرجع السابق. ص122.

[2] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 382.

### هـ-1 – قوانين الدساتير او المدونات (**Code**)

تحتوي الدساتير(**Constitutio**) الإمبراطورية، على الفقه بشكل عام[1]، ففي هذا الإطار لابد من إعطاء لمحة سريعة عن كل واحدة من المجموعات القانونية التي وضعها جستنيان، فمجموعة القوانين أو الدساتير الإمبراطورية (**Codex**) التي أمر جستنيان بتشكيل لجنة (Tribonien)، التي عملت على تجميع الدساتير الإمبراطورية منذ عهد هادريان، ونشرت هذه المجموعة سنة 529م، إلا أن هذه المجموعة لم تصل إلينا إلا أن ما وصل إلينا ما سمي بالمجموعة القانونية الجديدة التي تم إعدادها سنة 534م، وينقسم هذا المصنف إلى 12 كتابا؛ وكل كتاب مقسم إلى أبواب وفي كل باب عدد من الدساتير مرتبة زمنياً وفي مقدمة كل منها اسم الامبراطور واسم الشخص الذي وجه اليه وفي نهايته المكان والتاريخ[2].

أما الموسوعة (**Digeste**) فقد احتوت على آراء مشاهير الفقهاء، بحيث أمر جيستنيان بتشكيل لجنة (Tribonien) اخرى ؛ مهمتها اختيار الأنسب من كتابات الفقهاء السابقين مع الأوضاع التي كانت قائمة في تلك الفترة، وحذف عن كل ما يتناقض مع هذه الأوضاع، وقد نُشرت هذه الموسوعة سنة 533م، وتنقسم هذه الموسوعة إلى خمسين 50 كتاباً[3] كل كتاب مقسم إلى أبواب وكل باب مقسم إلى فقرات.

أما النظم القانونية (**Institutiones**) فقد جاء وضع هذا المصنف كضرورة حتمتها صعوبة كل من المجموعة (Codex) والموسوعة (Digeste) بحيث لم يكن بإمكان استيعابها من قبل طلبة القانون المبتدئين، لذلك أمر جستنيان بوضع هذا المصنف ليكون موجزاً سهلاً على الطلبة فهمه واستيعابه، وقد قسم هذا الكتاب إلى أربعة أقسام، هذه الأقسام بدورها مقسمة إلى أبواب ثم الى بنود[4].

---

[1] Antonio Guarino , Op. Cit, P527.

[2] George Mousourakis, Fundamentals ..., Op.Cit, P 73.

[3] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P.55

[4] خريسات محمد واخرون، المرجع السابق، ص123

وفي الختام هذا الجزء يمكن القول أن القانون الروماني لم يوضع وفقاً لمذهب وتصور سابق، وإنه جاء كتطور ناتج عن التجربة العملية في هذا المجال، لذلك جاء مشتملا على مجموعة ضخمة من الأحكام والقوانين والتشريعات التي تعود إلى الأعراف السائدة أو جاءت استجابة لمطالب خاصة[1].

## هـ-1 –1 المدونات (Codex)

## هـ- 1–1–1 المدونة القديمة (Codex Iustinianus) (Codex Vetus)

في 13 فبراير 528م، امر جستنيان،[2] بإنشاء دستور إمبراطوري معروف باسم كونستيتوتيو هايك (Constitutio Haec)[3] ، لجنة مكونة من عشرة أعضاء تتألف من كبار المسؤولين والمحامين، بما في ذلك تريبونيان (Tribonian), والفقيه ثيوفيلوس (Theophilus)، ودوروثوس (Dorotheus)، مهمة توحيد جميع قوانين الإمبراطورية في دستور واحد[4].

صاغ المفوضون المنوطة لهم هذه المهمة مدونة مستمدة من المدونات الغريغورية (Gregorian) والهيرموجينية (Hermogenian) والثيودوسية (Theodosian) ومن الدساتير الصادرة بين 438 و 529م، مع حذف بعض القوانين القديمة التي لا تتماشى مع العصر آنذاك، وتغيير بعضها أيضًا لتحديثها، تم تصنيف الدساتير حسب الموضوع، وتم ترتيبها بترتيب زمني تحت عناوين منفصلة، في السابع من أبريل 529م، نُشر العمل تحت

[1] خريسات محمد واخرون، المرجع السابق، اص124.

[2] David Johnston, Op. Cit, P 22.

[3] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P 54.

[4] Walton, Feederick Parkee , Op. Cit, P 300.

اسم (Codex Iustinianus)[1] وأعطي قوة القانون (Constitutio Summa)[2].

استبدلت (Codex Iustinianus) بالمدونات السابقة، وتم حظر كل التشريعات الإمبراطورية غير المدرجة فيه في المحاكم[3]، ومع ذلك فإن كتلة التشريعات الجديدة التي أصدرها جستنيان بعد 529م سرعان ما اصبحت قديمة، وفي عام 534م تم استبداله بطبعة منقحة، كل ما جاء إلينا من مدونة جستنيان الأول (Justinian I)، المشار إليه باسم (Codex Vetus) المدونة القديمة[4].

### هـ-1-1-2 المدونة الاصدار الثاني (Codex Repetitae Praeiectionis)

في بداية عام 534 م أبلغ جستنيان مجلس الشيوخ في القسطنطينية أنه كلف تريبونيان[5] (Tribonian) ودوروثيوس (Dorotheus) وثلاثة محامين بإعداد نسخة جديدة و منقحة من الدستور، كان من المفترض أن يتضمن الدستور المنقح، عدداً كبيراً من التشريعات الإمبراطورية التي صدرت بعد المدونة الأولى[6]، بما في ذلك القرارات الخمسون (Quinquaginta Decisiones)، وهي سلسلة من المراسيم الصادرة عن جستنيان؛ لغرض التسوية لبعض القوانين المتضاربة، تم توجيه التعليمات بحذف جميع البنود القديمة وإزالة

---

1 Domingo, Rafael , Justinian And The Corpus Iuris: An Overview, Ssrn Electronic Journal ·,2017, P05.

2 Miranda Eleanor Williams, The African Policy Of Justinian I, Oxford University Press, Trinity, 2015, P118.

3 Keith Bradley , Paul Cartledge , The Cambridge World History Of Sl Avery :The Ancient Mediterranean World, Cambridge University Press ,Vol01, New York, 2011, P414.

4 George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 383.

5 خريسات محمد واخرون، المرجع السابق، ص123

6 Cam Grey, Contextualizing Colonatus: The Origo Of The Late Roman Empire, The Society For The Promotion Of Roman Studies, 2007, P160.

التكرارات والتناقضات غير الضرورية[1]، تم نشر المدونة الجديد تحت اسم (Codex Repetitae Praeiectionis) ودخلت حيز التنفيذ في 29 ديسمبر 534م (Constutio Cordi)[2].

تم تقسيمها إلى اثني عشر كتابًا تم تقسيمها إلى عناوين وفقًا لموضوع التشريعات الإمبراطورية بترتيب زمني تحت كل عنوان، الكتاب الأول يهتم بالولاية القضائية والمسائل الكنسية، الكتب من الثاني إلى الثامن تتناول القانون الخاص؛ الكتاب التاسع يتعلق بالقانون الجنائي، والكتب من عشرة إلى اثني عشر تغطي مسائل القانون الإداري.

يرجع تاريخ أقدم التشريعات الإمبراطورية البالغ حوالي 4000 تشريع امبراطوري مدرج في المدونة إلى زمن هادريان أوائل القرن الثاني الميلادي، في حين أن الغالبية حوالي 1200 تشريع نشأت من عهد دقلديانوس أواخر القرن الثالث / أوائل القرن الرابع الميلادي، و تم تضمين حوالي 400 من تشريعات جستنيان الخاصة، يرأس كل قانون اسم الإمبراطور الذي أصدره وأسماء الأشخاص الذين وجه إليهم، كما هو الحال مع المدونة الأولى، كان من المقرر أن يكون الدستور الجديد هو السلطة الوحيدة فيما يتعلق بجميع التشريعات الإمبراطورية التي تم إصدارها، لكن تم إنتاج عدة نسخ من المدونة والتي على الرغم من منع جستنيان، تضمنت تعليقات وملخصات من قبل فقهاء ذلك الوقت[3].

### هـ -1-2 الديجستا (Digest) أو الباندكت (Pandects)

بعد نشر المدونة، حول جستنيان انتباهه إلى هدف تنظيم هذا الجزء من الدستور المستمد من أعمال الفقهاء الكلاسيكيين (Ius) [4]، في سياق عملهم على الدستور (Codex)، واجه المجمّعون العديد من الأسئلة حول نقاط القانون التي اختلفوا بشأنها،[5]

[1] Guarino, Antonio , Op. Cit, P526.

[2] Dalla, Danilo, Lambertini, Renzo , Op. Cit, P29.

[3] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 382.

[4] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P55.

[5] George Mousourakis, Fundamentals ..., Op.Cit, P 74.

كانت هناك حاجة ماسة إلى تلخيص وتبسيط مجموعة الأدبيات القانونية بأكملها، وكخطوة تحضيرية، أصدر جستنيان سلسلة التشريعات المعروفة باسم "القرارات الخمسون " (Quinquaginta Decisiones).

بعد القرارات الخمسين، أصدر جستنيان في 15 ديسمبر 530م الدستور (Deo Auctore)[1] الذي عهد بموجبه إلى (Tribonian) بمهمة إنشاء لجنة للقيام بأعمال جمع ومراجعة وتقديم في شكل مختصر للقانون الروماني على كتابات الفقهاء الكلاسيكيين[2]، شكل (Tribonian) هيئة من ستة عشر عضوًا تتكون من قسطنطينوس (Constantinus)، ثيوفيلوس[3] (Theophilus) وكراتينوس (Cratinus)، دوروثيوس (Dorotheus) وأناتوليوس (Anatolius)،[4] وأحد عشر من كبار المحامين، كان من اختصاصهم تحديد الكتابات الفقهية التي يجب تضمينها وَأَيَّهَا يجب حذفها باعتبارها غير ضرورية أو ناقصة أو قديمة؛ وإزالة التناقضات وتصحيح وتحديثه ما يجب ان يعدل مع مراعاة الممارسات القانونية الحالية آنذاك والتغييرات في القانون التي أحدثتها التشريعات الإمبراطورية[5].

نُشر العمل تحت اسم (Digesta) أو (Pandectae) في 16 ديسمبر 533م[6] عن طريق (Constitutio Tanta)، ودخلت حيز التنفيذ في 30 ديسمبر من نفس السنة، اعتبارًا من ذلك التاريخ، تم اعتبار الكتابات الفقهية الواردة فيه فقط ملزمة قانونًا.

تنقسم (Digesta) إلى 50 كتابًا باستثناء الكتب 30 و 31 و 32 مقسمة إلى عناوين (Tituli)؛ ينقسم كل عنوان بدوره إلى أجزاء منفصلة (Fragmenta)

1 Domingo, Rafael , Op. Cit, P6.
2 Linder, Amnon , Op. Cit, P28.
3 Ibbetson, David , Op. Cit, P124.
4 George Mousourakis, Fundamentals… , Op. Cit, P74.
5 Walton, Feederick Parkee , Op. Cit, P312.
6 George Mousourakis, The Historical…, Op.Cit, P 384.

أقسام تحتوي على عنوان الموضوع و النص، واسم الفقيه، وقسم المؤلف الذي تم اقتباس الاقتباس منه.

(Digesta) تحتوي على مقتطفات من أعمال تسعة وثلاثين من الفقهاء معظمهم من الفقهاء الذين منحهم الأباطرة قانون (Ius Publice Responseendi)؛ أقدم هؤلاء كانوا كوينتوس موسيوس سكيفولا (Quintus Mucius Scaevola)، ألفينوس (Alfenus) وإيليوس جالوس (Aelius Gallus)، الذين عاشوا في الفترة الجمهورية اللاحقة.

الغالبية العظمى من المقطفات مستمدة من كتابات فقهاء العصر الكلاسيكي[1] 100م250-م (Paul)، (Papinian)، (Pomponius)، (Lulianus) و (Gaius) وخاصة (Ulpian)، التي تشكل آراؤه ما يقرب من ثلث (Digesta) بأكملها.

**طريقة تجميع التشريعات والقوانين بالمدونة**

إن الطريقة التي يتم بها تجميع الأجزاء وترتيبها تحت كل عنوان تشير إلى أن الكتابات الفقهية المختلفة تم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام، وأن كل قسم كان موضوع محدد، له لجنة فرعية منفصلة وخاصة: مجموعة من المقتطفات، هي:

1- " الكتلة السابينية" (Sabinian Mass) تتكون من مقتطفات من تعليقات (Ulpian) و (Paul) وآخرين على القانون المدني (Ius Civile) مرتبة وفقًا للنظام الذي ابتكره في الأصل الفقيه الكلاسيكي سابينوس(Sabinianus) في عمله (Civile Libri Tres Iuris) .[2]

---

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 386.

[2] Walton, Feederick Parkee , Op. Cit, P316.

2- "كتلة المراسيم" (Edictal Mass)، تتكون من تعليقات المؤلفين الكلاسيكيين على المرسوم الدائم (Edictum) ونصوص أخرى ذات صلة[1]، تهتم هذه المجموعة من الأعمال بشكل أساسي بـ (Ius Honorarium) باعتباره متميزًا عن باقي أجزاء (Ius Civile)، والتي تعتبر ضمن الكتلة (Sabinian).

3- "الكتلة البابينية" (Papinian Mass)[2]، تحتوي على آراء فقهية (Quaestiones)، (Responsea)، (Epistulae) لبولس، و (Ulpian) و (Papinian)، بالإضافة إلى مقتطفات من أعمال مماثلة لفقهاء آخرين.

هناك أيضًا فئة رابعة أصغر، يشار إليها باسم "ما بعد البابينية" أو "كتلة الملحق" (Appendix Mass)، وتتألف من أجزاء من أعمال من أنواع مختلفة غير مدرجة في المجموعات الثلاث الأولى[3]، بعد أن أكملت اللجان الفرعية المختلفة عملها على كل مجموعة من المواد الفقهية اجتمع أعضاؤها لتجميع الأجزاء المختارة معًا ودمجها في وحدة متماسكة (Digesta)[4].

عند طلب إعداد (Digesta)، كان جستنيان مهتمًا بالحفاظ على جوهر القانون الروماني الكلاسيكي، وفي الوقت نفسه، بصياغة مجموعة قوانين عملية تتكيف مع ظروف واحتياجات عصره، ومع ذلك، كان تحقيق هذين الهدفين مهمة شبه مستحيلة، في اختزال ومواءمة وتحديث الكتابات الفقهية المختلفة، أجرى جامعو (Digesta) تغييرات مختلفة إضافات وحذف واستبدال في النصوص التي شوهت أحيانًا معناها الأصلي وحرفت مقاصد المؤلفين الكلاسيكيين، أصبحت هذه التغييرات فيما بعد تُعرف باسم "الاستيفاء" (Interpolations) أو (Emblemata Triboniani)[5].

---

[1] Ibbetson, David , Op. Cit, P127.

[2] Tellegen-Couperus, Olga , Op. Cit, P143.

[3] Johnston, David , Op. Cit, P16.

[4] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 387.

[5] Ibid , P 389.

## هـ -2 النظم القانونية Institutiones

باعتباره بيانًا رسميًا للقانون، كان القصد من استخدام (Digesta)[1] ليس فقط من قبل الممارسين القانونيين ومسؤولي الدولة ولكن أيضًا من قبل أولئك الذين يعملون في دراسة القانون[2]، ومع ذلك، حتى قبل نشره، أصبح من الواضح أن العمل كان طويلًا جدًا ومعقدًا بحيث لا يمكن للطلاب استخدامه، فتحتم انشاء مجموعة اخرى اكثر تبسيطاً[3].

كان من المقرر أن يعتمد العمل على النظم القانونية لجايوس وغيرها من الأعمال القانونية التمهيدية في الفترة الكلاسيكية، تم تأكيد العمل المكتمل تحت اسم (Institutiones) أو (Elementa Constitutio Imperatoriam) (Maiestatem) ودخل حيز التنفيذ كقانون إمبراطوري، جنبًا إلى جنب مع (Digesta) في 30 ديسمبر 533م (Constitutio Tanta).

فيما يتعلق بكل من المحتوى والهيكل، اقتبست النظم القانونية (Institutiones) الكثير من نظم قانون (Gaius)*، يتكون حوالي ثلثي العمل بأكمله من مواد مأخوذة من نظم قانون (Gaius)، وكذلك من عمل آخر منسوب إلى (Gaius) يسمى " القانون في الحياة اليومية " (Res Cottidianae)؛ اعتمد منشئ النظم القانونية (Institutiones) أيضًا على أعمال لمؤلفين آخرين، مثل (Ulpian) و (Paul) و (Marcian) و (Florentinus)، وعلى العديد من التعليقات

---

[1] Arthur Schiller.A , Op. Cit, P31.

[2] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P60.

[3] George Mousourakis, Fundamentals ..., Op.Cit, P 77.

* Gaiusجايوس هو أحد أكثر الفقهاء نفوذاً في الفترة الكلاسيكية 66، إلا أنه لا يُعرف أي شيء تقريباً عن حياته الشخصية – ولا حتى اسم عائلته غايوس ليس إلا اسمًا أو اسمًا أوليًا. تشير الدلائل المستمدة من عمله إلى أنه عاش في عهد هادريان 117-138 م وأنطونينوس بيوس 138-161 م وماركوس أوريليوس 161-180 م، وأنه أكمل النظم القانونية بعد 161 م. 67 إن أسلوبه في الكتابة ومعرفته بالقوانين والعادات المطبقة في المقاطعات الشرقية يوحي لبعض العلماء المعاصرين أنه كان إقليميًا، ربما من آسيا، على الرغم من أن هذا لا يمكن إثباته على وجه اليقين. 68 ولكن لا شك أنه كان كذلك. مواطن روماني. ينظر :

George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 299.

الكلاسيكية، علاوة على ذلك، أدرجت النظم القانونية (Institutiones) العديد من التشريعات والإصلاحات القانونية الخاصة بجستنيان.

احتفظ مؤلفو النظم القانونية (Institutiones) بتقسيم غايوس(Gaius) للقانون إلى ثلاثة أجزاء قانون الأشخاص، وقانون الأشياء، وقانون الأفعال بالإضافة إلى تقسيمه لأربعة كتب ولكن على عكس نظم قانون غايوس(Gaius) ، فإن الكتب تنقسم إلى عناوين، الكتاب الأول يختص بقانون الأشخاص باستثناء مقدمة تمهيدية في المسائل الفقهية ومصادر القانون، وتناول الكتب الثاني والثالث وجزء من الكتاب الرابع قانون الأشياء، ويتناول قانون التصرفات او الافعال (Legis Actio) الباقي (Per Formulam)، متبوعًا بعنوانين حول واجبات القاضي (De Officio Iudicis) والقانون الجنائي (De Puhlicis Iudiciis) [1].

## هـ -3 الدساتير الجديدة (Novellae)

في السنوات التي أعقبت نشر الطبعة الثانية من المدونة 533م،[2] استمر النشاط التشريعي لجستنيان بلا هوادة حيث استلزم التطور السياسي والاجتماعي تغييرات في القانون لم يكن متوقعا في التشريعات السابقة، تم إصدار "دساتير الجديدة" (Constitutions Novellae) قبل في عام 546م.[3]

على الرغم من أن معظمها يتعلق بالقانون الإداري والكنسي، فقد أدخل جستنيان أيضًا استحداثات في مجالات معينة من القانون الخاص، مثل قانون الأسرة وقانون الميراث بلا وصية[4].

على الرغم من أنه كان من المقرر جمعها ونشرها رسميًا كجزء من إصدار جديد من المدونة، إلا أن هذا لم يحدث أبدًا، ما هو معروف عنها يأتي بشكل أساسي من ثلاث

---

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 390.
[2] Arthur Schiller.A , Op. Cit, P.39
[3] Paul J. Du Plessis, Op. Cit, P61.
[4] George Mousourakis, Fundamentals ..., Op.Cit, P 78.

مجموعات لاحقة تستند إلى عدد قليل من المجموعات الخاصة وغير الرسمية التي تم إنتاجها أثناء وبعد عهد جستنيان، من بين مجموعات الدساتير الثلاث التي وصلت إلينا، أقدمها هي (Epitome Novellarum Iuliani)، وهي نسخة مختصرة من مجموعة من الدساتير من الفترة 535-555م ألَّفها الأستاذ جوليان (Antecessor Julian) في عهد جستنيان.

تحتوي المجموعة الثانية، على دساتير صدرت خلال الفترة 535-536 م، تُعرف هذه المجموعة باسم (Authenticum) أو (Tiber Authenticorum).

المجموعة الأكثر اكتمالا من الروايات هي (Collectio Graeca)، وهي مجموعة من الدساتير الصادرة من قبل جستنيان وخلفائه جاستن الثاني 565-578م وتيبريوس الثاني(Tiberius II) 578-582م، تم نشره بعد عام 575 م[1].

### هـ -4 كوربوس يوريس سيفيليس The Corpus Iuris Civilis

تشكلت مدونة Codex Repetitae Praelectionis وDigesta والنظم القانونية Institutiones و الدساتير الجديدة Novellae الجزء الأكبر من عمل جستنيان التشريعي[2]، تشكل المجموعات الأربع معًا ما يعرف باسم [3] Corpus Iuris Civilis، لم ينشأ المصطلح الأخير في زمن جستنيان[4]، الذي نجح في جمع الجزء الأكبر من التراث القانوني الروماني والحفاظ عليه من مجموعة هائلة من القوانين الإمبراطورية، والتراث الفقهي، الذي يعود إلى مئات السنين من التطوير القانوني، وبهذا تعد Corpus Luris Civilis واحدة من أضخم المعالم الأثرية للنشاط القانوني التي عرفناها اليوم[5].(ينظر الملحق18 الصور)

---

[1] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 392.
[2] Arthur Schiller. , Op. Cit, P,29.
[3] Barry Nicholas, Op. Cit, P 39.
[4] George Mousourakis, The Historical..., Op.Cit, P 393.
[5] Ibid P 394.

في الختام، يكشف التطور التاريخي للقوانين والتشريعات الرومانية طوال العصر الملكي والجمهوري، والإمبراطورية العليا،  والإمبراطورية السفلى عن تطور معقد وديناميكي شكل النظام القانوني للدولة الرومانية، منذ الفترة المبكرة، كانت القوانين الرومانية غير مكتوبة وتستند إلى العادات والتقاليد، حيث كان الملك والطبقة الأرستقراطية يتمتعون بسلطة السن والتنفيذ، ومع ذلك، فإن تطوير الالواح الاثني عشر حوالي عام 449 ق.م كان بمثابة تحول كبير نحو القوانين المكتوبة والتدوين، بالإضافة إلى زيادة مشاركة الطبقة العامة في العملية التشريعية.

اما خلال الإمبراطورية العليا، خضع النظام القانوني الروماني لتوسيع وصقل كبير، حيث سعى الأباطرة مثل أوغسطس وهادريان إلى توحيد القانون عبر الأراضي الشاسعة للإمبراطورية، كما قدم إنشاء الفقهاء ومهنة المحاماة نهجًا أكثر تعقيدًا ودقة للتفسير والتطبيق القانونيين،  كان تجميع النظم القانونية والمدونات تحت حكم جستنيان في القرن السادس الميلادي تتويجًا لهذه الجهود.

اما في الإمبراطورية السفلى، واجه النظام القانوني الروماني تحديات وتغييرات جديدة، حيث أثر تراجع الإمبراطورية وصعود المسيحية على قوانين المجتمع وقيمه، أدى اعتماد المسيحية كدين للدولة وتأثير الكنيسة على النظام القانوني إلى زيادة التركيز على الأخلاق والقيم، فضلاً عن المفاهيم القانونية الجديدة مثل القانون الكنسي والمحاكم الكنسية.

بشكل عام، يعكس التطور التاريخي للقوانين والتشريعات الرومانية تفاعلًا معقدًا للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شكلت النظام القانوني بمرور الوقت، من القوانين المبكرة غير المكتوبة للعصر الملكي والجمهوري إلى التدوين المعقد للإمبراطورية العليا والنظام القانوني الأخلاقي للإمبراطورية السفلى، ان تطور النظام القانوني الروماني كان استجابة للظروف والتحديات المتغيرة، تاركًا إرثًا دائمًا يستمر في التأثير الأنظمة القانونية حول العالم اليوم.

ختاما يسلط هذا الباب من البحث الضوء على التاريخ الغني للقانون والتشريعات الرومانية، لأنه ليست هناك فواصل في التاريخ القانوني الروماني، فقط تطور تدريجي، ويؤكد

أهمية فهم تطور الأنظمة القانونية في تشكيل المجتمعات والثقافات في ذلك الوقت والمجتمعات اللاحقة.

# الباب الثاني: التشريعات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على بلاد المغرب القديم

# الفصل الاول:

# التشريعات الرومانية الاقتصادية وأثرها على بلاد المغرب القديم

## 1- القوانين الزراعية وأثرها

## 2- قوانين الري وأثرها

## 3- قوانين الضرائب وأثرها

## 4- قوانين الصناعة وأثرها

## 5- قوانين التعدين وأثرها

## 6- قوانين البنية التحتية وأثرها

## 7- القانون التجاري وأثره

## الفصل الاول: التشريعات الرومانية الاقتصادية وأثرها على بلاد المغرب القديم

يقدم هذه الفصل دراسة للتشريع في المقاطعات الإفريقية اثناء الحكم الروماني، التي لعبت دور هام في تنمية الاقتصاد الأفريقي، فخلال الجمهورية والإمبراطورية الرومانية، تم سن قوانين اقتصادية واجتماعية مختلفة في المقاطعة لضمان الأداء السلس للاقتصاد المحلي والمجتمع المحلي، وكذلك للحفاظ على سلطة روما،حيث أحدث الاحتلال الروماني لأفريقيا عام 146 ق.م تأثيرات كبيرة في مختلف الظروف الاقتصادية في أفريقيا سواء في الزراعة، الصناعة أو التجارة، ومع ذلك، فإن الزراعة الإفريقية في معظم المجالات الاقتصادية هي التي شهدت التأثير الاكبر[1]، حيث قام الرومان بإجراء العديد من التغييرات التي تركت تأثيرا واضحاً، فيما يتعلق باستخدام الأراضي الزراعية و التوسع في الزراعة وتطوير الإدارة، و التقسيم إلى عدة أنواع حسب الجودة والمساحة، وأيضًا كتطوير مسح الأراضي وأنظمة الري و الضرائب وملكية الأراضي، من خلال مجموعة من التشريعات الزراعية المنظمة للزراعة والإنتاج، نتج عن هذه السياسة الزراعية التغييرات الأخرى في مجالات الصناعة والمناجم والتجارة التي تعتمد إلى حد كبير على التطورات الزراعية وتعتمد بشدة على منتجات، لعب القانون الاقتصادي الروماني دورًا مهمًا في تشكيل المؤسسات الاقتصادية للعالم القديم، وبدأت تتطور خلال العصر الجمهوري، واستمرت في التطور طوال الفترة الإمبراطورية، سيكشف هذا الفصل عن مدى تنوع وتأثير القانون والتشريع الاقتصادي الروماني في المقاطعات الإفريقية[2].

هناك العديد من جوانب القوانين أو التشريعات التي سنتتها روما خلال فترة الإمبراطورية الرومانية في بلاد المغرب القديم، لهذا سيتم التطرق لدراسة قوانين بعض النماذج للجوانب التالية: الزراعة، الضرائب، التجارة، التصنيع، التعدين والبنية التحتية، والتي كان

[1] David E Wilhite, Tertullian The African Theologian : A Social Anthropological Reading Of Tertullian's Identities, 2006. P91.

[2] Salma Mohammed Bakr Husawi, Agricultural Legislation And Its Impact On Economic Conditions In Africa During The Roman Era 146 Bc- 284 Ad , Journal Of The General Union Of Arab Archaeologists, Vol 03, Issue 03 ,2018, P190.

لها آثار كبيرة على اقتصاد المقاطعات الإفريقية للإمبراطورية الرومانية، وقد ساعد تطبيق هذه القوانين على ضمان إجراء النشاط الاقتصادي بشكل فعال.

### أ) العلاقة والاختلاف بين قانون الشعوب (Jus Gentium) والقانون الخاص (Private Law) في المقاطعات الإفريقية

ميز الرومان بين نوعين من القانون الخاص: القانون المدني من جهة، والذي يحكم العلاقات بين المواطنين الرومان على أساس المواطنة، وقانون الشعوب من ناحية أخرى والذي لا يعتمد على المواطنة، كان قانون الشعوب، كما يُزعم، قانونًا عالميًا يحكم جميع الامم، لكن في الواقع[1]، كان القانون الروماني هو الذي وضعه الرومان وتم تطبيقه على الأجانب بغض النظر عما تقوله قوانينهم، لقد فقد الاستخدام المحدد لـ *(Jus Gentium) أهميته؛ حيث تحول قانون الشعوب لاحقًا إلى ما نسميه اليوم القانون الدولي العام، ومع ذلك، فإن الفكرة الأوسع لقانون خاص عابر للأوطان، ظلت حية لعدة قرون تحت اسم القانون العام[2] (Jus Commune) او قانون الشعوب(Jus Gentium) ، لإنه و قبل تعميم بعض القوانين الرومانية على مقاطعات افريقيا، كان قانون الشعوب هو القانون المعمول به في افريقيا، ثم لاحقا تم إعطاء بعض المدن حقوق خاصة تخضع لبعض التشريعات. والى غاية سنة 212م أين عُمم حق المواطنة الرومانية فتم تطبيق كل القوانين والتشريعات والدساتير المطبقة بالعاصمة الرومانية في كل المقاطعات الإفريقية بمختلف تقسيماتها عبر مختلف المراحل التاريخية[3]، والتي يصعب حصرها لذلك سيكفي ان نذكر أهمها و أشهرها و التي تركت أثرا او أحدثت تغييراً ما.

---

[1]Matthijs Wibier, Legal Education, Realpolitik, And The Propagation Of The Emperor's Justice, The Impact Of Justice On The Roman Empire, Proceedings Of The Thirteen Thworkshop Of The International Network Impact Of Empire , Vol34, Brill , Boston ,2017 P 93.

* قانون الشعوب يمثل القوانين المشتركة والمتعارف عليها بين جميع الشعوب المتحضرة.

[2] Ralf Michaels , Op. Cit, P 128.

[3] Bunson Matthew , Op. Cit, P 95.

**ب)الظروف الاقتصادية خلال الجمهورية الرومانية**

خلال الحقبة الجمهورية تم إصدار قوانين زراعية (Leges Agrariae) لتنظيم زراعة واستغلال الاراضي وجعلها ذات طابع الاقتصادي، وفقا للتشريع الروماني[1]، كانت الأراضي الإفريقية مقسمة إلى مجموعات، حسب قانون أملاك الشعب الروماني[2] (Fundi Populi Romani)، خلقت القوانين وحدات إنتاجية كبيرة[3]، بما في ذلك، اللاتفونديا (Latifundia) و أراضي البراري (Salti)، تم توزيع هذه الوحدات على طبقة الشيوخ سنتوريون، والعائلة الإمبراطورية والمجتمع الأرستقراطي في الولايات التي تضمنت الرومان وغير الرومان التي منحت امتيازات محددة[4].

كانت الحياة الاقتصادية مزدهرة بشكل عام وقائمة على الزراعة والصناعة والتجارة، تم تسهيل التجارة من خلال توسيع شبكة الطرق الرومانية، وأمن النقل وإنشاء نظام العملة، ومع ذلك، بحلول القرن 02 م، بدأت تظهر علامات التدهور الاقتصادي[5]، بسبب فقدان أسواق التصدير، وعودة ظهور ملكية الأراضي على نطاق واسع وتراجع صغار المزارعين المستقلين، بالإضافة إلى ذلك، أصبح سكان المدن والبلدات أكثر اعتمادًا على عمال الأرض واتسع الصدع بين المدينة والريف في المقاطعات[6].

تدهورت الظروف الاقتصادية نتيجة لزيادة الضرائب التي فرضتها الحكومة الإمبراطورية، ومع ذلك، فإن مدى التحضر، وتوزيع السلع التجارية، بما في ذلك النقود تعد أدلة على تطوير مناطق جديدة [7]، لهذا سنبرز مدى الاختلاف بين مختلف المثِل والوقائع التي شكلت اقتصادات الإمبراطورية الرومانية' خصيصاً بمقاطعات افريقيا.

---

1 Berger, Adolf , Op. Cit, P 544.

2 De Nardis, Mauro , Op. Cit, P71.

3 عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص70.

4 Salma, Op. Cit, P.197

5 George Mousourakis, The Historical..., Op. Cit, P 275.

6 De Nardis, Mauro , Op. Cit, P 70.

7 Richard Alston, Op. Cit, P ،177.

### ج) الأهمية الاقتصادية للمؤسسات القانونية الرومانية في المقاطعات الإفريقية

إحدى القضايا التي يجب معالجتها في البداية هي ما إذا كانت المؤسسات القانونية قد لعبت أي دور مهم في الاقتصاد الروماني، وهو أن العلاقات الاقتصادية عموماً أقيمت على أساس عوامل تخضع لسيطرة القانون[1]، أي بموجب القانون فحسب، أُشير إلى القانون الروماني الخاص، وأنظمة القانون الأخرى في المقاطعات التي تحكم إيجار المزارع، بالإضافة إلى السياسة القانونية للإمبراطور، والموظفين الرسميين الآخرين في الإدارة الإمبراطورية وفق القانون؛ في الرد على النزاعات المتعلقة بالاقتصاد، وحتى قوانين الحيازة التي أنشأتها الحكومة الرومانية للعقارات في المقاطعات.

من المؤكد أن هناك أسبابًا للتشكيك في مدى كفاية المؤسسات القانونية لتكفل حقوق صغار المزارعين، وهناك قضية يجب معالجتها تتعلق بمدى تأثير القوانين التقليدية للقانون الروماني على السكان في الريف، لإنه كان يُنظر إلى السلطات القانونية الرومانية على أنها معنية في المقام الأول بالاستجابة لاحتياجات تلك الفئات التي من المرجح أن تستفيد من أشكال الحماية القانونية التي توفرها الدولة، اما في حالة استئجار المزارع، كان الشغل الشاغل للفقهاء والدولة الرومانية هو الدفاع عن الحقوق والالتزامات القانونية فقط للمستأجرين الأكثر ثراءً، أي أولئك الأكثر قدرة على رفع دعاواهم في محكمة قانونية على قدم المساواة مع ملاك الأراضي[2].

يعترف التحليل الاقتصادي الحديث بأن القيمة الرئيسية للنظم القانونية ليست فعاليتها في تصحيح الأخطاء، بل هي تأثيرها في ردع الناس عن الانخراط في المخالفات في المقام الأول[3]، حيث مُنحت المجتمعات الفردية أحيانًا حقوقًا خاصة لإدارة شؤونها القانونية

---

[1] Cam Grey, Revisiting The 'Problem' Of Agri Deserti In The Late Roman Empire, Journal Of Roman Archaeology , Volume 20 , 2007 , P 374.

[2] Dennis P، Kehoe Law And The Rural Economy In The Roman Empire, The University Of Michigan , Michigan , 2007 , P13.

[3] Geoffrey Parsons Miller, Rome And The Economics Of Ancient Law Ii: Roman Law And Economics: Oxford University Press, London , 2020, Vol Ii,2020, P05.

بموجب معاهدة أو بمرسوم روماني، لم تكن هذه مسألة سياسة قانونية على وجه التحديد، بل كانت علامة على الاحترام السياسي، للمقاطعات التي أثبتت قيمتها بشكل خاص بالنسبة لروما.[1]

من أبرز سمات تاريخ مقاطعات أفريقيا في ظل الحكم الروماني هو تأثير المؤسسات القانونية والممارسات القانونية في تأخر ازدهار الحياة البلدية[2]، فمن التأثيرات الرومانية تلك السياسات والتشريعات الإمبراطورية في بلاد المغرب القديم ؛ بانها أثرت على التنظيم الإداري في المدن والبلدات والقرى والارياف، واعتبرت تلك القوانين المقاطعات الإفريقية مصدر دخل للإمبراطورية وحبوبًا رخيصة لإطعام الشعب في روما. وأخيرًا تأثرت قوانين الإمبراطورية بقدر ما أثرت ببلاد المغرب القديم كساحة معركة في تنصير الإمبراطورية[3].

يمكننا تتبع جانب مختلف من تبعية المسار المؤسسي في سياسات الدولة الرومانية لإدارة الممتلكات المملوكة للدولة، أو العقارات الإمبراطورية، خلال الإمبراطورية المبكرة، امتلكت الدولة الرومانية ممتلكات في حليف فعلي في جميع مقاطعات الإمبراطورية الرومانية، وكانت عائدات هذه العقارات تمثل جزءًا كبيرًا من دخل الدولة، تضمنت الملكية الإمبراطورية الملكية الخاصة للإمبراطور وفئات أخرى من الأراضي المملوكة للدولة، والتي تم تصنيف إدارتها تدريجيًا تحت الخزانة الإمبراطورية Fiscus، كانت الأراضي الإمبراطورية في إفريقيا ذات أهمية خاصة لدعم البرامج السياسية الحاسمة لتوزيع الغذاء في روما، ولاحقًا في القسطنطينية[4].

---

[1] Andrew M. Riggsby Offers, Roman Law And The Legal World Of The Romans, University Of Texas At Austin, Cambridge University Press, New York, 2010, P219.

[2] Clifford Ando Public Law In Roman North Africa In: Law In The Roman Provinces ، Edited By: Kimberley Czajkowski And Benedikt Eckhardt In Collaboration With Meret Strothmann, Oxford University Press ,2020, P347.

[3] Dean Hammer, Imperial Politics And Legislation In Roman Africa, In Augustine In Context ,Cambridge University Press, 2018, P18.

[4]Bruce W. Frier And Dennis P. Kehoe, Law And Economic Institutions , Cambridge University Press, 2008, P 139.

## I. القوانين الزراعية في المقاطعات الإفريقية

إن تأثير روما على الزراعة في المقاطعات ببلاد المغرب القديم ، يعود لنمو التحضر وتزويد الجيش الروماني، كان يُعتقد أن لكل مقاطعة قانونًا خاصًا بها[1] يُعرف باسم (Lex Provinciae)*، والذي وضع الأنماط الأساسية التي يتعين على الحاكم الالتزام بها، من المتفق عليه عمومًا أنه على الرغم من وجود مثل هذه القوانين الإقليمية في بعض المقاطعات، إلا أنها كانت عادةً مراسيم صادرة عن قادة فرديين، وصادق عليها مجلس الشيوخ لاحقًا، وبالتأكيد ليست تشريعًا أقرته المجالس الشعبية الرومانية[2] لينفذه فيما بعد الموظف المكلف؛ المودارتور (Moderator)**بالمقاطعات الإفريقية.

قانون المقاطعات (Lex Provinciae)[3] كان القانون الذي أصدره الحاكم مشابهًا للقانون المدني الروماني، ولكن ليس بالضبط نفسه، حيث تم وضع الخطوط العريضة في قانون خاص للمقاطعة، قانون المقاطعة الذي عادة ما يتم وضعه بواسطة لجنة من عشرة أعضاء في مجلس الشيوخ في الوقت الذي تم فيه خضوع المقاطعة تحت السيطرة الرومانية المباشرة، كان الاختلاف الرئيسي هو أنه في حين أن القانون الروماني في روما نفسها ينطبق على جميع المواطنين، وعلى غير المواطنين الذين شاركوا مع المواطنين في دعوى قضائية، فإن الكثير من الأعمال العادية للمحاكم في المقاطعات كانت تخضع لسلطة المدن في المقاطعات نفسها وكان يديرها قضاة تلك المدن.

---

[1]John Richardson, Roman Law In The Provinces , University Of Warwick, 2016, P48.

* Lex Provinciae ليكس بروفينسيا. قانون بشأن تنظيم إدارة مقاطعة محتلة. في الأصل كان يصدر عن القائد العام بمساعدة لجنة من مجلس الشيوخ. ينظر:

Berger, Adolf, Op. Cit ,P558 .

[2] Plessis, Paul J، Du Ando, Clifford Tuori, Kaius, Op. Cit, P116.

** Moderator . الوسيط او مشرف المقاطعة = حاكم المقاطعة. ينظر: Berger, Adolf, Op. Cit ,P 585.

[3] Johston David, Roman Law In The Provinces,Companion Toroman Law,2015, P49.

كان الحاكم عادة، مسؤولاً بشكل مباشر عن الحالات التي يكون فيها نزاع بين مواطنين من مدينتين إقليميتين مختلفتين، أو الذي يشارك فيه مواطن روماني، حتى في مثل هذه الحالات، غالبًا ما كانت هناك لوائح محلية تحدد مكان الاستماع إلى القضية[1]، اما اهم القوانين و التشريعات الزراعية يمكن ذكر مايلي :

## 1-القانون الزراعي(Lex Agraria) وقانون روبريا (Lex Rubria)

اشتهرت بلاد المغرب القديم بأراضيها الخصبة، وكانت الزراعة هي العمود الفقري للاقتصاد، لتعدد أنواع المحاصيل المزروعة، والتقنيات المستخدمة، وتأثير الضرائب على الزراعة الخاضعة لسلطة القانون يمكن ان يمدنا بنظرة ثاقبة للديناميات الاقتصادية في المنطقة، حيث كانت هناك قوانين تنظم ملكية الأراضي والري وفرض الضرائب على الإنتاج الزراعي.

كان القانون الزراعي (Lex Agraria) من أهم القوانين التي تم تطبيقها في مقاطعة بلاد المغرب القديم ، والتي نظمت توزيع الأراضي العامة على المواطنين الرومان وغير المواطنين، تم سن هذا القانون في عام 111 ق.م من قبل تربيون العامة جايوس جراكوس (Gaius Gracchus)، وكان يهدف إلى معالجة مشكلة عدم امتلاك الأراضي بين فقراء الحضر والريف في روما ومقاطعاتها[2]، أذِن (Lex Agraria) بإنشاء لجنة لمسح وتقسيم الأراضي العامة في إفريقيا والمقاطعات الأخرى[3]، بهدف إعطاء قطع صغيرة من الأراضي للمحتاجين الرومان ومنع تراكم العقارات الكبيرة من قبل ملاك الأراضي الأثرياء، ثم بدأت الإدارة الرومانية في مسح الأراضي (Centuria) من أجل التعرف على قيمة الأرض وما لها الإيرادات[4] بتقسيم الأرض إلى وحدات متساوية في مساحة 50 هكتار، بدأ المسح في عام 146 ق.م واستمر طوال الوقت حكم الرومان لأفريقيا، لكنها بنيت على أرض خصبة

---

1 John Richardson , Roman Provincial Administration 227bcto Ad 117, Bristol Classical Press, London,2001, P34.

2 Salma ،Op. Cit,P18 .

3 عبد العزيز عبد الفتاح حجازي، روما و افريقيا، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 2008، ص129.

4 Tenney Frank, Dominium In Solo Provinciali, And Ager Publicus, The Journal Of Roman Studies, Vol. 17 ,1927, P 160.

صالحة للزراعة، لم تكن روما مهتمة بالأرض غير المزروعة، غير المناسبة لزراعة القمح؛ وهو المحصول الأكثر أهمية في أفريقيا[1]، نتج عن الاعتراف بأهمية القمح الأفريقي زيادة الاهتمام بتوسيع زراعته وتخصيصه كادر إداري لحصاد القمح وتخزينه، كان القانون مثيرًا للجدل، ومع ذلك، فقد ساهم في التوترات السياسية في روما وأجزاء أخرى من الإمبراطورية.

القانون الزراعي (Lex Agraria) 111 ق.م، هو أول وثيقة قانون عام باقية تتعلق بأفريقيا؛ و ما تم نشره باعتباره قانون العبادة (Lex Sacra) لعبادة (Cereres) في قرطاج جزء من وثيقة (Lex Agraria) [2]، بفضل قانون (Lex Agraria) 111 ق.م الذي يوفر معلومات قيمة للغاية حول محتوى تشريعات ليفيا[3] (Leges Livia) وتشريع روبريا (Lex Rubria)، الأول هو القانون الذي أكد الترتيبات التي تم إجراؤها من قبل سكيبيو(Scipio) والمستشارون العشرة الذين أوفدهم مجلس الشيوخ بعد هزيمة قرطاج، والثاني هو التشريع الذي تم تمريره بناءً على طلب جايوس غراكوس (Gaius Gracchus) سنة 122ق.م [4]، لتأسيس مستعمرة في قرطاج. (ينظر الملحق25 الصور)

حافظ (Lex Agraria) على طرق لتوزيع الأراضي الزراعية في إفريقيا بعد سقوط قرطاج، مقارنة مع قانون الزراعي و الضريبي بآسيا (Lex Portorii Asiae)[5]، مع العلم ان (Lex Agraria) يتطرق للضرائب ايضا[6].

تم إلغاء قانون (Lex Rubria) بعد وفاة (Gaius Gracchus) في 121م، ولكن تم تصميم قانون (Lex Agraria) لعام 111 ق.م جزئيًا لإنشاء نظام للخروج من الفوضى بناء على بنود لقانون روبيرا(Lex Rubria) من خلال تنظيم حالة الأرض

---

[1] Salma , Op. Cit, P 193.

[2] Clifford Ando , Op. Cit, P348.

[3] Peyras, Jean , La Terre Et Les Hommes De La Provincia Africa, De La Loi Agraire De 111 Avant J.-C. À Jules César , Riparia , Université De Franche-Comté , 2018, P23.

[4] Clifford Ando, Op. Cit, P348.

[5] Dari-Mattiacci, Giuseppe Kehoe, Dennis. P, Op. Cit, P248.

[6] Clifford Ando, Op. Cit, P 352 .

التي تم توزيعها على المستعمرين، عبر بيع الأراضي من قبل هؤلاء المستعمرين لملاك الأراضي الأكبر، بالإضافة إلى ذلك، اعترف القانون بحقوق المجتمعات البونية التي احتفظت بأراضيها مقابل دعم روما[1]، كما ان هذا القانون وضع جدول زمني لتسجيل الممتلكات، قيمتها والتزام الضريبي.

## 2- قانون مانكيانا (Manciana) الزراعي وهادريانا (Lex Hadriana)

كانت أحكام العصور القديمة ذات أهمية خاصة بالنسبة للزراعة والتي تم تطويرها في الأصل لتأمين المناطق على أطراف الصحراء والمناطق الجبلية التي كان من الصعب زراعتها في مقاطعات افريقيا، أكد كل من قانون مانكيانا (Lex Manciana)[2] الذي ينظم تأجير الأراضي، ويهدف إلى منع ملاك الأراضي الأثرياء من احتكار الأراضي واستغلال المزارعين المستأجرين[3]، و الذي دخل حيز التنفيذ منذ عهد الإمبراطور فيسباسيان 69-79م، وقانون هادريانا (Lex Hadriana De Rudibus Agris)، امتيازات محددة للمستعمرين في مثل هذه المناطق، توضح الالواح المسماة الواح البيرتيني (Tablettes Albertini) ايضاً العلاقات في العقارات حيث يمكن للمزارعين المستأجرين الإدارة والتجارة بحرية تامة تقريبًا[4].( ينظر الملحق07 الصور)

اما قانون هادريان فعندما زار الإمبراطور هادريان 117-138 م أفريقيًا، فقد شهد الإهمال الذي لحق بالأراضي الإفريقية و تدهور أوضاع الفلاحين، فقام بسن قانون بشأن الإصلاح الزراعي وتنظيم الأراضي التي لم تزرع وإزالة حراثة الأراضي، كان الغرض من هذا القانون ربط المزارعين على الأرض وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال منح المزارعين الحق

---

1 Kehoe, Dennis, Agriculture In Roman North Africa, 01ed , John Wiley & Sons, Inc, 2021, P504.

2 Daniel Hoyer, The Market Economy Of Roman North Africa, The Journal Of North African Studies, Routledge , London , 2013, P 08.

3 محمد الحبيب بشاري، روما وزراعة المقاطعات الافريقية،دار الهدى، الجزائر، 2015، ص217.

4 Francis G، Gentry And Other, Brill's New Pauly , Encyclopaedia Of The Ancient World Classical Tradition, Volume 1,A-Del, English Edition, Brill Leiden – Boston ,2006, P71.

القانوني في الزراعة (Ius Colendi) و حق الانتفاع (Ius Proprius) وحق وراثة الأرض بشرط الاستمرار في العمل ودفع التزاماتهم لموظفي الدولة، وهكذا، كانت خطة هادريان هي إحياء وتكملة أحكام قانون مانكيانا القديم، وما أراد تحقيقه هو نفس أهداف قانون (Manciana)، الذي يقنن التوسع في استصلاح الأراضي غير الخصبة، مقابل ثلث الإنتاج يدفعه المزارعون للملاك[1].

قام قانون هادريانا (Lex Hadriana) " المتعلق بالأراضي غير المستغلة"، بوضع قوانين تحفيزية للعقود الإيجار الدائمة للمستعمرين الذين جلبوا لأراضي غير مستخدمة، من جهة أخرى تعتبر البرديات المصرية أن قانون (Lex Hadriana De Rudibus Agris)، ليس حصراً لبلاد المغرب القديم ، بل يعتبر قاعدة عامة للأراضي المؤجرة في الدولة الرومانية ككل[2].

استمر الفيسكوس (Fiscus) وهم جامعوا الضرائب او ما يطلق عليهم بخزانة الامبراطور، في الاهتمام بتقديم هذه الحوافز، لان الوكلاء الإمبراطوريين هم المسؤولين عن تنفيذ قانون هادريان، حيث أن الإدارة الإمبراطورية رأت أن جعل المستعمرين على أنهم مستأجرون دائمون[3] على أراضيهم أمر ضروري من أجل الحصول على عائدات اكبر بموجب حق الزراعة (Ius Colendi) من عقارات مقاطعات الإمبراطورية[4].

كانت بلاد المغرب القديم منطقة ثروة استغلتها الإمبراطورية من خلال سياسة الأراضي والضرائب، تعتبر واحدة من أهم سياسات الأراضي للملكيات الكبيرة للأراضي الإمبراطورية، استندت هذه السياسات إلى قانونين سابقين: قانون القرن الأول الميلادي، قانون مانكيانا (Lex Manciana)،و هو قانون تم سنه لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين

---

[1] Salma,Op. Cit, P 200

[2] Wolfgang Kaiser, Hendrik Weßel: Das Recht Der Tablettes Albertini, Zeitschrift Der Savigny-Stifung Für Rechtsgeschichte 122 ,2005,P307.

[3] عطية سميرة، جراية محمد رشدي، القوانين الزراعية في مقاطعات افريقيا خلال عهد الاسرة النيرفية الانطونية 96-192م، مجلة قبس لدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد06، العدد02، 2022، ص715.

[4] Kehoe, Dennis, Agriculture..., Op. Cit, P 510.

ملاك الأراضي ومستأجريها، أهم بنوده : منح حقوق الملكية لأولئك الذين يقومون بإعادة إحياء المناطق القاحلة أو الأراضي المقفرة التي تم إهمالها دون زراعة، وتهدف إلى تشجيع المزارعين على الاستثمار في الأراضي التي ليست خصبة[1]، ثم امتد قانون مانكيانا لتصبح مبادئه أكثر عمومية عبر قانون هادريان (Lex Hadriana De Rudibus Agris) في أوائل القرن الثاني الميلادي، كانت القوانين تهدف إلى خلق مصدر دخل من خلال تشجيع زراعة الأراضي الإمبراطورية غير المستخدمة، من طرف المستعمرون، أو المزارعون المستأجرون، ليدفعوا جزءًا من محاصيلهم كإيجار، لكنهم أعطوا حوافز ضريبية اقل لزراعة محاصيل معينة، وضمنوا الأرض إلى الأبد طالما أنهم استوفوا الشروط المحددة لعقد الإيجار، على الرغم من أن الحكومة الإمبراطورية احتفظت بملكية هذه الاراضي الواسعة، لكن مع شرط دفع الإيجار للخزانة الإمبراطورية (Fiscus) نقدًا[2].

ومع ذلك، ما يهمنا من هذا القانون هو أثره حيث ترك علامات كبيرة على الزراعة واستمرت حتى نهاية الإمبراطورية، أو على الأقل حتى القرن الخامس الميلادي، وعلى الرغم من أن لم يتم اكتشاف أحكام هذا القانون بالكامل فان النصوص الأثرية المكتشفة في إفريقيا أشارت إلى عدد من البنود، ينص قانون مانكيانا(Lex Manciana) على الحق في زراعة أرض وفقا لأحكام القانون (Ius Colendi)، وبالتالي يمنح الحق لجميع أولئك الذين يرغبون في العمل فيها الزراعة[3]، شجع قانون مانكيانا زراعة الزيتون والكروم على وجه الخصوص بسبب الأهمية المتزايدة من الزيت والنبيذ في روما، لذلك تم منح المزارعين الحق في استخدام الأراضي المستصلحة ومنح المزارعين الحق في توريث الأرض طالما استمروا في دفع التزاماتهم لأصحاب الأراضي و المتمثلة في الثلث $\frac{1}{3}$.

استغلت الإدارة الإمبراطورية هذه الخصائص عن طريق تأجيرها، بأشكال مختلفة، إلى صغار المزارعين، تم إثبات هذا النوع من حيازة الأراضي في شمال إفريقيا، كانت الإدارة إلى

[1] عطية سميرة، جراية محمد رشدي، المرجع السابق، ص 711.

[2] Dean Hammer, Op. Cit, P181.

[3] Salma, Op. Cit, P 199.

حد ما تكييف ترتيبات الحيازة القائمة عندما انتقلت الممتلكات إلى السيطرة الإمبراطورية، لكن سياسة الدولة الرومانية كانت الحفاظ على حقوق الملكية للمزارعين الصغار الذين يحتلون الأرض، في شمال إفريقيا، قدمت الإدارة الرومانية حوافز، تجسدت في قانون مانكيانا (Lex Manciana) وليكس هادريانا (Lex Hadriana)، لتشجيع المزارعين على زراعة الأراضي غير المستغلة والالتزام بها على المدى الطويل من خلال الاستثمار في زراعة الكروم والزيتون، في الواقع، دافعت الدولة باستمرار عن حقوق المستأجرين الإمبراطوريين الصغار في أراضيهم ليستفيدوا من حق الانتفاع الشخصي[1] (Ius Proprius) لتلك الاراضي، حتى عندما تتعارض ادعاءات المستأجرين الإمبرياليين مع المصالح القوية، مثل المستأجرين على نطاق واسع، أو المسيرين (Conductores)، الذين يجمعون الريع في مقاطعات افريقيا خلال فترة الإمبراطورية، والذين سعوا إلى تقليل التزاماتهم المالية عن طريق فرض حصة منها على مستأجري العقارات الإمبراطورية المجاورة لمدنهم[2].

**النصوص الأثرية وأهم البنود التشريعية الزراعية:**

كشف علماء الآثار عن اكتشاف مجموعة من نصوص أثرية في عدة مواقع في بلاد المغرب القديم وهذه النصوص هي مراسيم قانونية على شكل نقوش مكتوب على نصب من الحجر، وكل مرسوم متعلق بتنظيم وحدة إنتاج، حيث استند معظمها إلى مراسيم قانوني مانكيانا وهادريان فيما يتعلق بتطوير الزراعة وتحديد العلاقة بين المستأجرين والملاك، تشير مواد هذه النقوش إلى بنود: قانون هادريانا وقانون مانكيانا:

أ) **نص عين جمالة (Ain-El-Djemal)** : هذا النص هو أهم نص تشريعي من الفترة السيفيرية عبارة عن التماس مقدم من المزارعين يطلبون الإذن الرسمي للزراعة الأراضي

[1] رستوفتزوف م، تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي و الاقتصادي، ج01، تر: زكي علي و محمد سليم سالم، مكتبة النهضة، مصر، ص 435.

[2] Bruce W. Frier And Dennis P. Kehoe, Op. Cit, P 139.

غير المزروعة (Subcesiva) (الأراضي القاحلة)[1]، النقش يفيد بأن الالتماس المقدم لهم قد تم قبوله و يُسمح باستصلاحها وفقًا لقانون هادريان[2]. (**ينظر الملحق21 الصور**)

ب) **في نقش هنشير ميتيش** (Henchir Mettich) هو رسالة من المسؤلين يحدد تطبيق قانون مانكيانا[3].

ج) **نقش سوق الخميس** هو عريضة موجهة للإمبراطور، من مستوطني سالتوس يشكو (Burunitanus) من سلوك القائد (Allius Maximus)، يشير النقش إلى قانون هادريانا، التي تحدد وضعهم وحقوقهم وواجباتهم، في مناطق هيبون وتيفيست[4].

**د) نقش عين واصل (Aïn-Ouassel)**: يعود تاريخه الى 198-211م وهو متعلق بتسوية وضعية بين مزارعين، موجه للامبارطور[5].( ينظر الملحق04 الصور )

**ه) الواح البيرتيني (Tablettes Albertini)**

هي مجموعة من الوثائق القانونية، تتألف من خمسة وأربعين لوحا مكتوباً من خشب الأرز، وتحتوي على أربع وثلاثين وثيقة، حول حدود الزراعة والتوطين، تعود إلى الفترة 493-496م، تتعلق الوثائق بملكية، هي (Fundus Tuletianus)، التي يملكها أحد الشخصيات البارزة المحلية، (Flamen Flavius Geminius Catullinus)، وهي عبارة عن بيع حقوق زراعة بساتين صغيرة من أشجار الزيتون، التين، اللوز، هناك أيضًا بند حول مبيعات العبيد ومعصرة الزيتون، كانت لا تزال تحكمها قواعد قانون (Lex

---

[1] Jérôme France, L'afrique Romaine Des Flaviens Aux Vandales, Université De - Bordeaux, 2005, P17.

[2] Salma, Op. Cit, P 202

[3] Kehoe, Dennis P, Law And Rural Economy In The Roman Empire ,, Op. Cit, P 56.

[4] Jérôme France, Op. Cit, P 17.

[5] عولمي الربيع، المسيحية في بلاد المغرب و دورها في احداث القرنين الرابع و الخامس الميلاديين، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة باتنة01، 2016، ص365.

Manciana) الذي تم سنه في القرن الأول الميلادي[1]، تم العثور على هذه الالواح في تيفستي (تبسة) في شرق الجزائر، على الرغم من أن هذه الالواح تعود إلى فترة الواندال في إفريقيا 428-524 م، مما يشير إلى أن قانون الإيجار حسب بنود مانكيانا كانت سارية المفعول في المنطقة حتى القرن السادس على الأقل[2].(ينظر الملحق05 الصور)

توضح اللواح البيرتيني مدى تأثير وتوافقها مع المعايير القانونية الرومانية، حتى بعد زوال سيطرة الرومان على شمال افريقيا بزمن الوندال أي ان التشريعات الرومانية ظلت سارية المفعول في المقاطعات الإفريقية[3]، اخيراً يمكن القول ان التشريع الزراعي استند على قانونين أساسيين، هما قانون مانكيانا وقانون هادريان، وكانت قوانينهم مكملة أو قد تكون قوانين تفسيرية لبعض الأحكام الامبراطورية[4].(ينظر الملحق03خرائط)

**أثر التشريع الزراعي على اقتصاد بلاد المغرب القديم**

كان للتشريعات الزراعية تأثير على تنمية الزراعة الإفريقية بشكل عام، تشير النصوص إلى اتجاه السياسة الرومانية نحو التوسع في الزراعة عبر الحفاظ على زراعة القمح في الأراضي الخصبة والتحول إلى زراعة الأراضي غير المزروعة ومناسبة لزراعة أشجار الزيتون وكروم العنب من أجل إنتاج الزيت والنبيذ، اما الامتيازات الزراعية التي قدمتها تلك القوانين بتشجيع التشريع المزارعين على التقدم بطلبات استصلاح الأراضي وفقا لقوانين المنظمة، ومن ثم شهد القرن الثاني للميلادي توسعًا كبيرًا في إفريقيا زراعياً، من خلال هذا التوسع، حقق المزارعون بعض المكاسب، بما في ذلك تحسين ظروف المعيشة والظروف الاجتماعية والاقتصادية[5].

---

[1] Simon Corcoran , Tablettes Albertini , The Encyclopedia Of Ancient History, 01Ed، Blackwell Publishing Ltd, 2013, P 6499.

[2] Daniel Hoyer, Public Feasting, Elite Competition, And The Market Economy Of Roman North Africa, The Journal Of North African Studies, Vol18, 2013,P 588.

[3] Simon Corcoran, Op. Cit, P 6500.

[4] Salma, Op. Cit, P198.

[5] Ibid , P210.

وسلط الضوء على اهمية الزيتنة خلال حكم عائلة سيفيران 193-235 م[1]، رغم الفوضى التي حدثت خلال القرن الثالث -ازمة القرن الثالث-، ومع ذلك، زراعة الزيتون استمر في التوسع جنوبا حتى أطراف الصحراء، مما أدى إلى تحويل الأراضي الصحراوية والرعوية إلى أراضي منتجة[2]. على سبيل المثال، ساعد قانون (Lex Manciana)، الذي ينظم ملكية الأراضي والتأجير[3]، في منع ملاك الأراضي الأثرياء من احتكار الأراضي واستغلال المزارعين المستأجرين. وهذا يعني أن صغار المزارعين كانوا قادرين على المنافسة بشكل أكثر إنصافًا في السوق الزراعية، مما ساعد بدوره على ضمان إمدادات غذائية مستقرة للسكان.

## II. قانون الري (Ius Propium)

بعد الاحتلال الأولي للمقاطعة عام 146 ق.م بعد الحرب البونية الثالثة، وبعدما كانت روما تستورد أحيانًا كميات كبيرة من القمح من قرطاج، فرضت روما سيطرتها على المنطقة فبدأ الاهتمام الروماني بالإمكانيات الزراعية لمقاطعة إفريقيا فاستلزم ذلك السيطرة على موارد المياه[4]، لهذا يمكن طرح السؤال التالي؛ كيف وبواسطة من تم استغلال المياه لأغراض الإنتاج الزراعي بعد الاحتلال الفعلي؟ وهل كان هناك قوانين صارمة لتطوير الإمكانات الزراعية لأفريقيا من خلال توسيع نظام هيدروليكي أم عن طريق إدخال تقنيات المياه جديدة؟ قد تبدو هذه الأسئلة كذلك إشكالية في كونها غير قابلة للإجابة على أساس البيانات الأثرية المتاحة، ولكنها محاولة للإجابة حول تأثير التشريعات الرومانية في جانب الري والسقاية بالمقاطعات الإفريقية.

في الأراضي بجنوب نوميديا (Numidia) و البروقنصلية (Proconsularis)، ترتبط التأثيرات الرومانية ارتباطًا وثيقًا بعملية التوسع العسكري والسياسي، لدرجة تجعل ذلك

[1] Buzaian, Ahmed M, Ancient Olive Presses And Oil Production In Cyrenaica North-East Libya, Part 01, Thesis Submitted For The Degree Of Doctor Of Philosophy At The University Of Leiceste 2019, P51.

[2] Salma, Op. Cit, P212.

[3] Kehoe, Dennis, Private And Imperial Management Of Roman Estates In North Africa, Law And History Review, Vol. 2, No. 2 ,Autumn, 1984 , P241.

[4] Kehoe, Dennis, Agriculture… Op. Cit, P 503.

الأثر للتشريعات مجرد ارتباط منطقي للحركة الاستعمارية الرومانية، وبالتالي، يمكن القول إن الرومان لهم يد في تحقيقهم للنهضة الاقتصادية في الأراضي الجافة في إفريقيا، لكن الباحث كارتون نقلا عن شو، وهو أحد الرواد الذين عارضوا مؤيدي التغيير الكبير الذي أحدثه الرومان، الإجابة عليهم من خلال القول بأن الرومان وجدوا أن إفريقيا مزروعة بالفعل ومزدحمة بالسكان، وقاموا فقط بتحسين بناء أنظمة التحكم في المياه الموجودة بموجب حق الماء[1] (Ius Propium)، و يرى هذا الباحث ايضا بأن مخططات المياه الأصلية مبنية، على سبيل المثال، من السدود الترابية تم استبدالها بأخرى أفضل واقوى ببناء من الصخور: ومن هنا تم تغيير الواجهة ولكن لم يتم تغيير المبادئ الأساسية التي تعمل عليها هذه الأنظمة منذ فترة ما قبل الرومان [2].

## التشريع الخاص بقنوات المياه (Lex Quinctia)

اولاً يجب التفريق بين المياه العامة والخاصة، لانه يمكن أن تكون الموارد المائية الطبيعية، أي الآبار والينابيع والأنهار والبحيرات، تحت أنواع مختلفة من التشريعات الخاصة، كما كان بعضها عامًا، أي أنه لم يكن لأي فرد الحق في تحديد استخدامها او الحد منها، كان البعض الآخر خاصًا، وهذا يعني أن فردًا خاصًا هو الذي يقرر من يُسمح له باستخدام المياه، بشكل عام، كانت الموارد الكبيرة عامة، وقد تكون الموارد الأصغر (بئر، نبع، جدول صغير وما إلى ذلك) خاصة، لكنها لم تكن كذلك دائمًا.

اما بالنسبة لتشريع قنوات المياه فقد تم العثور على (Frontinus De Aquaeductu)[3] هو تقرير رسمي من كتابين قدم إلى الإمبراطور نيرفا أو تراجان عن حالة قنوات روما المائية، وكتبه سكستوس يوليوس فرونتينوس (Sextus Julius

---

[1] Kehoe, Dennis P, Mcginn, Thomas Aj , Op. Cit, P68.

[2] Shaw, Brent D , Water And Society In The Ancient Maghrib : Technology, Property And Development, Antiquités Africaines, Vol20, 1984. P122.

[3] Christer Bruun, Roman Emperors And Legislation On Public Water Use In The Roman Empire: Clarifications And Problems, Water Hist, University Of Toronto ,Vol 04, Toronto 2012, P13.

(Frontinus) في نهاية القرن الاول الميلادي، المعروف أيضا باسم (Lex Quinctia)، إذ أظهر الفقهاء الرومان ميلًا للوضع في العاصمة وحولها، والسياق الجغرافي لما نعرفه عن أنشطة الإمبراطور التشريعية وتأثيره المباشر على باقي المقاطعات منها الإفريقية، فالدور الذي لعبه الإمبراطور، يمكن أن يشمل كل من القانونين العام والخاص بإدارة المياه، كتوضيح لكيفية إنشاء الإمبراطور للقانون العام[1]، لإنه يعتبر مصدر حي ويتنفس للقانون بموجب قانون (Lex Animata)[2]، فعلى سبيل المثال المرسوم الامبراطوري لقناة مياه (Venafrum)[3] الذي أصدره أغسطس ليضع بعض القواعد لكيفية توزيع المياه في كامبانيا، لهذا تُترك الإدارة اليومية للمدينة لمستشاريها و للمكلفين الحكوميين؛ بناء على مراسيم الاباطرة[4]، لهذا سوف يحتاجون إلى سن المزيد من التشريعات المتعلقة بالتوزيع المحلي للمياه، كانت السلطات الإمبراطورية حريصة على مشاريع البنية التحتية في إيطاليا وجميع أنحاء الإمبراطورية، على سبيل المثال فيما يتعلق بالقنوات المائية، من طرف الإمبراطور أو إدارته.[5]

وعلى سبيل المثال في افريقيا عهد نونيوس داتوس (Nonius Datus)، ذو الخبرة الهندسية، إلى بترونيوس سيلير(Petronius Celer)، النائب أوغوستي في موريتانيا القيصرية (Mauretania Caesarensis)، من أجل المساعدة في بناء قناة مائية في سالداي(Saldae) بجاية اليوم، ففي عام 137م قام نونيوس داتوس ( Nonius Datus)، بعد أن قام بمسح الأراضي المحيطة، بإعطاء سيلير(Petronius Celer) شكلًا أو مخططًا يحدد مسار القناة، بين عامي 146 و 150م، وفي مرة أخرى في أوائل الخمسينيات من القرن الثاني للميلاد، تم إرسال نونيوس إلى سالداي (Saldae) مرة أخرى،

[1] Christer Bruun , Op. Cit, P 14.
[2] Tuori, Kaius, Op. Cit, P262.
[3] Christer Bruun , Op. Cit, P.19
[4] Olivier Hekster , The Impact Of Justice On The Roman Empire C. 200 B.C.–A.D. 476 : Proceedings Ofthe Thirteenthworkshop Of The International Network Impact Of Empire, Brill , Leiden ,Boston, 2017,P04.
[5] Christer Bruun , Op. Cit, P.15

لإكمال القناة المائية، تم افتتاح القناة نهائيًا في عام 152 أو 153 م أو بعد ذلك بوقت قصير[1]، كذلك قناة مائية معاصرة لها في القيصيرية شرشال[2].

اما مهام توزيع المياه فقد استحدث منصب حكومي لذلك يدعى؛ المنسق المسؤول عن امدادات المياه (Curator Aquarium) ،كُلف بهذا المنصب على سبل المثال في افريقيا[3] البروقنصل (Q. Vibius Crispus) الذي كان حاكمًا لأفريقيا، يذكر فرونتينوس نقلا عن نوكس مكالدري أن فيبيوس كريسبوس كان أمين مياه من سنة 68م إلى 71م.[4]

## 1-قانون تصريف مياه المطر (Actio Aquae Pluviae Arcendae)

بالنسبة لتصريف مياه المطر، واشكالية الوصول إلى هذه المياه من الأطراف المنحدرة، وبسبب الجفاف الشديد وندرة المياه، اندلعت الخلافات، لهذا وجب سن تشريع لتحكم في تلك المياه (Aquae)، إذا انه في حالة منع أي صاحب ارض تدفق مياه الجريان السطحي على ممتلكات الجيران، فينشأ صراع عن هذه الظروف البيئية، وهي نوع من المشاكل التي يواجهها المساح الروماني (Agrimensor)، و المشرع الروماني فيما بعد، فتم التعامل معها من قبل الاجراء القانوني (Actio Aquae Pluviae Arcendae)* في ايطاليا والذي يعنى بتصريف المياه الفائضة، بقنوات المياه (Aquaeductus) أكوايدوكتوس، كانت قنوات المياه للاستخدام العام تحت حماية خاصة من القانون، مرسوم صادر عن مجلس

---

[1] Serafina Cuomo, A Roman Engineer's Tales, Journal of Roman Studies , Volume 101 , 2011, P 147.

[2] Ibid , p152.

[3] Bennett, Julian , Op. Cit, P56.

[4] Mcelderry, R. Knox Some Conjectures On The Reign Of Vespasian, Journal Of Roman Studies , Vol 3 , 1913, P123.

* Actio Aquae Pluviae Arcendae : يسمى ذلك الإجراء القانوني للدفاع عن الأضرار ضد الممتلكات، التي ينتجها المالك من خلال ممارسته حظر تغيير تدفق المياه على حساب مزارعي قطع الأراضي الأخرى. ينظر:

Shaw, Brent D , Op. Cit, P 138.

الشيوخ، مثل قانون (Lex Quinctia)[1]، والتشريعات الإمبراطورية المتكررة، لا سيما في الفتر اللاحقة، احتوت على تفاصيل مدعومة بعقوبات جزائية، مصممة لمنع الأضرار التي لحقت بالقنوات المائية[2].

اما في مقاطعات افريقيا وجد الماسح (Agrimensor) نفسه[3] فجأة في مواجهة ظروف عكسية لم يكن هناك قانون جاهز من القانون الروماني يمكن أن يلجأ إليه خاص بالمقاطعات، بسبب كثرة الشكاوي (Querellae) من الأفارقة التي مثلت وضعية مختلفة عما هو معمول به في النظام الروماني، الإجراء الذي يصفه هو الطريقة التقليدية للتحكم في منطقة الفيضان التي يمارسها الأفارقة، لهذا من المرجح انه تم تعميم هذا التشريع في باقي المقاطعات، فعلى سبيل المثال يظهر أثر ذلك في الظروف التي واجهها الماسحون (Agrimensores)[4] في السهول الجافة في غرب الساحل، حيث قام المزارعون برفع السدود الأرضية ( الاسوار و السدود (Aggeres) التي تجمع المياه واحتوتها، مما أجبرها على الانغماس في التربة بدلاً من التدفق بعيدًا بلا فائدة، فصلة تلك الانشطة بموجب قانون تصريف مياه المطر (Actio Aquae Pluviae Arcendae) المرتبط بمهنة المساح (Agrimensor)، لهذا وجب لفت الانتباه إلى نفس المقارنة للظروف الإفريقية والإيطالية، لان المساح يجب ان يكون مستعدًا لمواجهة مواقف غير مألوفة، في إفريقيا بسبب اختلاف الظروف المناخية بالمقارنة مع إيطاليا[5].

فبينما استفادت السواحل الإفريقية من مياه الأمطار، فإن المناطق الجنوبية قد عانت من الجفاف وقلة الأمطار التي تعرض زراعة الحبوب وغرس الأشجار الى الخطر، كان على رومان البحث عن بديل لنظام ري متكامل، حيث ان تطور أنظمة الري قد سارت جنبًا إلى

1 Sandberg, Kaj, Op. Cit, P63.

2 Berger, Adolf, Op. Cit, P 365.

3 Matthew Simon Hobson Ma, The African Boom? Evaluating Economic Growth In The Roman Province Of Africa Proconsularis, Thesis Submitted For The Degree Of Doctor Of Philosophy At The University Of Leicester,2012, P55.

4 قاسم محمد، الوضعية العامة لمقاطعة موريتانا القيصرية خلال التواجد الروماني، مجلة التراث، العدد29، مجلد01، 2018، ص 262.

5 Shaw, Brent D , Op. Cit, P 138.

جنب مع الاهتمام المتزايد بالزراعة التوسع والاستصلاح حتى لا يترك الرومان الماء ينبع بدون سقاية الأرض منه، فإن التشريع الزراعي لتوسيع زراعة الأراضي دفع بالإدارة الرومانية لتوفير وسائل الري لنجاح هذه السياسة.

## 2- تشريعات الري: لامصبا (Lamasba) و ريفي هيبرينسيس (Lex Rivi Hiberiensi)

تشير النصوص الأثرية إلى انه بسبب الاهتمام الزراعي سُنت تشريعات لتنظيم وتطوير الري لتعزيز التوسع الزراعي، أهم الوثائق المتعلقة بالري هي وثيقة لاماصبا (Lamasba)، وهي نص تشريعي محفور على لوح حجري ويعود إلى القرن الثاني الميلادي، يحمل أسماء المزارعين المستفيدون من الارض وعدد الاراضي المملوكة لكل مزارع وعدد ساعات الري لكل مستفيد، وكذلك التعرف على الأيام والأشهر التي يحق له الري فيها*، كما يوفر تفاصيل حول الترتيبات القانونية لتوزيع المياه للري في المنطقة، كذلك يحتوي النص على تعليمات محددة بشأن العقوبات لمن يخالف القانون[1].(ينظر الملحق03 الصور)

عادة يتم التوزيع وفقًا للمبدأ الأساسي التالي: إذا كان مصدر المياه متقطعًا (على سبيل المثال فيض الوادي، او جريان المنحدر)، يخصص المالك المياه مباشرة من حيث الحجم فيما يتعلق بمساحة ملكية الأرض التي يمتلكها، إذا كان الإمداد بالمياه، على الأرض الأخرى، مستمرًا وثابتًا نسبيًا (على سبيل المثال، تيار صغير أو نبع مائي ارتوازي) فإن التقسيم يميل إلى أن يتم في وحدات زمنية، مرة أخرى بما يتناسب مع مقدار ملكية الأرض، وهذا يعني، سواء كان التوزيع حسب الوقت أو بوحدات الحجم، يتم تخصيص المياه بما يتناسب مع

---

* حسب النص الوارد في مدونة جستينيان "أجاب الإمبراطور أوغوستي أنطونينوس وفيروس Antoninus Et Verus Augusti بأن المياه من مكان عام لري الحقول يجب أن تقسم بالتناسب مع ممتلكات المزارعين، إلا إذا أظهر أحدهم أنه تم منحه المزيد بموجب حق فردي، كما أنه لا يُسمح بتوجيه المياه إلا إذا كان من توجيهها دون الإضرار بآخر." ينظر:
Kehoe, Dennis P, Mcginn, Thomas Aj , Ancient Law, Ancient Society.... , Op. Cit, P 66.

[1] Ibid P 66.

مساحة الارض التي ترتبط بها، وهو مبدأ يبدو انه شامل لكل مقاطعات الإمبراطورية تقريبًا حسب القانون الروماني[1].

لم تكن المياه التي تم تخصيصها لملاك الأراضي موردًا غير محدود ومتاح بشكل عام، بل كانت ملكية ذات قيمة عالية، لذلك كان تقسيم وتخصيص مياه الري وفق قانون محدد، كانت مسألة ذات أهمية قصوى للمجتمعات التي تعتمد عليها استخدامها لبقائهم على قيد الحياة، ففي المقام الأول، يجب أن يخضع توزيع المياه للقيود الطبوغرافية؛ بمجرد التغلب على هذه المشكلات، يصبح توزيع المياه المفروض بشكل مصطنع ممكنًا[2].

تشير الأدلة الأثرية على أعمال الري من العصر الروماني إلى نجاح الاباطرة الرومان في تبني التراث التقليدي وتقنيات مطورة قبل الحكام الرومان، كان المفتاح هو الاستفادة من التضاريس المحلية لتوجيه المياه من العواصف المطيرة العرضية إلى الحقول المزروعة، باستخدام الوديان العديدة في المنطقة، باستخدام نظام من الحواجز والقنوات[3].حسب ما ينص عنه تشريع تنظيم السقاية.

اما بالنسبة لقانون ريفي هيبرينسيس (Lex Rivi Hiberiensis) فيعالج ايضا مشكلة شائعة في جميع أنظمة الري التي تعتمد على مجاري المياه المشتركة[4]، وهو نقش قانوني على لوحة برونزية اكتشف في إسبانيا، من زمن هادريان 117-138م، متعلق أيضًا بالري وإدارة المياه، والذي غالبا كان قانون معمم على كافة اقطاب الإمبراطورية منها المقاطعات الإفريقية حيث يسجل حل نزاع بين أصحاب منطقتين حول الوصول إلى مياه الري من قناة لنهر إيبرو، نشأت مثل هذه الخلافات أيضا في منطقة الفيوم في مصر الرومانية، عندما أثر

---

[1] Shaw, Brent D , Op. Cit, P 169..

[2] Ibid , P 167.

[3] Dennis Kehoe, Agriculture In Roman North Africa, David Hollander &Timothy Howe, A Companion To Ancient Agriculture, 01 Ed، Usa: John Wiley & Sons, 2020 ، P 501.

[4] Bowman, Alan ,Wilson, Andrew, Quantifying The Roman Economy Methods And Problems , Oxford University Press , New York , 2009, P31.

التصحر و انجراف التربة على المياه المتاحة في قنوات الري التي جلبت المياه من النيل، بهذا من المتوقع أن تقوم المجتمعات المحلية في إفريقيا بتطوير أساليبها الخاصة لحل النزاعات التي لا مفر منها حول الري[1].

**مقارنة بين تشريعات الري: لامصبا (Lamasba) و ريفي هيبرينسيس (Lex Rivi Hiberiensi)**

يهدف قانون ريفي هيبرينسيس (Lex Rivi Hiberiensis)، وهو قانون منظم للري[2]، إلى منع النزاعات حول استخدام المياه وضمان حصول جميع المزارعين على المياه لمحاصيلهم على غرار قانون لاماصبا الذي وجد في افريقيا.

ان نقش لاماصبا (Lamasba) في نوميديا يحافظ على تفاصيل نظام مشاركة مياه الري من نبع يسمى أكوا كلوديانا (Aqua Claudiana) الذي يقع في منطقة جافة نسبيًا[3]، النقش يحتوي على حل لنزاع على حقوق المياه، والتي تم فيه تخصيص المياه على أساس الوقت [4].

كان ينبغي أن يكون استخدام المياه غير مثير للجدل، لأن الماء كان ملكية عامة، مع وصول مفتوح للجميع، ومع ذلك، يفترض النص وجود نزاع حول تخصيص المياه للري، فعند فحص ما يتعلق بمرسومي الري والسقاية، أحدهما من (Lamasba) لاماصبا في شمال إفريقيا والآخر من إسبانيا؛ قانون (Lex Rivi Hiberiensis) من خلال سلطة القانون والسيطرة على الموارد الطبيعية[5]، للتحكم في المياه كتعبير عن الغزو، يمكن فهم النص

[1] M. H. Crawford , F. Beltrán Lloris, The Lex Riui Hiberiensis , 2013, P233.

[2] Myrto Malouta , Andrew Wilson , Mechanical Irrigation: Water-Lifting Devices In The Archaeological Evidence And In The Egyptian Papyri, The Roman Agricultural Economy , Organization, Investment, And Production, Oxford University Press ,United Kingdom,2013, P275.

[3] Kehoe, Dennis P, Mcginn, Thomas Aj, Op. Cit, P78.

[4] Kehoe, Agriculture…, P502.

[5] Kehoe, Dennis P, Mcginn, Thomas Aj, Op. Cit, P67.

والمشاكل العامة التي تثيرها، تتوافق القوانين في كلا النقشين مع الممارسة الرومانية، على افتراض أن التوزيع النسبي هو الترتيب القانوني الروماني النموذجي، وبالتالي فان تفسير النقشين يضيء لنا دور القانون في بناء الثقافة المشتركة للإمبراطورية الرومانية، لانه وفي السياق القانوني للري فان العبارة (Ius Propium) تشير إلى حق الماء[1]، في حالات أخرى تشير لطريقة تخصيص المياه بين العديد من المستخدمين، بما يتناسب مع حيازات الأرض، بحيث يتم تقسيم الحق في الماء بما يتناسب مع حجم العقار (Ius Aquae Ducendae Pro Modo Agri Detenti)[2].

يعالج كلا النقشين نفس المشكلة، وهو تضارب بين مستخدمي القناة المشتركة، يتمثل الاختلاف الرئيسي بين مستخدمي الري هذين في نوع مصادر المياه (نبع في لاماصبا ونهر إيبرو في إسبانيا)، كل من أوجه التشابه والاختلاف بين النقوش مفيدة في فهم حقوق المياه بشكل عام وتفسير القانون، وكلاهما يسجلان تسوية النزاع حول تخصيص المياه.

اظهر مسح في المنشآت الرومانية، والتي كانت تتطلب المياه المنقولة بالأنابيب، مثلا في مدينة؛ كويكول، ثاموجادي ووليلي، حول طرائق الحصول على حق المياه [3] (Ius Aquae Ducendae) في روما حول القانون الروماني[4]، لان أولئك الذين يعيشون في المقاطعات إما سيكيفون تعاملاتهم مع ما هو معمول به في روما أو بدلا من ذلك سيلتزمون ببساطة بعاداتهم أو قانونهم المحلي، لا شيء يمنع سحب المياه من نهر عام (ما لم يمنعها الإمبراطور أو مجلس الشيوخ)، بشرط ألا تكون مياه للاستخدام العام. [5]

---

1 Konrad Vossing , Die Mosaikinschrift Cil, VIII 12457 B Aus Der Synagoge Von Hamman Lif Und Die Fonnel De Donis Dei , L ' Africa Romana, Atti Del Xii Convegno Di Studio Su «L'africa Romana» Olbia, 12-15 Dicembre 1996, Editrice Democratica Sarda , 1998 ,P1188.

2 Kehoe, Dennis P, Mcginn, Thomas Aj, Op. Cit, P68.

3 Francis De Zulueta , Op. Cit, P68.

4 Marzano, Annalisa, Roman Villas In Central Italy: A Social And Economic History,Brill, Leiden • Boston,2007, P168.

5 Christer Bruun , Op. Cit, P 30.

فمن بين جميع التشريعات الإمبراطورية المختارة من الفترة قيد الدراسة، يوجد قسم فرعي واحد، في الكتاب الخامس عشر من مدونة جستنيان يسمى (De Aquaeductu)، وهنا نجد تسعة بنود، تتطرق للتشريعات الأخرى حول إدارة المياه في دستور ثيودوسيان، التشريعات التسعة في القسم الفرعي الثاني من الكتاب الخامس عشر، كلها تتعلق بالمياه العامة، ويتطرق الأباطرة إلى الوضع في الريف فقط من أجل تأمين الإمداد الحضري[1].

## III. قوانين الضرائب (Tributum) وحقوق الملكية في المقاطعات

كانت الضرائب جزءًا مهمًا من الاقتصاد الروماني، ويمكن أن يوفر التدقيق في أنواع تشريعات الضرائب وتأثيرها على مختلف قطاعات الاقتصاد ودور الضرائب في اقتصاد بلاد المغرب القديم رؤى قيمة، حسب قوانين تنظم أنواع الضرائب ونسبها وتحصيلها، ففي المقاطعات الإفريقية، كان يُنظر إلى الأراضي، على أنها تنتمي إلى الدولة الرومانية (Dominium Populi Romani)، لكن في الممارسة العملية، نادراً ما تصادر الدولة الأراضي الخاصة وظلت في أيدي أصحابها عند دفع ضريبة الأرض، ومع ذلك، باستثناء تلك الأراضي التي تنتمي إلى المجتمعات التي تم منحها حق الاطلنة (Ius Italicum)*[2]، حيث لا يمكن أن تخضع أراضي المقاطعات للملكية الخاصة، وفقًا لقواعد القانون المدني الروماني (Dominium Ex Iure Quiritium)، من ناحية أخرى، كان الرومان عادة ما يصادرون الأرض التي تنتمي إلى الملاك ككل وذلك بطرق مختلفة: تم بيع جزء منها وإيداع العائدات في الخزانة العامة الرومانية الأيراريوم (Aerarium)؛ تم

[1] Christer Bruun , Op. Cit, P.20

* الامتيازات الممنوحة للمدن والمجتمعات المحلية غير الإيطالية من قبل الإمبراطور (من وقت أغسطس) من خلال قانون خاص ( Lex Data) حصلوا بموجبه على الوضع القانوني للمدن الإيطالية كما تم تطويرها في القرن الأخير من الجمهورية، يتألف Ius Italicum من حقوق مختلفة لكل من الطابع العام والخاص، مثل الحكم الذاتي، والإعفاء من إشراف حاكم المقاطعة، وملكية الأرض . اما الحق اللاتيني Ius Latii إيوس لاتي فيرتبط الحقوق بالوضع القانوني للمستعمرات التي أسسها الرومان كمستعمرات لاتينية، وبالوضع القانوني لمواطني هذه المستعمرات، يمكن منح Ius Latii بشكل فردي للأجانب (Peregrini) الوضع القانوني اللاتيني التي كانت أكثر فائدة من تلك الموجودة في مدن الاجانب الأخرى ؛ لانه كان أقل مواتاة من المواطن الروماني. ينظر:

Berger, Adolf, Op. Cit ,P530.

[2] محمد الهادي حارش، التاريخ المغاربي القديم السياسي والحضاري، دار هومة، ط03، الجزائر، 2013، ص180.

السماح بجزء منها للمستأجرين الذين طُلب منهم دفع إيجار ثابت للميتنداري (Mittendarii) ** ؛ وبقي جزء في أيدي المالكين الذين تنتمي إليهم في الأصل، على الرغم من أنه أصبحت خاضعة للضرائب[1].

ان المعلومات الأساسية حول الوضع القانوني لفئات الأرض في مقاطعات الإمبراطورية، حسب مؤلفات فرونتيوس (Frontinus) و المهندس المعماري فيتروفيوس (Vitruvius***)، نقلا عن ديناردیس يتطرق في مؤلفه الى عمليات مسح الأراضي حيث يتناول فئات من الأراضي، موضحة بأمثلة عملية للمستعمرات في إيطاليا وفي المقاطعات[2].

## 1- مكاتب الفيسكوز (Fiscus)

يشير (Fiscus) إلى الإدارة المالية والضرائب للإمبراطورية الرومانية[3]، في المقاطعات الإفريقية، يشمل المصطلح مجموعة واسعة من الأنشطة المدرة للدخل، بما في ذلك الضرائب والرسوم الجمركية واستغلال الأراضي والموارد المملوكة للدولة، ففي المقاطعات الإفريقية، لعبت (Fiscus) دورًا مهمًا في الحفاظ على الاقتصاد الروماني ودعم الإدارة الإمبراطورية. كانت المصادر الرئيسية للإيرادات هي الضرائب على الأراضي والزراعة والتجارة، والتي تم جمعها من قبل المسؤولين المحليين وإرسالها إلى روما، بالإضافة إلى ذلك، أدار (Fiscus) استغلال

** وهم المسؤولون الإمبراطوريون ارسلوا إلى المقاطعات برسائل إمبراطورية خاصة إلى الحاكم من أجل تحصيل ضرائب خاصة. ينظر:
,P585. Berger, Adolf, Op. Cit

[1] George Mousourakis, The Historical... , Op. Cit, P 263.

*** Marcus Vitruvius Polio ماركوس فيتروفيوس كان مهندسًا معماريًا رومانيًا بارزًا من حوالي 46 إلى 30 ق.م بعد فترة وجيزة من تقاعده، كتب أطروحة طويلة بعنوان "في العمارة "، يغطي الكتاب جوانب عديدة من الهندسة الرومانية، بما في ذلك تلك المتعلقة بمصادر المياه. ينظر:

Nardo, Don , Roman Roads And Aqueducts , Reference Point Press, San Diego 2015, P 46.

[2] De Nardis, Mauro , Op. Cit, P23.

[3] Bunson Matthew , Encyclopedia Of The Roman Empire Revised Edition, Facts On File, Revised Edition, New York ,2002, P470.

الموارد الطبيعية، مثل التعدين والأخشاب، وكذلك تأجير الأراضي العامة للأفراد للأغراض الزراعية.

يدار مكتب الفيسكوز من قبل تسلسل هرمي من المسؤولين، بما في ذلك الوكيل الامبراطوري (Procurator)، الذي كان مسؤولاً عن الإشراف على تحصيل الضرائب وإدارة العقارات الإمبراطورية، كان Fiscus في المقاطعات الإفريقية للإمبراطورية الرومانية نظامًا معقدًا لعب دورًا حيويًا في السهر على تطبيق القوانين الاقتصادية الإمبراطوري، والإدارة عن طريق تحصيل الضرائب، وفق التشريع الخاص بها، حيث كانت إدارتها وتنظيمها حاسمة في الحفاظ على استقرار وازدهار الإمبراطورية الرومانية في إفريقيا.

من خلال هذه السياسات، برزت بلاد المغرب القديم كعائد مهم ومصدر للإمبراطورية ومصدر الحبوب للشعب الروماني، مما مهد الطريق لنظام جمع ضرائب يديره الملتزمون (Conductors)* والمتعهدون **(Susceptores)، بحيث طبقت روما قانون عقوبات وحشي لكل من يرفض دفع الضرائب، حيث يحدد الإمبراطور متطلبات الإيرادات للحكام البريتوريين[1].

## 2-ضريبة الأراض (Tributum Soli) وضريبة رأس المال (Tributum Capitis)

يتطرق هذا النوع من الضريبة لمسألة الوضع القانوني للأرض والوضع القانوني للمالك، في قلب النظام الضريبي الذي تطور في مطلع عصر أوغسطان، تعتبر أراضي المقاطعات ملكًا للدولة الرومانية، وبالتالي فهي تخضع لضريبة الأرض ترايبوتوم سولي (Tributum Soli)،

* أي جامعي الإيجار للأراضي الإمبراطورية.

** أي أعضاء مجلس المدينة المسؤولين عن تحصيل ضريبة الأرض.

[1] Dean Hammer, Op. Cit, P 182.

هذا الأخير هو نوع من الحق المعترف به للممتلكات البارزة لروما، التي غزت هذه الأراضي ثم أعادتها جزئيًا إلى شاغليها السابقين بشرط دفع الضريبة[1].

في المقاطعات الإفريقية، تم فرض ضريبة الأراضي(Tributum Soli) على جميع الأراضي التي لم تُمنح حق الاطلنة (Ius Italicum)، كانت هذه الضريبة عبارة عن نسبة ثابتة من العائد السنوي، حيث تم إجراء تعداد إقليمي بشكل منتظم لغرض التأكد من الممتلكات الخاضعة للضريبة المتاحة، بالإضافة إلى الإيرادات المتأتية من الأراضي والضرائب الشخصية، تم جمع الإيرادات من عدة مصادر أخرى، وشملت هذه الرسوم المفروضة على الصادرات والواردات، والأرباح المحققة من المناجم، وضريبة 5% على قيمة العبيد المحررين (Libertatis Vicesima) ، وضريبة الميراث (Hereditatum Vicesimal) البالغة 5 %، ولكن إلى جانب الضرائب العادية، كانت المقاطعات في كثير من الأحيان عرضة لضرائب وجبايات اخرى، وبالتالي قد يُفرض عليهم توفير المأوى للقوات الجيش، وتجهيز أساطيل الحرب أو النقل وصيانتها وتوفير الإمدادات لأسرة الحاكم، عادة ما يحدد الحاكم الإقليمي هذه الأعباء الإضافية وفقًا لتقديره، وحتماً يكون ذلك مرهقًا للسكان المحليين أكثر من الضرائب العادية، خلال فترة الامبراطورية، استمرت ممارسة توظيف جامعي الضرائب (Publicani) لتحصيل الضرائب المباشرة (أي الضرائب على الأراضي والضرائب الشخصية[2]،كما احتوت قوانين (Licinian-Sextian)، وفقًا لـ (Livy)، نقلا عن الباحث تيني فرانك على بند يقيد تأجير الأراضي العامة[3].

فمن المؤكد أن لديها أراضي استعمارية تخضع للقانون الاستعماري معفاة من الضرائب، ولديها أيضًا أراضي مستعمرة تخضح للضرائب، لكن المقاطعات لديها أيضًا أراضي

[1] Béatrice Le Teuff, Census Les Recensements Dans L'empire Romain D'auguste À Diocletien, Archéolo- Gie Et Préhistoire, Université Michel De Montaigne - Bordeaux Iii, Français ,2012, P 94.

[2] George Mousourakis, The Historical... , Op. Cit, P 264.

[3] Tenney Frank ,An Economic History Of Rome To The End Of The Republic, Johns Hopkins Prrss, Baltimore, 1920, P44.

بلديات تخضع لقانون البلديات (Lex Iulia Municipalis) أو مدن محلية، حيث أنها ليست مثقلة بأي رسوم، اذاً هذه بعض الحالات الضريبية المختلفة[1]، منها ما يلي؛ المستعمرة(Coloniae) والبلدية(Municipia)[2] وقرى الاجانب Civitas) (Peregrine، ذات الأوضاع الضريبية المختلفة، منها المستفيد من نفس الحق مثل تلك الموجودة في إيطاليا، وبالتالي، فإن الأراضي التي تتمتع بحق (Ius Italicum) والأراضي المحصنة ستُعفى من الضرائب، بغض النظر عن الوضع القانوني للمجتمع الذي ينتمون إليه، سواء كان مستعمرة أو بلدية أو من مدن الاجانب، و على العكس من ذلك، من الممكن العثور على أراضي اخرى، في كل من مدن الأجانب او في البلدية أو المستعمرة لا تتمتع بالاعفاء الضريبي.

اخيراً يمكن استنتاج انه ليست هناك صلة مباشرة بين الوضع القانوني للمجتمع والوضع المالي للأراضي الخاضعة لولايته القضائية[3]، ومع ذلك، فغالبًا ما يتم اعتبار أراضي المستعمرات ذات امتيازات من وجهة نظر مالية مقارنة بأراضي مدن الاجانب، يرتبط هذا الانطباع بحقيقة أنه تم منح عدد معين من المستعمرات في وقت إنشائها أو بعد ذلك حق الاطلنة (Ius Italicum) الذي يمثل امتياز[4]، في شكل من أشكال حق الارض Ius) (Soli، اما عدد المدن التي تمتعت بها في جميع أنحاء الإمبراطورية فهو غير معروف[5].

نظرًا لأن الحصانة الضريبية للأرض لا ترتبط بوضع المجتمع بل بقرار إمبراطوري، كان من الضروري لإدارة الضرائب في المقاطعة معرفة أي مجتمع، سواء كان مستعمرة، أو بلدية، أو قرى الأجانب استفاد منه، كانت هذه المعلومات مهمة بشكل خاص في وقت التعداد

[1] Béatrice Le Teuff, Op. Cit, P 94.

[2] محمد البشير شنيتي، روما الامبراطورية وبلاد المغرب (سجال عسكري و تفاعل حضاري)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية،الجزائر،2019 ص49.

[3] Ibid , P 95.

[4] Marcel Benabou, La Résistance Afncaine À La Romanization, Édition La Decouverte, Vol07, Paris, 2005, P183.

[5] Béatrice Le Teuff, Op. Cit, P 96.

الإقليمي، أي عندما تم توزيع الضريبة على المجتمعات المختلفة في المقاطعة[1]، لهذا فالوضع الضريبي للأرض في العالم الروماني خاضع للفئات المختلفة التي يمكن أن تنتمي إليها الأرض التي تتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الزراعة في منطقة[2] (Solum Italicum)، كما انه من الضروري تمييزها بوضوح عن وضعها القانوني (أرض مستعمرة، أرض بلدية، ام أرض الاجانب) من ناحية، وعن الوضع القانوني لصاحبها من ناحية أخرى، لذلك تبرز الحالة المالية للأرض كعامل أساسي في فهم كيفية تنظيم ضرائب المقاطعات[3].

وبهذا كان لامتياز حق الاطلنة (Ius Italicum) عواقب ضريبية فورية لأن أراضي المعفاة تتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الأراضي الإيطالية[4]، فأصبحوا مستثنيين من ضريبة الارض[5] (Tributum Soli).

كانت ضريبة الرأس (Tributum Capitis) شكلاً من أشكال الضرائب المفروضة على الأفراد في المقاطعات الإفريقية التابعة للإمبراطورية الرومانية[6]، تم فرض هذه الضريبة على كل فرد، بغض النظر عن وضعه الاجتماعي أو دخله، وكانت أحد المصادر الرئيسية للدخل للدولة الروماني، تم تحصيل ضريبة الرأس، من قبل المسؤولين المحليين الذين عينتهم الدولة الرومانية، والذين كانوا مسؤولين عن تقدير وتحصيل الضريبة من كل شخص، يختلف مقدار الضريبة باختلاف عمر وجنس الفرد، وغالبًا ما يتم تحصيلها في شكل منتجات زراعية أو سلع أخرى.

كانت ضريبة الرأس (Tributum Capitis) مصدرًا أساسيًا للدخل للدولة الرومانية، ولعبت دورًا مهمًا في الحفاظ على الإدارة الإمبراطورية والوجود العسكري في إفريقيا،

---

[1] Béatrice Le Teuff, Op. Cit, P97.

[2] Malavolta, M ,Art، Ius Italicum, Dizionario Epigraphico Iv, Fasc, Col ،1985, P2333.

[3] Béatrice Le Teuff, Op. Cit, P111.

[4] Jérôme France, Les Catégories Du Vocabulaire De La Fiscalité Dans Le Monde Romain, Part03, Pessac, 2007, P363.

[5] Béatrice Le Teuff, Op. Cit, P294.

[6] احمد غانم حافظ احمد، الامبراطورية الرومانية من النشأة الى الانهيار، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2019، ص89.

أُلغيت الضريبة في نهاية المطاف في القرن الثالث الميلادي، كجزء من الإصلاحات الأوسع التي نفذتها الدولة الرومانية استجابةً للتحديات الاقتصادية والسياسية، لإنها كانت عبئًا كبيرًا على الطبقات الدنيا، حيث أثرت سلباً عليهم لعدم قدرة الفرد على دفع الضريبة، اذا فالضريبتين الرئيسيتين اللتين تثقلان كاهل سكان المقاطعات وأراضيهم، وهما ضريبة رأس المال (Tributum Capitis) و ضريبة الأرض (Tributum* Soli)[1].

من آثار تشريعات الضرائب ان تدهورت الظروف الاقتصادية بشكل أكبر نتيجة للضرائب المتزايدة التي تفرضها الحكومة الإمبراطورية على السكان، أصبح الوضع حرجًا في القرن الثالث الميلادي عندما رفعت الحكومة مطالبها إلى آفاق جديدة تحت تهديد الاضطرابات الداخلية والغزو الخارجي، سعى الأباطرة إلى تغطية تكلفة الحكومة جزئيًا عن طريق فرض المزيد من الضرائب على سكان المناطق الحضرية في المقاطعات، وجزئيًا عن طريق إدخال نظام العمل العام الإجباري[2] المونيرا (Munerarii) [3].

## IV. قانون الصناعة

خلال الإمبراطورية الرومانية، خضعت مقاطعات إفريقيا لقوانين وأنظمة مختلفة للصناعة والحرف التي سنها الأباطرة، هدفت هذه القوانين إلى التحكم في إنتاج وتجارة السلع مثل زيت الزيتون والنبيذ والفخار والمنسوجات، بالإضافة إلى حماية مصالح الإدارة الإمبراطورية والنخب المحلية الموالبين لسلطة الرومانية.

اشتهرت المقاطعات الإفريقية بإنتاج المنسوجات والفخار وغيرها من السلع، حيث كانت هناك تشريعات بشكل جمعيات تنظم إنتاج المنسوجات والفخار والسلع الأخرى، على الرغم من النظرة الرومانية لأفريقيا باعتبارها في الغالب بانها منطقة زراعية، لوفرة

---

* سقطت ضريبة راس المال الرومانية بشكل أساسي على الرعايا الرومان في المقاطعات، ولكن ليس على المواطنين الرومان، تم إعفاء البلدان في المقاطعات التي تمتلك حق الاطلنة Jus Italicum(التي تتمتع ب "امتيازات إيطاليا") من ضريبة الراس، ومع ذلك، فإن مرسوم الإمبراطور كاراكلا رقم 212 الذي منح الجنسية الرومانية رسميا لجميع سكان المقاطعات الرومانية، لم يعفيهم من هذه الضريبة.

[1] Béatrice Le Teuff, Op. Cit, P 19.

[2] عقون محمد العربي، الاقتصاد و المجتمع في الشمال الافريقي القديم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 275.

[3] George Mousourakis, The Historical..., Op. Cit, P 275 .

التشريعات الزراعية المختلفة بها، لكن هذا النمو الزراعي ساهم في نمو بعض الصناعات الغذائية، كصناعة الزيت وهي المرتبطة بتوسع أشجار الزيتون، فالمقاطعات الإفريقية دليل على ذلك تطور هذه الصناعة في العصر الروماني لاستخدامها في الغذاء والصحة، فتطور صناعة الزيت على نطاق واسع في إفريقيا أدى إلى زيادة عدد معاصر الزيت خلال العصر الروماني[1]، اكتشف علماء الآثار العديد من المعامل الصناعية الكبرى مثل محجر خربة يعقوب بالقرب من سطيف وكذلك محجر وجود المدن المعاصرة مثل مطحنة مادوروش وحمام بو حنيفية، لم يكن هناك منزل بدون معصرة صغيرة للاستخدام المنزلي [2].

## 1-الجمعيات كوليجيا (Collegia) وحق التجمع في الجمعيات المهنية والحرفية (Ius Coeundi)

بحلول بداية القرن الثاني الميلادي، أصبحت الجمعيات المهنية [3]هي النوع السائد من الكوليجيا (Collegia) [**] الإمبراطورية بعد ان كانت مهام الجمعات دينية بحتة، تم الاعتراف ببعض هذه الجمعيات الكوليجيا الحرفية على أنها ذات منفعة عامة (Utilitas Publica)، على سبيل المثال جمعية فابروم (Collegia Fabrum)، وحصلت على امتيازات مختلفة من الدولة بموجب قانون حق التجمع (Ius Coeundi) .

---

[1] هنريات كامبس فابرر، الزيتون والزيت في افريقيا الشمالية خلال الفترة الرومانية، تر: العربي عقون، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2014، ص 56.

[2] Salma, Op. Cit, P214.

[3] Peter Candy, Ferrándiz, Emilia Mataix , Op. Cit, P69.

[**] الجمعيات الخاصة بالحرفيين ؛ تُمنح الحصانة لبعضها، حيث يسمح القانون بحق التجمع لها: أي لتلك الجمعيات أو الهيئات او الرابطات، من أجل مهنته، كما لو كانت كانوا مجموعة من الحرفيين، وإذا كان لديهم نفس سبب المنشأ، فقد تم تأسيسهم، لأنهم سيقدمون الخدمة اللازمة للمصالح العامة. ينظر:

Pascal Arnaud, Simon Keay Roman Port Societies The Evidence Of Inscriptions, Cambridge University Press, New York,2020, P 92.

كانت جمعيات الملاحين والتجار القادمة من بلاد المغرب القديم محتكرين نقل القمح[1]، كما كانت هناك جمعيات متخصصة في سلع معينة شائعة إلى حد ما في جميع أنحاء العالم الروماني في الفترة الإمبراطورية، التي كانت يجب ان يتم تفويضها – (Collegia)- من قبل مجلس الشيوخ أو مرسوم إمبراطوري[2]، والذي من شأنه أن يمنحهم[3] (Ius Coeundi)، أي حق التجمع، إلا أن مرسومًا لمجلس الشيوخ يعود على الأرجح إلى القرن الأول الميلادي، سمح بوجود كوليجيا تينويوروم (Collegia Tenuiorum) – أي جمعيات عامة الناس – إذا التقوا مرة واحدة فقط في الشهر[4].

منحت السلطات الرومانية (Ius Coeundi) للعمال المهرة، تقديراً لمزاياهم وخدماتهم العامة، حيث نقلوا البضائع، ولا سيما الحبوب العامة (Frumentum Publicum)[5]، مثل جمعيات تجار المنسوجات (Collegium Centonariorum), و جمعية تجار النبيذ و السوائل الأخرى (Collegium Utriculariorum)*، وجمعية الخبازين (Collegium Pistorum)، وجمعية

---

[1] محمد بن عبد المؤمن، قمح بلاد المغرب القديم بين المادة الغذائية والسياسة، دورية كان التاريخية، العدد 10، 2010،ة ص40.

[2] Liu, Jinyu, Collegia Centonariorum: Th E Guilds Of Textile Dealers In The Roman West , Brill, Vol 34, New York , 2009, P103.

[3] Berger, Adolf, Op. Cit, P527.

[4] Peter Candy, Ferrándiz, Emilia Mataix , Op. Cit, P60.

[5] Pascal Arnaud, Simon Keay , Op. Cit, P92.

*كانت Collegium Utriculariorum عبارة عن جمعية أو اتحاد من التجار الرومان الذين تعاملوا في بيع النبيذ والسوائل الأخرى المخزنة في جرار أو قوارير تسمى Utriculi. اشتق اسم "Utricularius"، وقد تم استخدامها للإشارة إلى الحاويات الجلدية التي يستخدمها التجار لنقل بضائعهم، تم تنظيم أعضاء Collegium Utriculariorum في جمعية رسمية، لعبت الجمعيات دورًا مهمًا في الاقتصاد الروماني، حيث كان النبيذ والسوائل الأخرى سلعًا أساسية للحياة اليومية وللأحداث الدينية والاجتماعية، كما كان لـ Collegium Utriculariorum أيضًا وظيفة اجتماعية قوية. ينظر:

Geoffrey K. Piltz , A Note On Inscription Cil Xiii, 1998. A Lintrarius Among The Utricularia, 2020, P 02.

النجارين وتجار الاخشاب (Collegium Fabrum Tignuariorum)[1]... وغيرهم.

ففي أواخر القرن الثاني الميلادي، أعطى القانون للجمعيات كوليجيا (Collegia) صلاحيات قانونية مهمة بموجب قانون (Iulia Lex Collegiis)، مثل الحق في امتلاك ممتلكات مشتركة، وتمثيلها من قبل وكيل ولديها القدرة على رفع دعاوى ككيان معنوي، هذه الجمعيات كانت تعتمد على التبرعات لديمومة تلك الجمعيات لصالح الأعضاء[2]، على سبيل المثال، ورش العمل الممنوحة لجمعيات (Centonarii) و (Fabri) في مدينة بريكسيا، وبالمثل، قد يمتلك الملاحين والتجار مستودعات جماعية حيث يمكن للأعضاء تخزين بضائعهم، وبقدر ما يتعلق الأمر بجمعيات التجار لمسافات طويلة في العصر الإمبراطوري، لان تلك الجمعيات كانت قوية والمرموقة وذات نفوذ حيث هيمنت بشكل فعال على التجارة، و تعد عنصر مهم آخر يدعم التجارة في العالم الروماني[3]، تم توزيع الامتيازات والحصانات القانونية للحرفيين (أصحاب المصنوعات اليدوية) بشرط ان تقدم العمل الضروري للاستخدام العام[4].

بواسطة هذه الجمعيات تم ربط الفلاحين بالأرض والحرفيين والتجار بجمعياتهم، وأصبحت العضوية فيها إجبارية وراثية، استخدم الأباطرة كوليجيا (Collegium) كأدوات لضمان احترام الالتزامات المالية وغير المالية[5].

أدى التوسع في زراعة الكروم أيضًا إلى النمو في صناعة النبيذ، خاصة بعد تدهور هذه الصناعة في إيطاليا، كانت مصانع النبيذ مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بصناعة الزيوت، كان يعتقد أن الزيت والنبيذ هما الأكثر المنتجات الإفريقية الهامة في العصر الروماني، ومع ذلك، فإن كان اكتشاف أدوات صنع النبيذ في إفريقيا أقل من العثور عليه زيوت معاصرة لخفتها

---

[1] Verboven, Koenraad , Associations, Roman, Oxford Classical Dictionary, 2019, P03.

[2] Peter Candy, Ferrándiz, Emilia Mataix , Op. Cit, P70.

[3] Peter Candy, Ferrándiz, Emilia Mataix , Op. Cit, P61.

[4] Verboven, Koenraad , Op. Cit, P 05.

[5] Ibid , P 06.

وبساطتها هذه الأدوات، ارتبطت صناعة الزيت والخمور بالتوازي مع صناعات مثل صناعة جرار التخزين لاستخدامها في حفظ هذه المنتجات، وفي البداية صنع جرار على الطراز الأفريقي، كما انعكست النماذج الإيطالية لصناعة الجرار – الخزف السيجيلي[1]– في القرن الثاني على الثقافة الإفريقية، كان النموذج الأفريقي مخصصًا لتخزين الزيت ونموذج آخر لتخزين النبيذ، اكتسب الزيت الافريقي شهرة واسعة في الإضاءة وفي التدليك بالحمامات، وذلك بسبب تأثير تشريعات الإدارة الرومانية التي كانت سبب النجاح في زيادة إنتاجية هذه الشجرة من القرن الثاني م بعد استغلال الأرض غير مستصلحة[2].

اما قانون ميتليا دي فولونبيس[3](Lex Metilia De Fullonibus) كان القصد منه تنظيم أنشطة تنقية واعداد الصوف، حيث كان الحرفيين مسؤولين عن تنظيف وإعداد الصوف الخام لاستخدامه في المنسوجات، وضع القانون معايير في عملية تنظيف ومعالجة الصوف، كما نظم استخدام الماء فيها، كما حدد القانون عقوبات لمن يخالف أحكامه، بما في ذلك الغرامات وإمكانية منعهم من مزاولة مهنتهم.

كان (Lex Metilia De Fullonibus) مهمًا لأنه كان أحد أقدم الأمثلة على القوانين الرومانية التي تنظم الأنشطة الحرفية الاقتصادية على وجه التحديد، كانت أيضًا مقدمة مهمة للقوانين اللاحقة التي نظمت الحرف والمهن الأخرى في روما القديمة[4].

اخيراً ما يمكن قوله حول مدى تأثير المعطيات التشريعية الصناعية المتوفرة؛ ان هذه مجرد أمثلة قليلة للقوانين الرومانية التي تنظم الأنشطة الحرفية والأنشطة الاقتصادية الأخرى، لان النظام القانوني الروماني كان واسع النطاق ومعقدًا جداً، حيث انه يمكن أن تظهر لنا الأبحاث الأثرية انواع الجرار او المصابيح او بقايا الزجاج وغيرها من المصنوعات كالحلي والخزف، لكن هذه البقايا المادية لا تخبرنا عن التشريعات، بل يمكن ان نستشف بعضها من

---

[1] خديجة منصوري، التطورات الاقتصادية لموريطانيا القيصرية اثناء الاحتلال الروماني، اطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 1996، ص262.

[2] Salma, Op. Cit, P211.

[3] Tenney Frank , Op. Cit, P88.

[4] Scullard, H. H., Roman Politics 220-150 B.C., Oxford At The Clarendon Press,1951, P48.

المصادر القانونية والنصوص الأخرى، و لهذا لا نعرف سوى القليل جدًا عن التشريعات المحلية الخاصة بالحرف و التصنيع.

كانت مجموعات مختلفة من الأشخاص المنخرطين في مهن كانت تعتبر ذات أهمية حيوية للدولة، مثل البحارة (Navicularii)، والخبازين (Pistores) والجزارين (Suarii)، كان مطلوبًا منهم التكتل معًا في جمعيات (Corpora) تعمل تحت إشراف أجهزة الدولة كحكام المقاطعات والقضاة المحليون في البلديات، طُلب من أعضاء جمعية (Corporati) تقديم منتجات أو خدمات للدولة أو بلدياتهم، وجعلت الحكومة جمعياتهم مسؤولة عن تنفيذ الأوامر ذات الصلة، لضمان تلبية احتياجات الدولة، تم جعل العضوية في الكوربورات (Corpora) إلزامية وراثية استمرت احتياجات الدولة في النمو وأصبحت الالتزامات المفروضة على أعضاء هيئة الاشخاص (Corporati) أثقل[1].

## V. قانون التعدين والمناجم (Lex Metalli)

في مقاطعات إفريقيا، التي كانت مصدرًا رئيسيًا للحبوب للإمبراطورية الرومانية، كانت هناك أيضًا عمليات تعدين لمختلف المعادن، بما في ذلك الذهب والفضة والنحاس والحديد، لانها كانت غنية بالموارد الطبيعية، وبموجب حق المعادن والضرائب (Ius Metallorum Ac Vectigalium)[2]، وعلى الرغم من عدم وجود قانون محدد يتعلق بالتعدين في إفريقيا، فمن فرضيات البحث أن قوانين التعدين العامة للإمبراطورية الرومانية كانت ستطبق على المنطقة قيد الدراسة ايضاً بشكل عام، حيث كانت هناك قوانين تنظم ملكية واستغلال المناجم، واستخدام السخرة في المناجم، وفرض الضرائب على عائدات التعدين[3]، صُممت

---

[1] George Mousourakis , The Historical ..., Op.Cit، P 341.

[2] Alfred Michael Hirt, Imperial Mines And Quarries In The Roman World: Organizational Aspects 27 Bc-Ad 235, Oxford University Press Inc, New York, 2010, P84.

[3] جيلبار شارل بيكار، حضارة شمال افريقيا خلال الفترة الرومانية،تر: العربي عقون، دار المثقف، ط01، الجزائر،2020، ص80.

قوانين التعدين الرومانية لحماية مصالح الدولة وحقوق الملكية لأصحاب المناجم والعاملين في مجال التعدين، ساعدت هذه القوانين في تنظيم صناعة التعدين في المناجم [1](Metallurn).

ووفقًا لمبدأ أن كل ما هو تحت الأرض ملك لمالك الأرض، فإن المعادن كانت إما ملكية خاصة أو مملوكة للدولة، تم استغلال المناجم العامة من خلال موظفي الإمبراطورية الخاصين بالمناجم (Procurator Ferrariarum) و جامعي الضرائب العامة (Publicani) الذين دفعوا للدولة مبلغًا ثابتًا، في القرن الأول للميلاد، أصبحت المناجم تدريجيًا تحت الإدارة الإمبراطورية التي كانت تمارس سيطرتها من خلال وكلاء امبراطوريين (Procurators)، وفقًا لنصب فخري منقوش من لامصبا (Lambaesis) في نوميديا لكلاوديوس بروكليوس كورنيليانوس (Claudius Proculus Cornelianu)، كان هذا الفارس أيضًا يحمل لقب الوكيل المختص بالتعدين (Procurator Metallorum)[2]،حسب ما ورد في النصب.(ينظر الملحق 06 الصور)

كان نظام تأجير المناجم لا يزال قيد الاستخدام ولكن الإشراف المكثف من قبل المسؤولين الإمبراطوريين شمل كلا من الإنتاج والعمالة، تمت إدارة حفر المحاجر (Lapidicinae) ومحاجر الرخام بطريقة مماثلة[3]، ومن اشهر قوانين وتشريعات التعدين مايلي:

### 1-قانون التعدين الاول (Lex Fereariarum)

(Lex Ferrariarum) هو تشريع حول صناعة الأحذية داخل منطقة التعدين وبيع المسامير، لان الضريبة على المسامير واستخدام الحديد حيث يشير إلى أن بيع الحديد

---

[1] Berger, Adolf , Op. Cit, P581.

[2] Alfred Michael Hirt , Op. Cit, P103.

[3] Berger, Adolf, Op. Cit ,P.581

للبرابرة ممنوع تمامًا، ويخضع لعقوبة الإعدام، بالنظر إلى للقيود القانونية والقيود المفروضة على تعدين وتجارة الحديد، فإن استبعاد هذا المعدن من الملكية الخاصة امر لابد منه[1].

## 2- قانون التعدين (Lex Metalli Vipascensis)

وهو قانون ينظم التعدين عثر عليه في منطقة (Vipasca) (البرتغال الحالية)[2]، يهدف إلى منع استغلال عمال المناجم وضمان التوزيع العادل لإيرادات التعدين، كان للإمبراطورية الرومانية نظام متطور لقوانين التعدين يطبق في مقاطعاتها[3]، بما في ذلك تلك الموجودة في أفريقيا، تحكم هذه القوانين جميع جوانب التعدين، بما في ذلك الملكية والتحكم في حقوق التعدين وظروف العمل، من أشهر القوانين المتعلقة بالتعدين في الإمبراطورية الرومانية قانون (Lex Metalli Vipascensis)[4]، الذي ينظم التعدين وتجارة المعادن الثمينة، وضع القانون قواعد للتنقيب عن المعادن والمواد الخام، والتعدين، ونقل المعادن، وكذلك وضع معايير للأوزان والمقاييس المستخدمة في التجارة[5]، حيث أثر (Lex Metalli Vipascensis) على الإيرادات الناتجة عن التعدين على حساب السكان المحليين لصالح سلطات الاحتلال الروماني، وساعد ذلك على ضمان استمرار نشاط التعدين في أن احتياجات الدولة الرومانية.

[1] Alfred Michael Hirt , Op. Cit, P87.

[2] Nicola Mackie, La Mine Antique D'aljustrel (Portugal) Et Les Tables De Bronze De Vipasca By C. Domergue, Journal Of Roman Studies, Vol. 75 ,1985, P292.

[3] Rostovtzeff, Michele, Storia Economica E Sociale Dell'impero Romano, Sansoni, 2003, P155.

[4] José D'encarnaçao - Catarina Cunha Leal , Technique Et Métiers Dans L'épigraphie Romaine De L'occident Hispanique , L'africa Romana, Atti Dell'xi Convegno Di Studio Cartagine, 15 -18 Dicembre , Editrice N Torchietto - Ozieri ,1996, P177.

[5] عطية سميرة، جراية محمد رشدي، التعدين في إفريقيا الرومانية (قانون Lex Metalli نموذجاً)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مج08، عدد03، الجزائر، 2023. ص 1034.

## 3-قانون ميتاليس ديكتا (Lex Metallis Dicta)

وهو قانون عقوبات و ضرائب خاص بالمناجم، فوفقًا لقانون ليكس ميتاليس ديكتا، فإن العبيد المدانين بسرقة المواد الخام يتم بيعهم بشرط ألا يعودوا أبدًا إلى المناجم (Metalla) أو أراضي المعادن (Territoria Metallorum)، او في حالة ما اذا كان رجل حر تم ضبطه يسرق مواد خامة، فيستولي المدعي على ممتلكاته ويمنع من دخول منطقة التعدين، تنطبق قواعد مماثلة على مخربي عمليات التعدين: العبيد الذين عوقبوا أو بيعوا بوجوب الابتعاد عن أي منجم[1]، وتخضع المعادن المستخرجة هناك وتنقل خارج مناطق التعدين [2]لرسوم أو ضريبة، فيما يتعلق بممتلكات المناجم والمحاجر الخاضعة للسيطرة الإمبراطورية، من امثلة المقالع الرخامية في مقاطعات افريقيا لدينا شيميتو(Simitthus Chemtou Simittu) [3] ذات الرخام المستخدم في بناء الاعمدة وبعض القنوات الناقلة[4].

حسب راي الباحث الفريد هيرت فإن الفرضية القائلة بأن محاجر الرخام النوميدية في شيميثو وربما المحاجر الأخرى كانت ملكية عامة كان لها آثار قانونية طفيفة قياسا على امتيازات قوانين التعدين الإمبراطور لبقية الإقليم، عن طريق القياس مع الإجراء المصادق عليه للإعفاء من الضرائب[5]، يعتبر (Lex Metalli Vipascensis) مثالًا مبكرًا مهمًا لتدخل السلطة في تنظيم استخراج الموارد الطبيعية، وكان له تأثير كبير على تطوير ممارسات التعدين في روما القديمة وخارجها، لعبت التشريعات الرومانية للعمليات الاستخراجية في مقاطعات إفريقيا دورًا مهمًا في الاقتصاد الروماني، حيث قدمت مواد خام قيمة لإنتاج العملات المعدنية والأسلحة والسلع الأخرى.

---

[1] Alfred Michael Hirt , Op. Cit, P48.

[2] J. C. Edmondson, Mining In The Later Roman Empire And Beyond: Continuity Or Disruption, The Journal Of Roman Studies, Vol. 79 , 1989, P84.

[3] Alfred Michael Hirt , Op. Cit, P304. قدم الباحث الفريد ميشال هيرد تفاصيل دقيقة حول مناجم شميتو

[4] Alexander Graham, Roman Africa : An Outline Of The History Of The Roman Occupation Of North Africa, Notes And Queries, New York , 1902, P132.

[5] Alfred Michael Hirt , Op. Cit, P100.

## VI. قوانين البنية التحتية:

من اهم جوانب البنية التحتية لدينا؛ الطرق وقنوات المياه والموانئ، حيث كانت هناك قوانين تنظم بناء وصيانة الطرق والقنوات والموانئ، فما هو مدى تأثير تشريعات البنية التحتية على الاقتصاد المحلي؟ ودور البنية التحتية في الاقتصاد الروماني ببلاد المغرب القديم، فمن اشهر تشريعات البنى التحتية لدينا:

### 1-قانون انشاء الطرقات (Ius Viarum) و (Ius Agendi)

ان عمليات مسح الأراضي التي ارتبطت بالزراعة والتوسع أدت إلى إنشاء الطرق، لتسهل عملية التوسع بالجنوب وللتحكم في العمق النوميدي، فشق الطرق كان في البداية لأغراض عسكرية لكنه سرعان ما حقق نجاحًا كبيرًا للأهداف الاقتصادية المؤدية إلى نشاط ديناميكية التجارة، لتسهيل ونقل المنتجات الإفريقية مثل الزيت والحبوب والنبيذ، فمنذ عصر عائلة فلافيوس، كان هناك زيادة الاهتمام بتوسيع شبكة الطرق الرئيسية في ولايات أفريقيا[1]،فمن هذه الاقتراح لدينا اقتراح قانون التربيون كوريو (Tribune[2] Curio)، الذي اقترح قانونًا لإصلاح الطرق، كان يُنظر إلى كوريو (Curio) عندما روج لقانونه باعتباره مضرًا بحياة الرفاهية الخاصة بالنبلاء التي تضر بالناس[3].

بموجب قانون الالواح الاثنتي عشر، يجب أن تكون الطرق بعرض ثمانية أقدام على طول أقسام مستقيمة وستة عشر قدمًا بالمنعطفات[4]، حيثما يجب أن يكون الطريق عريضًا بدرجة كافية لقيادة مركبة، إذا لم تكن واسعة بما يكفي للمركبة ولقطعان الحيوانات، ما يمكن ملاحظته أن الطريق قد تم تعريفه من خلال امكانية النقل على عجلات[5]، بموجب حق المرور (Ius Eundi) وتتضمن أيضًا الحق في قيادة الحيوانات الجر أو المركبات على ممتلكات غير

---

[1] Salma, Op. Cit, P217.

[2]W,Roller, Duane, The World Of Juba Ii And Kleopatra Selene: Royal Scholarship On Rome's African Frontier, Routledge ,2003, P32.

[3] Ray Laurence , Op. Cit, P, 41.

[4] Ibid , P58 .

[5] Ibid , P 53.

حسب ما نص عنه حق استخدام الطريق (Ius Actus)،ويسهر على تطبيقها مسؤولين عن الطرق خارج روما (Duoviri Curators) Viarum .[1]

من قوانين الطرقات والذي ينظم بناء وصيانة الطرق، أنشأ قانون (Ius Viarum) أو حق الطريق، والذي كان مسؤولا عنه أمناء الطرق [2] (Curatores Viarum) الذين كانوا مسؤولين عن صيانة الطرق بالإضافة إلى ذلك، أشار حق اجندا (Agendi Ius)[3] إلى التزام المجتمعات المحلية بالمشاركة في بناء الطرق، كان [4](Ius Agendi) مفهومًا في القانون الروماني القديم يشير إلى التزام المجتمعات المحلية بالمشاركة في مشاريع الأشغال العامة، مثل إنشاء وصيانة الطرق والقنوات والبنية التحتية الأخرى، كان أثر هذا التشريع جلياً في خدمة المجتمع، الذي يعني حرفياً الحق في القيام أو واجب الأداء، وتم تطبيقه من خلال آليات قانونية مختلفة، بما في ذلك الغرامات والعقوبات على أولئك الذين فشلوا في الوفاء بالتزاماتهم.

## 2-تقنيات البناء (Opus Reticulatum)

أثبتت أطروحة فيتروفيوس* (Vitruvius) في الهندسة المعمارية أنها دليل معماري مهم لتتبع أنماط الأبنية الرومانية، وهو يصف إحدى التقنيات المفضلة للعمارة المحلية عالية الجودة وهي (Opus Reticulatum)[5]، وهو نوع من تقنيات البناء الرومانية القديمة التي تتضمن استخدام أحجار صغيرة مربعة تقريبًا مرتبة في نمط شبكي قطري لتشكيل هيكل يشبه الشبكة، تم استخدام هذه التقنية بشكل شائع في بناء الجدران والأقبية خلال فترات

---

1 Rachel Feig Vishnia , Roman Elections In The Age Of Cicero Society, Government, And Voting , Routledge , New York , 2012 ,P75.

2 Guarino, Antonio , Op. Cit, P344.

3 M. Cary, Notes On The Legislation Of Julius Caesar, The Journal Of Roman Studies, Vol. 19 , 1929 , P141.

4 يشير Ius Agendi أيضا الى (Iumentum. الحق في نقل حيوانات الجر عن طريق ممتلكات غير. ينظر: Berger, Adolf, Op. Cit ,P526.

* ينظر صفحة 17 من هذا البحث.

5 Jasper Griffin, Oswyn Murray, Boardman, John , Op. Cit, P540.

الجمهوريين والإمبراطوريات من التاريخ الروماني، يتم ترتيب الأحجار المستخدمة في (Opus Reticulatum)[1] في شكل متعرج لتشكيل شبكة من الخلايا على شكل الماس، تتمثل إحدى مزايا (Opus Reticulatum) في قوتها الهيكلية، والتي تأتي من النمط المتشابك للأحجار، مما يجعله أكثر مقاومة للانهيار أو التشوه من أنواع البناء الأخرى، غالبًا ما تم استخدام (Opus Reticulatum) مع تقنيات البناء الأخرى، مثل[2] (Opus Incertum) (أحجار غير منتظمة الشكل)، أو[3] (Opus Testaceum) (بالطوب)، أو (Opus Mixtum) (مزيج من أنواع مختلفة من البناء)، لإنشاء جدران ذات أنماط وزخارف مختلفة.

كذلك تطرقت بعض بنود نص قانون البلديات[4] (Lex Iulia Municipalis) متعلقة بتنظيم بناء وصيانة الأشغال العامة، مثل المعابد و الطرق والقنوات المائية، بحيث يهدف إلى ضمان صيانة البنية التحتية، واستخدام أموال دافعي الضرائب بكفاءة في تحسن وجه المدن.

### 3-قانون منع النفقات المفرطة ليكس سومبتواريا (Lex Sumptuaria) للحد من ارتفاع المباني

قانون سومبتواريا (Lex Sumptuaria)[5] الذي حد من ارتفاع المباني في روما القديمة والذي يتضمن قوانين مختلفة تم تمريرها لمنع النفقات المفرطة في المآدب واللباس و المباني، سُن

---

[1] Tenney Frank , Economic History Of Rome .To The End Of Republic , Baltimore The Johns Hopkins Press, 1920 ,P173.

[2] Pichot, Adeline, Les Édifices De Spectacle Des Maurétanies Romaines, Thesis, University Of Lausanne
Posted At The University Of Lausanne Open Archive, 2010, P161.

[3] Touatia Amraoui , Crafts In Roman North Africa , Technical Transfer And Permanence Through Grain Mills And Fullonicae , University Of New England ,020, P130.

[4] Jefferson Elmore , The Professiones Of The Heraclean Tablet (Lex Iulia Municipalis), The Journal Of Roman Studies, Vol. 5 , 1915, P136.

[5] Roselaar, Saskia T. , Op. Cit, P 151.

هذا القانون في عهد يوليوس قيصر[1] عام 58 ق.م، وعززه أغسطس لاحقًا خلال فترة حكمه، حيث قنن عدد طوابق المباني، لأن المباني في روما شيدت على ارتفاع هائل قبل عصر الإمبراطورية، وأنه في عهد أغسطس أصدر مجلس الشيوخ قانونًا يقيد ارتفاع المباني في شوارع روما إلى 60 قدمًا، لأسباب تتعلق بالسلامة، كما قيد استخدام المواد باهظة الثمن مثل الرخام وأنواع معينة من الخشب لبناء المباني، الى غاية وقت تراجان الذي سمح بحد 70 قدمًا، من الممكن تمامًا أن يكون قانون أوغسطان[2] هو الذي أثر في إعادة بناء قرطاج، التي بدأت في عهده[3]، ان الهدف من القانون هو منع الترف المفرط وضمان السلامة العامة من خلال الحد من مخاطر انهيار المباني و انتشار الحرائق. (ينظر الملحق 24 الصور)

يشير قانون (Lex Sumptuaria) إلى نوع من التشريع الذي ينظم أو يحد من المبالغ المالية التي يمكن للأفراد أو الجماعات إنفاقها على أنواع معينة من السلع أو الخدمات[4]، مثل منع الاسراف المفرط على الملابس والطعام والشراب والمجوهرات و الابنية وحتى الجنازات.

### 4-قانون الحمامات (Balneis)

كان للإمبراطورية الرومانية قوانين ولوائح مختلفة تتعلق بالحمامات العامة، والتي كانت سمة مركزية للحياة الاجتماعية والثقافية الرومانية، غطت هذه القوانين والتشريعات مجموعة واسعة من الموضوعات، مثل بناء وصيانة الحمامات، ومعايير النظافة لأحواض الاستحمام،

---

[1] Elmore, Jefferson, Op. Cit, P136.

[2] Goukowsky, Paul , Appien Histoire Romaine Le Livre Africain, Vol08, Les Belles Lettres, Paris, 2001, P124.

[3] Alexander Graham, Roman Africa An Outline Of The History Of The Roman Occupation Of North Africa, Longmans, Green, And Co, New York ,1902, P24.

[4] M.H. Crawford , Roman Statutes , Institute Of Classical Studies School Of Advanced Study ,University Of London , 1996, P507.

وأنواع الأنشطة المسموح بها في الحمامات[1]، بشكل عام، كانت الحكومة الرومانية مسؤولة عن الإشراف على بناء وصيانة الحمامات العامة.

اما في مقاطعات افريقيا، كان هناك العديد من الحمامات العامة التي كانت بمثابة مراكز اجتماعية وثقافية ذات أثر هام، خاصة في المدن الكبرى مثل قرطاج و أوتيكا و تيمقاد[2]، غالبًا ما كانت هذه الحمامات متقنة للغاية، مع غرف متعددة للاستحمام الساخن والبارد والاسترخاء، في حين أن القوانين المحددة التي تسيير الحمامات في إفريقيا قد تكون قد اختلفت اعتمادًا على الفترة الزمنية والموقع الجغرافي، لكن غالباً هي تتضمن معايير النظافة، والرسوم والضرائب على المستحمين والموظفين، بشكل عام، يعكس قانون الحمامات الروماني أهمية النظافة العامة، والدور المركزي الذي لعبته الحمامات في الحياة الاجتماعية والثقافية للإمبراطورية.

حسب ما ذكر في قانون التعدين في المواد المتعلقة بالحمامات، يتوجب على المسيير (Conductors)، تنظيم إدارة الحمام العام وتلقى ما يدفعه من يرتاد الحمامات[3]؛ لكنه فرض عليه عقوبات شديدة حيث ألزم المسير أن يكون الحمام جاهزًا دائمًا وأن يتكفل به على نفقته الخاصة، مع وجوب إبقاء أحواض الاستحمام مليئة بالماء الدافئ كل يوم على مدار العام، كما يجب تلميع الادوات المعدنية مرة واحدة في الشهر، و تجدر ملاحظة أن تشريع لوح الجوسترال (Aljustrel) في قانون (**Lex Metalli Vipascensis**)؛ تطرق لتنظيم جدول الحمامات العامة، النساء يستحممن من الفجر حتى الظهر، اما الرجال من فترة الظهر حتى المساءً، اما الاستثناء الوارد في جدول الجستريل للتعدين، تم التطرق للذين يتم إعفاؤهم من دفع مستحقات الحمام، مع الاستثناء القانوني

---

[1] Hewitt, Sonia , The Urban Domestic Baths Of Roman Africa , A Thesis Submitted To The School Of Graduate Studies In Partial Fulfilment Of The Requirements For The Degree Doctor Of Philosophy, 2000, P 50.

[2] Hewitt, Sonia, Op. Cit, P231.

[3] Oruns, G ., Lex Metalli Vipascensis, Vol06, P380.

لبعض الأشخاص كالمدرسين، والأطفال، والجنود، وفئة من الموظفين... إلخ، وهو الامر الذي يعد شيئًا جديدًا في نظام الحمامات[1].

كما يجب توفير الحمامات يوميا بسعر عملة واحدة للفرد، وفقًا لتقدير الوكيل الامبراطوري، كما يلتزم مسير الحمامات العامة بإبقاء منشآته مفتوحة؛ سواء في النهار أو الليل، بحيث يجب أن يتدفق الماء البارد هناك بوفرة،[2] ويجب أن يرتفع الماء الساخن إلى مستوى معين، بشرط ان يغسل كل شهر المراجل وتنظيفها وتغليفها بالشحم.

## 5-قانون الجلوس بالمسارح (Lex Julia Theatralis)

ليكس يوليا (Lex Julia Theatralis) 18 ق.م قانون المسرح[3]، كان تأثيره هو طلب الجلوس للنخبة والأثرياء في مسارح الألعاب، حسب النظام الاجتماعي من خلال تقسيم المقاعد في أنواع مختلفة من الألعاب والمهرجانات؛ تم استبعاد النساء من بعض الأنواع من الالعاب، وهبطن إلى مقاعد منفصلة؛ مع تحديد قواعد اللباس بموجب قانون (Lex Vestiaria)؛ كذلك تم فصل الشباب عن السيدات؛ وأصبحت منح المقاعد الخاصة في الألعاب وسيلة لإعطاء الشرف والشهرة للمواطن.[4]

## 6-القانون البحري(Lex Rhodia) وقانون الموانئ (Lex Portus)

خلال فترة الجمهورية الرومانية كان هناك ما يسمى (Portotium) أي واجب الميناء، وهي الرسوم التي تدفعها السفن لتمويل وصيانة الموانئ العامة، اما في الإمبراطورية الرومانية، فتحول الامر، لضريبة جمركية على التجارة بين المقاطعات الرومانية كافة، على سبيل المثال قانون الأكومندا (Accomenda) وهو "التزام المال أو البضائع" [5] يدفعها

---

[1] Soromenho Augusto,،La Table De Bronze D'aljustrel Rapport ،1877, P14.

[2] Flach, Jacques, Op.Cit. P 16.

[3] Parkins, Helen M, Op. Cit, P38.

[4] Parkins, Helen M, Roman Urbanism Beyond The Consumer City, Routledge, London,2005 P 38.

[5] Fellmeth, Aaron X. Horwitz, Maurice , Op. Cit, P09.

مالكي السفن (Navicularii) بموجب القانون البحري (Lex Rhodia)، الذي يتكون من اتفاقيات تشمل عقدين؛ العقد الاول بين مُصدر البضائع وربان السفينة لتقسيم صافي الأرباح المحققة من بيع البضائع في ميناء الوصول، أجازت الاتفاقية الأولى عبر التفويض (Mandatum) لربان السفينة بيع البضائع نيابة عن الْمُصدر[1]؛ والعقد الثاني (عقد الشراكة) كان اتفاق تقاسم الأرباح بين المصدرين وربان السفينة، ثم يتم اللجوء لقانون روديا دي إيكتو (Rhodia De Iactu) عندما يتعلق الأمر بالنزاعات المتعلقة بالبحر[2].

## VII. القانون التجاري (Ius Mercatorum)

لعبت القوانين والتشريعات الاقتصادية الرومانية دورًا حاسمًا في تنظيم الاقتصاد وضمان استقراره، حيث وفرت إطارا قانونيًا للتجارة، مما سهل تبادل السلع والخدمات، كما أنها تنظم الضرائب التي توفر للدولة الإيرادات اللازمة لتمويل عملياتها، كما تحمي القوانين والتشريعات الاقتصادية حقوق الملكية، مما شجع الاستثمار والنمو الاقتصادي، حيث كانت هناك قوانين تنظم حركة البضائع والتعريفات والموانئ.

كان للإمبراطورية الرومانية مجموعة من القوانين التجارية تُعرف باسم (Ius Mercatorum) أو "قانون التجار"[3]، نظم هذا القانون البيع والشراء، وكذلك تسيير الأسواق، وطُبق في جميع المقاطعات الرومانية، بما في ذلك إفريقية، تضمنت بعض اللوائح المحددة في إفريقيا اشتراط بيع البضائع بالوزن أو القياس، واستخدام العملات المحلية، والقواعد المتعلقة باستيراد وتصدير سلع معينة، ومع ذلك، قد تختلف التفاصيل الدقيقة لهذه القوانين اعتمادًا على الفترة الزمنية والموقع المحدد داخل كل لمقاطعة.

---

[1] Bruce W. Frier And Dennis P. Kehoe, Law And Economic Institutions, University Of Western Ontario,2018, P128.

[2] Elsemieke Daalder, The Decreta And Imperiales Sententiae Of Julius Paulus: Lawand Justice In The Judicial Decisions Of Septimius Severus , The Impact Of Justice On The Roman Empire, Proceedings Of The Thirteen Thworkshop Of The International Network Impact Of Empire , Vol34, Brill , Boston ,2017, P55.

[3] Kremer, David , Op. Cit, P11.

1-قانون التجار (Ius Mercatorum) قانون مركاتوريا، الذي ينظم المعاملات التجارية بين التجار[1]، قدم هذا القانون إطارا قانونيًا لتطوير التجارة في الجمهورية الرومانية استمر (Lex Mercatoria) في تسهيل نمو التجارة والتبادل التجاري في جميع أنحاء الإمبراطورية الرومانية فيما بعد.

ساهم هذا القانون في نمو النشاط التجاري الداخلي والخارجي، حيث ان أسواق الحبوب والزيت والنبيذ ظهرت في مدن أفريقيا، وكان توكا وتوبورسك أكثر أسواق الزيت الهامة، من حيث التجارة الخارجية، اما القمح والزيت؛ فكانا من أهم الصادرات الإفريقية، حيث اعتمد الرومان على أعداد من السفن سواء الرومان أو الأفارقة لتولي المهمة في التحويلات الدائمة وخاصة القمح والزيت والنبيذ لإفاء حاجة روما لهذه السلع، وكذلك لبقية السلع الإفريقية[2]، يتوافق ذلك مع ما ورد في مرسوم هدريان لإمداد الزيت لأثينا (Lex Olearia Hadrianea).

2-قانون المخازن (Leges Horreorum) او (Lex Horreorum)
هي القوانين المتعلقة بإيداع البضائع في المخازن الكبيرة[3] التي تحتفظ بها الحكومة للحفاظ على الطعام (الذرة والزيت والنبيذ) للاستخدام العام والتوزيع، اشهرها ألواح (أرشيف Puteolan Of The Sulpicii)[4].

1 Mcginn, Paul Du Plessis Thomas A. J , Op. Cit, P103.
2 Salma, Op. Cit, P218.
3 Aubert, J J, Law , Business Ventures And Trade, Oxford University Press, 2016, P05.
4 Peter Candy, Ferrándiz, Emilia Mataix , Op. Cit P138.

## 1-تشريعات التعريفة الجمركية والقانون البحري

تم العثور على نقش زاراي الحجري في المنطقة الحدودية لزاراي Zarai في نوميديا، سنة 202 م، نسبة للمدينة التي عثر عليه بها، إن الموقع الممتاز للمدينة جعل منها مركزا تجاريًا مهما على محورين الأول شرقي غربي على الحدود بين موريطانيا القيصرية ونوميديا، والثاني شمالي جنوبي على مشارف طرق القوافل القادمة من المناطق الجنوبية للأوراس المتوجهة إلى موريطانيا، ويسجل التعريفات الجمركية لمجموعة مختارة من السلع، بما في ذلك الفراء والجلود والماشية والعبيد، إلى جانب المنسوجات.

من الواضح أن هذه البضائع مرت على طول طرق الترحال الممتدة بين حوض الحضنة وسهول قسنطينة، كقائمة جمركية برسوم ثابتة، كانت تعريفة (Zarai) وثيقة تتضمن ثلاثة بنود تعريفة [1]، اولها قانون ضريبة الرأس (Lex Capitularis)، و قانون ملابس الاجانب (Lex Uestis Peregrinae)، و وقانون الجلود (Lex Coriaria)، بالإضافة إلى فقرة رابعة مرتبطة بقانون [2] (Lex Portus)يوضح وجود مثل هذه الوثيقة العامة حركة المنسوجات وتفاعل مجتمعات الأفارقة مع الأسواق المدنية و العسكرية، تحدد تعريفة Zarai أيضًا أنواع منتجات المنسوجات الجاهزة التي يمكن تبادلها، مثل زي الاجانب فمنها (Abolla)، و (Tunica)، و (Lodix) و (Sagum)، بالإضافة إلى الصوف والجلود الصوفية، يوحي التصوير الواسع النطاق للصيادين الذين يرتدون زي الستر والساغوم في أيقونات شمال إفريقيا بمحاذاة ملابس الصورة والملابس الرومانية.[3]

إن محتوى الوثيقة يزودنا بنظرة جيدة عن نوعية المواد الخاضعة للضريبة ومقدارها وهي ترتكز في مجموعها على أربعة تشريعات رومانية سابقة ضبطت هذا النوع من الرسوم وهي:

---

[1] Amy Elizabeth Place, Fashioning Identity In The Late Roman And Late Antique World: The Case Of North Africa (C. Ad 200-500) , Thesis Submitted For The Degree Of Doctor Of Philosophy At The University Of Leicester, 2020 ,P79.

[2] Marcel Benabou , Op. Cit, P183.

[3] Amy Elizabeth Place , Op. Cit, P79.

1-قانون كابيتوليريس (Lex Capitularis) المطبق على العبيد والحيوانات كالأحمرة البغال الأبقار، الخيول الخنازير والماعز[1].

2- قانون اوستيس بريغرينا (Lex Uestis Peregrinae) المتعلق بالأقمشة العباءة السيناتورية (Apola Senatoria)، العباءات (Tunica)، المعطف البربري (Sagum Barbarum)، الملابس الأجنبية والإفريقية.

3-قانون كورياريا (Lex Coriaria)[2] للجلود المدبوغة المصقولة الطرية، جلود الماعز والخرفان والفراء.

4-قانون بروتوس (Lex Portus)حول الخمور التين، البازلاء، التمور والصمغ، تختلف القوانين التي تنظم المشروع الزراعي عن تلك التي تنظم المشروع التجاري[3]، كذلك يتطرق قانون بورتوس (Lex Portus) المذكور في نقيشة (Zarai), حول الرسوم جمركية بالنسبة للثروة الحيوانية في المنطقة، ويتعلق ذلك بالأحصنة، الفرس، البغال، الحمير، الابقار، الخنازير، الخراف، الضأن باستثناء الابل لأنها حيوانات حمل الأثقال معفاة من الضرائب، و التي كانت تستخدم في العتالة [4].

## 2-قانون البيع (Lex Venditionis)

قانون المبيعات البيع (Lex Venditionis) [5] أو قوانين البيوع (Leges Venditionis) هو القضية المركزية في أي نظام قانوني حيث يوجه حركة البضائع، حيث

---

1 لخضر فاضل، الأنشطة التجارية و المرفئية في الجزائر القديمة خلال العهد الروماني، دورية كان التاريخية، العدد 23، مارس 2014، ص4.

2 Amy Elizabeth Place , Op. Cit, P79.

3 Volterra Edoardo, Bibliografia Di Diritto Agrario Romano, Firenze, B، Coppini, 1951, P 25.

4 Guey, Julien, Note Sur Le Limes Romain De Numidie Et Le Sahara Au Ive Siècle. In: Mélanges D'archéologie Et D'histoire, Tome 56, 1939, P213.

5 Peter Candy, Ferrándiz, Emilia Mataix , Op. Cit, P 54.

يجب بيع منتجات الحصاد كالزيتون والنبيذ، أو الماشية أو العبيد، وذلك من خلال المزادات، فما هي الشروط والأحكام في (Leges Venditionis) ؟

(Leges Venditionis) هو مصطلح لاتيني يشير إلى مجموعة من القوانين المتعلقة ببيع الممتلكات، وخاصة الأراضي، في روما القديمة، و مقاطعاتها المستفيدة من حق الاطلنة، تم تطوير هذه القوانين استجابة للحاجة إلى تنظيم بيع الممتلكات، بموجب هذه القوانين، يُطلب من البائع تقديم سند واضح للملكية التي يتم بيعها، خالية من أي امتيازات أو أعباء، كما طُلب من البائع الكشف عن أي عيوب في الممتلكات، بموجب مرسوم تصريحات البائع وعيوب الشيء المباع في مرسوم (Edictum De Mancipiis Emundis Vendundis)[1]، وهو مرسوم بكفالة بشأن بيع العبيد[2].

بالإضافة إلى ذلك، فإن قانون البيع يشترط أن يبرم المشتري والبائع اتفاقية رسمية مكتوبة، والتي تحدد شروط وأحكام البيع، يجب أن يشهد على هذه الاتفاقية ما لا يقل عن خمسة أفراد، مع التوقيع على الوثيقة، ففي حال نشأ نزاع ما بين المشتري والبائع بعد البيع، فإن قانون البائع (Lex Venditionis) ينص على إجراء قانوني لحل النزاع[3]، حيث ان تلك النزاعات تأخذنا لقانون تعويض الاضرار ليكس أكويليا (Lex Aquilia)[4] الذي يتعامل مع مسؤولية الأضرار التي يسببها شخص لممتلكات شخص آخر، أنشأ (Lex Aquilia) نظامًا للتعويض عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات، حسب قيمة الممتلكات التي تضررت، وهذه بعض الامثلة فقط عن قوانين البيوع المتنوعة والتي يصعب حصرها.

---

[1] Fara Nastim Schiavone, Aldo , Op. Cit, P 129.

[2] Guarino, Antonio , Op. Cit, P273.

[3] Eva Jakab, Wolfgang Ernst, Kaufen , Kaufen Nach Römischem Recht , Alexander Von Humboldt-Stiftung, Zürich Schweiz,2008, P237.

[4] Eva Jakab, Wolfgang Ernst , Kaufen Nach Römischem Recht Antikes Erbe In Den Europäischen Kaufrechtsordnungen, Universität Szeged, Berlin-Heidelberg ,2008 , P 99.

## 3-قانون حول الاوزان و المقاييس (Lex Silia De Ponderibus Publicis)

كان (Lex Silia De Ponderibus Publicis) ينظم استخدام الأوزان والمقاييس في المعاملات العامة[1]، مثل التجارة، كما حدد العقوبات المفروضة على القضاة الذين زوروا أوزانًا أو مقاييس مزورة، تم تمرير القانون من قبل التربيون العام جايوس سيليوس، يتطلب القانون أن يضمن المساعدون الذين كانوا في مناصبهم وقت إقراره توحيد جميع الأوزان والمقاييس العامة والخاصة، حدد القانون أوزانًا ومقاييس قياسية للسلع مثل الحبوب والزيت والنبيذ، وكذلك للمعادن الثمينة مثل الذهب والفضة، تم حفظ الأوزان والمقاييس في المستودعات العامة، وكان التجار مطالبين باستخدامها في جميع المعاملات المتعلقة بهذه السلع، وكان لها تأثير دائم على تطور التجارة.

## 4-قانون ضد الغش والتزوير (Lex Cornelia De Falsis)

كان على السلطات التأكد من أن الأوزان المستخدمة مطابقة للمعايير الرسمية لضمان دقة هذه العمليات، تناول هذا القانون قضايا التزوير والاحتيال[2]، وضع القانون لمنع الاحتيال وحماية سلامة النظم النقدية، ضد تزوير العملات المعدنية وغيرها من أشكال العملة.

## 5-قانون المال (Lex Monetae)

ليكس مونيتي (Lex Monetae) "قانون المال"، وهو القانون المنظم لطباعة النقد واستخدامه والتصرف فيه في منطقة الإصدار[3]، حسب تنوع العملات المعدنية (Nummi Metallorum).

[1] Berger, Adolf, Op. Cit ,P560.

[2] George Mousourakis, The Historical... , Op. Cit, P 275 .

[3] Fellmeth, Aaron X. Horwitz, Maurice , Op. Cit, P171.

## 6-قانون العملة (Ius Cudendae Monetae) الحق في سك النقود

وهو حق الدولة في ختم وطباعة وإصدار وتداول الأموال لاستخدامها في أراضيها[1]، والعملات الأساسية للعملات الرومانية القديمة هي الإيس(Aes) ، بيكونيا (Pecunia) النحاسية، الديناريوس (Denarius) الفضي، و الأوريوس(Aureus) الذهبي، حسب النظام المالي المعمول به (Ratio Pecuniae) .

كان للإمبراطورية الرومانية قوانين ولوائح مختلفة تتعلق بالعملة المعدنية (Nummi Metallorum)، والتي تم تطبيقها في جميع أنحاء مقاطعاتها، بما في ذلك إفريقيا، في عهد كل إمبراطور، كانت هذه القوانين تحكم إنتاج وتوزيع واستخدام العملات المعدنية، فضلاً عن قيمتها وتكوينها، أصدر الأباطرة في وقت لاحق عملاتهم الخاصة وأجروا تغييرات قانونية على نظام العملات، اختلفت التفاصيل الدقيقة لهذه القوانين بمرور الوقت، اعتمادًا على الحاكم المعين والظروف الاقتصادية والسياسية للعصر، على سبيل المثال، خلال أزمة القرن الثالث، كانت هناك تغييرات متكررة على العملات المعدنية، بما في ذلك انخفاض قيمة العملة وإصدار أنواع جديدة من العملات المعدنية لمعالجة التضخم والمشاكل الاقتصادية الأخرى، تعد دراسة الآثار المتعلقة بالعملات المعدنية الرومانية والقوانين المرتبطة بها مجالًا معقدًا ودقيقًا، مع العديد من التفاصيل والاختلافات اعتمادًا على الوقت والمكان المعني.

## 7-مرسوم الاسعار (Edictum De Pretiis)

كان المرسوم الشهير للأسعار مرسوم دي بريتييس(Edictum De Pretiis) لعام 301 م [2]،والذي سنه للإمبراطور دقلديانوس خلال فترة الحكم الرباعي (Tetrarchs)، محاولة منهجية لتنظيم الأسعار من قبل الدولة ولتثبيت العملة، وضع حدًا أقصى للأسعار والأجور على مجموعة مفصلة من السلع والخدمات[3]، وفق منهجية الدولة

---

[1] Fellmeth, Aaron X. Horwitz, Maurice , Op. Cit , P153.

[2] Albert Ollé-Martin, Caroline Aymé-Martin, History De L Humanite, L'unesco , Barcelone ,Espagne ,2005, P86.

[3] George Mousourakis, The Historical... , Op. Cit, P 15.

بالقطاع الاقتصادي، لكن آثاره لم تدم طويلاً[1]، ومع ذلك، لم تؤثر هذه التغييرات على المقاطعات، حيث فشل النظام إلى حد كبير واستمرت الميول الإقطاعية في النمو بشكل أقوى نتيجة لعدم قدرة الحكومة المركزية على ممارسة السيطرة على كبار ملاك الأراضي.

## 8-قانون الحبوب الذرة (Leges Frumentariae)

قانون ينظم كل ما يتعلق بالحبوب ليكس فرومينتاريا[2] (Lex Frumentaria)، وهو سلسلة من القوانين الرومانية المتعلقة بتوريد الحبوب للشعب من المقاطعات،كان من المتوقع أن تحرص الحكومة على تزويد سوق الذرة بشكل صحيح، حتى خلال مواسم الندرة، حيث وجب عليهم شراء الذرة من البلدان المجاورة وبيعها للناس بسعر مدعم[3]، الذي بموجبه كان يحق لكل مواطن أن يحصل كل شهر على كمية معينة من القمح (Triticum) بنصف أسعار السوق المعمول بها، ومن القوانين الاخرى المتعلقة بالذرة (Lex Cornelia Caecilia) وهي هيئة الرقابة على سوق الذرة، و قانون (Lex Terentia Cassia)، الذي كان مجرد تجديد لـ (Lex Sempronia)، مع إضافات وتعديلات فيما يتعلق بالطريقة التي كانت الدولة ستحصل بها على الحبوب، كذلك قانون (Lex Appuleia)، والذي من خلاله كانت الدولة تبيع الذرة بسعر ثابت.

صدرت أوامر للحكام بالعمل ضد المضاربين وبالتالي ضمان الإمداد الكافي من المواد الغذائية للأسواق في أوائل القرن الثاني قبل الميلاد، كان الاحتكار جريمة في روما، والتي عوقبت من قبل الايدل (Aediles) تعامل قانون (Lex Iulia De Annona) قانون أوغسطاني ضد قيام التجار برفع أسعار السوق للمواد الغذائية أو ارتكاب ممارسات أخرى

[1] George Mousourakis, The Historical… , Op. Cit, P324.

[2] Erdkamp Paul P.M, A Starving Mob Has No Respecr Urban Markets And Food Riots In The Roman World, 100 B.C. - 400 A.D, The Transformation Of Economic Life Under The Roman Empire, Impact Of Empire, Nottingham, Amsterdam , 2002, P113.

[3] О. Г. Михайлова, Фрументарні Закони І Види Соціального Хліба У Давніх Римлян: Лінгвокультурологічний Аспект, Philology, VIII(72), Issue: 241, , Київ, Україна, 2020, P 41.

غير عادلة في بيع أو نقل المواد الغذائية، ولمحاكمة المضاربين في المقاطعات، مع المضاربة وتنظيم سوق الحبوب[1]، فحسب قوانين البلديات التي تمت صياغتها على غرار القانون الروماني، تعتبر مثالاً آخر على التأثير الروماني على ظروف السوق في البلدات والمدن الإقليمية، لا يجوز لأي شخص في تلك البلدية شراء أو تخزين أي شيء أو الانضمام إلى شخص آخر أو الاتفاق أو الدخول في شراكة من أجل بيع شيء ما بثمن باهظ أو عدم بيعه بشكل كافٍ، في حين أنه قد يكون صحيحًا أن مثل هذا البند لم يضيف أي أداة جديدة إلى لوائح السوق الحضرية، إلا أنه قدم توحيدا لقوانين البلدات والمدن التي أسسها الرومان في المقاطعات الإفريقية[2].

كان ليكس لوليا دي انونا (Lex Iulia De Annona)، الذي نظم استيراد وتصدير الحبوب، الأثر الكبير في ضمان إمدادات غذائية للسكان الرومان عن طريق منع النقص والتأكد من توزيع الحبوب في جميع أنحاء الإمبراطورية، ساعد هذا القانون أيضًا على ضمان استقرار أسعار الحبوب.

### 9-قانون تنظيم استهلاك اللحوم (Lex Fannia)

ابتداءً من القرن الثاني ق.م، كانت هناك محاولات لتنظيم استهلاك اللحوم، واعتبرت بعض جوانبها إشكالية، كجزء من التشريع المتعلق باللحوم، على سبيل المثال، حدد قانون[3] (Lex Fannia) لعام 161ق.م، تنظيم استهلاك اللحوم، بالإضافة إلى ليكس فانيا (Lex Fannia)كان هناك قوانين أخرى مثل ليكس ديديا (Lex Didia) (143 ق.م )، ليكس أوفيديا (Lex Aufidia)، ليكي ليسينيا (Lex Licinia) (قبل 103 ق.م )، ليكس إيميليا سومبتواريا (Lex Aemilia Sumptuaria) (115 ق.م )، ليكس كورنيليا (Lex Cornelia) (81 ق.م ) كل منها مختص باستهلاك محدود للحوم

1 Berger, Adolf, Op. Cit ,P533.

2 Paul Erdkamp, The Grain Market In The Roman Empire, A Social, Political And Economic Study, Cambridge University Press, New York,2005, P 265.

3 Hollander, David B., Farmers And Agriculture In The Roman Economy, Routledge ,London ,2019. P65.

بشكل مباشر أو غير مباشر[1]، كذلك(Lex Antia) قانون ليكس أنتيا لعام 71 ق.م الذي فرض تناول الطعام بالخارج (الذي يستهدف القضاة والقضاة المنتخبين)[2].

صدرت سلسلة من القوانين من أجل قمع الرفاهية المتزايدة في الحياة الرومانية المرتبطة بالقوانين الفخمة[3](Leges Sumptuariae) التي سُنت خلال هذه الفترة كانت مصممة لكبح وتقنين أقصى الإنفاق التفاخر، ولمنع الطبقة الأرستقراطية من إفلاس نفسها في محاولة للتنافس مع بعضها البعض بهذه الطريقة[4].

حيث تم منع الملابس الفخمة على النساء، والإفراط في المجوهرات، والإسراف في الولائم والأعياد، لكن هذا التشريع لم يكن ناجحًا لأن المنع او الحظر، بالإضافة إلى الضرائب المرتفعة، تكررت بشكل متكرر، مثل قوانين (Lex Aemilia)، (Lex Fannia)، (Lex Oppia)، (Lex Orchia). كما تم أيضًا حظر الجنازات الفاخرة بشكل متكرر، أولاً من خلال الالواح الاثني عشر، ثم في وقت لاحق، كثيرا ما تدخل القناصل في سن قوانين المحظورات، على غرار قانون (Lex Iulia Sumptuaria) الذي تم سنه بواسطة الامبراطور اغسطس (Augustus).[5]

## 10–قانون الأسواق (Ius Nundinarum)

بالنسبة للأسواق (Nundinae) في بلاد المغرب القديم ، والأماكن التي أقيمت فيها الأسواق بشكل دوري وبالنظر إلى المدن في المقاطعات الإفريقية، فإن الدليل على وجود تلك الاسواق (Nundinae) ضئيل جدًا في الواقع؛ لكن تم العثور على بضعة نقوش تدلنا على أماكن وزمن انعقاد تلك الأسواق، ففي أربع حالات تم وضع النقوش بعقارات

---

1 Hollander, David B, Op. Cit, P, 79.

2 Parkins, Helen M , Op. Cit, P89.

3 Lexetivs, L.L. Kofanov , Op. Cit, P438.

4 Parkins, Helen M. , Op. Cit, P 88.

5 Berger, Adolf, Op. Cit, P724.

خاصة، وهناك نقشين اثنين آخرين في كاستيلا بالقرب من سيرتا، و نقش بالحساونة قرب تيارت غربي الجزائر[1].

كان قانون السوق (Ius Nundinarum) تنظيمًا مهمًا لنظام السوق الروماني، والذي أنشأ دورة سوق منتظمة مدتها ثمانية أيام يمكن للأسواق أن تقام فيها[2]، او القواعد القانونية التي تحكم الأسواق [3]، أخذت دورة السوق (Nundinae) اسمها من الكلمة اللاتينية (Novem) التي تعني "تسعة"، حيث كانت الأسواق تقام كل تسعة ايام، تم تصميم هذا النظام لضمان إقامة الأسواق بانتظام وأن يكون للمزارعين والتجار جدول زمني يمكن التنبؤ به لبيع وشراء سلعهم، كذلك تم تحديد (Nundinae) في كثير من الأحيان كمصطلح لدفع الديون المالية، وفقًا لأحد الآراء، يمكن أن يطلب الدائن هذا السداد في اليوم الأول، بينما رأى فقهاء آخرون أنه يمكن سداد الدفعة على مدار فترة الثمانية أيام بأكملها[4].

في بلاد المغرب القديم، كما هو الحال في المقاطعات الرومانية الأخرى، كان من الممكن تطبيق قانون السوق (Ius Nundinae) على جميع الأسواق وهو الحق في إقامة المعارض والأسواق [5]، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، حيث يتضمن هذا القانون اللوائح التي تحكم تنظيم الأسواق و اقامتها، مثل قوانين الأوزان والمقاييس، ومعايير السلع والبضائع، والرسوم والضرائب للتجار، كان لقانون السوق(Ius Nundinarum) أيضًا آثار اجتماعية وثقافية مهمة، حيث كانت الأسواق مواقع مهمة للتفاعل الاجتماعي والتجارة في

---

[1] Elizabeth Fentress, Where Were North African Nundinae Held?, Communities And Connections ,Vol1, Issue6, Oxford ,2007,P125 ،

[2] Berger, Adolf, Op. Cit ,P 602.

[3] Plessis, Paul J. Du Ando, Cliffor Dtuori, Kaius , Op. Cit, P660.

[4] Berger, Adolf، Op. Cit, P 602.

[5] J.A. Vanrossum, The End Of The Bat Avian Auxiliaries As 'National' Units, Mpact Of Empire (Roman Empire, C. 200 B.C. -A.D. 476) Roman Rule And Civic Life: Local And Regional Perspectives Proceedings Of The Fourth Workshop Of The International Network , Amsterdam ,2004, P129.

المجتمع الروماني، من خلال إنشاء دورة منتظمة للأسواق، كما ساعد القانون على تسهيل التجارة والنشاط الاقتصادي في جميع أنحاء الإمبراطورية، ولعب دورًا رئيسيًا في تطوير الاقتصاد الروماني بافريقيا، مثل مرسوم صادر عن مجلس الشيوخ بشأن أسواق مقاطعة بيجينسيان (Beguensian) في أراضي (Musulamii) في كل شهر[1]، وهو (Nundinis Saltus Beguensis Senatusconsulturn De) لعام 138م، وهو امتيازات سوقية مُنحت لموقع محلي في إقليم إفريقيا[2]، يعطي نقش شمالي إفريقيا الرومانية نص سيناتوس (Sultum)، الصادر في عام 138 م[3]، والذي سمح لسناتور آخر، (Lucilius Africanus)[4]، بالاحتفاظ بمرتين شهريًا على[5] (Saltus Beguensis)، وهي عقار خاص[6] تم إنشاؤه على الأرض التي كانت تنتمي سابقًا إلى الكونفدرالية القبلية للموسولام(Musulamii) [7].

لم يكن هناك قانون واحد ينظم دورة سوق (Nundinae) في الإمبراطورية الرومانية[8]، حيث كان يتم التعامل مع تنظيم الأسواق عادة على المستوى المحلي، ومع ذلك، كانت هناك قوانين ولوائح مختلفة تحكم عمل الأسواق بشكل عام، على سبيل المثال، أثناء

---

[1] P. F. Girard & F. Senn, Les Lois Des Romains, , The Roman Law Library, Napoli, 1977, P232.

[2] Berger, Adolf, Op. Cit ,P698 .

[3] Kolendo Jerzy, Le Colonat En Afrique Sous Le Haut-Empire, Deuxième Édition Revue Et Augmentée,Besançon : Université De Franche-Comté, Annales Littéraires De L'université De Besançon, 1991,P18.

[4] Carlsen, Jesper , Land And Labour Studie In Roman Social And Economic History , «L'erma» Di Bretschneider Carlsen , Roma ,2013, P200.

[5] Bowman, Alan , Wilson, Andrew, The Roman Agricultural Economy Organization, Investment, And Production, Oxford University Press,2013, P20.

[6] Fentress, Elizabeth, Where Were North African Nundinae Held, Communities And Connections, Vol01, Issue06, 2007, P125.

[7] Plessis, Paul J، Duando, Cliffordtuori, Kaius , Op. Cit, P661.

[8] Jerzy Kolendo , Le Colonat En Afrique Sous Le Haut-Empire,2e Édition, Revue Et Considérablement Augmentee, Annales Littéraires De L'université De Besançon, ,Paris ,1991, P16.

الجمهورية الرومانية، نظم قانون (Aemilian Lex Aemilia) لعام 187 ق.م عمل الأسواق في روما، بما في ذلك إنشاء أيام سوق محددة وقواعد تنظم عمل التجار، وبالمثل، خلال الإمبراطورية الرومانية، وضع المرسوم الإمبراطوري (Edictum Praetorium) قواعد لتنظيم الأسواق في جميع أنحاء الإمبراطورية[1]، بما في ذلك معايير الأوزان والمقاييس وحل النزاعات بين المشترين والبائعين، قد تختلف التفاصيل المحددة لهذه القوانين واللوائح اعتمادًا على الفترة الزمنية والمكان، لكنها تهدف عمومًا إلى ضمان تجارة عادلة ولحماية المستهلكين من الاحتيال والاستغلال، تضمنت بعض هذه القوانين ما يلي:

-تنظيم الأوزان والمقاييس: لمنع الاحتيال وضمان التجارة العادلة، وضع القانون الروماني معايير للأوزان والمقاييس المستخدمة في الأسواق، وكان يُطلب من التجار استخدام هذه المعايير عند إجراء المعاملات.

-تحديد أيام السوق المحددة: حددت دورة السوق (Nundinae) جدولًا منتظمًا للأسواق، وكان من المتوقع أن يبيع التجار سلعهم في هذه الأيام المحددة فقط[2].

-فرض الرسوم والضرائب: يُطلب من التجار دفع الرسوم والضرائب من أجل المشاركة في الأسواق، وقد يؤدي عدم القيام بذلك إلى فرض غرامات.

-تنظيم النشاط التجاري: وضع القانون الروماني القواعد التي تحكم الاعمال التجارية في الأسواق، بما في ذلك أنواع البضائع التي يمكن بيعها، وتسعير البضائع، وحل النزاعات بين المشترين والبائعين[3].

---

[1] وول ديورانت، المرجع السابق، ص526.

[2] وفاء بوغرارة، الحياة الثقافية في المغرب القديم بين الاصالة و تأثر الثقافات الوافدة 146ق.م -431م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الثقافي و الاجتماعي المغاربي عبر العصور، جامعة ادرار، 2013-2014، ص 167.

[3] نفسه، ص 167.

## السوق الداخلي ماتشليوم (Macellum)

كان (Macellum) عبارة عن سوق أو قاعة سوق داخلية [1]حيث يتم بيع المواد الغذائية والسلع الأخرى، كان (Macellum) عبارة عن مبنى كبير مستطيل الشكل به أفنية مفتوحة وممرات ذات أعمدة وأكشاك للتجار لعرض بضاعتهم، كان (Macellum Magnum) أحد أشهر أنواع (Macella)، ويقع في الساحات العامة (Forum Holitorium) [2]، والذي كان سوقًا خاصاً بالخضروات، تم بناء (Macellum Magnum) في القرن الثاني الميلادي وكان أحد أكبر وأهم الأسواق في المدينة.

تم تنظيم السوق عادةً حسب نوع المنتج، مع وجود مناطق منفصلة للخضروات والفواكه واللحوم والأسماك وغيرها من السلع، كان التجار ينشئون أكشاكهم في وقت مبكر من الصباح، و العملاء يتدفقون إلى السوق لشراء المنتجات الطازجة وغيرها من السلع، بالإضافة إلى كونها مركزًا للنشاط التجاري، كانت (Macellum) أيضًا مركزًا للحياة الاجتماعية والثقافية، اما اليوم، لا يزال من الممكن رؤية أنقاض العديد من أنواع (Macella) [3]في روما والمدن القديمة الأخرى في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط، مما يوفر لمحة عن الحياة اليومية والنشاط التجاري للعالم القديم.

---

[1] Ward-Perkins, J. B, From Republic To Empire: Reflections On The Early Provincial Architecture Of The Roman Wes, Journal Of Roman Studies, Rome, 2017, P16.

[2] Vennarucci, Rhodora Grate, A City Of Shops, A Nation Of Shopkeepers": Fixed-Point Retailing In The City Of Rome, Late 3 Rd C Bce To 2 Nd /3 Rd C Ce, A Dissertation Submitted To The Faculty Of The Graduate School Of The University At Buffalo, State University Of New York In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy ,2015, P38.

[3] Daniel Hoyer , Public Feasting, Elite Competition, And The Market Economy Of Roman North Africa, The Journal Of North African Studie, Routledge ,2013, P581.

## أسواق الاقمشة (Basilicae Vestiaria)

تم بيع الملابس في التجمعات أو (Basilicae Vestiaria)، من ناحية أخرى، خدمت الأسواق الدورية في تبادل السلع التي جلبها التجار المتجولون (Pedlars Ambulatores)، والتعامل على سبيل المثال، في الفخار والسلع المنسوجة والاقمشة[1]، أو على وجه الخصوص، الأشياء المعدنية مثل المسامير التي قد لا تكون متاحة محليًا، كما أنهم سيسمحون، كما يفعلون اليوم، لصغار المنتجين المحليين ببيع منتجاتهم مباشرة، دون تدخل الوسطاء[2]، حيث يتم كل أو جزء من أعمال الغزل والنسيج وما إلى ذلك في المناطق الريفية بينما تهتم المدن بالبيع، حيث تمتلك مدينتان أفريقيتان مجمعات معمارية؛ في جميلة[3] (Cuicul) سوق اقمشة (Basilica Vestiaria) وفي (Timgad) ساحة عامة لبيع الاقمشة (Vestiarium Adiutricianum)، كانت هذه السلع مستوردة أو منتجة محليًا وفي الحالة الأخيرة تم بيعها إلى يتم تصديرها[4].

توضح تعريفة زاراي الجمركي Zarai، التي تشير إلى بيع الماشية في الأسواق البيكورا في نونديينيوم(Pecora In Nundinium) . على غرار أسواق المواشي في روما سوقي (Forum Boarium) و (Forum Pecuarium) من الجدير بالملاحظة، في الواقع، أنه لا يوجد ساحة سوق واحد للماشية (Boarium) أو (Pecorarum) معروف في مدن بلاد المغرب القديم ، اليوم، يقع أهم سوق للماشية والإبل في المنطقة الواقعة شمال جبال الأوراس خارج تيمقاد (Timgad)[5].

---

[1] Berger, Adolf, Op. Cit ,P360.

[2] Elizabeth Fentress, Op. Cit, P 126.

[3] Antonella Patricia Merletto, Public Toilets (Foricae) And Sanitation In The Ancient Roman World: Case Studies In Greece And North Africa, A Thesis Submitted For The Degree Of Doctor Of Philosophy Department Of Architecture & Civil Engineering October 2020 ,University Of Bath, P 390.

[4] Bowman, Alan, Cameron, Averil, Garnsey, Peter , Op. Cit, P 422.

[5] Elizabeth Fentress, Op. Cit, P 127.

يمكن ربط الازدهار مباشرة بهم، كما تم ربط الموانئ الأصغر، جاءت نسبة كبيرة من البضائع المشحونة إلى روما من عقارات الأثرياء، الذين باعوا منتجاتهم لوسطاء أو حملوها إلى السوق بأنفسهم، وفي كلتا الحالتين تجاوزوا المدينة، ومع ذلك، فإن ذكر روما في العديد من قوائم (Campanian Nundinae) يشير إلى أن هذه الأسواق المحلية، التي تُعقد بشكل دوري في مدن المنطقة، كانت تشارك أيضًا في إمداد المدينة، كمواقع يمكن فيها جمع فوائض الفلاحين الصغيرة معًا للشحن، ربط تدفق البضائع بين المدن الداخلية وتلك الموجودة على الساحل، ومن ثم إلى روما نفسها[1].

## مهام الايدل في الاسواق (Aedile)

كانت مهام الايدل تتمثل في الإشراف على الطرق والمباني العامة وصيانتها، مثل المذابح والمعابد (Procuratio Aedium Sacrarum)، وحفظ السجلات العامة و الألعاب العامة، والإشراف على استيراد السلع الأساسية إلى روما (Cura Annonae)[2]، و الايدل هم حراس المدينة (Urbis Curatores)، تم تكليف Aediles بواجبات الشرطة وكانوا مسؤولين عن الحفاظ على النظام.

كانت إحدى أولى وظائف الايدل (Aedile) وأهمها هو الإشراف على الأنشطة في السوق، والمراسيم المتعلقة ببيع البضائع والتأكد من أن الأسعار المفروضة معقولة وأن المقاييس والأوزان المستخدمة تتوافق مع المعايير المحددة، لعبت مراسيم (Aediles) التي مارسها في السوق دورًا مهمًا في تطوير قانون البيع الروماني[3]، ومن الأمثلة على التشريع الإمبراطوري من هذا النوع مرسوم الأسعار الشهير مرسوم دي بريتييس (Edictum De Pretiis) لدقلديانوس، الصادر عام 301 م[4]، كانت مهمة الايدل ان يتبع أيضًا النموذج

---

[1] Helen M ‹Parkins, Roman Urbanism Beyond The Consumer City, Routledge, Taylor & Francis E-Library, London, 2005, P46.

[2] ناير مختار، التجارة البحرية في الحوض الغربي للبحر الابيض المتوسط في العصور القديمة من عهد الفنيقيين الى عهد الاحتلال الروماني، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ القديم، جامعة وهران 1 احمد بن بلة، 2017- 2018، ص156.

[3] George Mousourakis, The Historical... , Op. Cit, P 93.

[4] Ibid , P350.

الذي وضعه دقلديانوس نفسه، عندما صدر مرسوم الأسعار، تم نشره على نطاق واسع في جميع أنحاء الإمبراطورية[1].

أن تأثير قانون الأسواق (Nundinae) كانت مرتبطة بالاقتصاد الداخلي للمقاطعة[2]، ولكن ليس بالمقاطعات الخارجية للتجارة والتبادل على نطاق واسع بين المقاطعات، أو بين العقارات الزراعية والدولة المركزية، ومع ذلك فإنه من الصعب تخيل أن الأسواق الدورية لم تكن تقام مثل اليوم، في كل تجمع ذي حجم كبير، لم يتم إنتاج منتجات مثل المنتجات الإفريقية الفخار الاحمر في كل مكان[3]، التي تم بيعها من قبل التجار المتجولين في الأسواق الدورية.

هذه مجرد أمثلة قليلة على العديد من القوانين واللوائح التي كانت ستطبق على الأسواق ودورة (Nundinae) في الإمبراطورية الرومانية، في حين أن التفاصيل المحددة لهذه القوانين قد تختلف باختلاف الفترة الزمنية والمكان، إلا أنها تهدف عمومًا إلى ضمان تجارة عادلة وتعزيز النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء الإمبراطورية.

**قوانين التمويل**

هناك جانب آخر يجب استكشافه وهو الممارسات المالية في بلاد المغرب القديم، هل تم استخدام أي مؤسسات مصرفية أو أدوات مالية؟ كيف كانت أسعار الفائدة وكيف كانت تدار القروض؟

---

[1] Leadbetter Bill, Galerius And The Will Of Diocletian, Routedge, London, 2009, P 230.

[2] L. Carton , Les Fabriques De Lampes Dans L'ancienne Afrique , Mprimerie Typographique Et Lithographique L Fouqu E , Oran, 1916, P18.

[3] Simon, Matthew, Ma, Hobson, Op. Cit, P97.

**البنوك والمصارف:**

من أجل تقييم مدى تطور السوق المالية الرومانية، نحتاج إلى معرفة ما إذا كان هناك وسطاء ائتمان، أي مؤسسات توسطت بين المقترضين والمقرضين، وتجنب الاتصال المباشر بينهم، أكثر وسطاء الائتمان شيوعًا في العديد من المجتمعات هي المصارف، ومن حسن الحظ أن المؤرخين القدامى والاقتصاديين لم يكن لدى البنوك الرومانية بالضرورة أماكن عمل ثابتة، تم توفير سبعة الى خمسة، تابيرنا (Tabernae) (المحلات المغلقة)[1] في الفروم الروماني (Forum) على وجه التحديد لاستئجار المصرفيين، وكان هذا ترتيبًا شائعًا في المدن الرومانية بالمقاطعات حيث تظهر الألواح الكامبانية أن معظم المعاملات التي تنطوي على هذه المصارف[2] قد تم الاتفاق عليها وتسجيلها من قبل أشخاص اجتمعوا في الفروم (Forum)، كما هو معتاد في معظم الأعمال التجارية الخاصة والعامة في المدن الرومانية، استند بعض المصرفيين إلى أسواق الجملة والمواد الغذائية الفاخرة للمزادات[3]، تم الاحتفاظ بالمال والسجلات في منزل المصرفي الخاص (Villa)، وأحيانًا في غرفة الهوريوم (Horreum).

كان تجنب وضع الأموال في وضع الخمول في بعض الصناديق، كان رد تراجان هو اختيار حل السوق على الحل الإداري، وكان لتوجيهاته الإمبراطورية قوة القانون، وإدراكه أن بإمكان مؤسسة مالية أن تقرض أكثر من خلال تخفيض سعر الفائدة، يُظهر كذلك أن الرومان يصلون إلى الإمبراطور ويشملهم تصور منحنى الطلب على القروض، كان أحد العناصر المهمة في التمويل المدني هو رأس المال الذي تبرع به المحسنون للمدينة أو للمعبد

---

[1] Bowman, Alan K., Peter Garnsey, Averil Cameron, The Cambridge Ancient History The Crisis Ofempire, A.D. 193–337, Second Edition ,Volume Xii The Crisis Ofempire, A.D. 193–337, Cambridge University Press, 2008 , P767.

[2] Ville Georges, La Gladiature En Occident Des Origines À La Mort De Domitien. Rome : Ecole Française De Rome , Bibliothèque Des Écoles Françaises D'athènes Et De Rome ,1981, P382.

[3] Peter Temin, The Roman Market Economy Princeton University Press, New Jersey, 2013, P186.

لتمويل بعض الأنشطة[1]،والذي تم إقراضه لأعضاء النخبة المحلية، فانتشرت هذه الممارسة إلى بلديات إيطاليا والمقاطعات الناطقة باللاتينية، وقبل كل شيء بإفريقيا [2].

[1] Hemelrijk, Emily A. , Women And Society In The Roman World , Cambridge University Press ,2021,P14.

[2] Peter Temin , Op. Cit, P 174.

اخيرا يمكن القول ان القوانين والتشريعات الاقتصادية الرومانية قد لعبت دورًا حاسمًا في تنظيم اقتصاد الإمبراطورية الرومانية وضمان استقرارها داخل المقاطعات الإفريقية، ومن أهم القوانين الاقتصادية التي كانت معنية بتنظيم التجارة، والضرائب، وحقوق الملكية وخصيصاً ما تعلق منها بالزراعة، ووفرت هذه التشريعات إطارا قانونيًا للنشاط الاقتصادي، مما سهل النمو الاقتصادي، حيث تأثرت القوانين والتشريعات الاقتصادية المطبقة في المقاطعة القنصلية ومقاطعة نوميديا ومقاطعة موريتانيا لأفريقيا إلى حد كبير بالقوانين الاقتصادية الرومانية ونظمت جوانب مختلفة من النشاط الاقتصادي فيها، بدأت تتطور خلال العصر الجمهوري، واستمرت في التطور طوال الفترة الإمبراطورية، قدمت هذه القوانين إطارا قانونيًا لتنظيم حقوق الملكية والعقود والمعاملات التجارية، وساعدت في نمو الزراعة والتبادل التجاري في جميع أنحاء المقاطعات الإفريقية.

تكيف القانون أو التشريع مع الظروف الخاصة بكل مقاطعة، لأن لكل مقاطعة تاريخها وثقافتها ومواردها واحتياجاتها التي أثرت على أنشطتها الاقتصادية، لذلك سمحت السلطة الرومانية بدرجة معينة من المرونة والاستقلالية لحكام المقاطعات لسن القوانين والتشريعات التي تناسب أوضاعهم الخاصة، كما أنهم دمجوا بعض القوانين والعادات الموجودة مسبقًا في المقاطعات في النظام القانوني الإمبراطوري.

كان لقوانين روما تأثير كبير على الجانب الاقتصادي في مقاطعات إفريقيا، ولا سيما خلال الجمهورية الرومانية والإمبراطورية الرومانية المبكرة، نفذت الحكومة الرومانية سياسات اقتصادية مختلفة لضمان استقرار وازدهار مقاطعاتها الإفريقية، كان أحد أهم السياسات الاقتصادية التي أدخلتها روما هو تطوير النظام القانوني الروماني، الذي استند إلى مفهوم سيادة القانون، حيث وفر بيئة مستقرة للتجارة، سمح هذا للتجار بممارسة الأعمال التجارية عبر المقاطعات الإفريقية بمختلف تقسيماتها.

بالإضافة إلى النظام القانوني، نفذت روما أيضًا مجموعة متنوعة من السياسات الاقتصادية لتعزيز الزراعة والتعدين والصناعات الأخرى، تضمنت هذه السياسات بناء البنية التحتية، مثل الطرق وقنوات المياه والموانئ، والتي سهلت نقل البضائع والمواد الخام في جميع

أنحاء مقاطعات افريقيا، كما شجعت روما على إنشاء الصناعات المحلية وشبكات التجارة، مما ساعد على تحفيز النمو الاقتصادي في المقاطعات، كما قدمت الحكومة الحوافز الضريبية وأشكال أخرى من المساعدة بسن القوانين لتشجيع تطوير الصناعات مثل صناعة المنسوجات والفخار والتعدين...

ومع ذلك، وعلى الرغم من التأثير الإيجابي للسياسات الاقتصادية الرومانية الزراعية على مقاطعات إفريقيا، كانت هناك أيضًا بعض النتائج السلبية، على سبيل المثال، غالبًا ما أدت الضرائب الباهظة التي فرضتها روما، إلى صعوبات اقتصادية وفقر للسكان المحليين، وهذه تعد من التأثيرات السلبية على بلاد المغرب القديم.

باختصار، كان لقوانين روما آثار إيجابية وسلبية على الجانب الاقتصادي لمقاطعات إفريقيا، بينما ساعدت السياسات الرومانية ومشاريع البنية التحتية على تحفيز النمو الاقتصادي، كان للضرائب الثقيلة واستغلال الموارد الطبيعية أيضًا عواقب سلبية على السكان المحليين.

من خلال دراسة هذه الجوانب التشريعية، يمكن تطوير فهم شامل للديناميكيات الاقتصادية للإمبراطورية الرومانية في بلاد المغرب القديم، ويمكن أن توفر دراسة هذه القوانين وتأثيرها على الاقتصاد رؤى قيمة حول الديناميكيات الاقتصادية للإمبراطورية الرومانية في بلاد المغرب القديم.

# الفصل الثاني:

# أثر التشريعات على الجانب الاجتماعي في بلاد المغرب القديم

## 1- قوانين الأحوال الشخصية

## 2- قوانين المواطنة وأثرها

## 3- نماذج عن الآثار التشريعية بالنسبة للمدن والشخصيات القانونية

## الفصل الثاني: التشريعات الرومانية الاجتماعية وأثرها على بلاد المغرب القديم:

كانت للقوانين والتشريعات الرومانية تأثير عميق على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، في مقاطعات إفريقيا خلال العصر الإمبراطوري، بما في ذلك الزواج والعبودية والملكية، وخلال هذا الفصل، سوف نستكشف القوانين والتشريعات الرومانية التي أثرت على المجال الاجتماعي في إفريقيا خلال فترة الاحتلال الروماني ومناقشة تأثيرها على المجتمع.

ومن أهم الطرق التي أثرت بها القوانين والتشريعات الرومانية الاجتماعية على بلاد المغرب القديم كانت من خلال إنشاء إطار قانوني ينظم العلاقات والتفاعلات الاجتماعية، كما قدم القانون الروماني مجموعة مشتركة من القواعد والمعايير التي تم تطبيقها في جميع أنحاء الإمبراطورية، بما في ذلك في المقاطعات الإفريقية، ساعد هذا الإطار القانوني في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والنظام، كما أنه سهل التواصل والتجارة بين مختلف المناطق.

فلدراسة الجانب الاجتماعي للإمبراطورية الرومانية في بلاد المغرب القديم، من المهم مراعاة العوامل المختلفة التي شكلت المجتمع خلال تلك الفترة، حيث كان لقوانين وتشريعات الإمبراطورية الرومانية تأثيرات في إفريقيا أنذاك، وتجلى ذلك بطرق مختلفة على المجتمع في المقاطعات الإفريقية بحيث يبدو أن القانون الروماني هو الوحيد في إفريقيا[1].

قسم الرومان السكان إلى فئات قانونية، تم تقسيم سكان الإمبراطورية إلى الرومان واللاتينيين وغير الرومان، تم تقسيم الرومان إلى مجموعات نسميها "الطبقات"، جزئيًا للتمييز بين هذه الفئات والطبقات الاجتماعية تقسيم يعتمد بشكل عام على الثروة.

---

[1] Ludwig Mitteis, Reichsrecht Und Volksrecht In Den Östlichen Provinzen Des Römischen Kaiserreichs, Druck Und Verlag Von B. G. Teubner, Leipzig Germany, 1891.P154.

يتم تمثيل نسخة مبسطة قليلاً من هذه الأنظمة الاجتماعية في المادة الاولى من اللوح العاشر، كان الوضع اللاتيني وضعًا متوسطًا بين غير الرومان الاجانب والرومان، كان لدى المجتمعات اللاتينية في الإمبراطورية دستور على غرار دستور روما[1].

على الرغم من ذلك كان هناك عدد كبير من المجتمعات اللاتينية في الفترة الإمبراطورية، كانت (Junian Latins) مختلفة نوعًا ما وسيتم مناقشتها خلال هذا الفصل، كانت المجتمعات غير الرومانية هي تلك المدن والشعوب التابعة للإمبراطورية التي لم تُمنح مكانة رومانية أو لاتينية، بحيث استمرت هذه المجتمعات في الخضوع لتقاليدها المحلية وأظهرت تباينًا أكبر في التنظيم الاجتماعي مما يمكن تمثيله هنا، بشكل تدريجي، أصبحت روما تؤثر على دساتير العديد من هذه المجتمعات وطوروا مؤسسات أكثر تشابهًا مع تلك الموجودة في روما[2].

فيما يلي مجموعة قوانين متعلقة بشؤون الأسرة في القانون الروماني سيتم التطرق اليها خلال هذا الفصل وهي (Lex جمع Leges) تلعب القوانين دورًا كبيرًا في قانون الأسرة الروماني، وأهم ما في هذا الفصل قوانين زواج أغسطس( Lex Iulia De Maritandis Ordinibus) لعام[3] 18ق.م، وقانون ( Lex Iulia De Adul-Teriis Coercendis) الصادر في 18 أو 17ق.م، وقانون بابيا بوبيا[4] ( Lex Papia Poppaea)[5] من 9 م، حيث حفزت قوانين كل من ( Iulia و Papia) الزواج وتشجع الانجاب.

---

[1] Tenney Frank , Notes On Roman Commerce , The Journal Of Roman Studies, Vol. 27, Part 1: Papers Presented To Sir Henry Stuart Jones ,1937, P77.

[2] Richard Alston, Aspects Of Roman History, Ad 14–117, Routledge London: Taylor And Francis, 2005. P155.

[3] Hurlet, Frédéric , Op. Cit, P41.

[4] M. Charpentier, Annales , Oeuvres Complètes De Tacite. Tome Premier. Annales /Traduction De Dureau De Lamalleparis - Imprimerie F Levé, Rue Cassette. 17 , P153.

[5] Olivier Hekster , Op. Cit, P186.

ومن بين القوانين الأخرى التي سنتطرق لها قانون "ليكس إيليا سينتيا" (Lex Aelia Sentia) لعام 4 م، [1] والذي يقيد حق إعتاق العبيد؛ وقانون ليكس أكويليا (Lex Aquilia) لعام 287 ق.م، والذي منح الإنصاف ضد الضرر غير المشروع بالممتلكات و قانون أتينيا (Lex Atinia)، الذي حرم استخدام الممتلكات المسروقة[2]، وقانون ليكس كورنيليا (Lex Cornelia De Veneficis Et Sicariis)، قانون تجريم القتل الأساسي لعام 81 أو 80ق.م.[3]

وقانون فالسيديا (Lex Falcidia) لعام 40 ق.م، الذي يثبت أن الموروثات لا يمكن أن تتجاوز ثلاثة أرباع تركة الموصي [4]، و قانون ليكس جليتيا(Lex Glitia) – تاريخه غير معروف – والتي تعاملت مع الوصايا غير الصالحة[5]، و قانون لاتوريا ( Lex Laetoria) لعام 192او 191ق.م، والذي يحمي القاصرين الذين تقل أعمارهم عن خمسة وعشرين عامًا، و قانون مينيسيا (Lex Minicia) 90ق.م، حيث يحصل الطفل الذي كان والديه على جنسية مختلفة على الوضع الأدنى من الجنسية[6].

و(Lex Pompeia De Parricidiis) من 55 أو 52 ق.م، الذي قمع قتل أفراد الأسرة، ثم خلال فترة الإمبراطورية الرومانية، تم استبدال القوانين تدريجيًا بواسطة المراسيم الصادرة عن مجلس الشيوخ (Senatusconsulta) والتشريعات الإمبراطورية الدستور (Constitutiones)، وكلاهما حصل على تأثير القانون[7].

---

[1] Bradley, Keith , Op. Cit, P156.

[2] Lecaudey, Timothée , Op. Cit, P 149.

[3] Billows, Richard A , Julius Caesar. The Colossus Of Rome , Routledge , Taylor & Francis E-Library, New York , 2009,P 91.

[4] Duncan-Jones, Richard, The Economy Of The Roman Empire Quantitative Studies, Cambridge University Press, Britain, 1974, P 229.

[5] Du Plessis, Paul J, Borkowski's Textbook On Roman Law, Op. Cit, P 239.

[6] Nicholas, Barry, Op. Cit, P 83.

[7] Frier, Bruce W. Mcginn, Thomas A.J , Op. Cit, P484.

في السنوات الأولى للإمبراطورية، زاد عدد المقاطعات الرومانية، كان هذا جزئيًا بسبب إدخال نظام جديد للتقسيم الإقليمي ومن جهة اخرى بسبب التوسع الإضافي للأراضي الرومانية بعد غزو الأراضي الجديدة مثل المناطق الجنوبية لسواحل المقاطعات الإفريقية، وعلاوة على ذلك، تم اتخاذ تدابير تهدف إلى تحسين حالة الريفيين: تم تبسيط عملية تقديم قضاة المقاطعات المتهمين بالظلم إلى العدالة؛ أعيد تنظيم الضرائب الإقليمية وشكلت خدمة مدنية دائمة لإجراء الإحصاء وتحصيل الضرائب؛ تم تشجيع تطوير مراكز حضرية جديدة؛ وبناء طرق جديدة، وقمع أعمال القرصنة؛ تم تسهيل التجارة، عكست هذه الإجراءات سياسة الإمبريالية الموجهة نحو تحضر السكان الخاضعين لروما[1].

ففي عهد أغسطس، بصفته صاحب السلطة[2] (Imperium Proconsulare)، مارس سيطرة مباشرة على المقاطعات الحدودية التي كان يتمركز فيها الجزء الأكبر من الجيش الروماني، تم وضع البقية تحت سيطرة مجلس الشيوخ، أدى ذلك إلى تقسيم المقاطعات الرومانية في نهاية المطاف إلى فئتين: المقاطعات الإمبراطورية (Provinciae Principis) ومقاطعات مجلس الشيوخ (Provinciae Senatus)، سمح أوغسطس وخلفاؤه لبعض الممالك التي تربطها علاقات صداقة مع روما بالوجود، خارج هاتين الفئتين من المقاطعات، تمتعت هذه الممالك بالحكم الذاتي الداخلي ولم تدفع أي ضرائب لروما، لكن علاقاتهم الخارجية كانت تحت سيطرة الإمبراطور، وكانو ملزمين لمساعدة روما عسكريا[3]، لأن الحكومات عادة لا تهتم كثيرًا بسن القانون، وخاصة القانون الخاص بفترة توطين و توطيد الاحتلال، وتترك هذه المهمة للحكام والمسؤولين عن المقاطعات، مثل القضاة وكُتاب القانون، الذين لديهم سلطة سن القانون[4].

---

[1] W. W. Buckland, Arnold D. Mcnair, Roman Law And Common Law A Comparison In Outline, 02ed, Cambridge University Press, Uk, 2008, P23.

[2] Miriam T. Griffin , Nero The End Of A Dynasty , Routledge , Taylor & Francis E-Library, 2001 ,P223.

[3] George Mousourakis , The Historical ...Op.Cit, P 258.

[4] Alan Watson, Law And Society, Beyond Dogmatics Law And Society In The Roman World, Volume 3, Edinburgh University Press , Edinburgh, 2007, P09

## اولاً/ القوانين الاجتماعية

تأثرت التركيبة البشرية لبلاد المغرب القديم كثيرا بالعناصر الوافدة من كل شعوب البحر المتوسط التي انضوت تحت حكم الإمبراطورية الرومانية، وباعتبارها هي الفئة الغالبة استطاعت أن تجعل القوانين الاجتماعية لمصلحها على حساب بقية مكونات العناصر المحلية في مقاطعات الإفريقية وغيره من القوانين التي اعتمدت، إلا أن بعض المصادر تشير بوضوح إلى أن مجلس الشيوخ كان محصنا من المسائلة القانونية، مما سمح للطبقة المهيمنة عليه والمتمثلة في العناصر الرومانية، أن تعيق أي قوانين لصالح من لم ينالوا شرف المواطنة، وهذا حرصا على حماية مصالحها الخاصة في المقاطعات دون أي اعتبار لخصوصية التركيبة السكانية المكونة للإمبراطورية الرومانية بالمقاطعات الإفريقية.

لقد تميزت القوانين في بداية قيام الإمبراطورية الرومانية بالتواضع مع عدم مراعات الطبيعة الإنسانية للمجتمع الروماني فتميزت بالخشونة والتعسف في بعض الحالات ليتغير الوضع مع القوانين التي صدرت في عهد الأسرة السيفيرية والتي تميزت بنوع من الإنسانية مع مراعاة الوضعية الاجتماعية الصعبة التي عانت منها الطبقات الدنيا في المجتمع الروماني، فقد حرصت السلطات الرومانية على تحسين ظروف هذه الفئات، والإرتقاء بهم في السلم الاجتماعي للمجتمع الروماني.

من أهم القوانين التي تم اعتمادها في هذه الفترة نجد امتيازات منحت للأسر التي تتكون من عدد كبير من الإفراد، كما تم محاربة العلاقات غير الشرعية بإحياء قانون (Lex-Julia) الذي ينص على تجريم فعل الزنا،[1] حيث تم تعديل بعض القوانين التي أساءت لسمعة الإمبراطورية، كقانون حق متابعة الأبناء لجرائم الأباء حيث كانوا يمُنعون من وراثة آبائهم، وكذلك الحرمان من المناصب الإدارية، مع سن قوانين خاصة بالأطفال لحمايتهم من

[1] Brian W.Jones , The Emperor Domitian , Routledge , Taylor & Francis E-Library, 2002 ,P35.

التجاوزات التي كانوا يتعرضون لها خاصة فيما تعلق بأموال اليتامى منهم، اجبر المواطنون الذين ورثوا أموالا أن يتقدموا إلى المحكمة[1].

## I. الأحوال الشخصية

### 1-1 الأسرة

إن حجر الزاوية في المجتمعات هو الأسرة (Familia)، وهي وحدة متماسكة تتميز بتماسكها الاجتماعي والاقتصادي، تم تنظيم الأسرة الرومانية[2] على أساس أبوي صارم، كان لرب الأسرة (Pater Familias) سيطرة مطلقة على جميع الأشخاص وجميع الممتلكات داخل منزله[3]، تحت سلطته (Patria Potestas) كزوجته الشرعية وجميع أطفاله الذكور الشرعيين، المتزوجين أو غير المتزوجين (Filii Familias)،[4] وزوجات أبنائه وأطفالهم (Nepotes)[5]، وبناته غير المتزوجات (Jiliae Familias) و أي أطفال بالتبني قد يكون لديه.

امتدت سلطة الأب إلى جميع أحفاده، مهما كانت بعيدة، مثل أحفاده وأحفاده، علاوة على ذلك، كان رب الأسرة هو الشخص الوحيد داخل الأسرة القادر على امتلاك الحقوق بموجب القانون الخاص، لا يمكن لأي شخص خاضع لسطلة الأب في سلطة الوصاية (Potestate Patris)، على سبيل المثال؛ حيازة أو نقل ملكية أو تحمل ديون دون موافقة والده[6].

---

[1] قاسم محمد، الوضعية الاجتماعية و الديموغرافية لغرب موريطانيا القيصرية من 42 م الى سنة 284 م، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ القديم، جامعة وهران 01، 2015، ص 91.

[2] Barry Nicholas, Op. Cit, P. 90

[3] Walter Scheidel, The Cambridge Companion To The Roman Economy, Cambridge University Press, Uk, 2012, P41.

[4] Raphael Taubenschlag , The Law Of Graeco-Roman Egypt In The Light Of The Papyri, 02ed, Panstwowe Wydawnlctwo Naukowe, Warszawa , 1955, P149.

[5] Nicola Laneri, Performing Death Social Analyses Of Funerary Traditions In The Ancient Near East And Mediterranean , Minor Corrections, University Of Chicago, 2008, P242.

[6] George Mousourakis , The Historical ..., Op.Cit، P 40.

كان رب الأسرة مسؤولاً أيضًا عن الشعائر الدينية داخل منزله، وكقاضٍ، فرض عقوبات على مخالفة نظام الأسرة، على الرغم من أن(Partia Potestas)أعطته سلطة الحياة والموت (Ius Vitae Et Necis) على زوجته وأطفاله وعبيده يمكنه، دون انتهاك أي قانون، أن يسجن طفلًا أو يبيعه كعبيد أو حتى قتله[1].

في الممارسة العملية كانت هذه السلطة مقيدة بالعادات والدين والرأي العام، وبالتالي، في الحالات التي تنطوي على انتهاكات خطيرة للمعايير العرفية، كان رب الأسرة مطلوبًا بموجب العرف، ثم رفع الأمر إلى محكمة محلية (Consilium Familiae) كانت تتألف من أقرب أقرباء الأسرة، فمن غير المرجح أن يتجاهل رب الأسرة في كثير من الأحيان حكم مجلس العائلة، على الرغم من أنه لم يكن ملزمًا به بشكل صارم[2].

في السنوات اللاحقة، تراجعت سلطة الأب في الحياة والموت على أفراد عائلته تدريجياً، وخلال الفترة الجمهورية، أصبح القتل التعسفي للطفل من قبل والده، على الرغم من عدم حظره بشكل صارم بموجب القانون، يُنظر إليه على أنه فعل مقيت و منبوذ[3]، بغض النظر عن عمر الشخص، ظل تحت سيطرة عائلته الأبوية حتى مات الأخير أو تم الغاء السلطة (Patria Potestas) عليه بإحدى الطرق المنصوص عليها قانونًا.

## 1-2 السلطة الأبوية باتريا بوتستاس (Patria Potestas)

قسم القانون الروماني المواطنين الأحرار إلى فئتين: أولئك الذين كانوا مستقلين (Sui Iuris)[4] وأولئك الذين كانوا معتمدين على آخر(Alieni Iuris)[5]، كانت الأسرة الرومانية أسرة أبوية: كل السلطة كانت من نصيب رب الأسرة، لذلك كان الطفل على الأقل طالما كان شرعيًا خاضعًا لسلطة رب الأسرة، سواء كان أبًا أو جده أو جد جده، كانت

[1] Frier, Bruce W. Mcginn, Thomas A.J. , Op. Cit, P353.

[2] Buckland, W. , Op. Cit, P101.

[3] Michele George , The Roman Family In The Empire Rome, Italy, And Beyond , Oxford University Press, New York , 2005, P98.

[4] Bunson Matthew, Op. Cit, P04.

[5] Quintana Orive, Elena, Op. Cit, P540.

السلطة الأبوية (Patria Potestas) تدوم لمدى الحياة، لذلك من حيث المبدأ قد يظل الرجل الذي أصبح جدًا بالفعل خاضعًا لسلطة والده، ولا يصبح مستقلاً إلا في وقت متأخر من حياته.

كما توجد هناك طرقًا للتخفيف من عواقب حقيقة أن كل السلطة كانت منوطة بذكر مسن في العائلة، ومع ذلك، كانت هذه قوة من درجة غير عادية، وبالنسبة لأولئك الخاضعين لها يمثلون عجزًا بدرجة غير عادية.

يعود تاريخ (Patria Potestas) على الأقل إلى الالواح الاثني عشر 450 ق.م، ومن الواضح أن سلطات رب الأسرة كانت متطرفة في بدايات الجمهورية: سلطة الحياة والموت على من هم في الأسرة[1]؛ وسلطة تقرير ما إذا كان ينبغي قبول الأطفال حديثي الولادة في الأسرة؛ والقدرة على بيع الأطفال غير مرغوب فيهم، حتى من قبل الجمهورية اللاحقة، لم تعد هذه البربرية البدائية قائمة، لكن السلطة الأبوية ظلت مهمة بسبب اعتباريين عمليين أكثر بكثير: رب الأسرة يمتلك جميع ممتلكات الأسرة، ولا يمكن لأي من يعوله امتلاك أي شيء؛ كل ما تم الحصول عليه من قبلهم ينتقل تلقائيًا إلى رب الأسرة[2]، السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف تعامل الرومان مع هذا القاعدة القانونية غير المريحة .

الأطفال الذين ولدوا في إطار زواج قانوني بموجب السلطة الأبوية ( Patria Potestas) إلا إذا انتهى بوتيستاس بالموت أو بالتحرر، سبب تم إثباته على ما يبدو من خلال تحقيق من قبل مجلس العائلة أو يمكن بيعها كعبيد؛ كانت موافقته ضرورية للزواج؛ ويمكنه أن يتسبب في طلاقهما، والد الذي أساء قد يتم معاقبة سلطته، وفي النهاية بعد الالواح الاثني عشر تم إصدار بعض الصلاحيات، مثل الحق في البيع للعبيد، كانت مقيدة، في الأصل كان الأب فقط أو المرأة المستقلة هو الذي يحق له التملك.

[1]Mathisen, Ralph, Provinciales, Gentiles, And Marriages Between Romans And Barbarians In The Late Roman Empire, Journal Of Roman Studies, Vol99, 2009 P142.
[2] David Johnston, Op. Cit, P 30.

عادة ما يتم التحرر من السلطة الأبوية باتريا بوتستاس (Patria Potestas) من خلال الطريقة الرسمية للتحرر: يتحرير الابن من سيطرة الأب ويصبح سيد شؤونه الخاصة (Sui Iuris)، عندما تنتهي (Patria Potestas) بعدد من الطرق الأخرى مثل، عندما يتم حرمان عائلة الأب من الجنسية الرومانية (Capitis Deminutio) [1]، او عندما تنتقل الابنة إلى سلطة زوجها بعد زواج رسمي، او عندما يتولى الابن أو الابنة مناصب دينية معينة[2].

## 3-1 وضعية المرأة القانونية

إن دراسة وضع المرأة في مجتمع بلاد المغرب القديم خلال الفترة الروماني صعب بسبب طبيعة المصادر المتعلقة بالوضع القانوني للمرأة، المشكلة الجوهرية هي أن المصادر الأدبية تميل إلى تمثيل وجهات نظر متطرفة عن لمرأة، تتوافق صور النساء هذه مع الصور النمطية، هم إما عفيفون، داعمون ومخلصون جداً أو خادعون، منحلون جداً.

وقد نفترض أن المرأة كانت تحت ضغط ما لتتطلع إلى تلك الفضائل، تُظهر لنا نساء بليني نقلا عن ريتشارد اليستون المثاليات مرة أخرى تمثيلًا أيديولوجيًا للمرأة، كان لها بعض التأثير الاجتماعي، وبالمثل، يقترح جوفينال كذلك نقلا ريتشارد اليستون عن أن كره النساء المتطرف، في بعض المصادر النادرة، لا يبدو أن تصوير المرأة يتوافق مع الصور النمطية[3].

يمكن للمرأة أن تمتلك ممتلكات خاصة بها، تختلف عن ممتلكات أزواجهن، وأولئك الذين أنجبوا ثلاثة أطفال يتمتعون بحرية إدارة هذه الممتلكات دون تدخل معلم ذكر من خلال العملية المعروفة باسم؛ حق ثلاثة أطفال[4](Ius Trium Liberorum) ، كذلك أجاز الإمبراطور دوميتيان، حق الأربعة أطفال[5](Ius Quattuor Liberorum) ، بحيث

---

[1] Corbett, Percy Ellwood , Op. Cit, P 149.

[2] George Mousourakis , The Historical ..., Op.Cit، P 41.

[3] Richard Alston, Op. Cit, P214.

[4] Jonathan Edmondson, Cities And Urban Life In The Western Provinces Of The Roman Empire 30 Bce-250 Ce, A Companion To The Roman Empire, 2007, P274.

[5] Emily A. Hemelrijk , Op. Cit, P 106.

تتمتع المرأة بالأهلية القانونية الكاملة على ممتلكاتها، يُطلق على هذا الحق ( Ius Commune Liberorum)، والذي يمكن تفسيره على أنه "حق عام للأطفال"، يُمنح لها على أنه امتياز لما يكون لديها العدد المطلوب من الأطفال[1].

تخبرنا المصادر القانونية عن القانون وليس السلوك، مثلا قانون تشجيع الزواج والانجاب[2] (Lex Julia De Maritandis Ordinibus) الذي يمثل نموذجًا مثاليًا للأنوثة، ويخبرنا التشريع ضد الزنا (Lex Julia De Adulteriis) وهو قانون تجريم الزنا [3]، على سبيل المثال، أن الزنا كان جريمة جنائية، ولكن ليس مدى انتشار الزنا أو قبوله اجتماعيًا، ومع ذلك، فإن هذه المصادر تشهد على الأيديولوجيات، وتشير النقوش الجنائزية إلى فضائل ذلك[4].

## 1-3-1 الوصاية على النساء (Tutela Mulierum)

(Tutela Mulierum) وهو الوصاية على النساء [5]، بشكل عام أولئك الذين مات آباؤهم، في "الفترة الكلاسيكية" من التاريخ الروماني القرن 2 ق.م إلى القرن 2 م، لم تدخل المرأة المتزوجة في بوتيستاس سلطة زوجها[6]، وظلت من الناحية القانونية جزءا من عائلتها الأصلية.

كانت حقيقة بالنسبة للمشرعين ورجال القانون في روما القديمة أن الرجال والنساء مختلفون من الناحية الفسيولوجية، كانت القضية الرئيسية هي إلى أي مدى يجب أن ينعكس هذا الاختلاف في القانون، بدءًا من الذكر كأساس معياري، فقامت السلطات القانونية بتصنيف النساء في هذه الفئة لمكانتهن الاقل بموجب القانون، وبهذا أدت الاستثناءات التي

1 Emily A. Hemelrijk , Op. Cit,, P 258.

2 Theodor Mommsen , Op. Cit, P108.

3 Watson, Alan, The Digest Of Justinian , Op. Cit, P 359.

4 Mark D. Ellison , Visualizing Christian Marriage In The Roman World , Proquest Llc. ,Nashville, Tennessee , 2017, P30.

5 George Mousourakis, Roman Law... , Op. Cit, P110.

6 Olivier Hekster , Op. Cit, P178.

تتمتع بها المرأة إلى وضع متدن، تم تصنيف المفاهيم التأسيسية مثل عائلة الأب على أنه ذكر، استمرار وجود الوصاية على النساء[1] (Tutela Mulierum) بحيث عززت السلطة التي يمنحها القانون هذه الافتراضات والمعتقدات داخل المجتمع[2] .

ولد جميع الأطفال الرومان تقريبًا في عائلة يسيطر عليها الأب أو رب الأسرة، يمارس الأب بوتستاس السلطة على عائلته، وعلى جميع ممتلكات الأسرة، ويمكنه معاقبة جميع أفراد الأسرة كما يراه مناسبًا، امتدت سلطة الأب إلى أبنائه وأي أحفاد ولدوا لأبنائه، عند وفاة الأب أصبح جميع أبنائه مستقلين، كان من الممكن إعتاق الأطفال، وبالتالي منحهم استقلالهم، قبل وفاة الأب، على الرغم من أنه من غير الواضح مدى شيوع ذلك.

يمكن للمرأة أيضًا أن تنتقل من سلطة والدها إلى زوجها عند الزواج القانوني الكامل في التشريع الروماني (Matrimonium Iustum, Conubium)[3] ، على الرغم من أن هذا يبدو نادرًا للغاية، لذلك، تظل المرأة عادة تحت سلطة والدها أو جدها حتى بعد زواجها، كان لزوجها وعائلته سلطة قانونية قليلة جدًا عليها، عند وفاة زوجها، تصبح المرأة مستقلة قانونًا[4]، ومع ذلك، فقد حكم القانون بأن النساء غير مؤهلات قانونًا، وهذا يعني أنه لأداء أي إجراء قانوني، مثل الزواج أو الطلاق أو بيع أو شراء عقار، فإن المرأة ستحتاج إلى سلطة وليها[5].

تفترض اللوائح القانونية أن أحد التهديدات الرئيسية لمصالح المرأة ينبع من زوجها، وهذا يعكس افتراضًا بأن المرأة ستكون الطرف الأضعف في أي علاقة، ولأن المجتمع الروماني كان أبويًا[6]، بشكل عام، كان الزواج بالنسبة للنساء في سن مبكرة أكثر من الرجال، وتحديد

---

1 Olivier Hekster , Op. Cit, P188.

2 Plessis, Paul J. Du Ando, Cliffor Dtuori, Kaius , Op. Cit, P 440.

3 Ellison, Mark, Op. Cit, P21.

4 Ibid , P113.

5 Richard Alston, Op. Cit, P214.

6 Barbara Levick, Tiberius The Politician, Routledge, London , 1999, P43.

سن الزواج أمر صعب إلى حد ما، ولكن يبدو أنه كان هناك افتراض عام بأن المرأة ستتزوج في سن العشرين[1]، على الرغم من أن المرأة يمكن أن تتزوج في سن الثانية عشرة.

يميل الرجال إلى الزواج في وقت متأخر في الحياة، وقد شجع التشريع الأوغستاني زواج الذكور في سن الخامسة والعشرين، على الرغم من أنه من المحتمل أن يتزوج الكثيرون بعد ذلك بكثير، كان هناك عادة تفاوت ملحوظ بين أعمار الزوجين، بحيث تكون المرأة بسن اقل من زوجها، كان هذا التبعية جزءًا أساسيًا من النظام الأبوي في روما، على الرغم من أن تشريعات أوغستان شجعت النساء على الزواج مرة أخرى بعد الطلاق أو وفاة الزوج[2].

## 1-4 قوانين الزواج والسلطة الأبوية

استندت قوانين الزواج الرومانية إلى مفهوم باتريا بوتستاس (Patria Potestas)، الذي أعطى رب الأسرة السيطرة الكاملة على أفراد عائلته، بما في ذلك زوجته وأطفاله، في مقاطعات إفريقيا، تم تعديل هذا النظام إلى حد ما، حيث أدركت السلطات الرومانية أهمية المؤسسات الاجتماعية الإفريقية الأصلية، ومع ذلك، ظلت المبادئ الأساسية لقوانين الزواج الرومانية سارية، واستخدم النظام القانوني الروماني للفصل في النزاعات الزوجية وقضايا الطلاق[3].

### 1-4-1 الحق في عقد زواج قانوني مختلط بين الاجانب والرومان (Connubium Ius)

شمل الاجانب (Peregrini)، لأغراض الزواج، تم سنّ القانون في حالة عدم وجود زواج عقد كونوبيوم[4] (Conubium)، لا ينبغي أن يكون ابن زواج روماني وغير

---

[1] Frier, Bruce W. Mcginn, Thomas A.J , Op. Cit, Pp23-24.

[2] Richard Alston, Op. Cit, P216.

[3] Grubbs, Judith Evans , Op. Cit, P80.

[4] A. E. Astin, F. W. Walbank, The Cambridge Ancient History The Rise Of Rome To 220 B.C, 02ed, Vol07, Cambridge University Press , United Kingdom, 1989, P269.

روماني مواطنًا رومانيًا، حسب الاعراف الرومانية، كان هذا هو الحال بالفعل بموجب قانون الشعوب (Ius Gentium).

إذا كانت الأم غير رومانية؛ يتمثل التغيير في جعل الطفل من أم رومانية من قبل رجل بدون عقد زواج كونوبيوم (Conubium) يأخذ الطفل وضعية الأب القانونية [1]، سن هادريان للأجانب في عصره فقط للمستعمرات المستفيدة من الحق اللاتيني( Ius Latii) من (Latini Funiant) أي أن أطفالهم من قبل الأمهات الرومانيات يجب أن يكونوا رومانيين[2]

## 1-4-2 قوانين الزواج او حق الزواج (Ius Conubii)

كان الزواج جانبًا مهمًا من القانون الاجتماعي الروماني، وقد تم تنظيمه من خلال مجموعة معقدة من القوانين (Ius Conubii)، والغرض الأساسي منه هو الإنجاب، وكان يُنظر إليه على أنه ضروري لاستمرار خط الأسرة، عادة ما يتم ترتيب الزيجات من قبل الوالدين، وكانت ملزمة تعاقديا، نظمت القوانين من يستطيع الزواج بمن، وفرضت عقوبات على من يخالف هذه القوانين[3].

يؤكد القانون المتعلق باكتساب المواطنة (Civitas) الاهتمام، من أن جودة المواطنة الرومانية (Civis Romanus) تُنسب إلى الأشخاص الذين قدموا ضمانًا كافيًا للمشاركة في الجنسية الرومانية، كان المواطنون[4] بالولادة هم فقط أولئك الذين ولدوا عن طريق الزواج الشرعي (Matrimonium Iustum) بين أم حتى لو لم تكن رومانية، وأب

---

[1] René Louis Victor Cagnat, L'armée Romaine D'afrique Et L'occupation Militaire De L'afrique Sous Les Empereurs , Imprimerie Nationale E. Leroux , 2013, P365.

[2] Percy Ellwood Corbett , The Roman Law Of Marriage , The Clarendon Press , Oxford , 1930 , Pp26-27.

[3] Francis De Zulueta, The Institutes Of Gaius, Part02, Commentary, Oxford University Press, Britain ,1963, P 27.

[4] Harper, Kyle , Op. Cit, P .430

روماني بالولادة[1]، تم استثناء أولئك الذين ولدوا خارج إطار الزواج لأم غير رومانية من المواطنة (Civitas) الرومانية حتى لو كان الأب الطبيعي رومانيًا بالتأكيد، كما تم استبعادهم حسب قانون (Lex Minicia De Liberis)قبل 90 ق.م من الجنسية الرومانية[2].

كان هناك نوعان من الزواج، في وقت سابق، الزواج المانوس(Manus)،بحيث تدخل الزوجة سلطة[3] زوجها أو لوالده إذا كان لا يزال على قيد الحياة، في الزواج بشرط مانو الزوجة البقاء في سلطة (Potestas)، من رب عائلتها إذا كان على قيد الحياة وبقي مستقلا، وثانياً زواج ماتريمونيوم (Modestinus Matrimonium) في اللغة القانونية، هو اتحادًا بين الرجل والمرأة، برابطة مدى الحياة، بموجب القانون الإنساني والإلهي[4]، كان الزواج الروماني علاقة واقعية بين الرجل والمرأة، على أساس العلاقة الزوجية نية أن يكونا زوجًا وزوجة، مع خيار وجود المحظيات[5] أي بديل الزواج الاحادي المعترف به قانوناً* (Concubinatus Honor Matrimonii)[6].

---

[1] Grubbs, Judith Evans , Op. Cit, P .82

[2] Guarino, Antonio , Op. Cit, P180.

[3] A. Allmer, P. Discard, Inscriptions Antiques ,Tom03, Iml'rlmtrik Leon J Elar0che,Lyon France , 1890, P 143.

[4] Valerius M. Ciucă Aurora Ciucă, Jus Naturae Et Gentium Fondements Romains Du Droit International , Laboratoire De Recherche Sur L'industrie Et L'innovation Université Du Littoral Côte D'opale , 2007, P04.

[5] Grubbs, Judith Evans , Op. Cit, P151.

* Concubinatus (محظية) كانت Concubinatus، التي تُترجم عادةً على أنها "محظية"، عبارة عن علاقة غير زوجية كانت بمثابة بديل للزواج الشرعي في المجتمع الروماني. كان للرجل الروماني أن يكون له محظيات بدلاً من زوجة، وليس بالإضافة إلى زوجة (على الرغم من أنه قد يكون لديه علاقات حميمية عابرة ). لم تكن Concubinatus غير قانونية، ولكنها لم تحمل الحقوق القانونية للزواج: لم يكن أطفال المحظية يعتبرون شرعيِّين، ولم يكونوا ورثة والدهم، مثل الأطفال المولودين في زواج شرعي. عادة كانت المحظية أقل منزلة من زوجها .يعني أن عضو مجلس الشيوخ (أو ابنه أو حفيده) الذي كان يرغب في إقامة علاقة أحادية مع امرأة حرة كان عليه أن يعيش معها في سرية بدلاً من الزواج. وهكذا قيل إن قوانين أغسطس "شجعت بشكل غير مباشر على ظهور محظيات محترمة كمؤسسة معترف بها في حد ذاتها". وقد أدى هذا بدوره إلى مناقشات فقهية لوضع المحظيات، خاصة فيما يتعلق بمن يمكن أن يكون محظية دون أن يخاطر الشريكان بالمقاضاة بتهمة ممارسات غير المشروعة بموجب قانون الزنا لأغسطس ] كان من الصعب أحيانًا معرفة ما إذا كانت المرأة زوجة أم محظية، كانت المحظيات عمومًا في وضع اجتماعي أدنى من الزوجات. ينظر: Grubbs, Judith Evans , Op. Cit, P151.

[6] Watson, Alan , The Digest… , Op. Cit, P14.

كان الهدف من الزواج هو إنجاب الأطفال الشرعيين (Liberorum Quaerendorum Causa)، كان الزواج الأحادي يكفل العيش المشترك[1] (Deductio In Domum Mariti)، المتطلبات القانونية للزواج الصحيح كان حق الزواج (Ius Conubii) و هو موافقة الطرفين أي الزواج محكوم بالموافقة بالمهر وهديا قبل الزواج[2] (Nuptias) .

إذا كان الزوجان المستقبليان تحت سلطة الأب (Alieni Iuris)، فإن موافقة رب الأسرة ضرورية وبالمثل، كانت موافقة ولي الأمر مطلوبة، كان المراهقون دون سن البلوغ والمجانين مستثنين من عقود الزواج، كذلك لم يُسمح للجنود بالزواج ( Matrimonium Militum)، لمنع الزواج بين الأشخاص المرتبطين بالدم[3] (Nuptiae Incestum Incestae)، وحظر الزواج بين المسيحيين واليهود، يعتمد الوضع القانوني للزوجة المتزوجة بموجب مفهوم مانوس (Manus) [4].

اما الوضع القانوني للزيجات بين الرومان وسكان الأصليين لشعوب بلاد المغرب القديم، فينطوي على تعقيدات حسب الاختصاص القانوني، كما أن الوضع القانوني للأطفال الناتج عن مثل هذه الزيجات كان من الصعب تقييمه[5]، حيث يتجمع الأجانب والمحليين الآن مع حق الزواج (Ius Conubii)؛ لأنه بدم مختلط يتم تكوين عائلة واحدة من شعوب مختلفة[6].

1 Corbett, Percy Ellwood, Op. Cit, P92.
2 Linder, Amnon. , Op. Cit, P 366.
3 Keith Bradley, Paul Cartledge , Op. Cit, P341.
4 Berger, Adolf, Op. Cit ,P 579 .
5 Mathisen, Ralph , Op. Cit, P 152.
6 Ibid P 155.

## 5-1 قانوني تشجيع الزواج والانجاب ( Iulia De Maritandis Ordinibus) و (Lex Papia Poppaea)

صدر قانون جوليا دي ماريتانديس أودينيبوس ( Lex Julia De Maritandis Ordinibus) عام 18 ق.م واستكمل بقانون بابيا بوبايا[1] ( Lex Papia Poppaea) عام 9م، والهدف من كلا القانونين هو تعزيز الزواج وإنجاب الأطفال[2]، لتجنب تدهور قيم الأسرة التقليدية كقتل الاطفال[3]، قدم القانون السابق العديد من المحظورات على الزواج فقد حظر الزواج بين الرجال والنساء المولودين احرارًا والمدانين بالزنا، وفي الوقت نفسه، مُنحت امتيازات مختلفة للمتزوجين الذين لديهم أطفال[4].

في حين فُرضت ضرائب اجتماعية واقتصادية شديدة على الأشخاص غير المتزوجين والذين ليس لديهم أطفال، تمت الإشارة إلى كلا القانونين باسم (Leges Julia) و (Papia Poppaea)[5].

## 6-1 وضعية الاطفال القانونية حق النسب ( Ius Liberorum )

(Ius Liberorum) هو حق الأطفال او حق النسب، وهو عبارة عن مجموعة من الامتيازات التي منحها أغسطس لآباء (ثلاثة أو أربعة أطفال للنساء المحررات)[6]، وخمس أطفال في المقاطعات، كما مكّن (Ius Liberorum) الأزواج من أن يرثوا بالكامل

[1] Barlett, Charles Frederick, Roman Political Economy And Legal Change: The Effects Of Empire On Property In Roman Law, Harvard University Cambridge, Massachusetts, 2017, P173.

[2] Earnest Cary , Dio Cassius Roman History ,Vol09, Harvard University Press , London ,1955, P25.

[3] William Heinemann, Tacitus Dialogus Agricola Germania, Mcgill University, Montreal ,1913, P292.

[4] André Tchernia , The Romans And Trade , Oxford University Press , United Kingdom , 2016, P211.

[5] George Mousourakis , The Historical ..., Op.Cit، P 281.

[6] Emily A. Hemelrijk , Op. Cit, P 15.

من بعضهم البعض، وكان للنساء اللائي لديهن هذا الحق في وراثة ممتلكات أطفالهن المتوف، . كان الإمبراطور يمنح هذا الحق أحياناً كامتياز للأزواج الذين لم ينجبوا أطفالًا ضد إرادتهم[1].

### 1-6-1 قانون الوصاية والتبني

كان لكل من الذكور والإناث تحت سن البلوغ الذين لم يكونوا تحت السلطة الأبوية باتريا بوتستاس (Patria Potestas) كان لهم وصيًا[2]، ولكن تجدر الإشارة إلى أن قانون اتيليان[3] (Atilian) من حوالي210 ق.م سمح البريتور في روما وأغلبية الترابنة العامون لتعيين وصيي لطفل الذي لم يكن لديه اب[4]، وهو قانون آخر مدد هذا الصيغة القانونية إلى المقاطعات، وضع المجانين وممتلكاتهم تحت وصاية -شكل آخر من أشكال الوصاية - على أقرب أقربائهم من قبل الالواح الاثني عشر[5]، كذلك قانون (Plaetorian) 193 أو 192 ق.م فرض غرامة على أي شخص احتال على شخص ما دون سن الخامسة والعشرين، عن طريق الوصاية على القاصر(Curator).[6]

### 1-7 قوانين الطلاق (Divortium ،Repudium)

كما نظم القانون الاجتماعي الروماني الطلاق، تم السماح بالطلاق في ظروف معينة، مثل الزنا أو الهجر، لكنها لم تكن عملية مباشرة، يجب أن يبدأ الطلاق من الزوج، ويتطلب تدخل القاضي، كما نظم القانون الاجتماعي تقسيم الممتلكات وحضانة الأطفال في حالات الطلاق[7].

---

1 Emily A. Hemelrijk , Op. Cit,, P105.

2 Watson, Alan , The Digest Of Justinian , University Of Pennsylvania Press Philadelphia ,Vol02, 1996,P15.

3 Grubbs, Judith Evans , Op. Cit, P27.

4 Anthony Birley , Marcus Aurelius A Biography , Routledge , Taylor & Francis E-Library , New York ,2001 , P134.

5 Alan Watson, The Spirit Of The Laws, Op.Cit, P 39.

6 Frier, Bruce W. Mcginn, Thomas A.J , Op. Cit, P 24.

7 Berger, Adolf, Op. Cit ,P439 .

يتم فسخ الزواج بالطلاق (Repudium ،Divortium) عندما يفقد أحد الزوجين القدرة القانونية على مواصلة الزواج بموجب حق الزواج (Ius Conubii) من خلال العقوبات بالعبودية او فقدان الحرية[1] ( Poenae Servus)، تأثرت تشريعات الأباطرة المسيحيين وجستنيان بشكل كبير بالعقائد المسيحية، ولا سيما بمبدأ عدم انحلال الزواج[2].

كان الزواج والطلاق من الإجراءات القانونية غير الرسمية نسبياً، فالطلاق هو حُكم على المرأة بأنها متزوجة إذا كانت تتعايش مع هذه النية، كان الطلاق ببساطة نهاية تلك النية[3].

من الناحية العملية، يمكن للرجل والمرأة الانتقال إلى نفس المنزل وإعلان زواجهما بطريقة ما، وسيعتبر زواجًا إذا لم يكن هناك مانع قانوني، في العادة، يُمنح المهر كرمز لذلك الاتحاد، وعادة ما يستلزم الطلاق الإخطار بانتهاء الزواج ورد المهر[4]، ومن الناحية النظرية، كان كلا الشريكين قادرين على الطلاق على قدم المساواة، على الرغم من أن المرأة التي لا تتمتع بالاستقلال القانوني ستحتاج إلى سلطة والدها أو ولي أمرها.

اما خلال الفترة المسيحية بالإمبراطورية فقد سن قسطنطين قانوناً ينص على أنه عند الطلاق يتم إبعاد الزوجة، اما الزوج فلا يمكنه أن يتزوج مرة اخرى، اما إذا فعل ذلك ، فيمكن للزوجة السابقة الاستيلاء على مهر الزوجة الثانية، اما في عهد جستنيان فقد اختلف الامر بحيث أنه إذا طلقت الزوجة زوجها، إلا لأسباب محددة، ستبقى في دير للراهبات مدى الحياة وسيتم مصادرة جميع ممتلكاتها[5].

---

[1] Paul J. Du Plessis , Op. Cit, P .92

[2] Berger, Adolf, Op. Cit ,P 579 .

[3] Barry Nicholas,, Op. Cit, P.85

[4] Clyde Phajrr, The Corpus Of Roman Law (Corpus Juris Romani) The Theodosian Code And Novels And The Sirmondian Constitutions,Vol01, Princeton University Press, London, 1952, P76.

[5] Alan Watson, The Spirit Of The Laws, Op.Cit, P 37.

بموجب قانون (Lex Iulia De Adulteriis Coercendi)، الصادر 18ق.م، يعتبر الزنا جريمة عامة ولكن فقط عندما ترتكب من قبل امرأة متزوجة[1]، حُكم على والد الزانية بقتلها هي وشريكها، كان على الزوج الذي ارتكبت زوجته الزنا أن يطلقها، وإلا فإنه يمكن إدانته بتهمة التوفيق (Lenocidium)، كما يمكنه أو والد المرأة تقديم اتهام ضدها أمام محكمة في غضون شهرين بعد الطلاق[2]، بعد ذلك ولمدة أربعة أشهر يمكن لأي مواطن أن يرفع تهمة جنائية، وكانت عقوبة المرأة التي ثبتت إدانتها بالزنا النفي مصحوبة بمصادرة ثلث ممتلكاتها وفقدان جزء من مهرها، وبموجب القانون نفسه، يخضع الاتصال غير المشروع بامرأة غير متزوجة أو أرملة كذلك للمتابعة الجنائية[3].

## 1-8 قانون الميراث

كان الميراث جانبًا مهمًا من القانون الرومان في مجتمع بلاد المغرب القديم ، وقد تم تنظيمه من خلال مجموعة معقدة من التشريعات، كان الغرض الأساسي من هذه القوانين هو ضمان نقل الملكية إلى الورثة وفقًا للقانون، ينظم القانون الاجتماعي من يمكنه أن يرث، بحيث يكون أبناء الزواج الورثة الأساسيين[4].

بموجب القانون الروماني كان الوريث مسؤولاً عن جميع الديون حتى عندما تتجاوز الديون الميراث، والثاني هم الأشخاص الخاضعون لسلطة المتوفى والذين استقلوا بعد وفاته، أصبحوا بالضروري ورثة تلقائيًا في لحظة الوفاة، جميع الورثة الآخرين كانوا خارجيين؛ أنهم كان له الحق في الرفض وأصبح ورثة فقط عندما قبلوا الميراث بفعل رسمي أو بالتصرف كوريث[5]، في العصور المبكرة كان الوريث مسؤولاً عن (Sacra)، الواجبات الدينية الخاصة لـ المتوفى،

---

[1] Jones, A. H. M. , Op. Cit, P185.

[2] George Mousourakis, Roman Law...,, Op. Cit, P62.

[3] Richard Alston, Op. Cit, P281.

[4] Marzano, Annalisa, Op. Cit, P82.

[5] Nicholas, Barry, Op. Cit, P77.

ولكن هذا أصبح يعتبر عبثًا، حسب الفقيه ( Publius Mucius Scaevola)*الملقب بـ: (Pontifex Maximus ).

تم تنظيم انتقال الملكية من قبل الالواح الاثنتي عشر إذا لم يكن هناك ورثة من الفروع (Sui Heredes) هؤلاء هم المتحدرون المباشرون من المتوفى، وهم عادةً أطفاله[1]، فإن أقرب عاصبة شخص له صلة بالذكور سيصبح وريثًا و يطلق عليهم اسم ( Proximus Agnatus)؛ وفي حالة عدم وجود الاقارب، ستؤول انتقال الملكية إلى أعضاء العشيرة وهم من يطلق عليهم اسم (Gentiles)[2].

لكن كان الوريث تحت سن البلوغ، فان تعيين وريث وصية يمكن أن تحتوي على تركات و الثقة (Fideicommissa**)[3]، ذات أهمية لكل *** (Vindicationem)، والذي أصبح المورث بموجبه مالكًا لتلك الممتلكات، حيث كان المستفيد ممنوع قانونًا من الميراث، أجبرهم أوغسطس في بعض الحالات وأصبحوا كذلك فعالة من الناحية القانونية، وتم الاعتراف بأن لها قوة قانونية[4]

---

* Publius Mucius Scaevola Pontifex : المعروف أيضًا باسم Publius Mucius Scaevola Pontifex Maximus، كان رجل قانون وسياسي روماني عاش في أواخر الجمهورية الرومانية .ولد حوالي 160 قبل الميلاد وتوفي عام 82 قبل الميلاد .خدم كقنصل في عام 133 ق.م وأصبح لاحقًاPontifex Maximus ، الكاهن الرئيسي لديانة الدولة الرومانية .كان معروفًا بخبرته في القانون الروماني ولعب دورًا مهمًا في تطوير النظرية القانونية الرومانية. ينظر :

Nicholas, Barry , Op. Cit, P253.

[1] Andrew M. Riggsby, Roman Law And The Legal World Of The Romans, Cambridge University Press ,University Of Texas At Austin, 2010, P159.

[2] Ibid, P159.

** يشير مصطلح "Fideicommissa" إلى مفهوم قانوني في القانون الروماني القديم يُعرف باسم "الثقة" أو "التصرف الوصي". سمحت للشخص الذي يخلق وصية (الموصي) بتعيين فرد معين (Fideicommissarius) لتلقي أصول معينة عند وفاة الموصي. ثم أُلزم Fideicommissarius بنقل الأصول إلى مستفيد آخر كما هو محدد من قبل الموصي. كفل هذا الترتيب سيطرة الموصي على الميراث وسهّل الحفاظ على الثروة ونقلها داخل الأسرة أو النسب المقصود. يرجى ملاحظة أن تفسير وتطبيق Fideicommissa. ينظر:

Millar, Fergus , Local Cultures In The Roman Empire: Libyan, Punic And Latin In Roman Africa , The Journal Of Roman Studies, Vol. 58, Parts 1, 1968 ,P133.

[3] Guarino, Antonio, Op. Cit, P242.

*** هي كلمة لاتينية تعني "الدفاع عن الحقوق" وخاصة فيما يتعلق بالملكية.

[4] Alan Watson, The Spirit Of The Laws, Op.Cit, P47.

## أثر القانون الاجتماعي الروماني في المجتمع

لعب القانون الاجتماعي الروماني دورًا حيويًا في تنظيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع، وتكفل أن يتم عقد الزيجات وفقا للقانون، وتنظم الميراث ونقل الملكية، وتمنع المنازعات على الملكية، كما ينظم القانون الاجتماعي عملية التبني، ويضمن تمتع الطفل المتبنى بنفس الوضع القانوني الذي يتمتع به الطفل البيولوجي، كما نظم القانون الاجتماعي العبودية، وقدمت بعض الحماية للعبيد من سوء المعاملة.

تأثرت القوانين الاجتماعية المطبقة في هذه المقاطعة إلى حد كبير بالقانون الاجتماعي الروماني، تم تطبيق (Lex Scantinia)، الذي يحظر الشذوذ الجنسي[1]، كما كان (Lex Iulia De Adulteriis Coercendis)18 ق.م[2]، وهو قانون العفة و يمنع الزنا.

تم تطبيق (Lex Iulia De Adulteriis Coercendis) أيضًا في هذه المقاطعة[3]، كما كان (Lex Rubria)[4]، الذي نظم وضع الرجال المحررين، وتعامل مع تسيير مجموعة من القضايا المدنية، وكذلك (Lex Aquilia)، الذي ينظم المسؤولية عن الأضرار[5]

### II. قوانين العبودية والعبيد

لم يكن العبيد "أشخاصًا" في نظر القانون، ولا يظهرون في قانون الأشخاص بشكل رئيسي فيما يتعلق بمسائل الحالة المدنية، ماعدا حالات السلطة (Potestas)، أو عند تحريرهم بالعتق، العبيد كانوا "أشياء" أي ممتلكات( Velut Proprium Patrimonium)[6]، أما بالنسبة للإجراءات، فيمكنهم تنفيذ معاملات ملزمة قانونًا،

---

[1] وول ديورانت، المرجع السابق، ص 431.

[2] Plessis, Paul J. Du Ando, Cliffor Dtuori, Kaius, Op. Cit, P 489.

[3] Guarino, Antonio , Op. Cit, P 393.

[4] M. W. Frederiksen , He Lex Rubria: Reconsiderations , The Journal Of Roman Studies, Vol. 54, Parts 1 ,1964 ,P 129.

[5] Berger, Adolf , Op. Cit, P547.

[6] Gamauf, Richard, Slaves Doing Business: The Role Of Roman Law In The Economy Of A Roman Household, European Review Of History: Revue Europeenne D'histoire, London , 2009, P335.

نيابة عن أصحابها، على الرغم من أنهم ليسوا "أشخاصًا" بالمعنى القانوني، فلا يمكنهم تمثيل أصحابها في أي دعوى تقاضي لاحقة، ومع ذلك، أنشأ مرسوم البريتور طرقًا لتحديد مدى مسؤولية المالك عن الاعمال التي يقوم بها العبيد، ومن هنا كان انتشار العبيد في كل مكان في القانون الروماني، فالعبيد هم بالفعل سمة ثابتة للمجتمع الروماني في أقدم قانون روماني موثق أي في الالواح الاثني عشر حوالي 450 ق.م.(ينظر الملحق 04 الخرائط)

كانت الأسباب القانونية الرئيسية للعبودية هي الأسر في الحرب، أو بالولادة، أو الشراء من شخص غير روماني، فقط في ظروف استثنائية يمكن استعباد مواطن روماني ان لم يسدد ديونه[1]، العبيد ينتمون إلى فئة الممتلكات المعروفة باسم (Res Mancipi*).

## 1-2 قانون عتق وتحرير العبيد (The Lex Fufia Caninia) 02ق.م (Lex Aelia Sentia) 04 م

بعد قانون (Lex Fabia) الذي يحظر عتق العبيد المذنبين بالسرقة كان ساريًا في زمن شيشرون[2]، قانون (Lex Aelia Sentia)[3] يحدد متطلبات الحد الأدنى للسن للمالك والعبد في إعتاق، كما ألغى العتق الذي تم إجراؤه للاحتيال على الدائنين وخلق وضع

---

[1]Jane F. Gardner ,Slavery And Roman Law, The Cambridge World History Of Sl Avery, By Bradley Keith ,Paul Cartledge, V01, Cambridge University Press, 2011, P 415.

* Res Mancipi يشير هذا المصطلح إلى نوع من الممتلكات في القانون الروماني القديم الذي يشتمل على نوعان رئيسيان من الممتلكات: Res Mancipi و Res Nec Mancipi، يشير الاول إلى الممتلكات القيمة أو الهامة التي تخضع لقواعد وإجراءات قانونية صارمة. من أمثلة Res Mancipi الأرض (Ager)، والعبيد (Servi)، وأنواع معينة من الماشية. تطلب نقل ملكية Res Mancipi طريقة رسمية تسمى Mancipatio، والذي يشارك فيه الأطراف ومجموعة من الكلمات والإيماءات المحددة، من ناحية أخرى، اما الثاني Res Nec Mancipi فيشير إلى الممتلكات الأقل قيمة أو الممتلكات العادية التي لا تتطلب نفس الإجراءات الشكلية لنقل الملكية، تضمنت هذه الفئة عناصر مثل الأثاث والملابس ومعظم أنواع الماشية، كان التمييز بين Res Mancipi و Res Nec Mancipi مهمًا في القانون الروماني لأنه أثر على الحقوق والإجراءات القانونية المتعلقة بملكية ونقل الملكية، كانت الاجراءات التي تحكم Res Mancipi أكثر صرامة ورسمية، في حين كان نقل Res Nec Mancipi بشكل عام أبسط وأقل رسمية. ينظر:

Berger, Adolf, Op. Cit ,P.678

[2] Bradley, Keith , Op. Cit, P165.

[3] Ibid, P156.

المستسلمين (Dediticii)[1] لبعض العبيد، وخاصة المجرمين، بموجب قانون أوغسطان (Lex Aelia Sentia)الذي ينص على أن العبد يجب أن يكون على الأقل ثلاثين سنة للتأهل للعتق الرسمي[2]

تنتمي هذه النسخة إلى مجموعة من الدساتير الإمبراطورية التي وضعها بابيريوس يوستوس في أواخر العصر الأنطوني، وهي عشرون كتابًا لم يبق منها سوى مقتطفات قليلة، قد تكون العبودية متضمنة، إذا كانت العبارة (Proprio Iure)تشير إلى العبودية[3].

تم سن قانون ينظم عدد العبيد الذين سُمح لمالكهم بتحريرهم، كان قانون ليكس فوجيا كانينيا (Lex Fujia Caninia) أحد عناصر ما يُطلق عليه عادةً التشريع الاجتماعي الأوغسطاني، وهو سلسلة من الإجراءات التي سنها أغسطس، كان الهدف هو إلزام مالكي العبيد باستخدام سلطات العتق بحكمة وتحرير العبيد، لتجنب العتق العشوائي وغير المسؤول[4].

القانون لا يأتي بين مالك وعبيده، وهكذا، يسجل (Gaius)في مؤلفه النظم القانونية انه تم توفيره من قبل (Jex Aelia Sentia)أنه مهما كان العبيد ملزمة من قبل أصحابها بسبب العقوبة أو الذين لديهم تم وصفهم أو تعرضوا للتعذيب[5] بسبب خطأ فعل وإدانته بتلك الجريمة أو من تم تسليمه، على القتال بالسيف أو الوحوش، أو إرسالها إلى الألعاب أو المسجونين، والذين أطلق سراحهم بعد ذلك من قبل نفس المالك أو مالك آخر، هم رجال أحرار.

في نفس الحالة هؤلاء الأجانب الذين استسلموا (Peregrini Dediticii)، كان وضع الرجال الأحرار المصنفين على أنهم عبيد عموميين (Peregrini Dediticii)

---

[1] محمد البشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية في المغرب اثناء الاحتلال الروماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984، ص170.

[2] Emily A. Hemelrijk , Op. Cit, P73.

[3] Kehoe, Dennis P, Mcginn, Thomas Aj, Op. Cit, P68.

[4] Bradley, Keith , Op. Cit, P10.

[5] Alan Watson, Op.Cit, P73.

[1]أساسيًا جدًا، ويخبرنا جايوس هنا نقلاً عن الباحث فيل جورج أنه تم منحه لأولئك الذين كانوا يعاقب بوحشية من قبل مالكها السابق أو من قبل الدولة، ولكن في الحالة الأخيرة فقط إذا ثبتت الجريمة، مسألة صواب العقوبة من قبل المالك لم تكن من اختصاص الدولة[2].

## 3-2 العبيد والمحررين (Slaves، Freedmen )

كان العبيد (Servi) أكثر الفئات ضعفاً في المجتمع، في أوائل الفترة الجمهورية، كان عدد العبيد في روما صغيرًا نسبيًا، وكان معظم الأعمال الزراعية والحرف العادية ينفذها رجال متحررون، ولكن منذ أوائل القرن الثالث، بدأ العبيد في الازدياد بسرعة، وفي الجمهورية اللاحقة، أصبح عمل العبيد عاملاً مهيمناً في الحياة الاقتصادية[3]، تم ترحيل أعداد كبيرة من العبيد إلى إيطاليا خلال فترة الحروب البونيقية، نظرًا لأن أبناء عائلات العبيد كانوا هم أنفسهم عبيدًا بالولادة، استمر عدد العبيد في التزايد، وبحلول نهاية العصر الجمهوري، ربما كان أكثر من ثلث إجمالي سكان إيطاليا من العبيد، تباينت الظروف المعيشية للعبيد بشكل كبير، اعتمادًا على مهاراتهم الشخصية وتعليمهم بالإضافة إلى مكان عملهم، على العموم عومل العبيد الحضريون بشكل أفضل من أولئك الذين يعيشون في الارياف أو يعملون في المناجم، الذين عوملوا بوحشية من قبل أسيادهم.

اندلع الاستياء العميق الذي شعر به العبيد ضد أسيادهم الرومان في سلسلة من الانتفاضات واسعة النطاق خلال أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الأول للميلاد، لا يمتلك العبد حقوقًا شخصية، حيث يُنظر إليه في نظر القانون على العبد مجرد شيء (Res*)

---

[1] Theodor Mommsen, The History Of Rome, Vol02, Cambridge University Press, New York ,2009, P332.

[2] Ville, Georges, Op. Cit, P241.

[3] Jean Francois Gerkens , Op. Cit, P29.

* "Res" هو اسم يعني "الشيء" أو "المادة". يمكن استخدامه للإشارة إلى مجموعة متنوعة من الأشياء، مثل كائن أو موقف أو حدث أو إجراء. إلا انا كلمة عامة جدًا ومتعددة الاستخدامات يمكن استخدامها في العديد من السياقات المختلفة. على سبيل المثال، " Res Publica" تعني "الشيء العام"، في إشارة إلى الجمهورية الرومانية ونظام الحكم فيها. "Res Gestae" تعني "الأشياء التي تم إنجازها"

وبالتالي، إذا قُتل أو جرح من قبل شخص آخر، فإن القانون لم يتم التعامل معه كخطأ وقع على العبد ولكن على أنه ضرر يلحق به[1].

أنشاء قانون جونيا (Lex Junia) الوضع الجديد للعبيد الذين تم إعتاقهم بشكل غير رسمي، وكان أحد آثاره هو أن العبيد السابقين لهم الحق في التصرف في ممتلكاتهم[2].

### 2-3 تحرير العبيد بموجب القانون

يمكن أن يحرر السيد العبد بالعتق (Manumissio) من العبودية بثلاث طرق مختلفة: بإعلان رسمي[3] من قبل السيد علنًا وقبل قاضي أعلى عادة ما يكون رئيسًا أن العبد كان حراً (Vindicta)[4]؛ بعد تسجيل العبد كمواطن روماني من قبل الرقيب(Censor)، الطريقة الثانية بناءً على العتق بالتسجيل في الإحصاء السكاني[5] (Census)؛ و يبقى تحت وصاية سيده (Testamento)، بعد تحريره، تمت الإشارة إلى العبد باسم (Libertinus) الشخص المحرر وكان يتمتع، من الناحية النظرية بجميع حقوق والتزامات المواطن الروماني[6].

---

وتشير إلى سرد تاريخي لإنجازات الفرد أو الدولة. تُستخدم كلمة "Res" أيضًا في السياقات القانونية والفلسفية، حيث يمكن أن تشير إلى قضية أو نزاع قانوني معين، أو إلى مفهوم أو مبدأ عام. ينظر:

Berger, Adolf , Op. Cit, P676.

[1] George Mousourakis , The Historical ..., Op.Cit، P 162.

[2] Bradley, Keith , Op. Cit, P156.

[3] Willem J. Zwalve, Callistus's Casesome Legal Aspects Of Roman Business Activitie, Proceedings Of The Second Workshop Of The International Network Imp Act Of Empire (Roman Empire, C. 200 B.C. - A.D. 476) Nottingham, 2001 ,P126.

[4] Gsell, Stéphane, Inscriptions Latines De L'algérie, Tome01, Librairie Ancienne Honoré Champion Édouard Champion , Paris, 1922, P 235.

[5] David L. Stone, Lea M. Stirling, Mortuary Landscapes Of North Africa, Phoenix , Journal Of The Classical Association Of Canada, University Of Toronto Press, Toronto,2007, P141.

[6] George Mousourakis, Roman Law... , Op. Cit, P100.

اما في الممارسة العملية كان ينظر إلى المحررين وأحفادهم على أنهم أدنى مرتبة من الناحية الاجتماعية من قبل أولئك الذين ليس لهم عبيد في أسلافهم وتم استبعادهم فعليًا من جميع المناصب الهامة في الدولة، تم تشكيل جزء كبير من البروليتاريا الحضرية في روما من قبل العبيد المحررين، ومع ذلك، نجح العديد من المحررين في كسب عيش ثابت من خلال مشاركتهم في التجارة والصناعة والفنون، حتى أن البعض تمكن من الوصول إلى مناصب السلطة، خاصة في القرن الأخير من الجمهورية وخلال أوائل الإمبراطورية[1].

الطريقة الثالثة للعتق كانت بالإرادة التي أيا كان في أصولها، لم تكن هناك قيود على حق المالكين في تحرير العبيد، قدم أغسطس بعضها، ولكن بتأثير محدود للغاية، بواسطة إحياء ليكس إيليا سينتيا (Lex Aelia Sentia) 2 ق.م، يمكن للمالك أن يتحرر بالإرادة فقط نسبة منه عبيد[2]، يمكن لمالك ما بين ثلاثة وعشرة عبيد أن يحرر نصفهم فقط؛ وما من بين عشرة وثلاثين يحرر الثلث فقط؛ وما بين ثلاثين ومائة ان يحرر الربع فقط؛ بين مائة وخمسمائة يحرر الخمس؛ وعلى أي حال لا يمكن إطلاق سراح أكثر من مائة[3]، يطبق فقط على العتق بالإرادة، (The Lex Fufia)كانينيا من أن سن المالك يجب أن لا يقل عن عشرين عاما[4].

أصبحت قواعد العتق صريحة، سن أوغسطس قانونًا (Lex Fufia Caninia) يقيد نسبة العبيد التي يمكن لمالك العبيد أن يعتقها عند وفاته[5]، ولكنه يحافظ أيضًا على هيكل الحوافز من خلال إجبار المالكين على تحديد أي من عبيدهم سيطلق سراحهم، تم توسيع حقوق المحررين، أصبح حافز العبيد على التصرف بشكل جيد واضحًا، انتقل الأحرار إلى مهن وأنشطة أخرى، ويتمتع أطفالهم المولودين بعد عتقهم في المجتمع بكل حقوقهم[6].

[1] George Mousourakis , The Historical ..., Op.Cit، P 163.

[2] Harper, Kyle, Op. Cit, P466.

[3] وول ديورانت، المرجع السابق، ص 240.

[4] Alan Watson, Op.Cit, P.82

[5] George Mousourakis, Roman Law... , Op. Cit, P62.

[6] Peter Temin , Op. Cit, P126.

## 2-4 قوانين العبودية الاخرى

في معظم تاريخها، كانت روما دولة عبيد بمعنى ان العبيد كانوا الوسيلة الرئيسية للإنتاج، ومع ذلك، ظهر القليل من القوانين الخاصة بالعبودية، بحيث كانت الطرق الرئيسية لاكتساب العبيد اما عن طريق الأسر بطريقة مشروعة عن طريق حرب مع شعب لم يكن لديه معاهدة صداقة مع روما، أو بالولادة من أم عبدة، بواسطة ( Senatus Consultum Claudianum)[1]، (Placaaten) قانون العبيد للبقاء مع قانون العبودية[2]، يمكن أيضًا اختطاف الأحرار وبالتالي استعبادهم، العملية القانونية الدقيقة التي حولت الشخص الحر إلى عبد غير واضحة، يمكن شراء وبيع العبيد وتعريضه للعنف، يجب أن يكون هذا العنف قد ضمن في نهاية المطاف قبول الوضع غير الحر، احتفظت جميع المجتمعات في العالم القديم بالعبيد، كان جزءًا من الثقافة المشتركة[3].

ولكن منذ القرن الأول الميلادي، تحسن وضع العبيد تدريجياً نتيجة لإصدار الأباطرة تشريعات إنسانية كقانون بترونيا (Lex Petronia)، من القرن الأول الميلادي، الذي يحظر على المالكين إجبار عبيدهم على القتال مع الوحوش البرية دون إذن من القاضي، ويحظر بيعهم دون اذنه ايضاً [4]، ربما كان هذا التشريع الأول الذي يهدف إلى حماية العبيد.

بموجب قانون هادريان ( Hadrianus)، الذي تبناه أنتونينوس بيوس(Pius Antoninus) أيضًا، مُنع السيد من إعدام العبد إلا إذا حكم عليه من قبل المحكمة، كانت فئة خاصة من العبيد هم أولئك الذين ينتمون إلى خدمة الأسرة الإمبراطورية، أدى معظم هؤلاء العبيد مهام منزلية[5] وضيعة، لكن بعضهم ارتقى إلى مناصب ثانوية في إدارة المقاطعة وأصبح عدد قليل منهم مستشارين غير رسميين للإمبراطور نفسه، ولكن بعد

[1] Alan Watson, The Spirit ..., Op.Cit, P41.
[2] Ibid , P.59.
[3] Richard Alston, Op. Cit, P155.
[4] Keith Bradley, Paul Cartledge, , Op. Cit, P 433.
[5] Tellegen-Couperus, Olga, Op. Cit, P35.

الإصلاحات الإدارية لهادريان، تم تقليص دور العبيد في الإدارة وبحلول القرن الثالث الميلادي لم يعد العبيد يعملون كأعضاء في الادارة الإمبراطورية[1].

## III. قوانين الملكية (Res Mancipi) و (Res Nec Mancipi)

كانت قوانين الملكية الرومانية أيضًا جانبًا أساسيًا من النظام القانوني في مقاطعات إفريقيا، نظمت هذه القوانين ملكية ونقل الممتلكات، بما في ذلك الأراضي والمباني والأصول الأخرى، كما قدم النظام القانوني الروماني إطارا لحل النزاعات حول ملكية الممتلكات وإنفاذ حقوق الملكية.

كانت الأشياء المحكومة بموجب القانون الإلهي (Res Divini Iuris) وتلك التي تخضع للقانون البشري(Res Humani Iuris) ، بموجب القانون الإلهي كانت ضمن المقدسات (Sacrae) المكرسة للآلهة[2]، كانت الأشياء المقدسة ( Res Sanctae)*، فهذه الأشياء بموجب القانون الإلهي لا يمكن أن تكون مملوكة[3].

كان التقسيم الرئيسي للأشياء التي يمكن أن تكون مملوكة ملكية خاصة[4] بين الاشياء التي لا يمكن نقل ملكيتها (Res Mancipi) الا بموجب تصريح رسمي[5]، و ما يمكن نقل ملكيتها (Res Nec Mancipi)، وهو تقسيم مهم لـ نقل الملكية، يمكن استخدام التحويل في (Iure Cessio) لجميع أنواع الممتلكات[6] .

---

[1] George Mousourakis , The Historical ..., Op.Cit، P 273.

[2] Francis De Zulueta, Op. Cit, Pp55-67.

* الأشياء المقدسة، مثل أسوار المدينة وبواباتها، يُعاقب بالإعدام أي تجاوز خاطئ لها. نفس مفهوم Res Divini Iuris ينظر: Berger, Adolf, Op. Cit ,P680.

[3] George Mousourakis, Roman Law... , Op. Cit, P114.

[4] J. S. Richardson, The Ownership Of Roman Land: Tiberius Gracchus And The Italians, The Journal Of Roman Studies, Vol. 70, 1980 , P06.

[5] Nicholas, Barry , Op. Cit, P105.

[6] Alan Watson, The Spirit Of The Laws, Op.Cit, P42.

## IV. قانون العقود (**Contractus**)

يحظى القانون الروماني بتقدير كبير لقانون العقود الخاص به، على الرغم من ذلك لم يطور الرومان نظرية العقد بل افردوا أنواع العقود، من خلال وظيفتها، فقد صنفهم المشرع الروماني حسب شكلهم على أنهم عقود حرفية، عقود شفهية، عقود حقيقية، وعقود توافقية بالتراضي[1].

### 4-1 العقود الشفهية (**Contractus Verbis**)

العقود الشفوية هي تلك التي تتطلب كلمات منطوقة محددة أو نمطًا محددًا من الكلمات لتكون فعالة، كان الأهم فيها هو الوعد[2] في التعهدات (Dari Spondes)[3]، حيث يتم سؤال الوعد شفهياً، "بهل تعد...؟ "و إجابة الوعد "بأعدك"، يجب أن يكون الفعل هو نفسه في السؤال والجواب، كان يجب أن يتوافق الوعد مع السؤال، بلا التأخير بين السؤال والجواب.

في الأصل فقط يمكن استخدام فعل رسمي واحد هو "اتعهد" (Spondere) الذي يشير إلى أصل مقدس[4]، كان يتألف بشكل أساسي من سؤال رسمي من قبل الدائن ؛ الوعد (المشترط) يحتوي على شروط الوعد المقترح والرد الإيجابي من قبل المدين؛ الواعد (المدين) بقبولها، يجب استخدام نفس الفعل في كل من السؤال والجواب كانت هذه العقود تسمى بالقانون الصارم[5] (Negotium Stricti Iuris)، تم تطبيق نوع من الإصلاحات القانونية حول العقود من قبل البريتور (Praetors) في القرن الأول ق.م حوالي 80 ق.م[6].

---

[1] Alan Watson, The Spirit Of The Laws, Op.Cit, P48.
[2] Plessis, Paul J. Du, Borkowski's... , Op. Cit, P294.
[3] Zulueta, Francis De , Op. Cit, P152.
[4] Lexetivs, L.L. Kofanov , Op. Cit, P29.
[5] George Mousourakis, Roman Law... , Op. Cit,P131.
[6] Alan Watson, The Spirit Of The Laws, Op.Cit, P48.

## 4-2 العقود الحرفية (Contractus Litteris)

العقد المكتوب، كان أيضًا عقد قانون صارم (Negotium Stricti Iuris)، وكان موجودًا بحلول أوائل القرن الأول ق.م، في هذا النوع من العقود فقط الرومان يمكن أن يكونوا دائنين[1]، ولكن كان هناك نزاع بين مدرستين: السابيين (Sabinians) والبروكوليين (Proculians) إلى أي مدى يمكن للأجانب أن يكونوا مدينين، مثلا إذا كتب شخص ما أنه دفع مالاً لكنه لم يفعل ذلك ومرت سنتان[2]، فإذا تمت مقاضاته لا يمكنه رفع مرافعة عن أنه لم يدفع المال أبدًا، فهذا ليس عقدًا[3].

## 4-3 العقود الحقيقية (Contractus Re)

العقود الحقيقية، فحواها انها تعيد العقود – بمعنى التسليم – فأقدم عقد حقيقي هو عقد قرض للاستهلاك (Mutuum) المتعلقة بالسلع القابلة للاستبدال، ضمن عقود القانون صارم (Negotium Stricti Iuris) [4]، وكان المقترض ملزمًا؛ و عليه أن يعيد ما يعادله بالضبط مما أقترض[5].

## 4-4 العقود التوافقية التراضي (Contractus Consensu )

هي العقود التي تنشأ ببساطة عن طريق اتفاق الطرفين والذي لا يتطلب شكليات[6]، كان الإجراء المقدم لهم بموجب مرسوم البريتور، مثل عقود البيع (Emptio Venditio) يتطلب اتفاقًا وسعرًا وشيئًا ليباع، لم تكن هناك إجراءات رسمية مطلوبة، ولكن للمعاملات

1 George Mousourakis, Roman Law... , Op. Cit, P134.
2 Plessis, Paul J. Du, Borkowski's... , Op. Cit, P308.
3 Alan Watson, The Spirit Of The Laws, Op.Cit, P 50.
4 Plessis, Paul J. Du, Borkowski's... , Op. Cit, P300.
5 George Mousourakis, Roman Law... , Op. Cit, P129.
6 Plessis, Paul J. Du, Borkowski's... , Op. Cit, P 264..

الهامة سيتم تقديم الأدلة عن طريق الكتابة أو عن طريق تقديم وديعة (Arra) [1]، يمكن أن تكون أيضًا بمثابة دفعة جزئية، على ان يتفق الطرفان على أن يتم وضع العقد بالكتابة.

نلاحظ آثار انتشار مدى تلك العقود في المقاطعات الإفريقية بالتوسع المستمر في النشاط الاقتصادي في غرب البحر الأبيض المتوسط، حسب ما يقول الباحث تشارلز فريدريك بارلات انه تم تنفيذ هذا النشاط من قبل التجار والوكلاء الإمبراطوريين على حد سواء، اعتمد هذا التوسع أيضًا على مشاركة التجار الذين لم يكونوا من الرومان فقط، هذه الديناميكية أساسية لظهور عقود البيع والشراء، تطلب أن يكون الطرفان وجهاً لوجه وأن يقسم كل منهما اليمين على الوفاء بجانبه من الصفقات[2]، ميز الرومان بين الملكية والحيازة (Possessione)[3]، بشكل عام، كان الشخص يمتلك عندما يكون له حق الاستحواذ على شيء، بقصد الاحتفاظ به[4].

## V. قانون الجنسية الرومانية قبل كراكلا (Lex Iulia De Civitate)

تضمن القانون الاجتماعي الروماني قانون الجنسية الذي يحدد من يعتبر مواطنًا رومانيًا، كانت الجنسية الرومانية ذات قيمة، ولم تُمنح إلا لأولئك الذين استوفوا معايير معينة، في الأصل، تم منح الجنسية فقط للأرستقراطيين، ولكن مع مرور الوقت، امتدت إلى عامة الشعب وفي النهاية إلى المواطنين غير الرومانيين، منحت ليكس جوليا دي سيفيتاتي (Lex Iulia De Civitate)، التي سُنت في 90 ق.م[5]، الجنسية لجميع الأفراد الأحرار الذين يعيشون داخل الجمهورية الرومانية.

كانت الجنسية الرومانية حالة تمنح حقوقًا وتفرض واجبات بموجب القانون المدني الروماني، في الفترة الجمهورية، كانت الجنسية الرومانية تحظى بتقدير كبير وتم منحها بشكل مقتصد، بشكل أساسي كمكافأة على الخدمة لروما، ومع ذلك، في القرن الأخير للجمهورية،

[1] Alan Watson, The Spirit Of The Laws, Op.Cit, P53.
[2] Barlett, Charles Frederick, Op. Cit, P116.
[3] Eberle, Lisa Pilar , Op. Cit, P 139.
[4] Alan Watson, The Spirit Of The Laws, Op.Cit, P 44.
[5] Guarino, Antonio , Op. Cit, P669.

أصبحت الجنسية أقل قيمة بسبب انتشارها على نطاق واسع على جميع سكان إيطاليا الأحرار، في ظل الامبراطورية، مُنحت الجنسية بشكل متكرر للأفراد والمجتمعات، غالبًا كوسيلة لتأمين ولاء الطبقات العليا، وتكريس للسيطرة الرومانية في المقاطعات، أدى الامتداد التدريجي للمواطنة إلى رومنة المقاطعات وتراجع مفهوم المدينة–الدولة[1].

يهدف قانون (Lex Acilia Repetundarum)، وهو قانون ينظم فرض الضرائب على الإنتاج الزراعي، إلى منع الفساد وسوء المعاملة من قبل محصلي الضرائب عبر اتخاذ إجراءات ضد القضاة الذين أساءوا استخدام سلطاتهم في عام 123ق.م، تم تمرير قانون (Lex Acilia Repetundarum )[2]،مما سمح بإجراء محدد لمحاكمة المسؤولين الفاسدين في المقاطعات[3]، والحصول على الجنسية الرومانية لكل القضاة المحاكم في المقاطعات، ويحصل أبناء وأحفاد القضاة كذلك على الجنسية الرومانية أيضا. [4]

قانون آخر مهم حول المواطنة تم تطبيقه هو ( Lex Iulia De Civitate Latinis Et Sociis Danda)، الذي منح الجنسية الرومانية لبعض المجتمعات في المقاطعة وأجزاء أخرى من الإمبراطورية، تم سن هذا القانون من قبل القنصل الروماني يوليوس قيصر، وكان يهدف إلى توسيع فوائد المواطنة للحلفاء اللاتينيين وغيرهم من الجماعات غير الرومانية التي دعمت روما في حروبها وحملاتها، سهّل القانون أيضًا اندماج هذه المجتمعات في النظام الاجتماعي والسياسي الروماني، فضلاً عن مشاركتها في الحكم المحلي والتجارة[5].

---

[1] George Mousourakis , The Historical ..., Op.Cit، P 265.

[2] Berger, Adolf, Op. Cit ,P546.

[3] Saskia T. Roselaar, Cicero And The Italians: Expansion Of Empire, Creation Of Law , Edinburgh University Press, Edinburgh ,2020, P150.

[4] Kremer, David, Op. Cit, P P114-148.

[5] Guarino, Antonio, Op. Cit, P81.

قانون فيتي ليبيسي (Lex Vetti Libici) قانون مجهول المصدر، اسمه فقط محفوظ في الدستور الإمبراطوري الذي يشير إلى امتداد هذا القانون إلى المقاطعات منها الإفريقية، وقد تعامل هذا القانون مع منح المواطنة للمحررين[1].

منذ السنوات الأولى للامبراطورية تم منح الجنسية، بتكرار متزايد للأفراد أو المجتمعات بأكملها، غالبًا بعد امتياز الحق اللاتيني (Ius Latii) الوضع القانوني الوسيط بين المواطن والأجنبي الممنوح لأعضاء المستعمرات، من خلال منح الجنسية الرومانية لعدد متزايد من سكان الإمبراطورية، سعى الأباطرة إلى تأمين ولاء الطبقات العليا الإقليمية، وفي نفس الوقت، إنشاء جذور الحضارة الرومانية في المقاطعات[2].(ينظر الملحق 02خرائط)

اما الأجانب المستسلمين (Peregrini Dediticii) والذين يفتقرون إلى الجنسية (Nullius Civitatis) يمكنهم أيضًا الحصول على الجنسية الرومانية ولكن فقط بعد قبولهم رسميًا كمواطنين في دولة أخرى[3]، أدى الامتداد التدريجي للمواطنة إلى تعجيل عملية تحويل المقاطعات إلى رومنة، ولا سيما تلك الموجودة في الغرب[4].

## 1-5 الممارسة القانونية للمواطنين الرومان قبل قانون المواطنة

ان المواطنة كانت الوضع الجديد يتطلب من السكان الخضوع في كل جانب من جوانب حياتهم القانونية لقواعد القانون الروماني، فكيف تصرف أولئك الذين حصلوا على الجنسية الرومانية قبل قانون المواطنة، يمكن معرفة الخطوط الرئيسية: هؤلاء( الرومان ) التزموا بالقانون الروماني في مجالات الميراث والأسرة والمكانة، ويبدو أنهم يمتلكون شعور بالحرية في اتباع ممارسة الاجانب في كل شيء آخر الممتلكات، العقود...، الميراث والأسرة والمكانة هي المجالات التي تقترب بشكل عام في العصور القديمة مما قد نطلق عليه مبدأ الشخصية بشكل

---

1 Berger, Adolf, Op. Cit ,P561.

2 Mastino, Attilio, Come Le Generazioni Delle Foglie, Così Anche Quelle Degli Uomini: Nuove Ipotesi Sulle Due Iscrizioni Bilingui Dal Municipio Di Thignica - Aïn Tounga , Cuola Archeologica Italiana Di Cartagine, 2020, P08.

3 Mousourakis, George, A Legal History Of Rome, Routledge ,2007, P232.

4 George Mousourakis, The Historical... ,Op.Cit, P265.

عفا عليه الزمن، لمعرفة مدى وضوح الأحوال الشخصية في هذه المجالات، يعمل المبدأ في كلا الاتجاهين، للأجانب وكذلك بالنسبة للرومان، يجب الحكم على الاجانب (Peregrines)في هذه الأمور وفقًا لقوانينهم الخاصة[1].

## 2-5 مرسوم المواطنة لكراكرلا (Constitutio Antoniniana) 212م

كان كونستوتيو أنطونينيانا (Constitutio Antoniniana) مرسومًا أصدره الإمبراطور كركلا في عام 212 م والذي منح الجنسية الرومانية لجميع السكان الأحرار للإمبراطورية، نص الدستور الأنطوني والمراسيم الثلاثة الأخرى للإمبراطور كراكلا الواردة في بردية جيسينسيس[2] (Gissensis)، وكذلك تم العثور على نسخه له شمال افريقيا فيما يعرف بنص بانازا (Banasa)[3] حول منح الجنسية الرومانية لديفوس( Augustus A D Tiberius Ceaser Augustus)[4].(ينظر الملحق 11 الصور)

كانت الأسباب الرئيسية وراء هذا الإجراء هي زيادة عدد الأشخاص الذين اضطروا إلى دفع ضرائب الميراث والتحرير، والتي كان يُطلب من المواطنين الرومان فقط دفعها، أكمل هذا الإجراء عملية الرومنة للإمبراطورية وأسس الوحدة السياسية والقانونية داخل حدودها، وهو ما انعكس في كتابات الفقهاء الرومان الذين تحدثوا عن روما على أنها "بلدنا المشترك"، امتد القانون الروماني ليشمل الإمبراطورية بأكملها، لكنه تم تكييفه وتأثره بالقوانين والأعراف المحلية، مما أدى إلى قانون عام كان مزيجًا من القانون الروماني والأنظمة المحلية[5].(ينظر الملحق15 الصور)

---

[1] José Luis Alonso, Op.Cit, P56.

[2] Michele Rostovtzeff , Storia Economica E Sociale Dell'impero Romano , Nuova Edizione Accresciuta Di Testi Inedita A Cura Di Arnaldo Marcone, Prima Edizione ,Sansoni 2003, P661.

[3] A. N. Sherwin-White , Op. Cit, P86.

[4] A. Arthur Schiller, Roman Law ..., Op.Cit , P469.

[5] George Mousourakis , The Historical ..., Op.Cit، P 246.

كان أحد الأسباب الرئيسية وراء إدخال هذا الإجراء هو رغبة الإمبراطور في زيادة أعداد أولئك الذين اضطروا إلى دفع ضريبة الميراث[1] (Vicesima Hereditatum) والضريبة المفروضة على تحرير العبيد[2] (Vicesima Libertatis) الضرائب التي كان المواطنون الرومانيون فقط ملزمين بدفعها، وقد اقترح أيضًا أن سن هذا القانون ربما كان مدفوعًا برغبة كاراكالا في التخفيف من رد الفعل العام على اغتيال شقيقه غيتا، الذي أمر به، والفقيه الشهير (Praefectus Praetorio Papinian*)، ولكن مهما كانت دوافع الإمبراطور، يمكن اعتبار سن الدستور كونستوتيو أنطونينيانا بمثابة الخطوة الأخيرة في العملية الطويلة لتحويل الإمبراطورية إلى النمط الروماني وتحقيق الوحدة السياسية والقانونية داخل حدودها بكونها "دولة مشتركة" (Communis Patria)[3]. (ينظر الملحق 08 الصور)

مع سن الدستور، امتد القانون الروماني إلى الإمبراطورية بأكملها، على الرغم من أن الحكومة كانت بطيئة في تطبيق هذا التغيير، إلا أن الاختلافات المحلية اختفت تدريجياً وأصبح قانون الإمبراطورية موحدًا، ومع ذلك، في عملية تعميم القانون هذه، تم تكييفه من نواح كثيرة مع القوانين والأعراف المحلية وتأثر بها، نتيجة لذلك، كان القانون العام الذي ظهر أخيرًا في الواقع مزيجًا من القانون الروماني والأنظمة المحلية، وبالتالي كان مختلفًا جدًا في طبيعته عن القانون الروماني في الفترات ما قبل الكلاسيكية وأوائل الفترات الكلاسيكية[4].

## 3-5 مقتطف من نص قانون الدستور الأنطوني 212 م

يعلن الإمبراطور القيصر ماركوس أوريليوس سيفيروس أنتونينوس:

---

[1] Imrie, Alex , Op. Cit, P72.

[2] France, Jérôme, Les Catégories Du Vocabulaire De La Fiscalité Dans Le Monde Romain , Op. Cit, P363.

* في عهد كركلا، رفضPapinian إصدار إعلان عام يوافق على قتل الإمبراطور لأخيه جيتا .كانت النتيجة القتل الفوري للبابيني. ينظر:

Buckland, W. , Op. Cit, P .30

[3] Birley, Anthony R , Op. Cit, P 190.

[4] George Mousourakis , The Historical ..., Op.Cit، P 266.

"قد أبدي امتناني للآلهة الخالدة على حفظهم لي... لذلك أعتقد أنه يمكنني بشكل رائع وبوقار تقديم خدمة مناسبة لجلالتهم إذا أحضرت لعبادة الآلهة عدد الأجانب الذين دخلوا في عدد شعبي، لذلك أنا الآن أمنح الجنسية الرومانية لجميع الأجانب المقيمين في الإمبراطورية، ويتبقى هناك (بعض مناطق دول المدينة)، باستثناء المستسلمين[1] (Dediticii)"، ماعدا المستسلمين الاجانب الذين يشملهم قانون ايليا سينتيا[2] (Lege Aelia Sentia)

## 5-4 ازدواجية الجنسية لسكان المقاطعات بعد (Constitutio Antoniniana)

بعد سن الدستور الانطوني كونستوتيو أنطونينيانا (Constitutio Antoniniana) يمكن طرح السؤال التالي؛ كيف يمكن لقانون الاجانب وقانون الشعوب أن ينجو من الاختفاء الفعلي للاجانب؟ وكيف استمر تطبيقه بعد أن اصبح كل شخص رومانيًا؟ وبالتالي من المتوقع خضوعه للقانون الروماني؟[3].

حيث يحاول الباحث Gilles F. Bransbourg الاجابة عن هذا التساؤل قائلا : انه إما أن امتيازات القانون الروماني التي تحصل عليها المدن والأفراد ليست سوى صيغ تقليدية لا معنى لها بعد تاريخ 212م، فالمواطنة الرومانية غطت الإمبراطورية ازدواجية، اعتمادًا على ما إذا كان قانونًا خاصًا أو قانونًا مدنيًا [4].

---

[1] A. Arthur Schiller, Roman Law ..., Op.Cit , P 543.

[2] Michele Rostovtzeff , Op. Cit, P662

[3] José Luis Alonso, The Constitutio Antoniniana And Private Legal Practice In The Eastern Empire In: Law In The Roman،Provinces. Edited By: Kimberley Czajkowski And Benedikt Eckhardt In Collaboration With Meret Strothmann, Oxford University Press, 2020, P46.

[4] Gilles F. Bransbourg, Fiscalité Et Enjeux De Pouvoir Dans Le Monde Romain, Thèse Pour L'obtention Du Grade De Docteur De L'ehess Discipline: Histoire Et Civilisation, Paris, 2010, P136.

للإجابة عن هذا السؤال حول الجنسية الرومانية ما يهمنا هنا هي فقط العلاقة بين تمديد المواطنة لغير الرومان وانتشار القانون الروماني داخل المقاطعات، تشير مقتطفات من شيشرون نقلا عن آرثر شيلر؛ إلى أن من مبادئ القانون الروماني منعت أي شخص من الحصول على أكثر من جنسية واحدة، على الرغم من أنه قد يكون للأبوين وطنين مختلفين، أحدهما بطبيعته والآخر بسبب المواطنة، حصل على الجنسية الرومانية، وأصبح نشطًا في الشؤون الرومانية، وانتقل إلى روما، ولم يعد مواطنًا في بلدته الأصلية[1].

ولكن مع انتشار منح الجنسية الرومانية من قبل قيصر وأغسطس، يبدو أن التأثر قد حدث، يظل الرومان الجدد خاضعين لبعض واجبات المواطنة المحلية، وبالتالي كسر مبدأ عدم توافق الجنسية المزدوجة، مع حكم كلوديوس، ترسخت سياسة الحكومة فيما يتعلق بتوسيع نطاق الجنسية الرومانية في المقاطعات[2].

وبناءً عليه، تمتد المواطنة إلى المجتمعات والأفراد في المقاطعات، تختفي معها المنح السابقة للحصانة من الضرائب، ويتم منح الجنسية الجديدة بشرط الاحتفاظ بقوانين وأعراف المجتمع الأصلي، بعكس ما يعرف التنازل[3] عن الولاء (Forisiurare Provinciam*) استخدم العديد من الباحثين مصطلح "الجنسية المزدوجة" لوصف الوضع من وقت كلوديوس، لا يمكن للمرء أن يحدد بدقة مناطق كل نظام قانوني، روماني أو محلي، يخضع له الرومان الجدد، بمجرد منحه الجنسية الرومانية، يخضع الشخص للقانون الروماني تمامًا، ويقوم فقط بوظائف معينة لموطنه الأصلي، يشير إلى أن النظام القانوني الداخلي للقبيلة لا يزال ملزمًا

---

[1] A. Arthur Schiller, Roman Law Mechanisms Of Development, Op.Cit , P 544.

[2] Ibid , P 544.

[3] Imrie, Alex , Op. Cit, P116.

* هو مصطلح قانوني لاتيني يعني التخلي عن الولاء لبلد المرء،وهو عندما يؤدي مواطن من بلد ما يمين الولاء لبلد آخر، ويتخلى عن ولائه لبلده الأصلي او التنازل عن الجنسيةExuere Patriam تحت القسم، قد يكون هذا القانون مطلوبًا للحصول على الجنسية في دولة أخرى لا تقبل مفهوم الجنسية المزدوجة. ينظر:

Fellmeth, Aaron X. Horwitz, Maurice , Op. Cit, P109.

بشخص ما حتى بعد منحه الجنسية الرومانية، مثل الزواج والنسب والوصايا[1]، فُرض القانون الروماني على الجميع باعتباره القانون الرسمي.

من ناحية أخرى، بأن الاحتفاظ بالقانون الأصلي عند منح الجنسية الرومانية جعل القانون المحلي وكذلك القانون الروماني متاحًا، كان المواطن الروماني الجديد حراً في استخدام الأشكال والمؤسسات الرومانية التي يرغب فيها[2]، ولكن لا يزال بإمكانه استخدام المؤسسات القانونية لقانونه المحلي بشكل قانوني، ومع ذلك، فمن المسلم به عمومًا أن مؤسسات القانون المحلي التي تتعارض مع سياسة الدولة، مثل زواج الأخ والأخت، لن يُسمح بها بالمواطن الروماني الجديد، الأغلبية قبلت مبدأ الجنسية المزدوجة وتعددية النظم القانونية[3].

أن فكرة ازدواجية الجنسية لم تكن دليلًا على التعددية الواضحة للأنظمة القانونية، فالمواطنة الرومانية سيفيتاس (Civitas Romana)[4] رومانا لها ثلاثة دلالات في أواخر عهد الإمبراطور، لم يكن أحد منها حصريًا:

1 المواطنة الفخرية، منصب هيبة.

2 منصب المكانة، وأعضاء الطبقة العليا في المجتمع.

3 مواطن في الإمبراطورية.

وبالتالي، لم يكن هناك مفهوم للجنسية المزدوجة في زمن الامبراطورية العليا، ولا صلة مباشرة بين (Civitas Romana) والقانون الروماني للرومان الجديد[5].

أحدث القرنان الأولين تغييرًا عميقًا في العلاقات بين روما والمجتمعات المحلية التي تشكل الإمبراطورية، مع تحول روما إلى دولة عالمية، أشارت المواطنة الرومانية سيفيتاس رومانا

---

[1] A. Arthur Schiller, Roman Law ..., Op.Cit , P 545.

[2] Simon, Matthew, Ma, Hobson, Op. Cit, P60.

[3] A. Arthur Schiller, Roman Law ..., Op.Cit , P 545.

[4] Béatrice Le Teuf, Op.Cit , P262.

[5] A. Arthur Schiller, Roman Law ..., Op.Cit, P547.

(Civitas Romana) [1] إلى وضع مرسوم المواطنة ( Constitutio Antoninian)، بأن جماهير السكان تنتمي إلى الإمبراطورية، لم تتأثر الروابط مع المجتمعات المحلية؛ بحيث ان الحقوق والواجبات المحلية ليست مبادئ قانونية تتعارض مع القانون الروماني، اذا فالسؤال ليس بالاختفاء النهائي للقانون المحلي في مواجهة القانون الروماني، ولكن بالأحرى كيفية او طريقة دمج القانون المحلي في نظام قانوني جديد، لكن لم يول فقهاء القانون المتأخر اهتمامًا يُذكر للقانون الذي يُمارس في المقاطعات[2].

## 5-5 آثار قانون المواطنة

سكان المقاطعات هم الآن مواطنون رومانيون بأغلبية ساحقة وقد يرغبون في الظهور على الساحة السياسية كما كان الحال مع سكان مقاطعة إفريقيا عندما استفزوا اغتصاب غورديين الأول في عام 238م أما بالنسبة للجنود، فقد قاموا بدعوة أنفسهم بوحشية على الساحة السياسية منذ بداية عام 193م قبل أن يستخدمها الأرستقراطيون الكبار بشكل متكرر حتى يتمكن ضباط الفروسية، الذين أصبحوا الآن في قيادة الجيش بعد 262م، من منافسة النبلاء في الامتيازات التي كانت قد انتحلها لنفسه حتى ذلك الحين[3]،و في خطوة واحدة، غيّر الإمبراطور الإمبراطورية الرومانية بشكل لا رجعة فيه، ولم يغير فقط الآليات التي ترتبط من خلالها غالبية الرعايا الإمبراطورية بالدولة، ولكن أيضًا الطبيعة الأساسية للهوية الرومانية، ليس من قبيل المبالغة أن تداعيات هذا التشريع لوحده كانت هائلة[4].

[1] Kimberley Czajkowski , Benedikt Eckhardt, Law In The Roman Provinces, Oxford University Press, United Kingdom, 2020, P09.

[2] A. Arthur Schiller, Roman Law ..., Op.Cit, P547.

[3] Christian, Panaget , Les Révoltes Militaires Dans L'empire Romain De 193 À 324, These ,Université Rennes 2 Ecole Doctorale - Sciences Humaines Et Sociales Umr,2014 ,P189.

[4] Imrie, Alex , Op. Cit, P175.

### 6-5 أثر الممارسة القانونية بعد 212م

لم تمنع أي مادة قانونية وجود الجنسية المزدوجة للتكيف مع الوضع الجديد، لا سيما في جوانب المكانة والعائلة والميراث، التي يهيمن عليها تقليديًا ما يسمى بالأحوال الشخصية، إلى أي مدى يتم التأكيد بشكل مؤكد على إخضاع الأطفال للسلطة الأبوية ( Patria Potestas) في الوثائق[1]، لم تعد النساء تظهر كأوصياء (Epitropoi) ولكن كمساعدة وصي ذكر (Epakolouthētriai) على الرغم من أن بعض الأشقاء ما زالوا يقدمون أنفسهم على أنهم متزوجون بعد سنوات قليلة من قانون المواطنة ( Constitutio Antoninian)، إلا أن زواج الأشقاء بدأ يختفي تدريجياً[2]، الذي يتعارض مع القانون الروماني.[3]

## VI. قوانين الإجراءات

### 6-1 قانون الجنايات

كانت الجنايات تعتبر أخطاء شخصية، حيث تم التعامل مع أربع جنح فقط : السرقة (Furtum)، والسرقة مع العنف[4]، وإلحاق الضرر بالممتلكات، والاعتداء اللفظي أو الجسدي، بداية من الالواح الاثني عشر، اما لاحقا فصدر المرسوم عقوبات السرقة بإرجاع أربعة أضعاف قيمة الممتلكات المسروقة[5]، كانت العقوبة دائما ضعف قيمة الممتلكات المسروقة، حتى القرن الثاني الميلادي، بموجب مادة من الالواح اثني عشر، تم التعامل مع الضرر الذي تم إلحاقه بالخطأ[6] (Damnum Iniuria Datum)، من خلال قانون (Lex Aquilian)لعام 287ق.م.[7]

---

[1] Nicholas, Barry, Op. Cit, P65.
[2] José Luis Alonso, Op.Cit, P52.
[3] Plessis, Paul J. Du Ando, Cliffor Dtuori, Kaius , Op. Cit, P61.
[4] Birks, Peter, The Roman Law Of Obligations , Oxford University Press , University Of Edinburgh ,2014, P 79.
[5] Andrew M. Riggsby, Op. Cit, P191.
[6] Birks, Peter , Op. Cit, P146.
[7] Alan Watson, The Spirit Of The Laws, Op.Cit, P56.

## 6-2 المحاكمات المدنية (Civil Trials)

في القانون الروماني، يشير مصطلح "أكتيو" (Actio*) إلى حق الشخص في رفع دعوى أمام محكمة قانونية[1]، كما استُخدمت نفس الكلمة للإشارة إلى دعوى قضائية، في قضية مدنية كان المدعي[2] (Petitor)؛ تمت الإشارة إلى المدعى عليه باسم (Reus) أو (Adversarius) [3] الذي غالبًا ما يستخدم لوصف أي من الطرفين في الإجراءات[4]، فالمدعي(Petitor) والمدعى عليه (Reus)، ينبغي أن نلاحظ أنه في الإجراء حسب الصيغة، ان كان كلا المتقاضين مواطنين رومانيين، وقد حدث ذلك في منطقة تتمتع بحقوق رومانية أمام القاضي الذي سيصدر الحكم[5].

وعلى النقيض من ذلك، فإن مصطلح ( Iudicia Imperio Continentia) يشير إلى المحاكمات التي غاب فيها أي من هذه المتطلبات[6] على سبيل المثال، المحاكمات التي كان أحد الطرفين أو كلاهما أجنبيًا، الأول كان ينظمه القانون التشريعي (Lex)، في حين أن الأخير كان مبنيًا على سلطة الولاية القضائية[7].

لم يُسمح للعبيد بالمشاركة كأطراف في أي قضايا في المحاكمات المتعلقة بحرية العبد السبب الليبرالي (Causae Liberales) كان العبد يمثله شخص آخر ( Adsertor Libertatis) دافع عن حق العبد المعني أو دافع عنه[8].

ولم يتمكن النساء والأطفال والأشخاص الذين يعانون من شكل من أشكال الاضطرابات العقلية من المثول أمام المحكمة بمفردهم، فيما يتعلق بالشرعية القانونية، لا يمكن

---

* مرادف لكلمة (Iudicium )و هي حق الفرد برفع دعوى بالمحكمة .ينظر: .Berger, Adolf , Op. Cit, P341.

[1] Berger, Adolf , Op. Cit, P341.

[2] Mousourakis, George, A Legal… , Op. Cit, P 205.

[3] Francis De Zulueta , Op. Cit, P212.

[4] George Mousourakis , The Historical …, Op.Cit ،P 130.

[5] Francis De Zulueta , Op. Cit, P212.

[6] Buckland, W. , Op. Cit, P642.

[7] Guarino, Antonio , Op. Cit, P395.

[8] Quintana Orive, Elena, Op. Cit, P242.

للمرأة أي النساء اللواتي لم يكن خاضعات لسلطة الأب أو تحت سيطرة الزوج المشاركة في أي إجراءات قضائية دون إشراف أوصيائهن (Auctoritas Tutoris)[1]، عادة ما يمثل الأطفال والمجانين في المحكمة من قبل الأوصياء القيمين، بموجب قانون هوستيليا وهو قانون مبكر غير معروف التاريخ، يمكن أن يمثل الشخص الذي تم أسره في الحرب، أو الذي كان غائبًا في مهمة رسمية، من قبل مواطن آخر في محاكمة تنطوي على ادعاء بالسرقة المرتكبة ضد الغائب، ممتلكات الشخص(Actio Furti)، ولم يكن مطلوباً من أطراف النزاع أن يحضروا إجراءات المحكمة بأنفسهم[2].

## 3-6 الإجراء التشريعي (Legis Actio Procedure)

كان القانون التشريعي (Legis Actio) هو النظام الرئيسي للإجراءات المدنية خلال الفترة القديمة، في ظل هذا النظام، اعتُبرت الأشكال ذات الصلة من الإجراءات في إجراء ما على القانون الإجراءات التشريعية (Legis Actiones) قائمة على نص القانون، وبالتالي فهي غير قادرة على التغيير، ومع ذلك،[3] يبدو أن بعض التشريعات قد نشأت من العرف، مثل يمكن أن تكون أصولهم تعود إلى الفترة التي سبقت إدخال قانون الالواح الاثني عشر.

وفقًا لـ (Gaius)، تم التعرف على خمس فئات من الإجراءات التشريعية[4]:

---

1 Taubenschlag, R. , Op. Cit, P 48.

2 George Mousourakis ,Roman Law..., Op.Cit ،P 144.

3 T. J. Cornell , The Conquest Of Italy: The Cambridge Ancient History The Rise Of Rome To 220 B.C, 02ed, Vol07, Cambridge University Press, United Kingdom, 2008, P397.

4 George Mousourakis ,Roman Law..., Op.Cit ،P 155.

1/القانون التشريعي ساكرامنتو(Legis Actio Sacramento)؛ هذا النوع من الإجراءات التشريعية ينطوي على نزاع رسمي بين المدعي والمدعى عليه، تطلب الأمر من كلا الطرفين إيداع مبلغ من المال يعرف باسم Sacramentum[1]

2/ القانون التشريعي لكل حكم قضائي تعسفي ( Legis Actio Per Iudicis Postulationem)، في هذا النوع من الإجراءات التشريعية، وافق الأطراف على تقديم نزاعهم إلى القاضي (Iudex) الذي سيصدر قرارًا[2]، سيقدم المدعي طلبًا رسميًا (Postulatio)لتعيين المحكم، وبمجرد تعيينه يكون قرار المحكم ملزمًا.

3/ القانون التشريعي لكل حكم بشروط ( Legis Actio Per Condictionem)؛ كان هذا الشكل من الإجراءات التشريعية بمثابة إجراء مباشر لاسترداد دين أو بنود محددة[3]، كان على المدعي تقديم طلب رسمي (شرط) للدين .

4/ القانون التشريعي لكل قانون (Legis Actio Per Iniectionem Manus)؛ هذا الفعل التشريعي ينطوي على وضع اليد (Manus Iniectionem ) على ممتلكات المدعى عليه لتأكيد مطالبته، تم استخدامه في القضايا التي تنطوي على استرداد الممتلكات أو العبيد[4].

5/ القانون التشريعي للرهن[5] (Legis Actio Per Pignoris Capionem)؛ هذا النوع من الإجراءات التشريعية يسمح للدائن بالحيازة (Pignoris Capionem) على ممتلكات المدين كضمان للدين[6]، وهي توفر وسيلة للدائن لإنفاذ حقوقه من خلال مصادرة وبيع ممتلكات المدين في حالة التقصير.

---

1 Francis De Zulueta, Op. Cit, P234.
2 Guarino, Antonio , Op. Cit, P143.
3 Buckland, W. , Op. Cit, P682.
4 Jean Francois Gerkens, Op. Cit, P11.
5 George Mousourakis ,Roman Law..., Op.Cit ،P 155.
6 Francis De Zulueta, Op. Cit, P242.

كانت هذه الإجراءات التشريعية الخمسة إجراءات قانونية رسمية مستخدمة في القانون الروماني القديم لحل أنواع مختلفة من النزاعات وإنفاذ الحقوق والالتزامات، في هذه المرحلة من الإجراءات، كان للمدعى عليه ثلاثة خيارات:

أ/ يمكنه الإقرار بادعاء المدعين الاعتراف في الحقيقة، وبالتالي تجنب الإدانة لاحقًا.

ب/ يمكنه التزام الصمت وعدم تقديم أي دفاع، وفي هذه الحالة اعتُبر مُعترفًا[1].

ج/ يمكنه رفض مطالبة المدعين، وفي هذه الحالة يستمر الإجراء في الحال وفقًا للقانون التشريعي المعمول به في شكل الدعوى التي كان يتعين على المدعي أن يستخدمها، بتعيين ممثل عنه[2].

لعب القانون الاجتماعي الروماني دورًا حيويًا في تشكيل مجتمع روما القديمة، وكان لتطوره تأثير كبير على النظام القانوني الذي لا يزال مستخدمًا في العالم الحديث، يشير القانون الاجتماعي إلى النظام القانوني الذي يحكم التفاعلات الاجتماعية وعلاقات الأفراد داخل المجتمع، كان القانون الاجتماعي الروماني معنيًا في المقام الأول بتنظيم الزواج والميراث والتبني وانتقال الملكية والرق، وشمل ذلك حتى نوعية الملابس من حيث أصل الملابس، وثق مرسوم الأسعار الخاص بـ (Diocletian) عام 301 م التمييز بين الملابس الإفريقية والنوميدية[3]، كان تطور القانون الاجتماعي الروماني عملية تدريجية امتدت على مدى قرون، وخضعت لتغييرات مهمة خلال العصرين الجمهوري والإمبراطوري، لعب القانون الاجتماعي الروماني دورًا حيويًا في تنظيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع، وتكفل أن يتم عقد الزيجات وفقا للقانون، وتنظم الميراث وانتقال الملكية، وتمنع المنازعات على الملكية، كما ينظم القانون

---

[1] George Mousourakis , The Historical ..., Op.Cit، P 132.

[2] Ibid، P 131.

[3] Amy Elizabeth Place, Fashioning Identity In The Late Roman And Late Antique World: The Case Of North Africa (C. Ad 200-500), Thesis Submitted For The Degree Of Doctor Of Philosophy At The University Of Leicester 2020, P233.

الاجتماعي عملية التبني[1]، ويضمن تمتع الطفل المتبنى بنفس الوضع القانوني الذي يتمتع به الطفل البيولوجي، كما نظم القانون الاجتماعي العبودية، وقدمت بعض الحماية للعبيد من سوء المعاملة.

## VII. قوانين اجتماعية أخرى مختلفة

### 7-1 القوانين المقدسة (Leges Sacratae) قانون العبادة (Lex Sacra)

النص الافريقي (Lex Sacra) لعبادة (Cereres) منذ القرن الثاني أو الثالث م، وكذلك كان طقسًا قديمًا يقيد الجنود ليتبعوا قادتهم حتى الموت[2]، ويتكون من أجزاء من لوحة رخامية المودعة في صهريج، تم ملؤه لاحقًا ليكون بمثابة الأساس لـ عمود البازيليكا، وهو وثيقة رومانية، بمعنى أن لغتها والطقوس هي تلك الخاصة بالدين الروماني مثل (Leges Sacratae) وهي القوانين الخاصة بانتهاك المقدس المحظور (Sacer)[3] بناءً على الطقوس المقدسة (Ius Sacrum)، وهو أيضًا نتاج سن القانون الاستعماري: البانتيون المحلي الذي تستدعيه هو مبنى مستعمرة معينة، يعتقد أنه بدلاً من لعبادة معينة[4].

يجب أن يكون (Lex) أو (Feriale)، على سبيل المثال، قائمة الأعمال التي يتعين القيام بها، إذا كان هذا النص هو (Lex Sacra) لعبادة (Cereres)، لكن اسم المعبود غير مذكور في الأجزاء الموجودة، تلك الجوانب من النص الذي يبرز مكانته كقطعة من صنع القانون الاستعماري، والتي فيها القانون بمثابة وسيلة لتأكيد مكانتة في المجتمع على حد سواء الرومانية و الإقليمية، كمستعمرة يجب أن تكون بحكم الضرورة[5].

---

[1] Westbrook, Raymond, Property And The Family In Biblical Law, Journal Of The American Oriental Society, Sheffield Academic Press, England, 1991 , P127.

[2] Bowman, Alan K., Peter Garnsey, Averil Cameron, Op. Cit, P 292.

[3] Berger, Adolf, Op. Cit , P546.

[4] Clifford Ando, Op. Cit, P ،353

[5] Clifford Ando, Op. Cit, P354.

## 2-7 قانون حمل الأسلحة (Lex Julia Vis Publica)

صدر قانون جديد، قانون ليكس جوليا فيس بوبليكا ( Lex Julia Vis Publica)، الذي يقيد صراحة حمل الأسلحة، بحيث يكون الرجل مسؤولاً بموجب قانون(Lex Julia Vis Publica) على أساس أنه يجمع الأسلحة أو الأسلحة في منزله أو في مزرعته أو في منزله الريفي بخلاف ما هو معتاد للصيد أو السفر براً أو بحراً[1].

**ثانياً / نماذج عن الآثار التشريعية بالنسبة للمدن والأشخاص**

**الوضع القانوني للأراضي في مقاطعات افريقيا**

توجد العديد من الاختلافات في علاقة المجتمعات المحلية بالحكومة المركزية، في الأساس، يمكن أن ينتمون إلى واحدة من ست فئات: 1/المدينة الأصلية برجرينوس؛ 2/البلدية مع حقوق لاتينية ثانوية؛ 3/البلدية مع (Ius Latii Maius)؛ 4/بلدية المواطنين الرومان(Municipia)، 5/مستعمرة المواطن الروماني(Coloniae)؛ 6/مستعمرة المواطنة مع(Ius Italicum)، تباينت الهياكل الحكومية وفقًا للوضع القانوني للمجتمع[2].

ان أثر رومنة المقاطعات الافريقة، حسب ما روجت لها الحكومة الإمبراطورية، فعجلت بإنشاء مستعمرات جديدة (Coloniae) وبلدات (Municipia)، رومانية ولاتينية، في جميع أنحاء الإمبراطورية، في المقاطعات[3].

كانت هناك أيضًا العديد من المدن والبلدات التي كان سكانها من الأجانب(Civitates Peregrinorum)، سُمح لبعض هذه المجتمعات بإدارة شؤونها

---

[1] Ray Laurence , Op. Cit, P 180.

[2] Paul J. Du Plessis, Clifford Ando , Op. Cit, P 124.

[3] استيفن قزال، تاريخ شمال افريقيا القديم، يوليوس قيصر و افريقا،نهاية الممالك الاهلية، تر: محمد التازي سعود، ج08، مطبوعات اكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 2007، ص146.

الخاصة [1]دون تدخل مباشر من قبل السلطات الرومانية (Civitates Liberae)[2]، يُمنح وضع (Civitas Liberae*) بموجب قانون خاص (Lex Data)، غالبًا كمكافأة على دعم المدينة لروما في أوقات الحرب أو لأغراض سياسية مختلفة.

تمتعت مجتمعات المقاطعات الأخرى (Civitates Immunes) بامتيازات خاصة، مثل الإعفاء من الضرائب أو الأعباء الأخرى التي تُفرض بانتظام على سكان المقاطعة، يجب أن نلاحظ هنا، مع ذلك، أن (Libertas) لا تعني بالضرورة الحصانة، حيث قد يكون المجتمع عبارة عن (Civitas Libera) ومع ذلك يخضع لضرائب باهظة[3].

قد يتمتع المجتمع بالحصانة دون أن يكون حضارة حرة، علاوة على ذلك، قد تتمتع بعض المجتمعات في الإقليم ببعض الامتيازات[4] بموجب معاهدة خاصة (Foedus*) مبرمة بينه وبين روما أي معاهدة منفصلة عن القانون الذي ينظم حكومة المقاطعة ككل، يشار إلى

---

[1] Olivier Hekster, Op. Cit, P111.

[2] Antonio Gonzales , La Révolte Comme Acte De Brigandage. Tacite Et La Révolte De Tacfarinas , L'africa Romana: Atti Del 12. Vol02, Convegno Di Studio, 12-15 Dicembre 1996 Olbia, Sassari, Italia , 1998 ,P946.

* Civitates Liberae Et Immunes مدن حرة تتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي والإعفاء من الضرائب. مُنحت حالة Civitas Libern إما عن طريق Lex Data (مرسوم صادر عن الشعب الروماني، مجلس الشيوخ، أو لاحقًا، من قبل الإمبراطور) أو من خلال معاهدة تحالف (Foedus) مع روما (Civitates Liberae Et Foederatae)، التي من خلالها تم ضمان الوضع المستقل للمدنيين Liberae بطريقة أقوى حيث لا يمكن إلغاء المعاهدة من جانب واحد، إلا في حالة الحرب. وفقًا لمفهوم روماني، "يكون الشعب حرًا عندما لا يخضع لسلطة شعب آخر .ينظر:

Berger, Adolf, Op. Cit ,P398.

[3] Frank, Tenney , Roman Imperialism, The Macmillan Company, New York, 1914, P304

[4] Guarino, Antonio, Op. Cit, P72.

* Foedus فويدوس. معاهدة صداقة وسلام وتحالف مع دولة أخرى. فقد ألزم الأطراف بالمساعدة العسكرية المتبادلة في حالة الحرب (Foedus Aequum). إذا لم تكن المعاهدة قائمة على المساواة وتم منح روما مساعدة عسكرية من الشريك فقط، كانت المعاهدة بمثابة Foedus Iniquum ينظر: Berger, Adolf, Op. Cit ,P 474.

هذه المجتمعات باسم(Civitates Foederatae**)، في بعض الأحيان، كان الإمبراطور يمنح مكانة المستعمرة كامتياز للبلدية أو الأجانب (Civitas Peregrinorum)، و كان مصحوبًا بمنح الجنسية الرومانية لسكانها[1].

منذ أواخر القرن الثاني الميلادي تم منح بعض الأجانب (Civitates Peregrinorum) من قبل الإمبراطور الحق الايطالي (Ius Italicum)، أي الوضع الذي كانت المجتمعات الإيطالية تتمتع به خلال الجمهورية، استلزم الحق الايطالي ( Ius Italicum) امتيازات معينة، مثل الإعفاء من ضريبة الأرض والقدرة على الحصول على ملكية الأرض وفقًا لـ ( Roman Ius Civile Dominium Ex Iure Quiritium)[2].

في المقاطعات، كان يُنظر إلى الأرض بأكملها، على أنها تنتمي إلى الدولة الرومانية (Dominium Populi Romani) أو (Dominium Caesaris)، لكن في الممارسة العملية، نادراً ما تصادر الدولة الأراضي الخاصة وظلت في أيدي أصحابها عند دفع ضريبة الأرض، ومع ذلك، باستثناء تلك الأراضي التي تنتمي إلى المجتمعات التي تم منحها الحق الايطالي (Ius Italicum)، لا يمكن أن تخضع أراضي المقاطعات للملكية الخاصة[3].

في وسط الازدهار الذي يبدو أن أصغر المدن في إفريقيا تعرفه في بداية القرن الأول، تم العثور على عدد كبير من المدن، التي كان تطورها يستحق الاعتراف رسميًا بامتيازات معينة، علاوة على ذلك، فإن هذه الامتيازات ليست موحدة وتحترم التسلسل الهرمي الصارم، وهكذا،

** Civitates Foederatae المدن والمجتمعات المتحالفة في إيطاليا والمقاطعات التي أبرمت معها روما معاهدة (فودوس). لقد تمتعوا ببعض الامتيازات والإعفاءات من الضرائب وعاشوا وفقًا لقوانينهم الخاصة (Suis Legibus Uti)، لكنهم مُنحوا الإعفاء من الخدمة العسكرية. ينظر:

Berger, Adolf, Op. Cit ,P389.

1 Fara Nastim Schiavone, Aldo, Op. Cit, P198.

2 George Mousourakis, The Historical… ,Op.Cit, P262.

3 Ibid , P263.

فإن التمييز الأسمى المعروف [1]بالحق الايطالي (Ius Italicum) هو الذي يدمج اراضي المدن الإفريقية: قرطاج و أوتيكا، إلى تراب إقليم إيطاليا، الذي يُمنح للأماكن الثلاثة العظيمة التي تأتي من قانون المستعمرات قد مُنحت لبعض المدن القديمة، و(Lepcis)، مسقط رأس الإمبراطور[2].

في أوقات لاحقة، اعتُبِرت الأراضي والمباني الواقعة في مناطق معينة في المقاطعات بمثابة ملكيات (Res Mancipi)، بشرط أن تحتوي هذه المناطق على ( Ius Italicum) "حق الاطلنة" وبالتالي يمكن اعتبارها أرضًا إيطالية[3].

ظلت الأراضي في المقاطعات ملكًا للشعب الروماني، وبالتالي خاضعة لضريبة الأرض، وبالتالي كانت مختلفة عن إيطاليا، حيث كانت الأرض منذ القرن الثاني ق.م معفاة من الضرائب، في بعض الأحيان، مُنحت (Coloniae) في الاقاليم، وهي المدن التي يتمتع فيها جميع المواطنين بالجنسية الرومانية بحق الاطلنة (Ius Italicum)، والذي تضمن حصانة من ضريبة الأرض، أزال الإمبراطور دقلديانوس الذي حكم ما بين 284-م305، كجزء من إصلاح مالي شامل، التمييز بين الأراضي الإيطالية والأراضي الإقليمية وكذلك الحصانات الضريبية الخاصة لإيطاليا، ذلك إذا لم يكن لدى المقاطعات خارج المستعمرات ذات الحق الايطالي (Ius Italicum)، حقوق ملكية كاملة لأراضيهم، فإن الحكومة الرومانية تعترف بحقوق الملكية الفعلية التي يحميها القانون[4].

ان قاطني تلك الأجزاء النائية من الإمبراطورية التي لم يتم دمجها أبدًا كرومانية، أو منحها حقوق لاتينية في المقاطعات، بصرف النظر عن البلديات وما شابهها التي حصلت

[1] دنيس اير لانكستر هاينز، تريبوليتانيا القديمة، تر: حسين محمد الفقيه، المكتب العربي للمعارف، ط01، القاهرة، 2020، ص61.

[2] Marcel Bénabou, La Résistance Afncaine À La Romanization, La Découverte,Paris,2005, P183.

[3] George Mousourakis, Roman Law… ,Op.Cit, P 115.

[4] Robert K. Fleck, F. Andrew Hanssen, And Dennis P. Kehoe, What Can The Endogenous Institutions Literature Tell Us About Ancient Rome? In: Roman Law And Economics: Institutions And Organizations, Vol I, Oxford University Press, 2020, P26.

هنا وهناك على حقوق لاتينية، كانت المقاطعات تحكمها قوانينها الخاصة، ما يجب أن نضعه في الاعتبار هو العلاقات بين هؤلاء الأجانب والرومان في الحياة المدنية، لم يكن لديهم بشكل عام أي قانون حول حقوق شغل المناصب الشرفية (Ius Honorum) أو حق التصويت في الجمعيات العامة[1] (Ius Suffragii*) أو حق الزواج (Conubii Ius) أو حقوق الملكية الكاملة (Ius Commercii)، لا يعني الاستبعاد من التجارة، بل يعني الاستبعاد من الجزء الروماني الخاص من القانون[2]، لا يمكن أن يكون لديهم ملكية مدنية أو نقل ملكية بأساليب القانون المدني، على سبيل المثال قانون يتعلق بعقد شفهي رسمي تم بموجبه نقل ملكية أنواع معينة من البضائع و هو الإجراء القانوني لوضع اليد (Mancipatio) أو قانون الملكية او الحيازة (Cessio) في قوانين الأرض (Iure)، ما لم تكن قد حصلت، عن طريق الامتياز الايطالي (Ius Italicum)، لا تعتبر مملوكة[3].

ألغى جستنيان التمييز بين الأراضي الإيطالية وأراضي الإقليم، بحيث لم تكن جميع الأراضي في المقاطعات منطقة إقليمية تابعة لأقاليمها فحسب انما تم منح العديد من المدن في المقاطعات الحق الايطالي ( Ius Italicum)، والنتيجة الرئيسية هي أن الأرض كانت في ملكية المالك وليس الدولة، بحيث يمكن نقلها والمطالبة بها بموجب القانون من قبل المدنيين حسب القانون[4]، كل ذلك كان له علاقة بمشاكل القانون الخاص وعلاقات الملكية في

---

[1] Landfester, Manfred, Cancik, Hubert, Schneider, Helmuth, Op. Cit, P801.

* Ius Suffragii حق التصويت في مجالس الشعب. كان أحد أهم الحقوق السياسية للمواطنين الرومان وأولئك الذين مُنحوا بشكل استثنائي. ينظر:

Berger, Adolf, Op. Cit ,P533.

[2] Ernest Mercier , Histoire De L'afrique Septentrionale (Berbérie) De Puis Les Temps Les Plus Reculés Jusqu'à La Conquête Française 1830, Ernest Leroux Éditeur, Paris,1888, P98.

[3] W. W. Buckland, Ll.D., F.B.A, A Text-Book Of Roman Law From Augustus To Justinian, Revised By Peter Stein , Third Edition , Cambridge University Press, Britain ,1975, P 96.

[4] W. W. Buckland, Op.Cit, P190.

المقاطعات، وبشكل أكثر تحديداً، لعدم وجود أشكال معينة من الملكية التي كانت جزءًا من القانون الروماني في المقاطعات.

ان الامتياز الإيطالي (Ius Italicum)، هو مجموعة امتيازات للمستعمرات في المقاطعات ذات الوضع الإيطالي، والتي تم تأسيس الكثير منها من قبل أغسطس، وتتعلق بالممتلكات بشكل كبير، حول كيفية حيازة الممتلكات في أراضي المقاطعات ونقلها بين الأفراد[1]، وهذا الامتياز الممنوح لمدن إقليمية معينة وبموجبها يتم استيعاب ترابها، من وجهة نظر قانونية، في أرض إيطاليا: تصبح أراضيهم (Res Mancipi) خاضعة للملكية (Quiritarian) ومعفاة من الضرائب على الأراضي[2].

يتألف (Ius Italicum) من حقوق مختلفة لكل من الطابع العام والخاص، مثل الحكم الذاتي، والإعفاء من إشراف حاكم المقاطعة، وملكية الأرض ( Ex Iure Qttiritiztw)، والتي كانت مفردة للمؤسسات الرومانية [3](Mancipatio)، (Usucapio)، و قابلة للتطبيق[4].

الحصول على وضع المستعمرة لا يمنح بالضرورة الحصانة الكاملة التي يوفرها القانون الإيطالي (Ius Italicum) للمستعمرات التي تأسست بموجب القانون الروماني أو حصانة المدن الحرة؛ بعض المستعمرات، ولا سيما تلك الموجودة في القانون اللاتيني، هي مستعمرات أو تستفيد من إعفاءات جزئية، عندما يقدم فيسباسيان حالة مستعمرة قيصرية، فإنه يعفيها

---

[1] Lisa Pilar Eberle, Law, Land, And Territories:The Roman Diaspora And The Making Of Provincial Administration , University Of California, Berkeley,2014 , P129

[2] Jean-François Gerkens, Droit Romain Petits Lexiques Et Documents De Travail, 3ème Baccalauréat En Droit Éditions De L'université De Liège , Edition 2010-2011, P10.

[3] Watson, Alan, The Digest Of Justinian , Op. Cit, P24.

[4] Adolf Berger , Op. Cit, P.530.

من ضريبة الرأس (Tributum Capitis)، ولكن ليس من الضرائب الاخرى (Tributum Soli)[1] .

## 1- الحق اللاتيني (Ius Latii)

العديد من المدن تم منحها الحق اللاتيني (Ius Latii)، والتي أصبحت نتيجة لذلك بلديات لاتينة[2] خضعت الوضع اللاتيني (Latin Status)، حيث دعا التربانة الى ضرورة ترقية جميع الحلفاء من ذوي الوضع اللاتيني (Latin Status) إلى الجنسية الرومانية الكاملة[3].

اذا فالحقوق اللاتينية (Ius Latii) هي الامتيازات الممنوحة للأفراد والمجتمعات كأعضاء في المجتمع اللاتيني، في الأصل استمتعت الشعوب بالحق اللاتيني (Ius Latii)، الذين طوروا علاقة خاصة مع روما، على مدى السنوات الموالية أصبحوا مواطنين كاملي الحقوق، ومع ذلك، ظل مبدأ (Ius Latii) جزءًا من العملية التي حصلت من خلالها البلديات على الجنسية الرومانية وفق حقوق الاطلنة (Ius Italicum)، مع استثناءات قليلة في أفريقيا[4].

## حق الاطلنة (Ius Italicum)

يستخدم مصطلح (Ius Italicum) لوصف الوضع القانوني للأرض الرومانية، إما كجزء من إيطاليا نفسها أو في مستعمرة إيطالية، فمن حيث الجوهر، أعلن (Ius Italicum) أن قطعة أرض أو منطقة تعتبر من الناحية القانونية ترابًا إيطاليًا، متجاوزًا الحق اللاتيني(Ius Latii)، وهكذا أصبحت المدن بالإضافة إلى المكانة المرتبطة بـ (Ius Italicum)، كانت هناك مزايا محددة، كانت مثل هذه الأرض قادرة على الملكية الفردية

---

1 Gilles F. Bransbourg, Fiscalité Et Enjeux De Pouvoir Dans Le Monde Romain, 2010, P85.

2 Plessis, Paul J. Du Ando, Clifford Tuori, Kaius, Op. Cit, P119.

3 Billows, Richard A, Op. Cit, P16.

4 Matthew Bunson, Op. Cit, P 280.

(Optimo Iure Quiritium)، وتم اعفاؤها من الضرائب المباشرة، ووقفت خارج نطاق اختصاص حكومة المقاطعة، كان الوضع الخاص لـ (Ius Italicum) مكلفًا لروما في الإيرادات[1].

رفع سيبتيوس سيفيروس (Septimius Severus) أرض موطنه في إفريقيا، و (Lepcis Magna)[2] ، و(Carthage)، و(Utica)، انتهت كل هذه الفروق بإعلان الدستور الأنطوني في عهد كراكلا 212م، مما جعل جميع سكان المقاطعات مواطنين رومان، علاوة على ذلك، يتضح أن منح (Ius Italicum) للمستعمرات لم يكن تلقائيًا وكان أقرب إلى علامة تمييز إضافية[3]. (ينظر الملحق23 الصور)

إن (Ius Italicum)، إذا لم يكن يمثل إعفاءً عامًا من ضريبة الأملاك لمواطني روما على الأراضي العامة بحكم انتمائهم إلى روما[4]، بل في المقاطعات فقط تم منحه لعدد محدود من مدن المستعمرات المستفيدة من القانون الروماني، مما يعني أن نظام القانون العام في المقاطعات هو سيظل خاضعًا لضريبة الأراضي، كما هو الحال بالنسبة للمواطنين الرومان والأجانب.[5]

بالنسبة لأولئك الذين يتم إرسالهم إلى افريقيا من قدامى المحاربين، يبدو واضحًا أن إعفاء أراضيهم من أي ضريبة على الممتلكات كان ضروريا[6]، بحيث يظل وضعهم مقبولًا مقارنة بمصير رفاقهم المستقرين في الوطن الأم، هذه هي الطريقة التي تضاعفت بها المستعمرات

---

[1] Matthew Bunson, Op. Cit P 280.

[2] Jonathan Edmondson, Cities And Urban Life In The Western Provinces Of The Roman Empire, 30 Bce–250 Ce , Blackwell Publishing Ltd 2006, P260.

[3] Béatrice Le Teuff, Census: Les Recensements Dans L'empire Romain D'auguste À Diocletien, Archéolo- Gie Et Préhistoire, Université Michel De Montaigne - Bordeaux Iii, Français ,2012, P97.

[4] Gilles F. Bransbourg, Op.Cit ,P146.

[5] Ibid ,P147.

[6] المحجوب, عبد المنعم، معجم تانيت، دار الكتب العلمية، دار تانيت، ليبيا، 2013، ص158.

بموجب القانون الروماني (Ius Italicum)، وأخذت بشكل عملي حصانة كانت بالفعل حقًا للأرض وليس حقًا للأفراد، حيث دفع المواطنون ضريبة الأملاك في كل مكان آخر.

كل من هذه المستعمرات كونها لا تفقد الحق في أن تكون قادرة على جني الدخل من الأرض، فظلت قطع الأراضي غير المخصصة للمستوطنين ملكية جماعية للمستعمرة وتم تأجيرها أو حجزها للسكان الأصليين، إذا أخذنا في عين الاعتبار الأراضي الشاسعة التي تحتفظ بها الدولة الرومانية بشكل قانوني في المقاطعات الإفريقية، فإنه يقع الآن خارج إيطاليا بالاراضي الإفريقية حيث تقع الاراضي العامة (Ager Publicus)[1].

ومع ذلك، فان (Ius Italicum)؛ بما أن هذا الحق لا يمكن أن يتعلق بحالة الأشخاص، فيجب أن يكون مرتبطًا بحالة الأرض، وبالتالي، فإن قدرات الضرائب الرومانية على تطوير وتحقيق وظائفها مرتبطة بشكل عام ليس بالوضع الذي تمنحه للناس، ولكن بما تقدمه للأرض، لا يرتبط الإعفاء الإيطالي (Ius Italicum)، بحق المواطن الفرد، بل بحق يتم الحصول عليه تدريجياً عن طريق الارض[2]، وهو في جوهره نتيجة لانتقال السلطة بالنسبة للأراضي العامة (Ager Publicus)[3]، وبهذا نجحت الإمبراطورية في فرض مفهوم الضريبة المرتبطة بطبيعة الارض نتج عنه على عدة مستويات مايلي:

أ/ – البعد عن مخاطر انهيار الدخل من الضرائب المباشرة .

ب/- (Ius Italicum) يضمن معدل ضرائب محددًا.

ج-تطبيق (Ius Italicum) في المستعمرات بموجب القانون الروماني، فإن هذه الأراضي التي ستنتهي في المجال الخاص بالأباطرة تقدم للنظام نفسه قاعدة دخل أعلى حيث ستُضاف إليها الإيجارات والضرائب للاندماج[4].

[1] Gilles F. Bransbourg, Op.Cit, P150.

[2] Mohammed, Salma, Husawi, Bakr, Op. Cit, P188.

[3] Gilles F. Bransbourg, Op.Cit ,P151.

[4] Watkins, Thomas H.: Coloniae And Ius Italicum In The Early Empire In The Classical Journal, 78, 4, 1983, P. 319.

د/للأباطرة الحق في منح او سحب (Ius Italicum)، من أجل الابقاء على المقاطعات خاضعة[1].

## I. مدن افريقية تم منحها حق الاطلنة (Ius Italicum)

### 1-1 لبدة الكبرى (Lepcis Magna)

تمثل مدينة خميس حاليا، على الساحل بين السرت الأصغر(Little Syrte) و السرت الكبير (Great Syrte)، كانت تقع في أقصى شرق إفريقيا وهي مدينة لاتينية كبرى وتنتمي، حوالي 296ق.م إلى أفريقيا البروقنصلية؛ ثم أصبحت عاصمة محافظة طرابلس الجديدة، أعطاها تراجان مكانة مستعمرة؛ وسبتيموس سيفيروس ( Septimius Severus) منحها حق الاطلنة (Ius Italicum)[2]، بعد ان حصلت لبدة الكبرى(Lepcis Magna) على (Ius Italicum)، وتم ضمان أمن أراضيها وتجارة المدينة من خلال إعادة تنظيم تمتعها بالقوانين الجديدة[3]، ان (Ius Italicum) الذي يحمل معه الإعفاء من الضرائب الإقليمية، كان يعد شيئًا من الشرف، وإعفاء ضريبيًا كبيرًا إن لم يكن كاملًا[4]. (ينظر الملحق01 خرائط)

كان للمدينة أصل بونيقي كما يوحي الاسم؛ تم تسجيل أدلة من القرن السابع ق.م، في الفترة الرومانية، كانت المستوطنة الحضرية عبارة عن (Civitas)، ولكن سرعان ما تمت ترقيتها إلى بلدية في حوالي 74-77م، ثم مستعمرة كولونيا 109م، في وقت لاحق في عام 203م، أعطى سيبتيموس سيفيروس للمدينة (Ius Italicum)، أعلى وسام يمكن أن تحصل عليه أي مدينة لأنها ضمنت تخفيض الضرائب، بعد إصلاح دقلديانوس أصبحت المدينة عاصمة مقاطعة طرابلس الجديدة، تم تنصير المنطقة في وقت مبكر، كما في 189م تم

---

[1] Gilles F. Bransbourg, Op.Cit, P809

[2] Detlef Liebs, Römische Jurisprudenz In Africa, Berlin, 1993. P218.

[3] Merletto, Antonella, Public Toilets (Foricae) And Sanitation In The Ancient Roman World: Case Studies In Greece And North Africa,Bath University,Uk, 2021. P200.

[4] Anthony R.Birley, Septimius Severus The African Emperor, Routledge ,Taylor & Francis E-Library, New York ,2002. P146.

تسجيل الأسقف الأول، (Archeus)، وهو أسقف معروف في المدينة، في منتصف القرن الرابع م تعرضت أراضي المدينة لأضرار جسيمة من هجوم الأوستورياني (Austuriani)[1].

تحت حكم سيبتيموس سيفيروس، وُهبت العديد من المدن حالة المدينة المتمتعة بالحكم الذاتي ومؤسساتها العامة وفقًا لذلك، هذا لا يعني أنه لم يكن هناك تفاعل اجتماعي كبير بين السكان، بما في ذلك الزواج المختلط وتنظيم وعقد الجنازات، بأواخر القرن الثاني[2].

الاجتهاد الكبير الذي منحه سبتيموس سيفيروس تجاه وطنه، تظهره الحفريات التي قام بها الإيطاليون في طرابلس أنه مع سبتيموس سيفيروس بدأ عهد جديد للمدن الصغيرة على الساحل الأفريقي، وخاصة لبدة، التي أقامت سلسلة كاملة من التماثيل لسبتيموس سيفيروس وعائلته[3].(ينظر الملحق14 الصور)

## 2-1 مدينة شميتو(Chemtou /Simitthus)

تقع سميثوس، التي تعرف الآن بشمتو (Chemtou)، في شمال غرب تونس واشتهرت بمقالع الرخام، أسس أوغسطس مستعمرة قدامى المحاربين هنا، تنتمي المدينة إلى مقاطعة إفريقيا البروقنصلية، وبالتحديد في هيبو ريجيوس(Hippo Regius) [4].

## 3-1 خميسة (Thubursicu Numidarum)

تقع في أقصى غرب أفريقيا البروقنصلية في ولاية سوق أهراس حاليا، جنوب هيبو ريجيوس (Hippo Regius)، منحها تراجان حق (Ius Italicum)، وقبل 270م كانت مستعمرة[5].

---

1 Anna Leone, Evolution And Change: Town And Country In Late Antique North Africa, Part 1 , Thesis Submitted For The Degree Of Doctor Of Philosophy At The University Of Leicester Specializzazione In Archeologia - Universita' La Sapienza, Rome) School Of Archaeological Studies University Of Leicestermay 2001, P179.

2 Clifford Ando, Op ،Cit ،P34 8.

3 Michele Rostovtzeff, Op. Cit, P623.

4 Detlef Liebs, Römische Jurisprudenz In Africa,. Pp214-2019.

5 Ibid , P215.

### 4-1 لمباز (Lambaesis)

منذ أن قام تراجان بإيواء معسكر الفيلق الأفريقي تحت قيادة قائد كان كاليجولا قد أزاله من القيادة العليا للحاكم ومنحه إمبراطوريته الخاصة، ونتيجة لذلك، أصبحت المدينة عاصمة مقاطعة نوميديا ، التي كانت أيضًا مستقلة رسميًا منذ حوالي 200م[1]، والتي لم تكن الضاحية النوميدية، ثوبورشيكو نوميداروم (Thubursicu Numidarum)، تنتمي إليها أبدًا حتى في ظل حكم كومودوس (Commodus).

### 5-1 كويكول (Cuicul)

هي جميلة اليوم، كانت على الطرف الغربي لمحافظة نوميديا، أسسها نيرفا أو تراجان[2] واحدة من آخر المستعمرات المخضرمة هنا، والتي ازدهرت حتى القرن السادس، لا يزال من الممكن رؤية بقاياها لليوم[3].

### 6-1 اوتيكا (Utica)

يرجع تاريخ تأسيس المدينة إلى القرن الثاني عشر ق.م بواسطة (Sidonians) أو(Tyrienses)، لكن ليس لدينا معلومات أثرية قبل القرن الثامن ق.م ربما أصبحت المدينة مدينة بونيقية منذ القرن السادس ق.م لعبت أوتيكا دورًا مهمًا في القتال بين قيصر وبومبيوس منذ 46 ق.م في عام 36 ق.م أصبحت بلدية (Lulium) وكان لها (Proconsul)، عندما بدأ مشروع إعادة تأسيس قرطاج، تم تسجيل تطور حضري واضح بين نهاية القرن الأول م والقرن الثاني م[4]، خاصة بعد التحول في( Coionia Lulia Aelia Hadriana Augusta Utika)، بواسطة هادريان، أعطى سبتيموس

---

[1] Detlef Liebs, Römische Jurisprudenz In Africa, P217.

[2] Quinn, Josephine Crawley Wilson, Andrew , Capitolia ,Vol103, Journal Of Roman Studies , 2013 , P156.

[3] Detlef Liebs, Römische Jurisprudenz In Africa,. P217.

[4] Anthony R.Birley, Op. Cit, P147.

سيفيروس (Septimius Severus) حق الاطلنة (Ius Italicum) إلى (Utica)، مع قرطاج(Carthage) و (Leptis Magna)[1].

### 7-1 **قرطاج (Carthage)**

في عام 202م، أقام شعب لبتسيس المزيد من التماثيل لسبتيموس وأنطونينوس وجيتا في الحمامات، "بسبب النعمة الإلهية غير العادية تجاههم" من قبل الأباطرة؛ والليبتاني الآن يطلقون على أنفسهم سبتمياني، ربما انتظر سبتميوس حتى وصوله إلى المدينة قبل الإعلان عن منح حق الاطلنة (Ius Italicum) مثل أوتيكا وكما هو الحال مع Thugga[2] .

قد تكون الفائدة التي منحها سبتميوس لليبسيس دفعت أعيان المدينة، ربما استجابةً لحثه، إلى تقديم شيء في المقابل، في جميع الأحوال، يُقال إن سيبتيموس قدم حصصًا مجانية من الزيت لشعب روما إلى الأبد، وبعبارة أخرى، فإن ما تم منحه بيد واحدة، الإعفاء من الضرائب الممنوحة من قبل (Ius Italicum)، ربما تم إزالته باليد الأخرى، كانت الكميات المعنية كبيرة للغاية وتتطلب تنظيمًا كبيرًا، ربما ليس من قبيل المصادفة أن عبوات الزيت التريبوليتانية بدأت في الختم بالضبط في هذا الوقت[3]. (ينظر ملحق06 خرائط)

منح الإمبراطور سيبتيموس سيفيروس حق من (Ius Italicum) لقرطاج، شكلاً من أشكال التعويض، ربما يكون التعويض الفخري البحت، لأنه من الصعب أن نرى من وجهة نظر مالية ما يمكن أن تقدمه هذه الحالة أكثر من الحصانة السارية لأكثر من مائتي عام[4].

---

[1] Anna Leone , Op. Cit, P111.

[2] Fara Nastim Schiavone, Aldo , Op. Cit, P199.

[3] Anthony R.Birley, Op. Cit, P150.

[4] Corbier Mireille. Cité, Territoire Et Fiscalité. In: Epigrafia. Actes Du Colloque International D'épigraphie Latine En Mémoire De Attilio Degrassi Pour Le Centenaire De Sa Naissance. Actes De Colloque De Rome , École Française De Rome, 1991, P657.

### 1-8 ثاموغادي (Thamugadi)

ثاموغادي التي تمثل تيمقاد الآن، ليست بعيدًا عن لامبايسيس، تأسس في عام 100م كآخر مستعمرة[1] مخضرمة في إفريقيا فيما يتعلق بالنقل التدريجي للفيلق الأفريقي من (Ammaedara)حيدرة اليوم[2]، على بعد 200 كم شرقًا، إلى (Lambaesis)، نمت المدينة بسرعة بفضل الزراعة المزدهرة وظلت غنية منتصف القرن الثالث، تم التبرع بها من قبل السناتور يوليوس كوينتيانوس فلافيوس روجاتيانوس ( Julius Quintianus Flavius Rogatianus) الذي تبرع ببناء مكتبة كبيرة بالمدينة[3].

### 1-9 سيتيفيس (Sitifis)

سيتيفيس، اليوم تمثل سطيف، مستعمرة مخضرمة أسسها نيرفا تقع غرب سيرتا قسنطينة، تنتمي في الفترة الأسبق إلى موريتانيا[4]، التي امتدت إلى المحيط الأطلسي وكانت مقاطعة رومانية منذ42م، يديرها حاكمان من الفرسان مع قوات مساعدة[5].

### 1-10 قيصرية (Caesarea)

عندما أصبحت قيصرية مستعمرة تحت حكم فيسباسيان، تم إسقاط ضريبة رأس فقط تريبوتوم كابيتيس، لم تطالب في البداية بـ (Ius Italicum)، وعدد قليل جدًا من المدن ستفعل ذلك، اكتسبت قيصرية أخيرًا مكانتها في عهد تيتوس، وبارك كركلا اوتيكا وقرطاج وليبسيس ماجنا[6]، وبالمثل، فإن تصميم( Coloniae Civium Romanorum)جعل مثل هذه المنطقة جزءًا من النخبة الإقليمية، متقدمًا على لقب البلدية (Municipium)، وبالتأكيد متفوقة على مجتمعات الأجانب

---

1 Quinn, Josephine Crawley Wilson, Andrew, Op. Cit, P156.

2 Spenatto, Alain , Op. Cit, P 587.

3 Detlef Liebs, Römische Jurisprudenz In Africa, P222 .

4 Williams, Miranda Eleanor , Op. Cit, P127.

5 Detlef Liebs, Römische Jurisprudenz In Africa, P223 .

6 Christopher Fuhrmann ,Ius Italicum, The Encyclopedia Of Ancient History, First Edition, Blackwell Publishing ,2013 ,P3555.

(Peregrini)كانت المزايا واضحة، وفي إمبراطورية حيث كانت المنافسة التجارية والاجتماعية والإدارية شرسة، ساعدت في الحصول على كل ميزة يمكن تصورها[1].

### 11-1 ثوقا Thugga

منحها سيبتيموس (Septimius) [2]، الامتياز الايطالي(Ius Italicum).[3]

### 12-1 ثيغنيسا Thignica

مدينة (Thignica)[4] تمثل عين التونغا اليوم في تونس.

### 13-1 اوشي مايوس Uchi Maius

تمثل منطقة هنشير الدواميس اليوم من مقاطعة افريقيا البروقنصلية سابقا[5].

بالإضافة الى مدن أخرى مثل: Thibursicum Bure[6]، Thougga، المستعمرات الرومانية التالية: إيجيلجيلي، سالداي، توبوسوكتو، روسازو، روسغونيا، أكواي، كاليداي، زوكابار، غونوغو، توبوسوكتو، ثوبورنيكا ثوبوربو، سالداي روسازو، روسغيناي غونوغو Rusguinae, Saldae, Thermae Himeraeae, Thuburbo ) Minus, Thuburnica, Tubusuctu)[7].

---

[1] Matthew Bunson , Op. Cit, P 135.

[2] Corbier Mireille, Cité, Territoire Et Fiscalité. In: Epigrafia. Actes Du Colloque International D'épigraphie Latine En Mémoire De Attilio Degrassi Pour Le Centenaire De Sa Naissance. Actes De Colloque De Rome (27-28 Mai 1988) Rome : École Française De Rome, 1991, P656.

[3] Birley, Anthony R , Op. Cit, P146.

[4] Corbier Mireille, Op. Cit, P 656.

[5] Ibid , P 656.

[6] Birley, Anthony R , Op. Cit, P146.

[7] M. Coltelloni-Trannoy , Juba Encyclopédie Berbère, In 25 Iseqqemâren Juba, Aix-En-Provence, Edisud, Vol25, , 2003 [En Ligne], Mis En Ligne Le 01 Juin 2011, Consulté Le 04 Novembre 2015, P11.

## II. شخصيات قانونية افريقية

على الرغم من أن لا أحد ينكر أنه كان موجوداً في لدى معظم المقاطعات مستشارون قانونيون وهنا وهناك أيضًا مدرسون قانونيون، كانت المقاطعات الإفريقية من الشرق إلى الغرب جزءا مهما من الإمبراطورية الرومانية، حتى أنها كانت واحدة من أكثر المناطق الرومانية تجذرا، والتي تم تشتمل على أكثر من 500 مدينة وفقا للنموذج الروماني[1].

ولذلك سيكون من غير المنطقي لو أن أفريقيا لم تسهم بأي شيء جدير بالذكر في الإنجازات الثقافية للفقه الروماني الكلاسيكي والقانون الروماني، في الواقع، تقول العديد من النقوش الباقية التي وصلتنا أنه من بين العديد من المواطنين الرومان الذين عاشوا هناك وفقا للقانون الروماني، مارس عدد كبير نسبيا منهم الفقه أيضا، فإذا فحصنا الإرث الأدبي للفقهاء الرومان بحثا عن أصل محتمل من أفريقيا، فإن الأعمال التي لم يكن من الممكن العثور عليها بعد أو تم تعيينها ببساطة في روما تظهر أن العديد منها كُتب على الأرجح في أفريقيا.

ويشمل ذلك، قبل كل شيء، خلاصة وافية التي، بسبب بساطتها وبسبب الاسم المستعار الذي تم تداولها بموجبها، ستصبح فيما بعد الكتابة القانونية الرومانية الأكثر استخداما وهي "الآراء" إلى (Sententiae)، التي يزعم أن الفقيه الشهير يوليوس بولس، الذي عمل في روما حوالي عام 200 م، لقد تم الاعتراف منذ فترة طويلة بأن العمل لا يمكن أن يكون قد كتبه هو، الآن يظهر متى تم إنشاؤه بالضبط؛ حوالي 300م في أفريقيا، ونتيجة لذلك، لدينا الآن معلومات أكثر تفصيلا عن القانون الروماني الذي يمارس في أفريقيا، والذي يحتوي على مقاطعات متعددة[2].

قدم لنا أندريه شاستاغنول إلى العالم القانوني الأفريقي في العصور القديمة المتأخرة في مقالته حول الإمبراطور جوليان محامو نوميديا الستة عشر[3]، والذي يعطينا صورة واضحة عن

---

[1] Nel, Jozef Johannes , Op. Cit, P38.

[2] Detlef Liebs, Römische Jurisprudenz In Africa, Berlin, 1993.P 02.

[3] A. Chastagnol, L'empereur Julien Et Les Avocats De Numidie, Ant. Afr., 14, 1979 , Pp. 225-235.

وضع المحامين في محكمة في سيرتا / قسنطينة 363/362 م، كما كان الحال في الغالب في العصور القديمة[1]، ايضًا في(Hippo Regius) عنابة، حيث تمت استشارة العديد من الفقهاء من أجل الالتفاف على القوانين الإمبراطورية، لتحريم الهرطقة[2].

## 2-1 ممارسي القانون في المقاطعات الإفريقية والمحامون الافارقة المشهورون

وفقًا للمراجع شارك أعضاء النخبة الرومانية في أشكال مختلفة من الممارسة القانونية، والمرافعة والفصل في القضايا، والعمل كمستشارين قضائيين و اصدار الآراء القانونية، ففي المقاطعات الإفريقية الرومانية، تظهر العديد من النقوش أعضاء من النخبة الأفارقة الذين يعرّفون أنفسهم بأنهم خطباء جنائيون(Togati) ومحامون (Advocati)، وخبراء قانونيون (Iurisperiti)، والمستشارون القانونيون (Assessores)[3] (Iuris Studio)، في حين أن المرثيات لـ الشباب من العائلات الثرية يصورونهم على أنهم طلاب في الخطابة والقانون و الثناء على بلاغتهم وخبراتهم القانونية[4].

الدليل الكتابي للممارسة القانونية في المقاطعات الإفريقية في مطلع القرن الثالث، وهو تطور ينعكس في ظهور الشهادة الكتابية اليونانية للممارسين القانونيين (Rhētores)، (Nomikoi)، (Sumboultai)، (Esynkathēdroi) وطلاب البلاغة والقانون في الشرق، بشكل عام، يبدو أن السجل الكتابي يشير إ الروماني

---

[1] Liebs Detlef. Die Römische Jurisprudenz In Africa Im 4.Jh. Institutions, Société Et Vie Politique Dans L'empire Romain Au Ive Siècle Ap. Actes De La Table Ronde Autour De L'œuvre D'andré Chastagnol.Paris, 1989.P 203.

[2] Liebs Detlef, Römische Jurisprudenz In Africa Op.Cit , P204.

[3] Anna Dolganov, Nutricula Causidicorum: Legal Practitioners In Roman North Africa In: Law In The Roman Provinces. Edited By:Kimberley Czajkowski And Benedikt Eckhardt In Collaboration With Meret Strothmann, Oxford University Press. 2020. P359.

[4] Ibbetson, David, Op. Cit, Pp100-101.

قدم نظام الجنايات (Assize) تأثيره التحويلي على الثقافة القانونية الإقليمية في المقاطعات الرومانية في عصر سيفيران[1].

وجود ممارسين قانونيين على جميع مستويات نظام المحاكم الرومانية: خطباء القضائيين (Rhētores) يترافعون مع كل جانب من جوانب القضية، والقضاة الذين يجلسون مع مجالس المستشارين القضائيين (Symbouloi)و (Synēdroi)و (Parēdroi) والخبراء القانونيين (*Nomikoi) الذين يقدمون آراء قانونية موثوقة، في إفريقيا[2].

يمكن الافتراض أن الممارسين القانونيين كانوا نشطين بالمثل في مكتب الجمعية الرومانية في أواخر الجمهورية والامبراطورية المبكرة، وبناءً على ذلك، فقد احتلت مكانة بارزة في السجل الكتابي الأفريقي[3]، في مطلع القرن الثالث يبدو من غير المحتمل أن يعكس ظهور ممارسات جديدة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الأدلة الأدبية للممارسة القانونية في المقاطعات الإفريقية الرومانية تسبق السجل الكتابي لما لا يقل عن نصف قرن، في محاولة لاستكشاف ممكن تفسيرات لهذه الظاهرة، سيقدم هذا الفصل الأدلة الكتابية للممارسين القانونيين في المقاطعات الإفريقية الرومانية، مقارنتها بما يمكن يتم استخلاصها من المصادر الأدبية وتحليلها الثقافي والمؤسسي التطورات التي يبدو أن التسلسل الزمني للأدلة يعكسها[4].

ففي سيتيفيس (Sitifis)، منذ عام 288م، عاصمة مقاطعة موريتانيا السطايفية، تم العثور على مجموعة من أربعة شواهد قبور ذات صلة، يُشار إليها على أحد الموتى الأربعة باسم يوريس بيريتيسيموس (Iuris Peritissimus) تعني خبير قانوني، الحجر الرابع لفيتا فورتوناتا (Vettia Fortunata)، ابنة ماركوس فيتيوس ساتورنينوس ( Marcus Vettius Saturninus)، لذلك نجا (Fortunata) الثلاثة الآخرين ولديهم شواهد قبورهم وأيضًا مجموعته الخاصة، الثلاثة الآخرون كانوا من الرجال، كان شاهد القبر الثاني لابن

[1] Berger, Adolf, Op. Cit ,P351.

* كان هؤلاء الأفراد خبراء مدربين قدموا المشورة القانونية أو كتبوا عن القانون.

[2] Plessis, Paul J. Du Ando, Cliffor Dtuori, Kaius, Op. Cit, P 166.

[3] حفناوي بعلي، طبقات الادب النوميدي الافريقي، منشورات الاختلاف،الجزائر، 2016، ص112.

[4] Anna Dolganov, Op.Cit. P360.

فورتوناتا، فابيوس دوناتوس (Fabius Donatus)، والذي يمكن الاستنتاج منه أنها كانت متزوجة من فابيوس[1].

على بعد 8 كم شمال ثاموغادي تيمقاد تم تسجيل قبر لفقيهًا يدعى كوينتوس نوميدك آماتور (Quintus Numidicius Amator)، فهي قاعدة تمثال واسم المتوفى البالغ من العمر 45 عامًا كوينتوس مايور، المرثية عبارة عن مقياس سداسي موزعة على اثني عشر سطراً[2]، "Adseruit Leges, /Défendit Iura /Peritus" تعني؛ خبير بالقوانين / يدافع عن الحقوق / خبير او فقيه.

تُعرِّف الكلمة الأساسية (Peritus) بأنه خبير او فقيه، حسب الشكل الشعري للمرثية من الإشارة إليه ببساطة على أنه (Iuris Peritus)[3]؛ (Adseruit Leges)، (Iuris Peritus) واضح بدرجة كافية الوصف الوظيفي للمتوفى بانه فقيه او مستشار قانوني ومحامي وخبير بالقانون[4].

تمت الإشارة إلى ثلاثة اختلافات بين الاسم والمكتب: فلامن الدائم، شغل المنصب الذي يحظى باحترام كبير لكاهن عبادة إمبراطورية المدينة لمدة عام، وكان في ذلك الوقت ذروة المهنة الرسمية للمدينة، وبعد ذلك تم منحه المنصب مدى الحياة؛ محام استشاري ومعلم، منذ ذلك الوقت في المقاطعات فقط لم يتمكن مدرسو القانون من رفض تولي المناصب البلدية، يفترض أن نامبتوينيوس (Namptoinius) كان مدرسًا للقانون؛ في مدينة (Thuburbo Maius) 361م، التي ربما يكون بها عدد قليل جدًا من الطلاب ومكان هذا التدريس، بالقرب من قرطاج[5].

---

1 Liebs Detlef, Römische Jurisprudenz In Africa Op.Cit , P206.

2 Ibid , P208.

3 Fara Nastim Schiavone, Aldo , Op. Cit, P78.

4 Berger, Adolf, Op. Cit ,P524.

5 Liebs Detlef, Römische Jurisprudenz In Africa Op.Cit , P209.

## 2-1-1 الفقيه و المحامي الافريقي (**Eustochius**)

عاش خلال القرن الخامس في مدينة هيبو ريجيوس (Hippo Regius)[1]، ثم انتقل نحو قرطاجة، كان يقدم المشورة القانونية المطلوبة، مع المحامي ( Annius Namptoinius)، محامي المقاطعة الذي يصدر ردود قانونية (Responsea)، و يقدم استشارات كقاضي اسقفي ويعتقد انه كان عضوا في مجلس الشيوخ[2].

## 2-1-2 ايميليوس ماكر (**Ämilius Macer**)

عاش بفترة حكم الكسنر سيفيريوس [3] بقرطاج وهو فقيه و رجل قانون، له ولدين في إفريقيا[4]، كما حمل ابنه الأول وابنه الأكبر لقب (Saturninus)، والذي كان منتشرًا بشكل خاص في إفريقيا بسبب عبادة زحل، مما يعني ان الأسرة جاءت من أفريقيا، لذلك يمكن لفقهينا أن ينتمي إلى فرع بقي هناك، أدت الدساتير الإمبراطورية التي اقتبسها ماكر إلى أفريقيا (Proconsularis) البروقنصلية[5].

## 2-1-3 الفقيه (**Carissimus Filius**)

في السرت الصغير مقابل جزيرة جربة بتونس، هو كاريسيموس فيليوس ( Carissimus Filius)؛ وهو مستشار قانوني (Iuris Consultus)[6]، من (Gigthis) .

---

[1] Liebs Detlef. Die Römische Jurisprudenz In Africa Im 4.Jh. N. Chr. In: Institutions, Société Et Vie Politique Dans L'empire Romain Au Ive Siècle Ap. J.-C. Actes De La Table Ronde Autour De L'œuvre D'andré Chastagnol (Paris, 20-21 Janvier 1989) Rome : École Française De Rome, 1992 P210.

[2] Liebs Detlef, Römische Jurisprudenz In Africa Op.Cit , Pp210-219.

[3] Cairns, John W. Plessis, Paul J. Du Op.Cit , P100.

[4] Bowman, Alan, Cameron, Averil, Garnsey, Peter, Op. Cit, P 146.

[5] Detlef Liebs, Römische Provinzia Ljurisprudenz, Hildegard Temporini, Berlin: De Gruyter. Teil 2, Bd. 15 ,1976 , Pp 25-228.

[6] Liebs Detlef, Römische Jurisprudenz In Africa Op.Cit , Pp211-220.

### 4-1-2 بولس (**Paulus**)

مؤلف كتاب الآراء او الحكمة (Sentenzen)، تحتوي حكمة بولس (Paulus Sentenzen) على ثروة من القواعد الخاصة الإفريقية، على سبيل المثال تشريع لا تفعل نفس الشئ مرتين[1] (Ne Bis In Idem) في القانون الروماني[2]، ان أنجح الكتابات القانونية من إفريقيا التي وصلت إلينا في أجزاء مهمة هي أحكام او أراء بولس (Paulussentenzen)، من الكتابات القانونية للفقهاء الأفارقة القديمة، كما عمل الأفارقة أيضا في فقه القانون، يمكن أن يعزى كلوديوس ساتورنينوس ( Claudius Saturninus) للقرن الثاني إلى كتاب فريد عن العقوبات لعامة الناس، وفي وقت مبكر، إيميليوس ماكرميتوس (Aemilius Macermit) حيث أصبحوا من النصوص القانونية الأكثر انتشارًا وتأثيرًا في العصور القديمة، شرعهم قسطنطين وأطلق عليهم اسم :

Plenissima Luce Et Perfectissima Elocutione Et Iustissima ) Iuris Ratione Succincti) تلخيصًا بأكمل تعبير وبأكثر طرق القانون عدلاً[3].

### 5-1-2 ماركوس بيكاريوس (Marcus Picarius) بصفته فقيهًا قرطاجيًا[4].

### 6-1-2 فابيوس كلوديانوس (Fabius Clodianus) دارس لقانون[5].

### 7-1-2 لوسيوس غارغيليوس برايتوريانوس ( Lucius Gargilius (Praetorianus

الذي توفي عن عمر يناهز الأربعين، كمحامي في المدينة يوريس بيريتوس ( Iuris Peritus)، حيث عمل البروتوريانوس كرجل قانون في القرن الثاني إلى أوائل القرن الثالث؛ في جميلة (Cuicul) [6].

---

[1] Dari-Mattiacci, Giuseppe, Kehoe, Dennis P , Op. Cit, P24.

[2] Detlef Liebs, Römische Provinzia Ljurisprudenz , Op. Cit, P 38.

[3] Mackeldey, M. F , Op. Cit, P207.

[4] Liebs Detlef, Römische Jurisprudenz In Africa Op.Cit , P213.

[5] Ibid , P217.

[6] Ibid , P218.

### 2-1-8 ارنوبيس (**Arnob**)

هو مدرس البلاغة في (Sicca Veneria) حوالي 300م، كان يتمتع المحامون بمكانة راقية بين المثقفين في المجتمع، غالبًا ما يصادف المحامون أكثر المؤلفين الأفارقة إنتاجًا، لإنهم أعضاء ذوو قيمة في المجتمع، وفي الحالات الاستثنائية، يكونون مساعدين لا غنى عنهم في التسيير الإداري[1].

### 2-1-9 أفريكانوس سكستوس كايسيليو ( **Africanus**, **Sextus Caecilius**)

فقيه روماني عاش منتصف القرن الثاني م، وهو أصغر سنًا كان معاصرًا لجوليان وربما تلميذه، هو مؤلف مجموعة الردود (Responsea)، المنشورة تحت عنوان الاسئلة (Quaestiones) في تسعة كتب؛ كثير منهم يمثل رأي جوليان، منه مجموعة عشرين كتابًا من (Epistulae) نص واحد فقط منها هو المحفوظ[2]، وهو واحد من الفقهاء، الذي إعطاء فتاوى مكتوبة من قبل فقهاء بارزين للقضاة أو غيرهم من الفقهاء، أو الأفراد بناء على طلبهم، قام بعض الفقهاء بتحريره رسائلهم في مجموعات بعنوان ( Epistulae)[3]، مثل الفقيه كلابو (Labeo)، بروكولوس (Proculus)، يافولنيوس (Iavolenus)، نراتيوس (Neratius)، شلسوس (Celsus)، افريكانوس (Africanus)، بومبونيوس (Pomponius) افتوا بشكل مشابه لتساؤلات (Quaestiones) أو الردود(Responsea)، غالبًا ما تظهر مقتطفات من (Epistulae) في المدونة في شكل رسائل[4].

---

[1] Liebs Detlef, Römische Jurisprudenz In Africa Op.Cit,P 225.

[2] Adolf Berger, Encyclopedic Dictionary Of Roman Law, The American Philosophical Society, The Americ (New York, 1953), XLIII. P356.

[3] Detlef Liebs, Römische Provinzia Ljurisprudenz , Op.Cit , P 31.

[4] Berger, Adolf, Op. Cit ,P 454.

## 2-1-10 بابينيانوس إيميليوس (**Papinianus Aemilius**)

فقيه روماني عاش خلال القرن الثانية الى القرن الثالث م[1]، توفي ( Praefectus Praetorio) في عام 212 م، تم إعدامه بأمر من الإمبراطور كركلا، ومع ذلك، تظهر لغته بعض الخصائص المميزة يفترض ان أصله الأفريقي، لكن أسلوبه نموذج في الإيجاز و الاحكام، (Papinianus) هو واحد من أبرز شخصيات من الفقهاء الرومان[2]، آرائه تثبت عقله المستقل، تستند حلوله على فهم عميق لضروريات الحياة، مبنية على مفهومي الانصاف و العدالة[3]، لم تكن أعماله الرئيسية أطروحات شاملة لكن مجموعات التساؤلات (Qtiaestiones) في 37 كتابًا، و الردود (Responsa) في 19 كتابًا حيث كانت فتاوي الفقهاء الآخرين ونصوص المحاكم والدساتير غير المباشرة كثيرا ما تؤخذ في الاعتبار، تشمل الأعمال الأخرى: تعريفات في كتابين ودراسة عن الزنا، تم تقدير (Papinianus) لاحقا من قبل الكتاب وجستنيان أكثر من أي فقيه آخر كلاسيكي، ما يسمى بقانون الفقه انظر (Iurisprudentia) الذي أعطى أهمية خاصة لأعمال (Papinian)، هو دليل بليغ على سمو سمعته في العصور ما بعد الكلاسيكية[4].

## 2-1-11 يوليانوس سالفيوس (**Iulianus Salvius**)

فقيه من القرن الثاني م، عضو في المجلس الإمبراطوري زمن هادريان، تلميذ يافولينوس (Iavolenus) ومعلم افريكانوس (Africanus)، آخر رئيس معروف لمدرسة السابينين، في مسيرته الرسمية ؛ شغل منصب مهم: من المحكمة إلى حاكم عدة مقاطعات كما يشهد عليها[5].

---

1 Paul J. Du Plessis Clifford Ando, Op. Cit, P164.

2 Jean Francois Gerkens, Op. Cit ,P67.

3 Buckland, W. , Op. Cit, P30.

4 Berger, Adolf, Op. Cit ,P617.

5 Jean Francois Gerkens , Op. Cit ,P66.

تم العثور على نقش في المقاطعات الإفريقية، بالقرب من حضروميتوم، كان جوليان (Iulianus) واحدًا من فقهاء المتميزين، مفكر أصيل ومستقل، من بين أعماله، ولا سيما في (Digesta) أكثر المنتجات الرومانية تقديرًا الأدب الفقهي، بمبادرة هادريان، قام بمراجعة المرسوم البريتوري (Digesta Edictum Perpetuum) في 90 كتابًا.

له مقتطفات غنية من قبل جامعي مدونة جستنيان وكثيرا ما يقتبس من قبل الفقهاء الكلاسيكيين في وقت لاحق، وهي عبارة عن مجموعة شاملة من الردود على الحالات الحقيقية والافتراضية[1]. (ينظر الملحق13 الصور)

## 2-1- 12 ماركوس سيديوس روفوس (Marcus Sidious Rufus)

تم العثور على مرثية من عام 200م حيث يعرّف صاحب المنصب المدني ماركوس سيديوس روفوس (Marcus Sidious Rufus) نفسه كمدافع و محامي، كان (Rufus) خطيبًا بارزًا في مدينة لامبايسيس (Lambaesis)، عثر على نشاط روفوس (Rufus) كخطيب مع حياته المهنية، في نقش أفريقي، على قاعدة تمثال شرفي من لامبايسيس (Lambaesis)[2].

## 2-1-13 جايوس فابيوس كلوديانوس (Gaius Fabius Clodianus)

نجد (Gaius Fabius Clodianus)، [3]"عالم القانون الأكثر تفانيًا"، (Iuris Studiosus Constantissimus) تشير المرثية الى أن كلوديانوس كان مقيمًا لموظفي الحاكم الشخصي الذين أتوا إلى نوميديا من مكان آخر ثم ماتوا هناك، إلا أن عدم وجود أي مرجع قد تشير إلى أصوله إلى أنه كان خبيرًا قانونيًا من أصل محلي سيضع الأصل الأفريقي لكلوديانوس ورومولوس هذه النقوش متماشية مع الشهادات الأخرى لنخبة الأفارقة الذين تم تحديدهم كممارسين قانونيين في كتابات عصر سيفيران (Severan)[4].

---

1 Berger, Adolf, Op. Cit ,P 522 .

2 Anna Dolganov,Op.Cit. P.364.

3 Detlef Liebs, Römische Jurisprudenz In Africa, Op. Cit, P 217.

4 Anna Dolganov,Op.Cit. P.365.

### 2-1-14 كوينتوس ماركوس بودينز (Quintus Marcius Pudens)

في نقش رخامي من جدار مسرح (Lepcis Magna)، تم تكريم كوينتوس ماركوس بودينز (Quintus Marcius Pudens) من قبل ابنه باعتباره خبيرًا قانونيًا (Iuris Peritus) بمرسوم من (Ordo Decurionum)، تشير إلى أن (Pudens)[1] ينتمي إلى عائلة بارزة في (Lepcis Magna).

### 2-1-15 أيكويس رومانوس مارينوس ( Eques Romanus Marinus)

وصل ظهور الممارسة القانونية في النقوش الإفريقية في القرن الثالث ما وراء مقاطعات إفريقيا ونوميديا إلى موريتانيا، حيث يوجد قبر نصب تذكاري من سطيف (Sitifis) يكرم أيكويس رومانوس مارينوس (Eques Romanus Marinus) الذي كان خبير في القانون (Iuris Peritissimus)[2].

## 2-2 اعضاء مجلس الشيوخ من اصل افريقي

لم يظهر أعضاء مجلس الشيوخ من أصل أفريقي حتى وقت لاحق وكانوا أقل عددًا في القرن الأول من أعضاء مجلس الشيوخ من المقاطعات، على وجود رجال أثرياء لديهم حيازات كبيرة من الأراضي، ومع ذلك قبل تراجان، معروف فقط 7 أعضاء في مجلس الشيوخ من أصل أفريقي، بما في ذلك 03 اعضاء من (Cirta) التي كانت واحدة من أقدم المستعمرات، حيث كانت الملكية الكبيرة (Fundus Aufidianus) مهمة، ربما تتعلق الملكية الكبيرة قبل كل شيء بالبروقنصلية وشرق نوميديا ؛ في أماكن أخرى، يبدو هيكل الأرض أكثر مشاركة حسب الواح (Lamasba) وألبوم (Timgad)[3].

---

[1] Detlef Liebs, Römische Jurisprudenz In Africa, Op. Cit, P 224.

[2] Ibid ,P 224.

[3] Jérôme France, L'afrique Romaine Des Flaviens Aux Vandales, Université De – Bordeaux, 2005, P 14.

هذه اللمحة الحية على أنشطة الفقهاء في إفريقيا في أول خمس قرون ميلادية تشير لنشاط محامي وفقهاء افريقيا الفكري، ثم ان وضع عدد النقوش فيما يتعلق بعدد الفقهاء المشهود لهم، بحيث يصبح لدينا خمسة إلى عشرة أضعاف عدد الفقهاء المحليين من إفريقيا مقارنة بالمناطق اللاتينية الأخرى ضمن حدود الامبراطورية الرومانية[1]، هذا يدل عن التعليم القانونية المستمرة في هذه المنطقة، و التعليم القانوني المؤسسي في قرطاج بشكل خاص.

## 2-3 التأثير والتأثر الروماني المغاربي في الجانب الاجتماعي

تأثر النظام القانوني الروماني في مقاطعة إفريقيا بالعادات والممارسات المحلية، لكن القانون الروماني كان له الأولوية على القوانين المحلية، على الرغم من ذلك، تم الاعتراف بالعادات والممارسات المحلية إلى حد ما وغالبًا ما تم دمجها في النظام القانوني في المقاطعات الإفريقية.

على سبيل المثال لتأثير العادات المحلية على النظام القانوني الروماني في إفريقيا في مجال العبودية، في بعض المجتمعات الإفريقية، تم الاعتراف بممارسة العبودية التقليدية ودمجها في النظام القانوني الروماني، على الرغم من أن الوضع القانوني للعبيد وحقوقهم كان يحكمها القانون الروماني، بالإضافة إلى ذلك، أثرت العادات والممارسات المحلية على العدالة في المقاطعات الإفريقية، على سبيل المثال، في بعض المجتمعات الإفريقية، تم الاعتراف بآليات تسوية المنازعات التقليدية، مثل الوساطة أو التحكيم، واستخدامها جنبًا إلى جنب مع النظام القانوني الروماني.

تُظهر هذه الأمثلة أن العادات والممارسات المحلية في مقاطعات إفريقيا قد أثرت على النظام القانوني الروماني، لكن القانون الروماني كان لا يزال له الاولوية وكان له الأسبقية على القوانين المحلية، يختلف تأثير العادات والممارسات المحلية على هذا النظام القانوني الروماني من منطقة إلى أخرى و تأثر بالظروف الخاصة والمعايير الثقافية لكل مجتمع.

[1] Detlef Liebs, Römische Jurisprudenz In Africa, P 226.

لا يوجد دليل واضح على وجود قوانين محددة تتعلق بتأثير العادات والممارسات المحلية على النظام القانوني الروماني في المقاطعات الإفريقية، قد يختلف التفاعل بين القانون الروماني والعادات والممارسات المحلية اعتمادًا على المنطقة والسياق الثقافي، كما سمح النظام القانوني الروماني بدرجة معينة من الاختلاف الإقليمي، لكن التفاصيل الدقيقة لكيفية دمج العادات والممارسات المحلية في القانون ليست موثقة جيدًا.

أولاً؛ أنها تستند إلى الدساتير الإمبراطورية أكثر بكثير مما فعل الفقهاء العاملون في روما، وهم مهتمون بشكل خاص بالمسائل القانونية الإمبراطورية الجديدة، على سبيل المثال، لأول مرة في تاريخ الفقه، وثانيًا؛ الكتابات ذات بشكل متواضع وهي كذلك العمل الكامل للمؤلف الفردي أكثر اتساقًا من الشخصيات المماثلة في روما، وفي النهاية هي ملخص موجز لكل ما هو معروف للكاتب الفردي، وثالثا؛ كان لفقه المقاطعات الإفريقية تأثير على العاصمة من حيث أعطت زخما لبعض الأنواع الجديدة من الأدب: الأدب المؤسسي، الملكية العقارية والقانون الفقهي[1].

ومنه يمكن استنتاج انه كان تأثير القوانين والتشريعات الرومانية على المجتمع في بلاد المغرب القديم كبيرًا ومتعدد الأوجه، حيث قدم الإطار القانوني الذي أنشأته الإمبراطورية الرومانية مجموعة مشتركة من القواعد والمعايير التي تنظم التفاعلات الاجتماعية وتعزز الاستقرار الاجتماعي ونظامه، والهياكل الأسرية، والاقتصاد، والدين تأثيرات محددة على المقاطعة وساعدت في تشكيل المشهد الاجتماعي والثقافي للمقاطعات الإفريقية.

ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن تأثير القوانين والتشريعات الرومانية لم يكن موحدًا في جميع أنحاء المقاطعة، ربما استجابت مناطق ومجتمعات مختلفة بشكل مختلف للقوانين واللوائح التي فرضتها الإمبراطورية الرومانية، وكان من الممكن أن يتم التوسط في آثار هذه القوانين من خلال الممارسات والتقاليد الثقافية المحلية، علاوة على ذلك، قد يختلف تأثير القوانين والتشريعات الرومانية بمرور الوقت مع تغير الظروف السياسية والاقتصادية في المقاطعة.

---

1 Detlef Liebs, Römische Provinzia Ljurisprudenz, P 50.

كانت الجوانب الاجتماعية لبلاد المغرب القديم معقدة ومتعددة الأوجه، شكلتها مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك تأثير القوانين والتشريعات الرومانية، في حين أن تأثير هذه القوانين كان كبيرًا، إلا أنه تم توسطه أيضًا من خلال الممارسات والتقاليد الثقافية المحلية، وتفاوت بمرور الوقت وعبر مناطق مختلفة من المقاطعة، هناك حاجة إلى مزيد من البحث لفهم مدى تأثير وتأثير القوانين والتشريعات الرومانية على مجتمع المقاطعات الإفريقية خلال الحقبة الجمهورية والإمبراطورية.

كان للقوانين والتشريعات الرومانية تأثير كبير على المجتمع في مقاطعات إفريقيا خلال العصر الإمبراطوري، نظمت هذه القوانين العديد من جوانب الحياة الاجتماعية، بما في ذلك الزواج والعبودية وملكية الممتلكات، وقدمت إطارا لحل النزاعات وإنفاذ حقوق الملكية، ومع ذلك، لم يكن النظام القانوني خالي من العيوب، وتم استبعاد العديد من الأفارقة من المشاركة الكاملة في العملية القانونية، على الرغم من أوجه القصور هذه، يستمر إرث القانون الروماني في تشكيل النظم القانونية للعديد من البلدان اليوم.

وفي الختام، كان للقوانين والتشريعات الرومانية في المجال الاجتماعي تأثير كبير على المجتمع في مقاطعات إفريقيا خلال العصر الإمبراطوري، كانت القوانين التي تحكم الزواج والأضرار والعبودية مهمة بشكل خاص وساعدت في تشكيل البنية الاجتماعية للمجتمع، من خلال فهم هذه القوانين وتأثيرها، يمكننا اكتساب فهم أفضل للنظام القانوني الروماني وتأثيره على المجتمع في مقاطعات إفريقيا.


الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراسة ومعالجة إشكالية البحث خلصنا الى جملة من النتائج والاستنتاجات وهي كالتالي:

تعتبر التشريعات الرومانية هي النظام القانوني لروما القديمة، وقد لعب تطورها دورًا حاسمًا في تشكيل الأنظمة القانونية الغربية، كما طورت الجمهورية الرومانية، التي تأسست عام 509 قبل الميلاد، نظامًا قانونيًا قائمًا على العرف وإرادة الشعب، ممثلة في مجلس الشيوخ والمجالس الرومانية، خلال الجمهورية، كان القانون شفهيًا في المقام الأول وتم العمل به من خلال الاعراف، ثم أصبح القانون أكثر رسمية فتمت كتابته فيما بعد، حيث أُنشئ اثناء الجمهورية لجنة لتدوين القوانين، مما أدى إلى إنشاء الالواح الاثني عشر، والتي تم نقشها على البرونز وعرضها في الفوروم الروماني، كان هذا التدوين بمثابة أساس القانون الروماني، ثم أضاف الأباطرة اللاحقون إلى القانون وصقلوه من خلال إصدار المراسيم الإمبراطورية.

تستند القوانين الرومانية إلى الاعراف العامة، وقرارات مجلس الشيوخ، والتشريعات الإمبراطورية، ومراسيم أولئك الذين لديهم الحق في إصدارها، والأجوبة التي يقدمها الفقهاء، فكلمة أو رأي الإمبراطور كان له قوة قانونية أو مكتبه الذي يمثل مصدرًا اخرًا من مصادر القانون، تم سن القانون أيضًا من قبل مجلس الشيوخ، وكان هناك جمعيات للشعب، ويمكن للقضاة وأصحاب المناصب إصدار مراسيم ذات صلاحية عامة في نطاق عملهم على سبيل المثال، حاكم في روما أو حكام المقاطعات، وأخيراً وليس آخراً، كان هناك الفقهاء، الحكماء وهم الضالعون في القانون، وعلى الرغم من أن وضع الإمبراطور ازداد قوة بمرور الوقت، إلا أن مصادر القانون الأخرى لم تنضب تمامًا، كقانون الشعوب، والعديد من قرارت مجلس الشيوخ (Senatus Consulta) التي بقيت سارية المفعول خلال عهد الاباطرة منها أدلة مبعثرة من النقوش، تظهر في المجموعات القديمة المتأخرة للنصوص القانونية، جنبًا إلى جنب مع آراء الفقهاء الرومان.

عندما أصبحت روما وقانونها بارزين في بلاد المغرب القديم، لم تفرض توحيدًا قانونيًا مطلقًا، على العكس من ذلك، استوعبت السلطة الرومانية القواعد والمؤسسات ذات الأصل الإقليمي، لملء الفجوات في القانون الروماني أو ببساطة لدعم التقاليد القديمة لمكان معين، وللتمييز الدقيق بين تطبيق القانون الروماني والقوانين المحلية .

تم تنفيذ وتفسير هذه القوانين في مقاطعة بلاد المغرب القديم من قبل شخصيات قانونية مختلفة، مثل الحكام والقضاة والمسؤولين المحليين، كانت لهذه الشخصيات القانونية سلطات ومسؤوليات مختلفة، لكنهم جميعًا لعبوا دورًا حاسمًا في دعم القانون والحفاظ على سلطة روما في المقاطعة، تشمل بعض الشخصيات القانونية الأكثر أهمية في مقاطعة بلاد المغرب القديم البروقنصل أو الحاكم، الذين تم تعيينهم من قبل مجلس الشيوخ الروماني أو الإمبراطور للإشراف على الإدارة المقاطعة ؛ والبريتور، الذين كانوا مسؤولين عن إقامة العدل وحماية النظام العام ؛ وكواستورس الذين كانوا مسؤولين عن إدارة المالية والضرائب للمحافظة، كانت القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي تم تطبيقها في مقاطعات بلاد المغرب القديم مكونًا حاسمًا للإمبريالية الرومانية، حيث كانت تهدف إلى إقامة نظام اجتماعي واقتصادي والحفاظ على سلطة روما على رعاياها، لعبت هذه القوانين، إلى جانب الشخصيات القانونية التي طبقتها وفسرتها، دورًا مهمًا في تشكيل المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمقاطعة، فضلاً عن عالم البحر الأبيض المتوسط الأوسع.

تم تطبيق النظام القانوني والتشريعي للإمبراطورية الرومانية على المقاطعات الإفريقية بنفس الطريقة التي تم بها تطبيقه على أجزاء أخرى من الإمبراطورية، استند النظام القانوني الروماني إلى القانون الروماني، الذي تم تدوينه وتجميعه في سلسلة من النصوص القانونية، مثل (Codex) و (Digest) و (Institutes)، قدمت هذه النصوص الأساس للنظام القانوني للإمبراطورية وحكمت الممارسات القانونية وإجراءات المحاكم في ذلك الوقت وتركت أثرا جليا فيها.

خلال التشريع، كانت الإمبراطورية الرومانية دولة شديدة المركزية، وتم سن التشريع من قبل الإمبراطور ومجلس الشيوخ، تم تطبيق التشريع على جميع أجزاء الإمبراطورية، بما في ذلك المقاطعات الإفريقية، وكان المسؤولون المحليون مسؤولين عن إنفاذ القوانين واللوائح.

باختصار، تم تطبيق النظام القانوني والتشريعي للإمبراطورية الرومانية على المقاطعات الإفريقية بنفس الطريقة التي تم بها تطبيقه على أجزاء أخرى من الإمبراطورية، كان التشريع الروماني هو المصدر الأساسي للقانون، وتم فرضه من قِبل المسؤولين المحليين.

انتشار الشكل التشريعي الروماني في جميع أنحاء المقاطعات الإفريقية كأداة للحماية، وهذا يفسر اللجوء الدؤوب إلى ما يسمى البنود المنصوص عليها في النقوش.

حتى يمكننا تقييم مدى تعمق و أثر القانون الروماني في بلاد المغرب القديم، في هذا الصدد، نشأة الدستور الأنطوني بحيث يجب أن تكون المواطنة قد خلقت سلسلة من المشاكل الجديدة المتعلقة بالوضعية القانونية في المقاطعات، وبالتالي العلاقة بين القانون الروماني والقوانين المحلية، خاضعة للمعايير المحلية في النظام الإمبراطوري الجديد بعد 212م، ومع ذلك، فإن الصدى المحدود لمرسوم كاراكلا أدى الى تأثير متفجر للانتشار التدريجي للمواطنة الرومانية، في المقاطعات باعتباره تفاعلًا واستيعابًا تدريجيًا، ولا سيما بين النخب الإقليمية.

تأثرت ممارسة القانون الروماني وتطوره في حقبة ما بعد الكلاسيكية بشكل خاص بتحول الإمبراطورية الرومانية إلى المسيحية، والعادات الشرقية، والغزوات البربرية، في منظمة كبيرة ومترامية الأطراف مثل الإمبراطورية الرومانية، كان حكام المقاطعات يتمتعون بحرية عمل هائلة، لم يكن من السهل على الأباطرة تطبيق القوانين في المقاطعات النائية والبعيدة كالمقاطعات الإفريقية فتمت إحالة تلك المهمة للحكام.

إن تاريخ تطور القانون الروماني في المقاطعات ليس تاريخ تصدير منهجي لنمط واحد من القانون ليحل محل الآخر، بل هو ما تقوم به قوة إمبريالية حريصة على فرض الشمولية على رعاياها.

يتضح مما قُدم في البحث نمو مكانة إفريقيا بالنسبة للاقتصاد الروماني فقط اعتبارًا من القرن الثاني بعد الميلاد حتى نهاية الحكم الروماني لشمال أفريقيا، حيث تطورت تشريعات استخدام الأراضي من مجرد زراعة قمح في أرض خصب مع إهمال الأراضي القاحلة سعياً للاستغلال هذه الأراضي المزروعة بالزيتون والكروم وفقًا لـ حاجة السوق الروماني بموجب القانون، حيث لعب التشريع الزراعي دورًا مهمًا في تنظيم الزراعة الإفريقية، وقد نجح في توجيه الاقتصاد الأفريقي إلى مجالات متنوعة، تم من خلاله تطوير الخريطة الزراعية من خلال استغلال الأراضي الأخرى وتوسع الجنوب لعدم كفاية الساحل افريقي.

تمثل النصوص الأثرية الموجودة في إفريقيا دليل على نجاح مثل هذه التشريعات الاقتصادية والقدرة على تنفيذه كعدد الالتماسات لاستصلاح الأراضي قد تم بشكل فعال، حيث كان للتشريعات الزراعية التأثير الأكبر على الاقتصاد الأفريقي، مع دفع التوسع الزراعي عجلة الإنتاج العام نحو تنمية الري وإنشاء طرق لخدمة المشروع الروماني، والناتج عن النمو في الصناعات القائمة على الزراعة وتطوير حركة التجارة.

بينما كانت التشريعات الاقتصادية في الأصل تهدف فقط إلى المصالح الرومانية، تركت نفوذها على مستوى بعيد المدى على تنمية ونمو الاقتصاد والثروة في أفريقيا ظهور المدن الكبرى والمراكز الصناعية والزراعية، كما ساهم التشريع بشكل كبير في تحسين وضع بعض الأفارقة-الأثرياء والمترومنين منهم- ورفع المستوى الاجتماعي والمعيشي لهم.

كان القانون الروماني في بلاد المغرب القديم لفترة طويلة قانونًا عرفيًا غير مقنن، بالإضافة إلى هذه القوانين، كانت هناك أنظمة اقتصادية واجتماعية أخرى تم تطبيقها في مقاطعة إفريقيا الرومانية، مثل القوانين المتعلقة بالضرائب والعبودية والتجارة والأشغال العامة، تختلف هذه القوانين باختلاف الفترة الزمنية والسياق السياسي والاقتصادي، لكنها تهدف عمومًا إلى إقامة نظام اجتماعي وحماية حقوق الملكية للرومان والمترومنين وتعزيز النمو الاقتصادي.

توسع النظام القانوني الروماني بشكل كبير خلال العصر الإمبراطوري، حيث نمت الإمبراطورية واحتلت مناطق جديدة، تم إنشاء قوانين جديدة لمعالجة القضايا القانونية

والاجتماعية لهذه الأراضي المكتسبة حديثًا، وتم تعديل القوانين الحالية أو إعادة تفسيرها لتعكس الظروف المتغيرة للإمبراطورية.

خلال العصر الإمبراطوري، تطور القانون الخاص وقانون الشعوب كمجال منفصل ومتميز من الدستور، حيث تبنى العلاقات بين الأفراد ونظم حقوقهم والتزاماتهم القانونية، حيث كان هذا المجال من القانون يهتم بموضوعات مثل قانون الملكية والعقود وقانون الأسرة، ولعب دورًا مهمًا في تشكيل المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للإمبراطورية.

سافر القانون الروماني مع الرجال الذين احتلوا وحكموا المقاطعات التي أصبحت فيما بعد الإمبراطورية الرومانية، ويجب النظر إلى المسؤولية القضائية التي اكتسبها هؤلاء الرجال في المقام الأول كنتيجة لهيمنتهم العسكرية، تغير القانون الروماني في المقاطعات مع تغير مفهوم حدود المقاطعة، كانت الأشكال المختلفة التي اتخذتها نتاجًا لطبيعة كل مقاطعة على حدى والحكام المسؤولين عنها.

لعب القانون الاجتماعي الروماني دورًا مهمًا في تشكيل المجتمعات المغاربية القديمة، وكان لتطوره تأثير كبير على النظام القانوني الذي لا يزال مستخدمًا في العالم الحديث، كانت أهم القوانين الاجتماعية تتعلق بتنظيم الزواج والميراث والتبني والخلافة والرق، لعبت هذه القوانين دورًا حيويًا في تنظيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع وضمان انتقال الملكية إلى الورثة وفقًا للقانون، تأثرت القوانين الاجتماعية المطبقة في مقاطعة ليبيا و إفريقيا القنصلية، ومقاطعة نوميديا، ومقاطعة موريتانيا إلى حد كبير بالقانون الاجتماعي الروماني ونظمت جوانب مختلفة من التفاعل الاجتماعي.

ان تاريخ الحياة السياسية والقانونية لدى السكان الأصليين لمجتمعات شمال إفريقيا التي كانت خاضعة مباشرة للإدارة الرومانية حتى القرن الأول الميلادي، في الواقع، نشهد فقط في القرن الثاني الميلادي ازدهار مؤسسات السلطة العامة، وفي الجزء الأخير من القرن الثاني، بداية مفاجئة ومذهلة للحياة المدنية، هذا التاريخ متغاير تقريبًا مع دليل المعرفة بالقانون ونشاط المحامون في بلاد المغرب القديم.

في الختام، كان تأثير التشريع الروماني خلال العصرين الجمهوري والإمبراطوري على المغرب القديم، عميقاً ومتعدد الأوجه، كان لتطوير القوانين والتشريعات والدساتير في روما تأثير كبير على الحكم والاقتصاد والجوانب الاجتماعية للمقاطعات الإفريقية خلال الاحتلال الروماني، حيث لعب التشريع دورًا حاسمًا في تشكيل الهيكل الإداري للمقاطعات في إفريقيا، مما عزز الإحساس بالهوية الرومانية بين السكان المحليين مع دمج الثقافة الرومانية مع تقاليد السكان الأصليين، شهدت بلاد المغرب القديم إنشاء مدن بارزة، مثل قرطاج وأوتيكا ولبدة، والتي أصبحت مراكز مهمة للحكم والتجارة.

من الناحية الاقتصادية، سهّل تنفيذ القوانين والمراسيم الرومانية التجارة والتنمية الزراعية، وربط المقاطعات الإفريقية بالاقتصاد الروماني بشكل أوسع، اجتذب إنشاء الأطر القانونية والبنية التحتية أيضًا ظهور فئة القانونيين مثل القضاة والمحامين والخبراء القانونيين والمستشارين القانونيين في المنطقة، مما ساهم في نمو نظام قانوني معقد.

من الناحية الاجتماعية، كان للتشريع الروماني تأثير دائم على المقاطعات الإفريقية، مما أثر على مجالات مثل قانون الأسرة والميراث والمواطنة، أدى انتشار القانون الروماني إلى إحداث تغييرات في العادات المحلية، ومع ذلك غالبًا ما قامت السلطات الرومانية بتكييف واستيعاب بعض جوانب الثقافة الإفريقية في نظامها القانوني، مما يعزز مزيجًا فريدًا من التقاليد.

من الضروري التعامل مع دراسة التشريع الروماني في بلاد المغرب القديم من منظور متوازن، مع الاعتراف بالنتائج الإيجابية والسلبية التي جلبتها على المنطقة، أدى إنشاء الحكم الروماني بلا شك إلى الاستقرار والتنمية في بعض المناطق، لكنه أدى أيضًا إلى تحديات وتفاوت لبعض المجتمعات.

ولفهم تأثير التشريع الروماني على المقاطعات الإفريقية، يجب على المؤرخين والعلماء الاستمرار في الخوض في تفسير وتحليل أدق للمصادر الأولية والأدلة الأثرية، مع مراعاة وجهات نظر مختلف الخبراء، بما في ذلك الإداريين الرومان والكُتاب والسكان المحليين وقادة السكان الأصليين، يسعى النهج الأكاديمي المحترم إلى تجنب المنظور المفرط المدرسة الفرانكفونية ويعطي الاعتراف الواجب لثراء وتنوع التاريخ والثقافة المغربية القديمة.

مع استمرار تطور دراسة بلاد المغرب القديم – إفريقيا الرومانية – يظل استكشاف تأثير التشريع الروماني مجالًا رائعًا للبحث الذي يلقي الضوء على التفاعلات المعقدة بين الإمبراطورية والمناطق التي حكموها، يمكن أن يوفر فهم هذه العلاقة التاريخية رؤى قيمة في ديناميكيات التأثير عبر الثقافات وآثاره الدائمة على الشمال الأفريقي.

# الملاحق

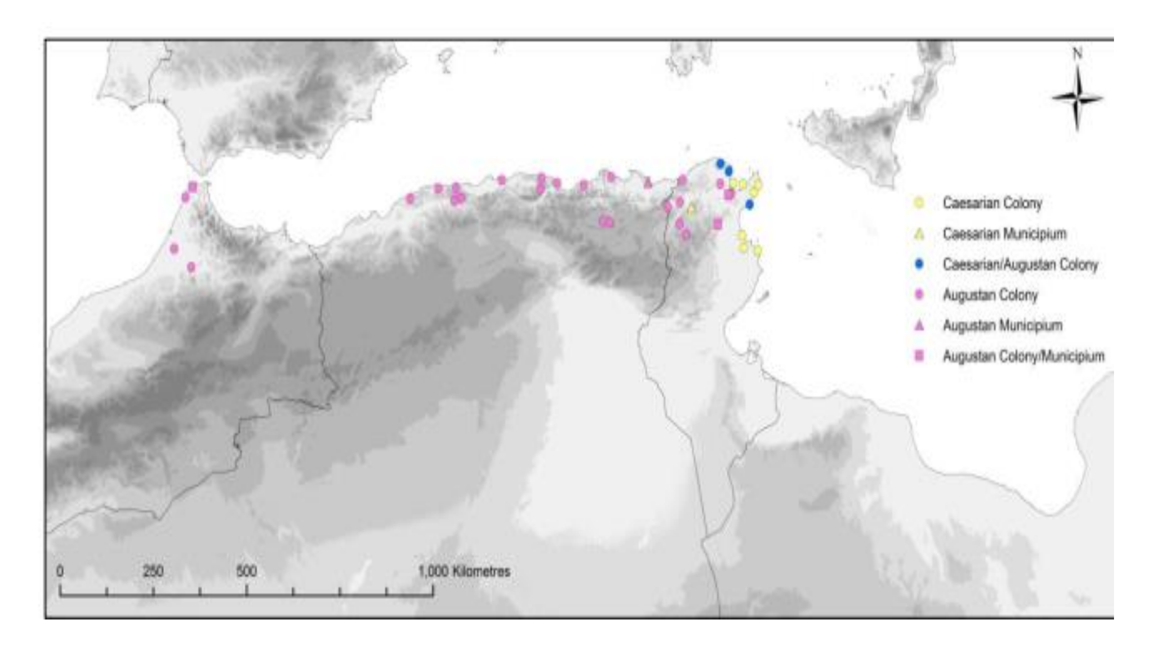
# 01 الخرائط

الملحق01 : اهم المدن الرومانية في شمال أفريقيا




المرجع : عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج01، ط02، منشورات دار مكتبة الحياة، الجزائر، 1965.ص94.

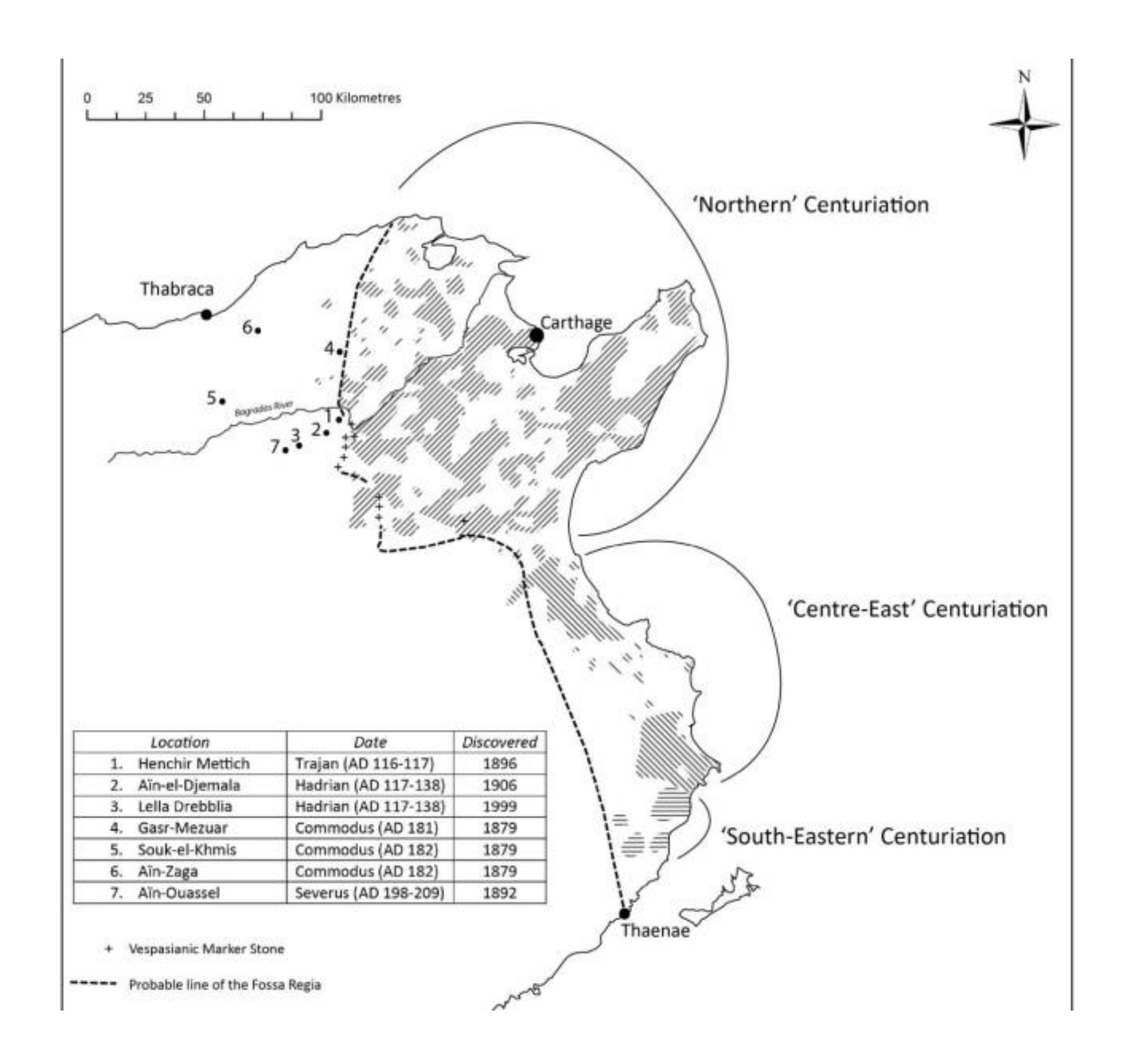
الملحق02: المستعمرات والبلديات التي تم إنشاؤها في عهد قيصر Caesar وأغسطس Augustus




المرجع:

Simon, Matthew, Ma, Hobson, Op. Cit, P64.

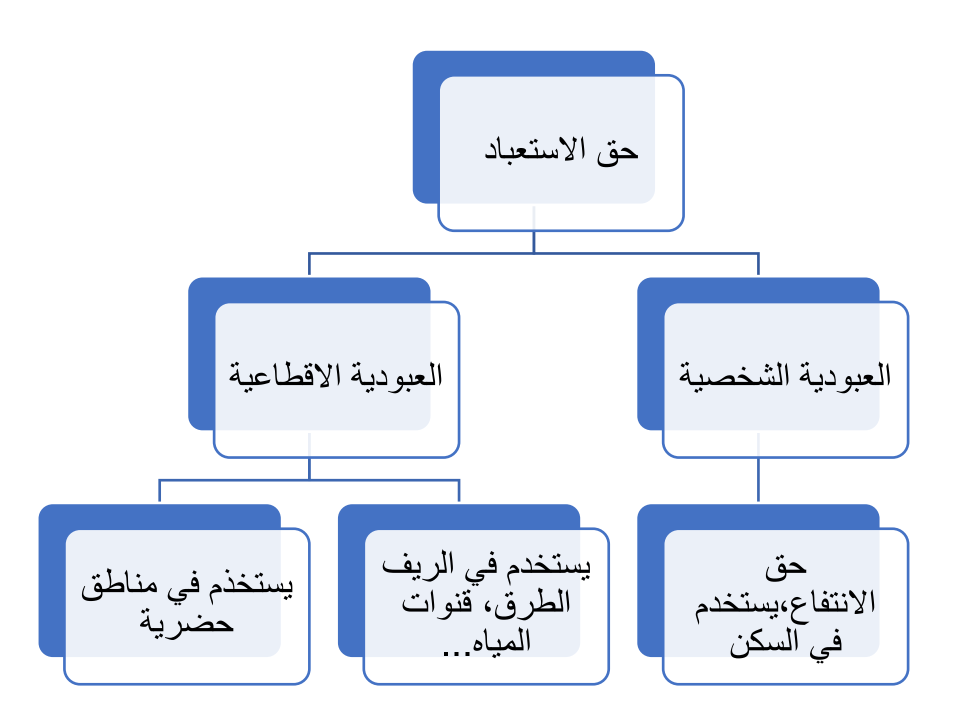
الملحق03: موقع النقوش الزراعية السبعة




المرجع:

Simon, Matthew, Ma, Hobson, Op. Cit, P71.

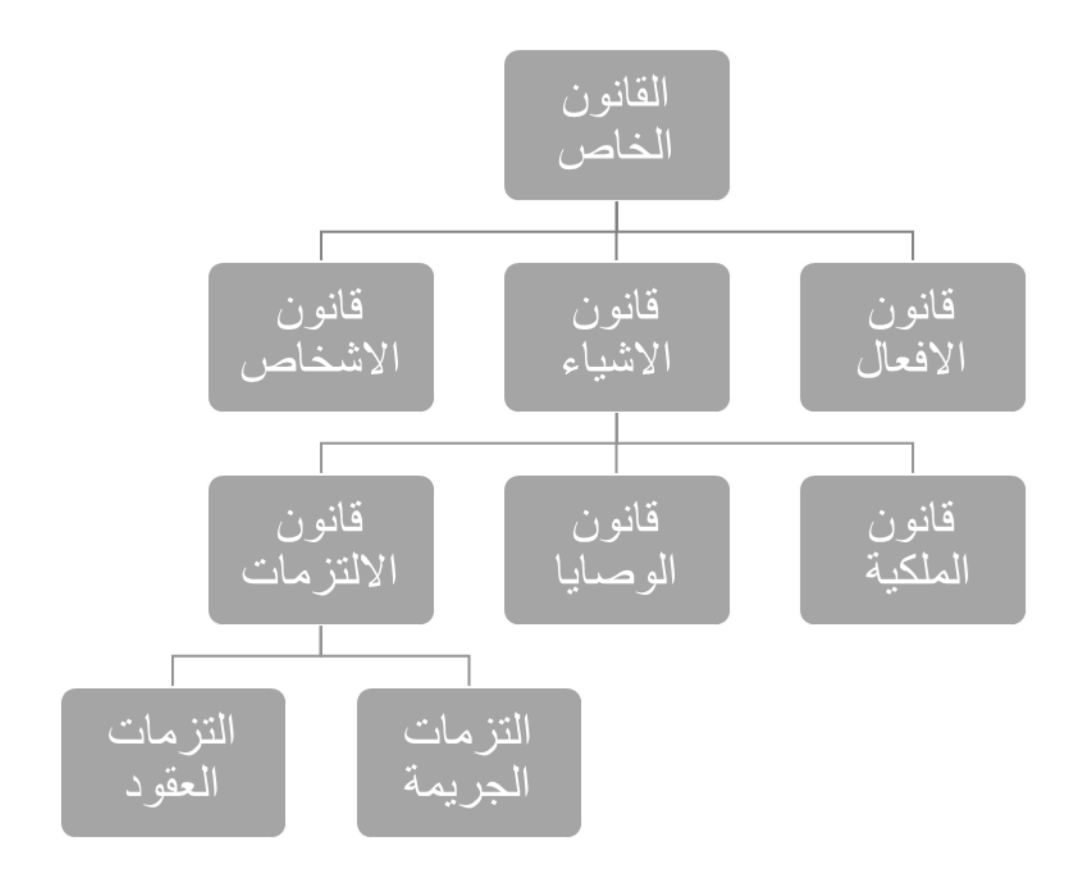
الملحق 04: خريطة مفاهيمية لقانون العبودية الروماني




المرجع :

Plessis, Paul J. Du, Op. Cit, P 162.

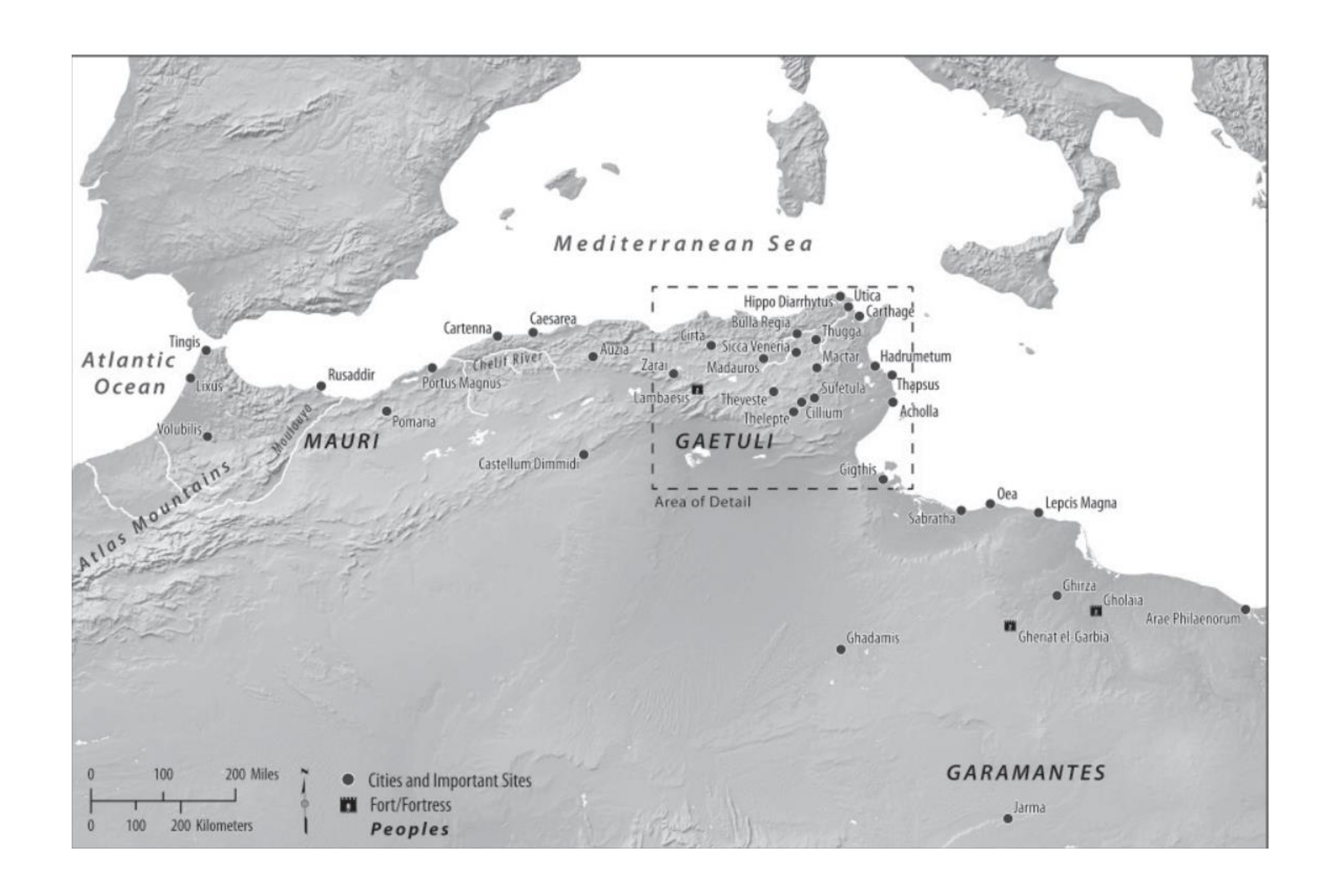
الملحق 05 : خريطة مفاهيمية لقانون الخاص




المرجع

Plessis, Paul J. Du, Op. Cit, P .254.

الملحق 06: تركيز اهم المدن الرومانية بشمال افريقا




المرجع:

R. Bruce Hitchner ,A Companion To North Africa In Antiquity, Tufts University Medford, Wiley,2022, P16.

# 02 الصور

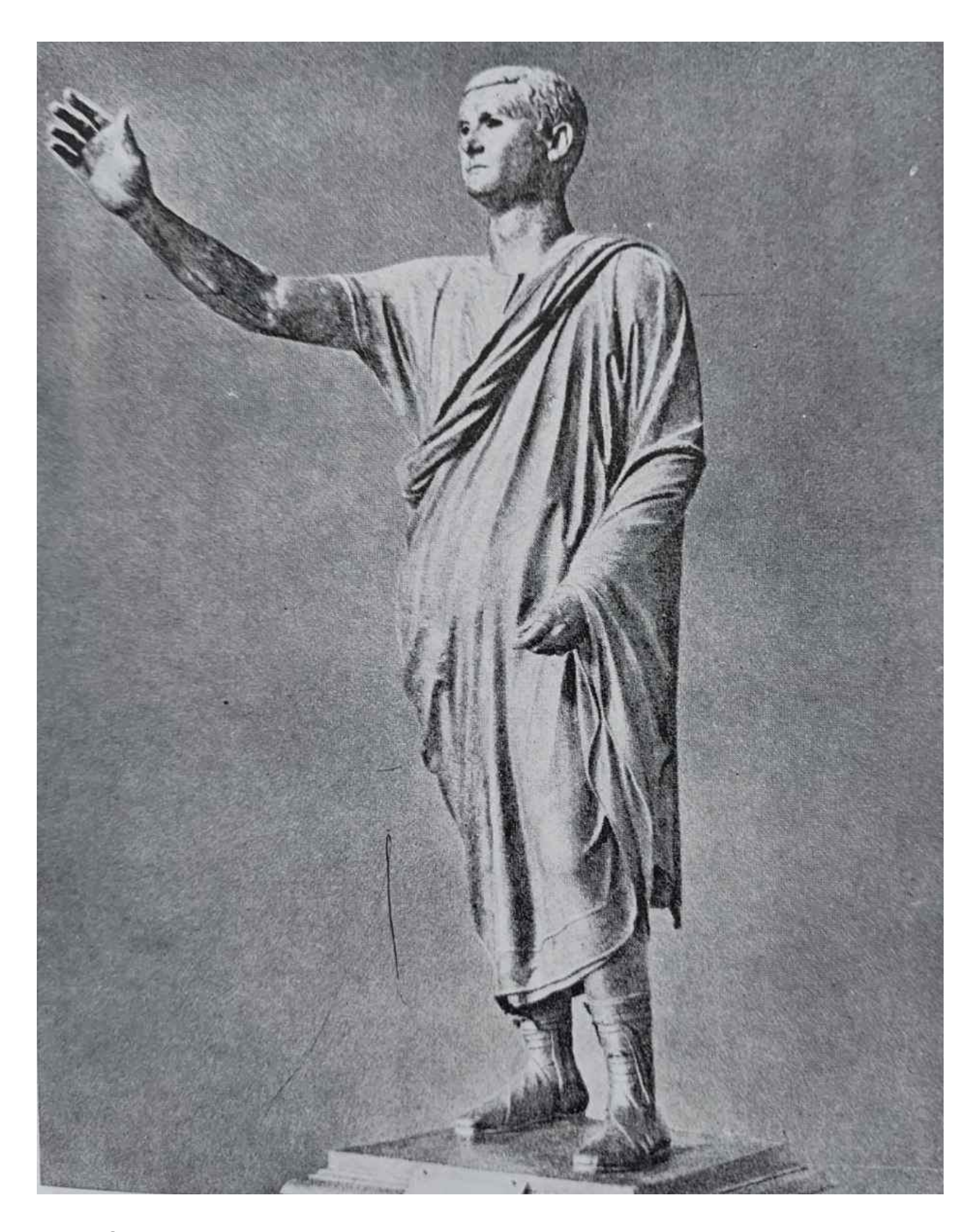
الملحق01: لوح من البرونز في متاحف الكابيتولين يسجل قانونًا لمجلس الشيوخ يسمى الآن ليكس دي إمبريو فيسباسياني Lex de imperio Vespasiani




المرجع:

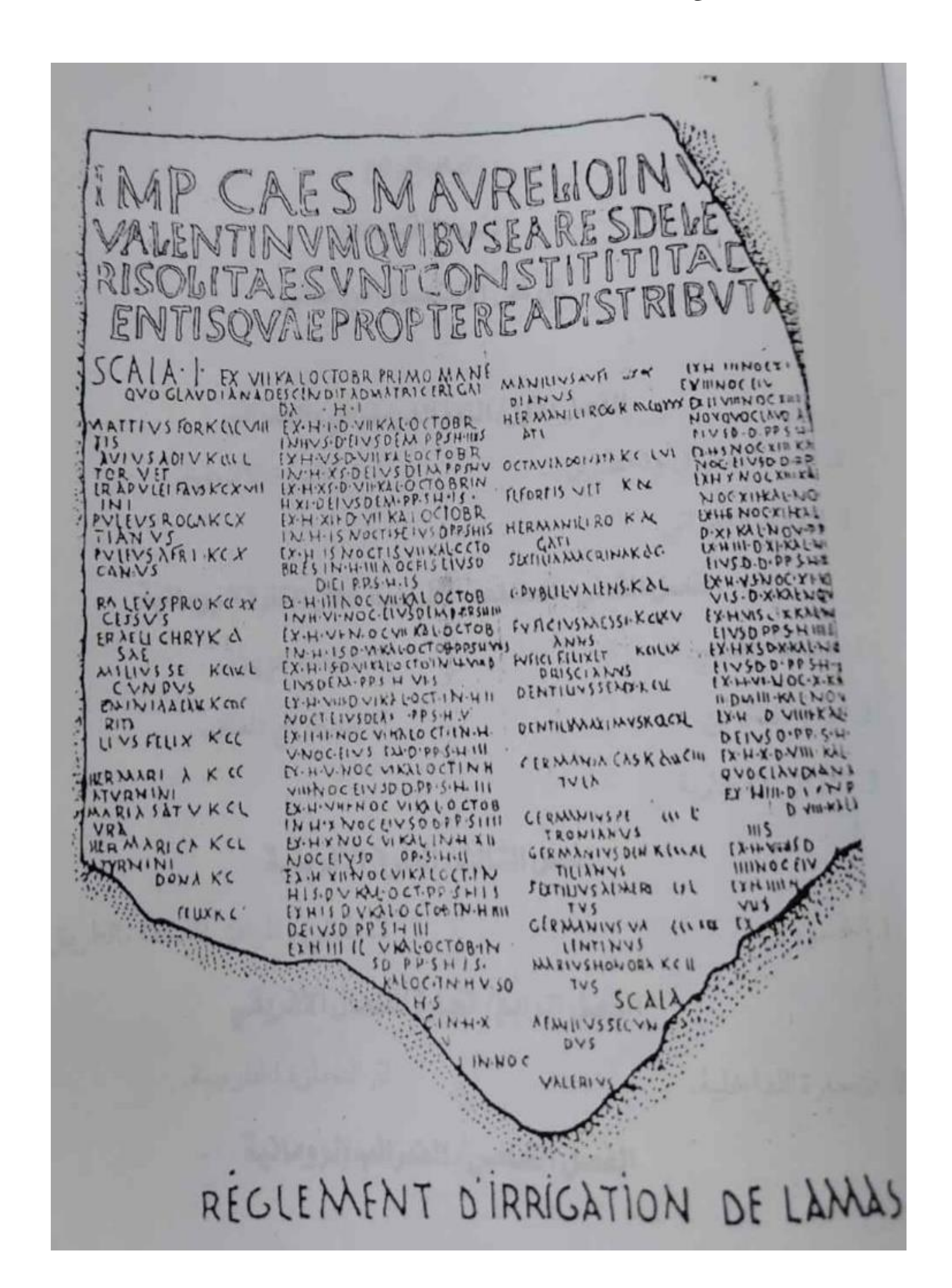
Kenneth Wellesley, The Year Of The Four Emperors,03ed, Routledge, London,2000, P177.

الملحق 02: صورة للخطيب روماني



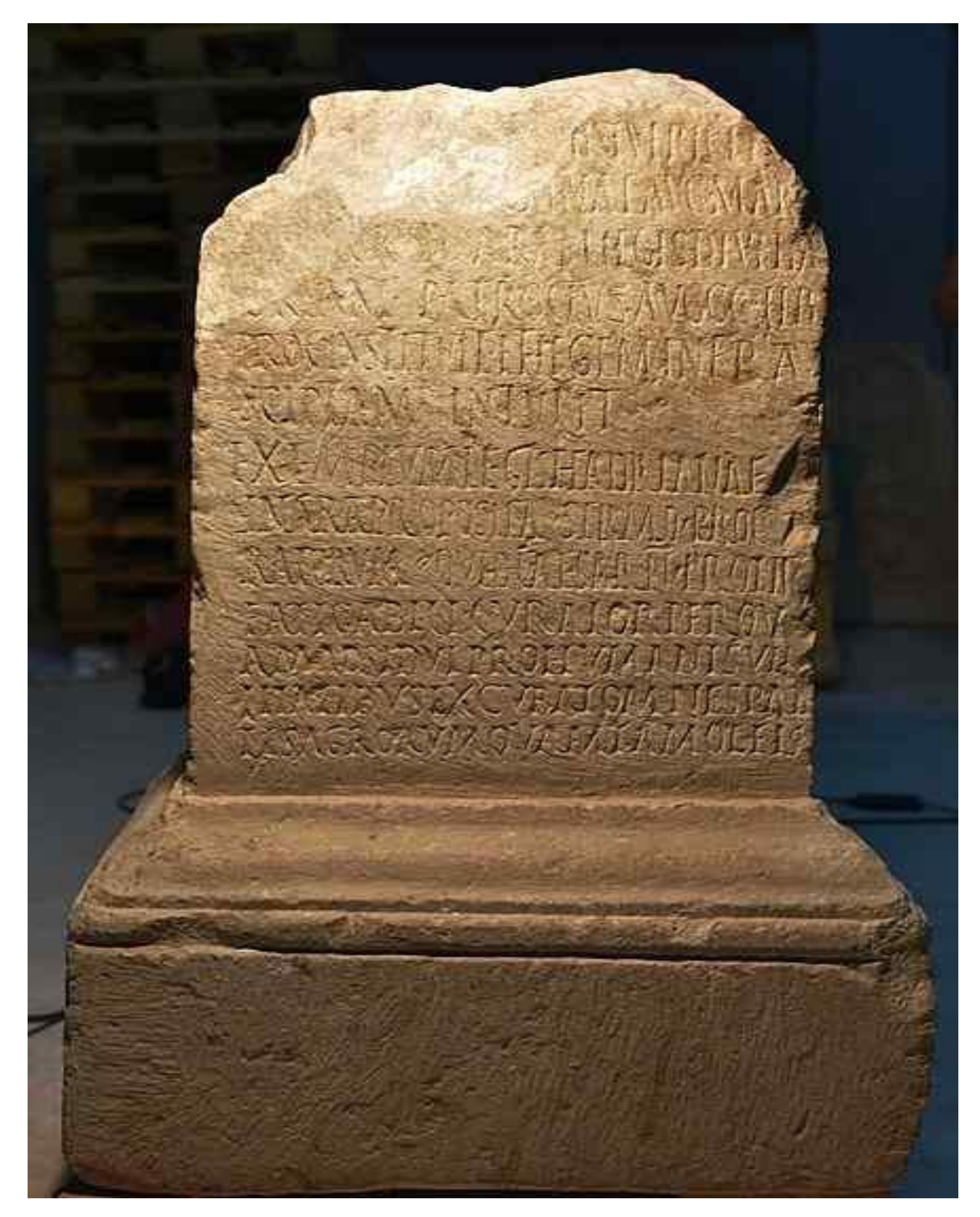
المرجع: اندريه إيمار، جانين اوبوايه، تاريخ الحضارات العام روما وامبراطوريتها، مج2، عويدات للنشر والتوزيع، بيروت لبنان،2006، ص 101.

الملحق 03 : نص قوانين السقاية لامصبا




المرجع: العربي عقون، الاقتصاد والمجتمع...المرجع السابق، ص 113.

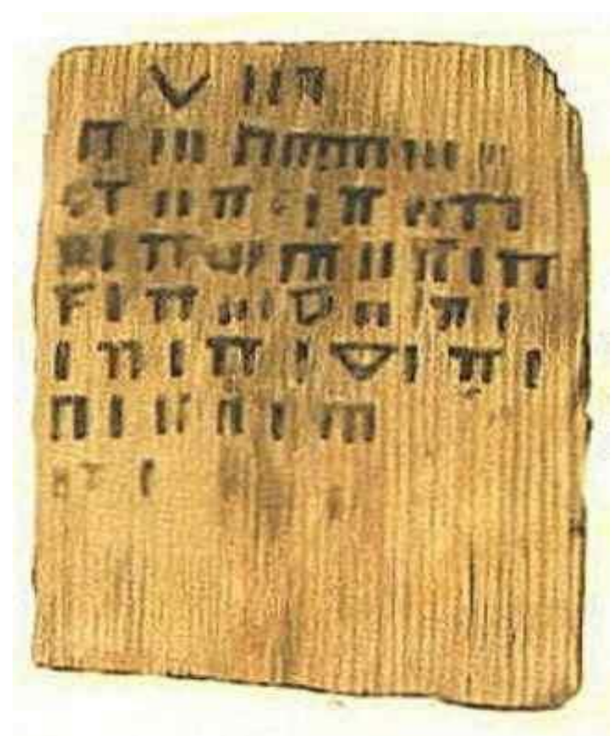
الملحق 04: الجانب الاول من نقش Sermo procuratorumعين واصل



المرجع:

https://ca.m.wikipedia.org/wiki/Sermo_procuratorum

الملحق05 : نموذج لعقد بيع من الواح البيرتيني مؤرخ في 05 جوان 494م





المرجع: أقراص ألبرتيني ~ 493-496 م(danstopicals.com)

الملحق06: صورة لنقيشة قانون التعدين **Lex Metalli**



المرجع: عطية سميرة، محمد رشدي جراية، **التعدين** ...، **المرجع السابق**، ص1040.

الملحق 07 : قانون مانكيانا Lex Manciana من هنشير ميتش



المرجع: https://ca.m.wikipedia.org/wiki/Lex_Manciana

الملحق 08 : نص بنود وثيقة بنازا

**وثيقة بنازا (سيدي علي بوجنون) المتعلقة بمنح المواطنة للأهالي**

**الفقرة الأولى**: (نسخة من رسالة امبراطورينا أنطونين وفيروس الأغسطين إلى مكسيموس ).
(لقد اطلعنا على التماس الزغرنسي يوليانوس الذي كان مرفقاً بخطابك، وبما أنه لا يمكن منح المواطنة الرومانية لأي كان من أفراد القبيلة إذا لم تؤهله خدماته ويمنح الموافقة الإمبراطورية، فإننا نعتبر إذن، بناء على شهادتك، أن الشخص واحد من أعيان شعبه، وأنه قدم براهين على إخلاصه التام لنا بتفانٍ ووفاء، معتبرين من جهة أخرى أنه لا يوجد من بين قبيلة الزغرنسي اسر باستطاعتها القيام بخدمات تفوق خدماته، زيادة على ذلك ينبغي أن يكون هذا محققا لرغبتنا في أن يكون يوليانوس مثلا أعلى لكثير من أفراد قبيلته بالشرف الذي نمنحه لهم، إننا نوافق على منحهم المواطنة الرومانية دون أن يتخلوا عن قانونهم الخاص وقبيلتهم، تمنح هذا الحق ليوليانوس نفسه ولزوجته زيدينا وأطفالهما: يوليانوس ومكسيموس ومكسيمينوس وديوجينيانوس).

**الفقرة الثانية**: (مقتطف محقق ومنسوخ من سجل المواطنة الرومانية للمؤهلين: اغطس ونيريوس أغسطس القيصرين، والذي عرضه المعتق اسكليبيوداتوس)، وهذا نصه:

(في عهد قنصلية الامبراطور قيصر لـ أوريليوس كومودوس أوغسطس وم. بلوتيوس كوينتلوس. وذلك عشية جويلية بروما، إن المدعوة فغورا زوجة يوليانوس رئيس قبيلة الزغرنسي البالغة من العمر 22 سنة ويوليانا ذات الثماني سنوات ومكسيما البالغ عمرها أربع سنوات ويوليانوس ذو الثلاث سنوات وديوجينيانوس ذو السنتين من عمره وكلهم أبناء المدعو يوليانوس، وبناء على طلب يوليانوس رئيس قبيلة الزغرنسي المحول بشفاعة على يد فاليوس مكسيميانوس والمرفق بخطاب، فإننا نمنح لهم المواطنة الرومانية مع احتفاظهم بقانون قبيلتهم دون أن يعفوا من الضرائب والأعباء المستحقة للشعب الروماني عليهم وكذلك الضريبة الإمبراطورية )حرر بنفس اليوم والمكان وتحت رعاية القنصلين نفسيهما) .

(أنا اسكلبيو داتوس المعتق قمت بتحقيق النص) .

المرجع: محمد البشير شنيتي، التغيرات ...المرجع السابق، ص 337_338.

**الملحق 11**: بردية جسينسيس Gissensis قانون المواطنة الرومانية Constitutio Antoniniana




المرجع اليونسكو ذاكرة العالم الدستوري الأنطونيني | اللجنة الألمانية لليونسكو (unesco.de)

https://www.unesco.de/kultur-und-natur/weltdokumentenerbe/weltdokumentenerbe-deutschland/constitutio-antoniniana

**الملحق 12**: مقتطف من مخطوطة جستنيانوس

نسخة من العصور الوسطى من قانون جستنيان الشهير. نسخها فرانسيسكوس أكورسيوس في القرن 13.

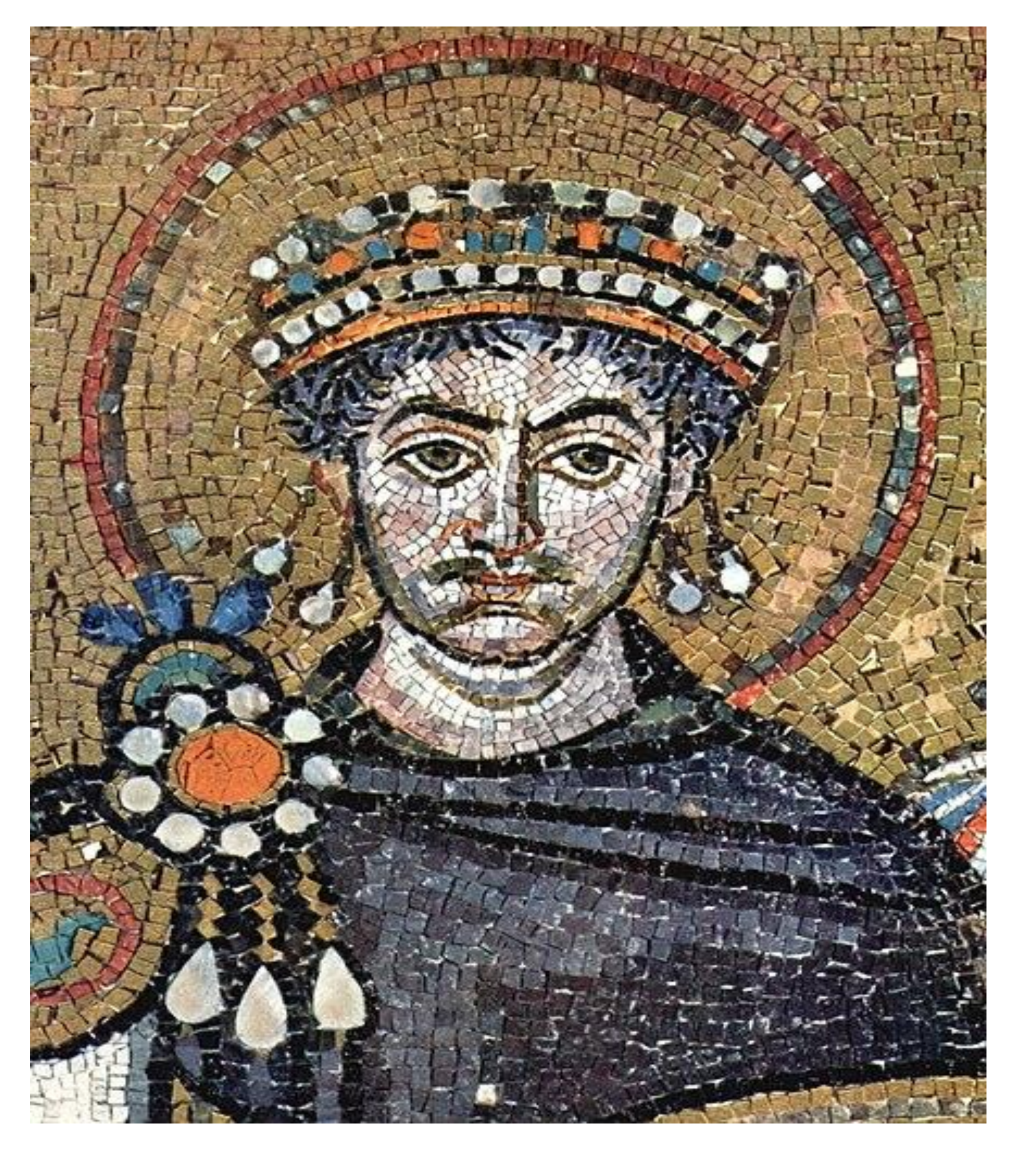


المرجع:

https://en.wikipedia.org/wiki/Code_of_Justinian

https://brewminate.com/justinian-i-and-a-failed-attempt-to-reunite-the-ancient-roman-empire/

الملحق 13: جستنيان الأول يصور على فسيفساء في كنيسة سان فيتالي، رافينا، إيطاليا



المرجع-**https://brewminate.com/justinian-i-and-a-failed-attempt-to-reunite-the-ancient-roman-empire**

https://en.wikipedia.org/wiki/Code_of_Justinian

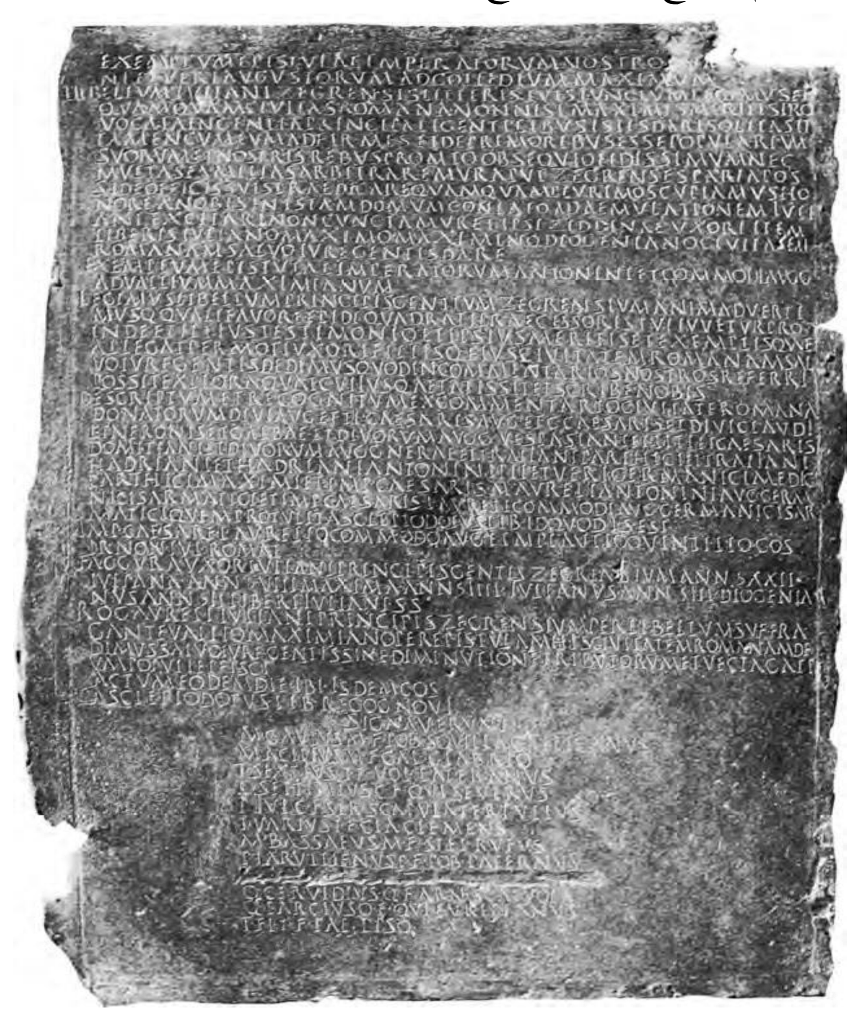
**الملحق14**: سيبتيموس يحيط به ولديه يظهر في عربة النصر على القوس في Lepcis Magna بعد منح المدينة حق الاطلنة



المرجع

ANTHONY BIRLEY ,SEPTIMIUS SEVERUS the African Emperor , EYRE & SPOTTISWOODE LONDON ,1971, P144.

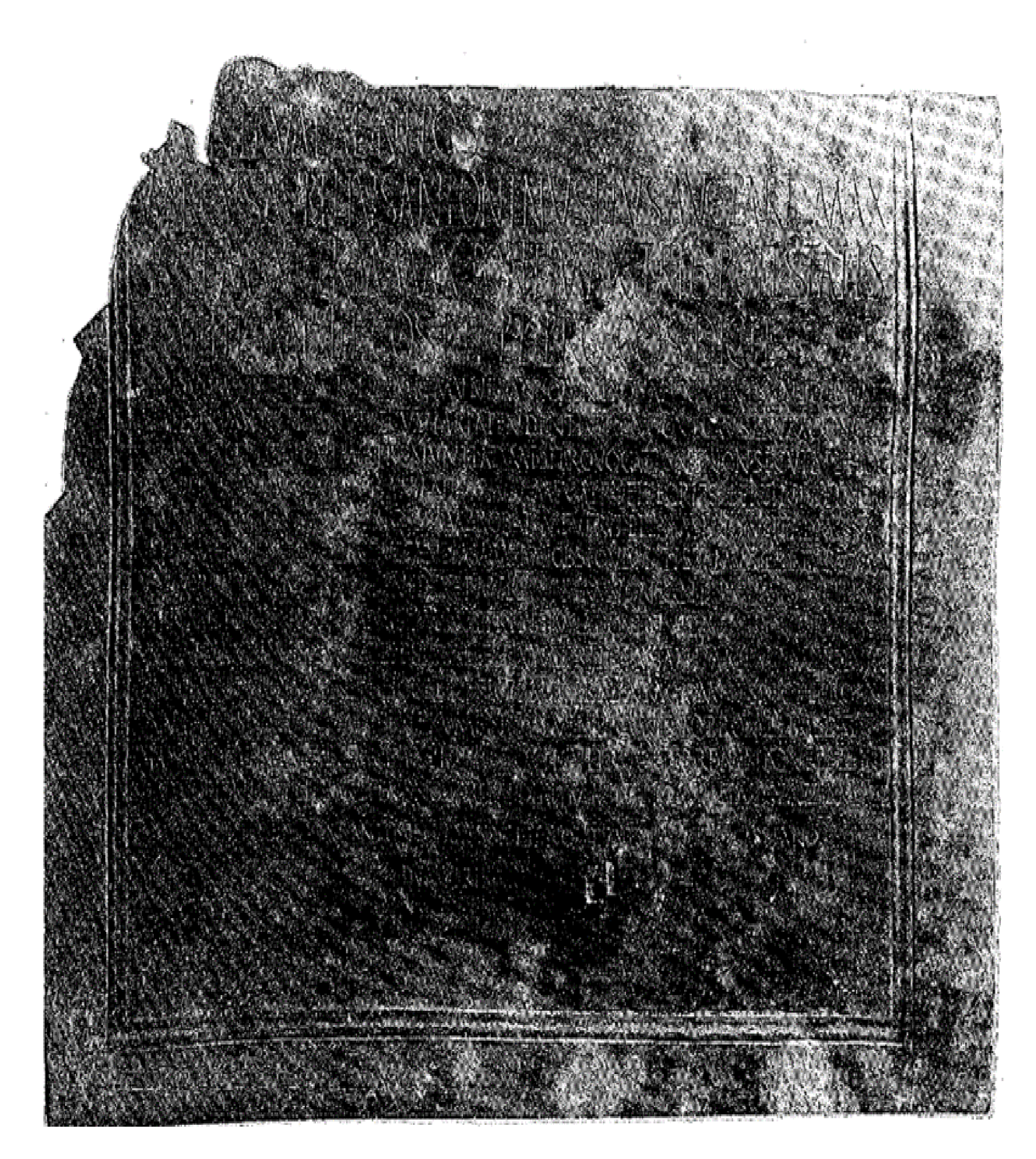
الملحق15: لوح بانازا البرونزيTabula Banasitana مصنوع بين عامي 180-181م نموذج على الاندماج في المواطنة عثر عليه في افريقا الطنجية



**المرجع**

Alan Rushworth, Soldiers And Tribesmen: The Roman Army And Tribal Society In Late Imperial Africa ,V01, Newcastle University Library , Thesis Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy At The University Of Newcastle Upon Tyne, 1992, P48.

الوجه02 لنص بانازا banasa



**المرجع:**

ساحير نصيرة، النشاط الزراعي و الصناعي في مقاطعتي موريتايا الطنجية و بيتكا و الحركة التجارية بينهما خلال العهد الامبراطوري الروماني الاعلى، اطروحة دكتوراه في التاريخ القديم، جامعة الجزائر 02، قسم التاريخ، 2012/2011. ص292.

**الملحق16: مقتطف من مدونة غريغواريانوس Codex Gregorianus القرن 04م**





المرجع Codex Gregorianus – Bing

Codex Gregorianus: Antiker römischer Gesetzestext wiederentdeckt – Spektrum der Wissenschaft

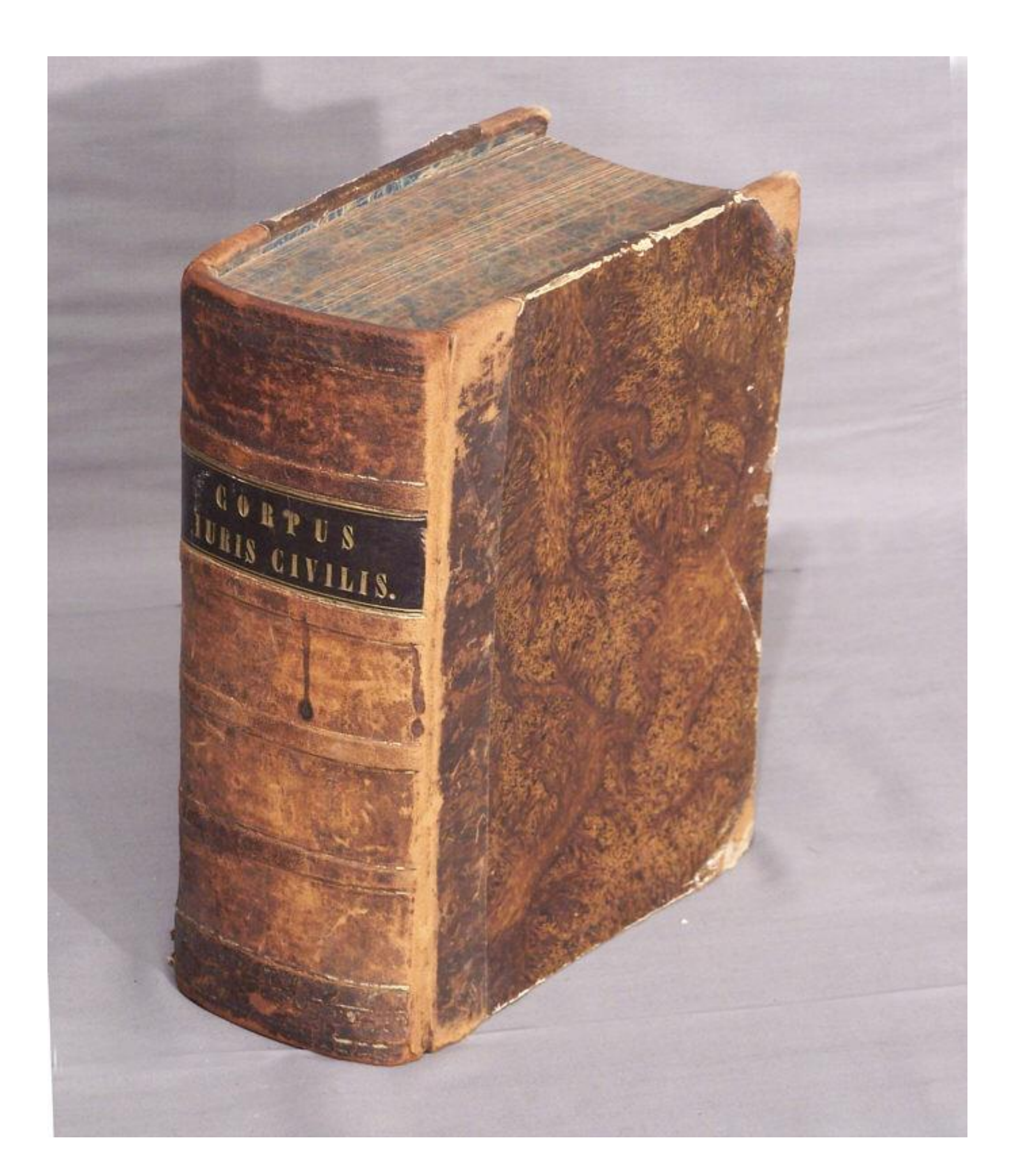
**الملحق17: لوحة لقانون الاستشهادات 426م**

صدر في عهد ثيودوسيوس الثاني وفالنتينيان الثالث، ونظم أن الفقهاء أمام المحاكم يمكنهم الاستشهاد بأعمال هؤلاء السادة الخمسة كمرجع للسلطة (بابينيانوس، جايوس، أولبيان، بولس وموديستينو).




**المرجع** https://www.timetoast.com/timelines/etapas-del-derecho-romano-2d2d2905-c34a-4e4b-b27c-2a4cc9546eca

**الملحق18**: مجموعة القانون المدني Corpus Iuris Civilis نسخة كتبت سنة 1647م:




**المرجع** كوربوس يوريس سيفيليس - صور بنج(bing.com)

**http://www.antiques.com/classified/Antique-Books---Manuscripts/Law---Government/Antique-Corpus-Iuris-Civilis-the-body-of-civil-law-c1647---Item---7078**

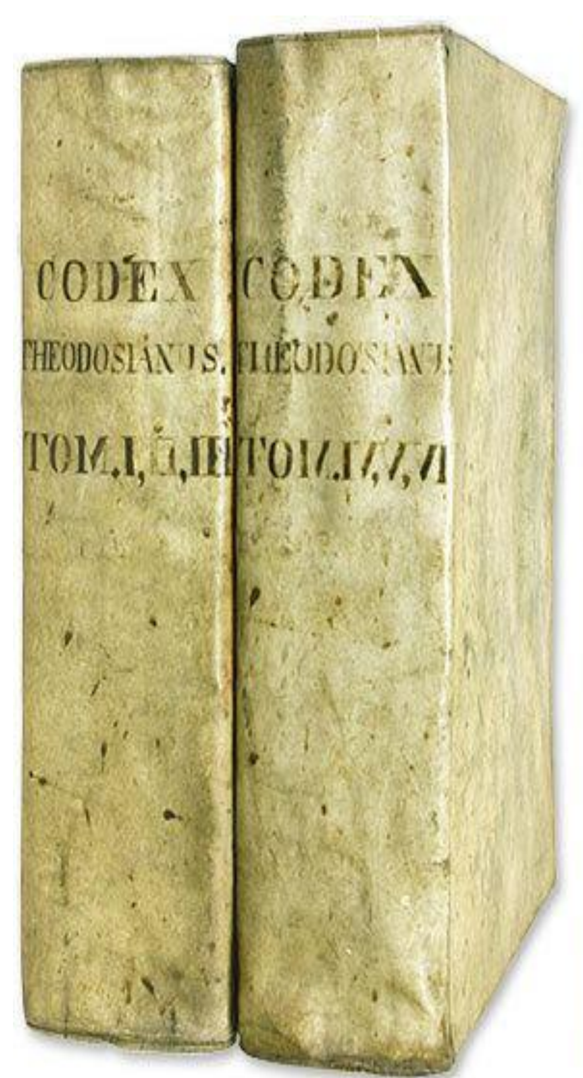
**الملحق19**: مجموعة قانون جستنيان للقوانين الرومانية

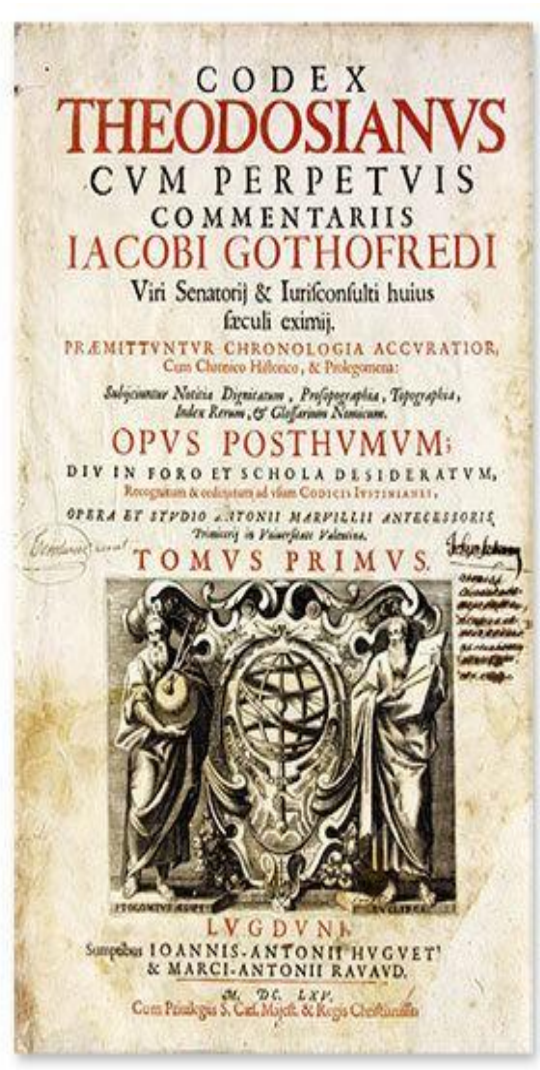



**المرجع** Justinian Law Code – Bing images

/https://www.pinterest.com/pin/621567186043145787

## الملحق 20: القانون الثيودوسي Theodosian Code

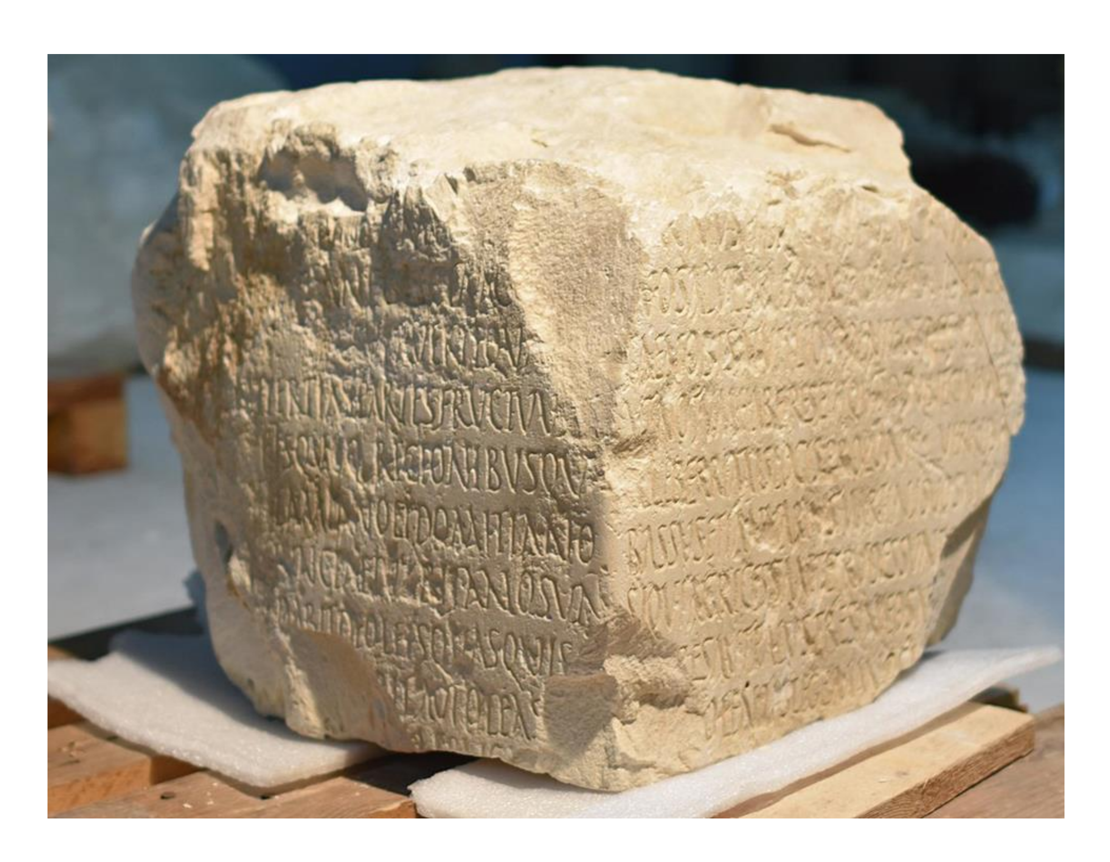




CODEX
THEODOSIANVS
CVM PERPETVIS
COMMENTARIIS
IACOBI GOTHOFREDI
Viri Senatorij & Iurisconsulti huius
sæculi eximij.
PRÆMITTVNTVR CHRONOLOGIA ACCVRATIOR,
Cum Chronico Historico, & Prolegomena:
Subjiciuntur Notitia Dignitatum, Prosopographia, Topographia,
Index Rerum, & Glossarium Nomicum.
OPVS POSTHVMVM;
DIV IN FORO ET SCHOLA DESIDERATVM,
Recognitum & ordinatum ad vsum Codicis Iustinianei,
OPERA ET STVDIO ANTONII MARVILLII ANTECESSORIS,
Primicerij in Vniversitate Valentina.
TOMVS PRIMVS.
LVGDVNI,
Sumptibus IOANNIS-ANTONII HVGVET'
& MARCI-ANTONII RAVAVD.
M. DC. LXV.
Cum Privilegiis S. Cæs. Majest. & Regis Christianissimi.

**المرجع** كودكس ثيودوسيانوس – ألشيترون، الموسوعة الاجتماعية الحرة (alchetron.com)

**اللمحق21** :نقوش عين جمالة Bloc d'Aïn Jammala

التماس مقدم من المزارعين في نيرونيانوس يطلبون الإذن الرسمي للزراعة وفقًا لقانون هادريان



الوجه الاول



الوجه02 لنقش



الوجه03 لنقش



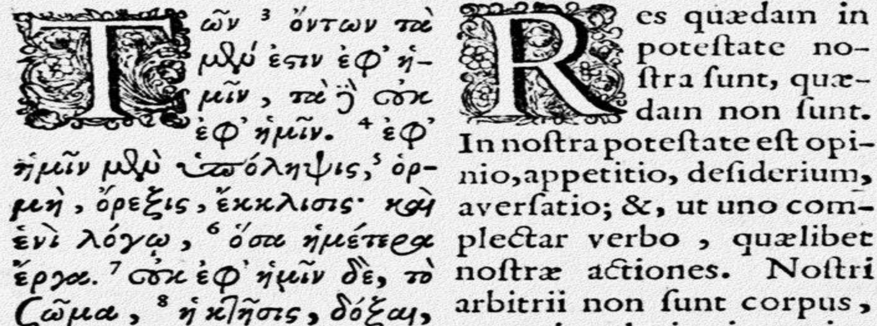
الوجه04 لنقش



المرجع

Mohammed, Salma, Husawi, Bakr, Op. Cit, Pp -202 .207.

الملحق22: مقتطف من **الإنشيريديا** التي كتبت بالقرن02م  من طبعة عام 1683 لابيكتيتوس



1

# ἘΠΙΚΤΗΤΟΥ

## [2]ἘΓΧΕΙΡΙΔΙΟΝ.

# EPICTETI

## ENCHIRIDION.

ΚΕΦ. α΄.

Τῶν [3]ὄντων τὰ μέν ἐστιν ἐφ' ἡμῖν, τὰ δὲ οὐκ ἐφ' ἡμῖν. [4]ἐφ' ἡμῖν μὲν ὑπόληψις, [5]ὁρμή, ὄρεξις, ἔκκλισις· καὶ ἑνὶ λόγῳ, [6]ὅσα ἡμέτερα ἔργα. [7]οὐκ ἐφ' ἡμῖν δέ, τὸ σῶμα, [8]ἡ κτῆσις, δόξαι, ἀρχαί. καὶ ἑνὶ λόγῳ, ὅσα οὐχ ἡμέτερα ἔργα.

CAP. I.

Res quædam in potestate nostra sunt, quædam non sunt. In nostra potestate est opinio, appetitio, desiderium, aversatio; &, ut uno complectar verbo, quælibet nostræ actiones. Nostri arbitrii non sunt corpus, pecunia, gloria, imperia: ad summam, ea quæ ipsi non agimus, omnia.

1 Tribuitur hoc Enchiridion Epicteto, quamvis ipse id non scripserit, sed Arrianus, qui & uberiorem in id commentarium edidit, quo disputationes Epicteti plenius prosequitur. Testatur id Simplicius in præfatione commentarii ad hunc libellum hisce verbis: Τὸ δὲ βιβλίον τοῦτο τὸ Ἐπικτήτου ἐγχειρίδιον ἐπιγεγραμμένον, καὶ τοῦτο αὐτὸς συνέταξεν ὁ Ἀρριανός, τὰ καιριώτατα καὶ ἀναγκαιότατα ἐν φιλοσοφίᾳ, καὶ κινητικώτατα τῶν ψυχῶν ἐπιλεξάμενος ἐκ τῶν Ἐπικτήτου λόγων. Hoc est: *Idem Arrianus & hunc libellum, quod Enchiridion inscribitur composuit, delectis ex Epicteti disputationibus philosophiæ locis maxime idoneis ac necessariis, & animos vehementissime permoventibus. Snecanus.*

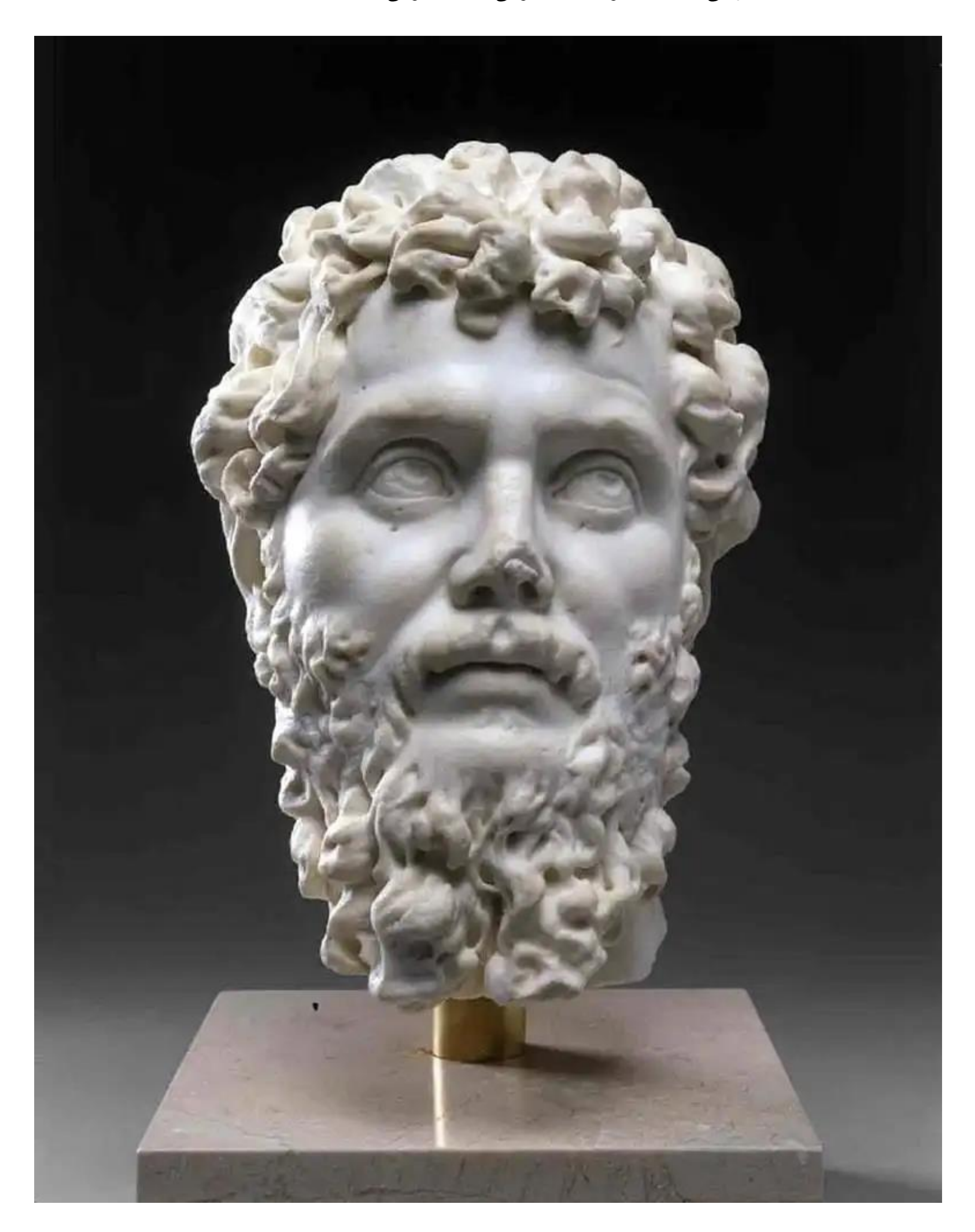
2 Non solùm pugio Græcis hoc nomine vocatur, sed etiam quidquid ad manum est, & in usum promptum & obvium, ut instrumenta quælibet ac vasa ἐγχειρίδια, quæ parata & in manu semper gestanda. Hesychius. Ἐγχειρίδια, σκεύη καὶ ὄργανα σκευῶν, ἤγουν δό-

A

ρα:

https://irmaosestoicos.com/2020/08/31/algumas-coisas-estao-em-nosso-poder-e-outras-nao-epicteto

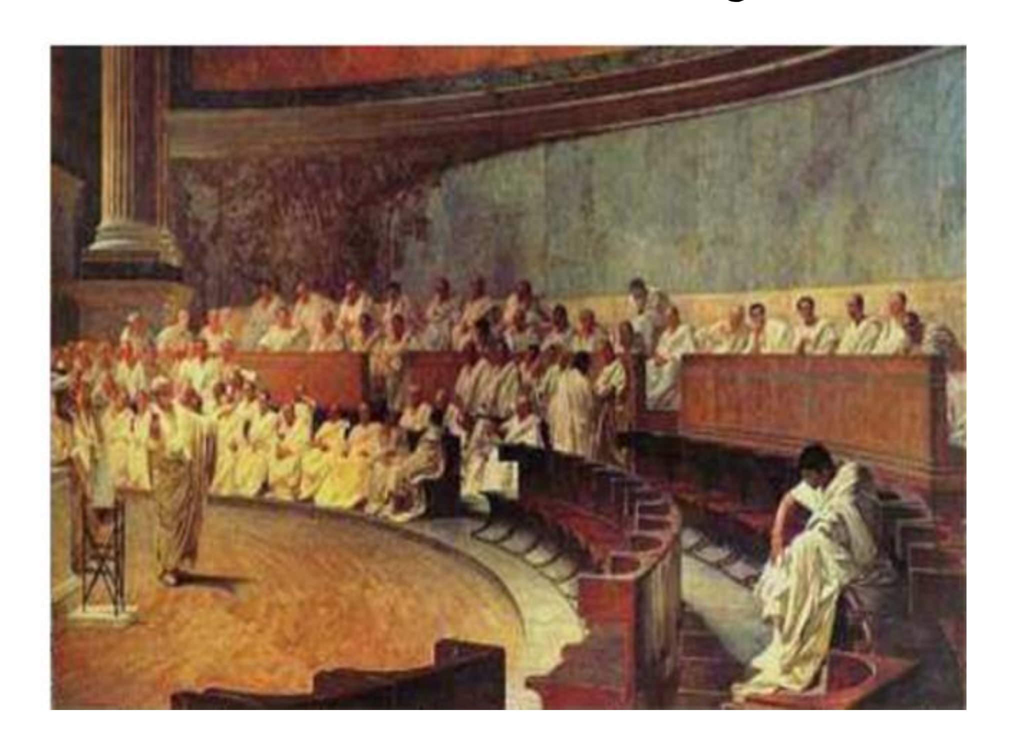
الملحق23 : تمثال لرأس الامبراطور سبتميوس سيفيريوس



/https://www.thecollector.com/septimius-severus

Septimius Severus: Rome’s First African Emperor

الملحق 24: مجلس الشيوخ الروماني في الجلسة سن القوانين



المرجع:

Akinboye, Goke , Africa And The West An Economic History Of The Roman Imperialism In Africa, Alpha Crownes Publisher , Kent, United Kingdom , 2014, P221.

الملحق25: شظايا من القانون الزراعي أجراريا The Lex Agrarian



المرجع:

Simon, Matthew, Ma, Hobson, Op. Cit, P51.

# 03 الجداول

الملحق 1 : كرونولوجيا أهم القوانين الرومانية [1]

| التاريخ | القانون/ التشريع |
|---|---|
| 451-450ق.م | الالواح الاثنتي عشر 12 |
| 445 ق.م | Lex canuleia قانون كانوليا سمح بزواج بين الارستقراطيين و العامة |
| 367 ق.م | Leges Liciniae Sextiae قوانين التدابير السياسية والاقتصادية |
| 326 ق.م | Lex Poetelia حول إلغاء عقوبة السجن |
| 318-312ق.م | Lex Ovini نقل انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ إلى النقباء |
| 300ق.م | Lex Ogulnia حول أضرار الممتلكات |
| 287-286 ق.م | Lex Hortensia حول تشريعات الجمعية العامة |
| بعد 287 ق.م | Lex Aquilia حول اضرار الممتلكات |
| 211 ق.م | Lex Silia وLex Calpurnia قانون إجراءات والنزاعات حول الممتلكات |
| 204 ق.م | Lex Oncia و Lex Plaetoria حول الهدايا و حماية القصر |
| 169 ق.م | Lex Voconia حول ميراث المرأة |
| 149-126 ق.م | Lex Acbutia حول اشكال الاجراءات |
| 134-133 ق.م | Leges Semproniae agrariae قانون سيمبرون حول الزراعة |
| 123-121 ق.م | Various Leges Semproniae قوانين سيمبرون مختلفة: الحبوب والقضاء |
| 122-121 ق.م | Lex Acilia repetundarum حول الطلاق |
| 111 ق.م | Lex agrarian قانون زراعي |

[1] A. Arthur Schiller, Op. Cit, P p 587-594.

| | |
|---|---|
| 91-88 ق.م | التشريع الجنائي Leges Corneliae |
| 45 ق.م | قانون بلدية جوليا Lex lulia municipalis |
| 40 ق.م | حول الوصايا Lex Falcidia |
| 27 ق.م | حول الاحكام Legis luliae |
| 18 ق.م | حول الزنا Lex lulia de adulteriis |
| 4 م | حول العتق Lex Aelia Sentia |
| 09 م | حول الزواج Lex Papia |
| 19م | حول العتق Lex Iunia Norbana |
| 28م | حول الورثة Vellaea Iunia |
| 46 م | تحريم شهادة النساء SC Velleianum* |
| 56م | حول الوصايا التبني SC Trebellianum |
| 69-79 م | الديون مقابل أطفال SC Macedonianum و SC Pcgasianum |
| 129م | حول مسوؤلية الورثة SC Iuventianum |
| 129م | حول الوصايا SC Tertullianum |
| 178م | وصاية الأبناء على امهاتهم SC Orfitianum |
| 195 م | حول الممتلكات الخاصة Oratio Severi |
| 206م | حول الهدايا بين الزوج و الزوجة Oratio Antoninion |
| 121م | حول الجنسية Constitutio Antoniniana |

* SC تعني قرار مجلس الشيوخ **Senatus consultum**

الملحق02 : صلاحيات القضاة التشريعية (نهاية الجمهورية)

| الهيئة | النوع | مدة العهدة | الصلاحيات |
|---|---|---|---|
| مجلس الشيوخ | | تجديد العهدة | اقتراح التشريعات، الاستشارات، المالية |
| القضاة | قنصل | سنة واحدة | اقتراح التشريعات، سلطة عقد الجمعيات، السلطة القضائية، رئيس المقاطعة |
| | الكواسترز | سنة واحدة | مساعدو القضاة الاخرين، اقتراح التشريعات، مرافع |
| | تربيون العامة | سنة واحدة | البنية التحتية العامة، الالعاب |
| | الايدل | سنة واحدة | البنية التحتية العامة، الالعاب |
| | الرقباء | خمس سنوات | الإحصاء، العقود العامة، |
| | دكتاتور | 06 اشهر | التشريعات العامة، المحكمات، الحفاظ على النظام في حالات الطوارئ |

**المرجع**

Dari-Mattiacci, Giuseppe, Kehoe, Dennis P , Op. Cit, P 51.

**الملحق 03**: قائمة المصطلحات القانونية الاقتصادية والاجتماعية اللاتينية وما يقابلها بالعربية

| المصطلح باللاتينية | المصطلح بالعربية |
|---|---|
| Pluviae Arcendae Aquae Actiones | انشطة لمنع ماء المطر |
| Arra | وديعة |
| Actiones | الاجراءات |
| Advocati | المدافعون/المحامون |
| Aedilis Curulis | حاكم الاسواق |
| Aequitas | العدالة |
| Aerarium | الخزينة |
| Aerarium Saturni | خزانة ضرائب ولايات مجلس الشيوخ |
| Aerarium | الخزانة العامة |
| Ager Censorinus | قضاة الإحصاء |
| Ager Publicus | اراضي عامة |
| Aggeres | الاسوار/ سدود |
| Agricola Bonus | مزارع نشيط |
| Agrimensor | ماسح |
| Agrimensores | ماسحو الاراضي |
| Alieni Iuris | الاحرار معتمدين على آخرين |
| Alimenta | مؤسسة تربية للعامة |
| Alimenta | نظام التغذية |
| Ambiguitas | القوانين الغامضة |
| Amicitia | الانسجام /الصداقة /التحالف |
| Anabolicum | ضريبة نوعية |
| Annona | ضريبة |

| | |
|---|---|
| Apokrimata | القرار الامبراطورية |
| Aquaeductus،Aquae | ماء |
| Assessores | المستشارون |
| Assize | الجنايات |
| Auctoritas Patrum | مصادقة مجلس الشيوخ |
| Aurum Coronarium | ضريبة التتويج |
| Balneis | حمامات عامة |
| Benignitas | اللطافة |
| Bona Fides | حسن النية |
| Burgi | برج |
| Canabae | الاكواخ |
| Caritas | المودة |
| Castella | قلاع صغيرة |
| Castellum | قلعة |
| Castra | معسكر |
| Census | احصاء السكان |
| Cens | احصاء |
| Censor | حاكم الإحصاء |
| Centonarii | رابطة تجار القماش |
| Centuriae | وحدة قياس ارض |
| Centuries | وحدات عسكرية |
| Cerealis | القمح |
| Cisternae | خزانات |
| Cives Romani | رعايا روما |
| Civitas | مدين متحضر |
| Civitas Africae | مدينة افريقية |
| Civitas Stipendaria Stipendiaria | المجتمع الرافد هو النوع الأدنى والأكثر شيوعا من المدن والمجتمعات المحلية تحت الحكم الروماني. |

| | |
|---|---|
| Civitas | حكومة |
| Civitates Foederatae | الدول المتحالفة |
| Civitates Liberae | الدول او المدن الحرة |
| Civitates Stipendiariae | حكومات تدفع الجزية |
| Classis | طبقات |
| Clementia | الرحمة |
| Code | دستور |
| Codex Gregorianus | مجموعة من الدساتير القانونية للأباطرة الرومان على مدى قرن ونصف من 130م إلى 290م. |
| Codex Hermogenianus. | مجموعة من الدساتير التصريحات القانونية للأباطرة الرومان من الرباعي الأول دقلديانوس، مكسيميان أوغسطي، وقسطنطيوس وغاليريوس قيصر، معظمها من السنوات 293-94م |
| Collatio Legum | مجموعة قوانين |
| Collegia Iuvenum | جمعيات الشباب |
| Collegia Tenuiorum | جمعيات المساكين |
| Collegia | جمعيات |
| Colletiones | الشرطة الحربية |
| Coloni | مستاجرين |
| Coloniae Civium Romanorum | مستعمرات المواطنين الرومان، فيها جنود قدامى. |
| Coloniae | مستعمرة |
| Comites Augusti | حاشية الامبراطور |
| Comitia Centuriata | مجلس وحدات عسكرية مئوية |
| Comitia Curiata | مجلس شعب ثلاثي/ مجلس الوحدات /وحدة من 30 فرقة |
| Comitia Tributes | مجلس القبائل |
| Comitium | مجلس الشعب |
| Commentarii | تعليقات الفقهاء |

| | |
|---|---|
| Commercium | طلب القرض /حق التعامل |
| Conciliabulum | قنصلي |
| Concilic Piebis | مجلس العامة |
| Conductores | المتعهدين/ الملتزمين |
| Congiaria | منحة/ هبة |
| Consensio | اتفاق |
| Consilium Principis | مجلس الإمبراطور الاستشاري |
| Constitutiones Personalis | الدستور الخاص |
| Constitutions | دساتير |
| Consuetudo | العرف |
| Consules | القنصلان |
| Consultatio | التشاور |
| Contra Bonos Mores | ضد قيود الاعراف |
| Conubium | حق الزواج من الاشراف |
| Corpora | الجمعيات |
| Iustinan Corpus Iuris Civilis | مجموعة من القوانين المتعلقة بالقانون المدني الروماني. تم تجميعها لأول مرة في القرن 06، في عهد جستنيان |
| Corrumpere | فساد |
| Curatores Kalendarii | مراقبين للاموال المستثمرين |
| Curatores Viarum | القائمين على الطرق او حراس الطرق |
| Curatores | مراقبين للمدن |
| Curiae Iuniorum | فرق شبان |
| Curiae | قبيلة |
| Cursus Publicus | البريد العام |
| Damnum Iniuria Datum | الضرر |
| Repudium ،Divortium | الطلاق |
| Damnati In Metallum | مسجون او رق في منجم |

| | |
|---|---|
| Dea | الهة |
| Decemprimi | العشرة الاوائل من مجلس الشيوخ |
| Decreta | الأحكام |
| Dediticii | المستسلمين |
| Defensio Definition | ضياع الارستقراطين |
| Definitiones | التعريفات الجمركية |
| Denarii | عملة الدينار |
| Depositum | الودائع للحفظ |
| Deus | الالهة |
| Dictator | دكتاتور |
| Digesta | المدونة / الموسوعات /دستور ديجست |
| Dignitas | شرف كرامة |
| Dioecesis | ابرشية |
| Disputationes | المناقشات |
| Dolia | جرار |
| Dominatus Dominate' | الامبراطورية السفلى تبدا بدقليادنوس |
| Dominus Et Deus | الاله و السيد |
| Dyarchie | نظام ثاني اي اقتسام سلطة بين الإمبراطور ومجلس الشيوخ |
| Edicta Repentina | المنشورات الطارئة |
| Edicta | المنشورات |
| Edictum Perpetuum | المنشور الدائم |
| En Masse | مصادرة الارض جزافا |
| Epistula | رسالة خاصة |
| Epistulis | مكتب المستشارين كان الإمبراطورية الرومانية مسؤولا عن مراسلات الإمبراطور. وأرسل المكتب بيانات تعليمات إلى حكام المقاطعات وغيرهم من |

| | |
|---|---|
| المسؤولين. وألف الردود القصيرة على الالتماسات نيابة عن الإمبراطور | |
| أوصياء | Epitropoi |
| فرسان ممتازين | Equites Singulares |
| رابطة الصناع | Fabri |
| خزانة الامبراطور | Fiscus Caesaris |
| خزانة الضرائب | Fiscus |
| الكهنة | Flamines |
| متحد | Foederatae |
| معاهدة | Foedus |
| الدعوى | Formula |
| ساحة العامة مكان السوق | Forum |
| مراحيض عامة | Foricae |
| هي مقتطفات من عمل لاتيني مجهول الهوية عن القانون الروماني كتب في القرن 4 م. تنبع أهميتها للعلماء من كونها لم تمسها الإصلاحات الجستنية في القرن 6م وتأتي من مجموعة متنوعة قانونية | Fragmenta Vaticana |
| عساكر التموين | Frumentarii |
| جنود التموين | Frumentarius |
| امة عشيرة | Gens |
| العشائر | Gentes |
| مدن تحمل اسم هدريان | Hadrianopolis |
| قانون الميراث | Hereditas |
| النبيل | Honestiores |
| الإنسانية | Humanitas |
| الوضيع | Humiliores |
| شرف الزواج والمعاشرة | Matrimonii Concubinatus Honor |
| الامبراطور | Dominus /Imperator |

| | |
|---|---|
| Imperium | سلطة إدارية: سلطة الامر و النهي |
| Intramurani Incolae | سكان مدن |
| Incolae | سكان من طبقة احط ليس مواطن/ المهاجرون |
| Infamia | العار الشخصي |
| Institutes | نظم قانونية /مدونة قانون |
| Institutiones | النظم القانونية |
| Veto/ Intercessio | الاعتراض حق النقض |
| Interpretatio | المفسرين |
| Interrex | وسيط الملك |
| Itinerarium | مسار رحلة |
| Iudicia | الإجراءات القضائية |
| Iuris Consultus | مستشار قانوني |
| Iuris Epitomae | مثال من القانون |
| Iuris Peritissimus | خبير قانوني |
| Iurisperiti/Iurisconsulti | المحامون |
| Iuris ،Iurisperiti | خبراء قانونيين |
| Iurisperitum | محامي |
| Iurisprudentes | الفقهاء |
| iustum matrimonium | زواج مدني |
| Jus /Ius | اي العدل الحق، اشتقت منه Justice وJustitia |
| Ius Scriptum | قانون مكتوب |
| Ius Actionum | ألدعاوي نظام المرافعات |
| Ius Aequum | قانون منصف |
| Ius Agendi | قانون حق استخدام الطريق |
| Ius Auxilii | حق المساعدة |
| Ius Belli | قانون الحرب |
| Ius Civile | القانون المدني |

| | |
|---|---|
| Ius Cognationis | حق القرابة حقوق عائلية |
| Ius Colendi | حق الزراعة |
| Ius Commune | القانون العام الذي ينطبق على جميع المواطنين |
| Ius conubium | الحق في عقد زواج قانوني |
| Ius Conubii | حق الزواج |
| Ius Divinum | القانون الالهي حقوق الالهة |
| Ius Dominium | حق الملكية |
| .Emphyteuticarium Ius | وهو عقد إيجار طويل الأجل ينطبق على أراضي Patrimonium Caesaris. الذي بموجبه مُنحت أرض الولاية أو البلدية إلى الأبد أو لفترة طويلة بإيجار صغير Vectigal – ومن ثم سميت الأرض Ager Vectigalis |
| Ius Es Ars Boni Et Aequi | فن الخير والعدل |
| Ius Fas | القانون و الدين |
| Ius Fisci | حق الخزينة |
| Ius Gentium | قانون الشعوب |
| Ius Gladii | "حق السيف" او حق عقوبة الاعدام |
| Ius Honorarium | حق شرفي/ قانون فخري |
| Ius Honorum | حق تولي المناصب العامة |
| Ius Humanum | حقوق الانسان |
| Ius Iniquum | قانون غير منصف |
| Ius Italicum | قانون لاتيني منذ أوائل الإمبراطورية الرومانية سمح للأباطرة بمنح مدن خارج إيطاليا السلطة القانونية بأنهم كانوا على الأراضي الإيطالية. هذا يعني أن المدينة ستخضع للقانون الروماني بدلاً من القانون المحلي، وستتمتع بدرجة أكبر من الاستقلالية في علاقاتها مع حكام المقاطعات، وأن الأشخاص |

| | |
|---|---|
| المولودين في المدينة حصلوا تلقائيًا على الجنسية الرومانية. كمواطنين في روما، كان الناس قادرين على شراء وبيع الممتلكات، وتم إعفاؤهم من ضريبة الأرض وضريبة الرأس وكانوا مؤهلين للحماية بموجب القانون الروماني. كانت Ius Italicum أعلى حرية يمكن أن تحصل عليها بلدية أو مقاطعة . | |
| قانون الحكام | Ius Magistratus |
| حق مختلط | Ius Mixtum |
| الحق في اتخاذ العديد من القرارات | Ius Multae Decendae |
| القانون الطبيعي | Ius Naturale |
| قانون غير مكتوب | Ius Non Scriptum |
| القانون الجديد | Ius Novum |
| الالتزامات او حقوق شخصية | Ius Obligation |
| مجموعة قوانين بابيريوس الغيت عند صدور الالواح12 | Ius Papirianum |
| في الأصل لمنح الأراضي الإمبراطورية، وهو عقد إيجار دائم للأرض التي تنتمي إلى Fiscus في المقاطعات. | Ius Perpetuum |
| قانون الاشخاص | Ius Personarum |
| حق العبد في القانون الروماني في الحرية عند العودة إلى موطنه الأصلي . | Ius Postliminii |
| فك الرهون العقارية العامة | Ius Praediaturum |
| حق المقر | Ius Praetorium |
| قانون خاص | Ius Privatum |
| قانون عام | Ius Publicum |

| | |
|---|---|
| Ius Quirium | قانون حملة الرماح |
| Ius Rerum | قانون الاموال |
| Ius Sacrum | قانون العبادة |
| Ius Sepulcri | حق الدفن |
| Ius Singulare | أي القانون الذي ينطبق على فئة معينة من الأشخاص أو الأشياء أو المعاملات. |
| Ius Suffragui | حق اقتراع في المجالس العامة |
| Iustitia | العدل |
| Jurisconsultes | رجال افتاء /المشرعون |
| Jurisdictio | سلطة قضائية |
| Jurisprudentia , Jurisprudence | اي علم القانون او الفقه |
| Jus Liberorum | حق الاطفال/ حق النسب |
| Lacus | صهاريج ريفية |
| Latifundia | ضياع شاسعة |
| Legati | مخولون |
| Leges Contariae | التشريعات المتعارضة |
| Leges Datae | تفويض من المجالس الشعبية |
| Leges Regiae | قوانين ملكية |
| Leges Rogatae | اقتراح الحكام |
| Leges | قرارات المجالس الشعبية/جمع قانون |
| Legis Actio | حق التقاضي |
| Legis Actiones | دعاوى القانون |
| Lex Aebutia | قانون ايبوتيا |
| Lex Animata | القانون متحرك القانون الحي هو مصطلح لاتيني للقانون الذي يتجسد في كيان حي، وعادة ما يكون صاحب السيادة بنعمة الالهة وبهذا المعنى يمكن أن يكون الملك هو قانون الحي، وهو قانون حي يتنفس كالامبراطور |

| | |
|---|---|
| Lex Annua | القانون السنوى |
| Lex Censoria | قانون الرقابة |
| Lex Curiata De Imperio | قانون حقوق الانسان |
| Lex Datae | تشريعات إدارية |
| Lex De Imperio | قانون الولاية على العرش |
| Lex Duodecim Tabolarum | قانون الالواح12سنة 450ق.م |
| Lex Et Conventio | القانون اوالاتفاقية |
| Lex Hortensia | قانون هورتنيسا |
| Lex Irnitana | يتكون قانون إيرنيتانا من أجزاء من القوانين البلدية الرومانية المؤرخة إلى عام 91 م والتي تم نقشها على ستة أقراص برونزية |
| Lex Manciana | قانون مانكيانا زراعي |
| Lex Portorii Asiae | قانون الجمارك في اسيا |
| Lex Provinciae | قانون خاص بالمقاطعات |
| Lex Romana | القانون الروماني |
| Lex Senatus Consultum | قوانين قرارات مجلس الشيوخ |
| Libertini | عبيد متحررين |
| Liberorum Quaerendorum Causa | الاطفال الشرعيين |
| Libri Ad Edictum | التعليقات على المنشور |
| Ex Sabino اوLibri Ad Sabinum | مؤلف سابينوس |
| Limes | حدود، تخوم |
| Lus Consultum | استشاري قانوني |
| Macella | اسواق المدن |
| Magistri | رؤساء منتخبون |
| Dolus .Mala Fidcs, Fraus | احتيال /حيلة |
| Malus | سوء النية |
| Mancipation | هو وسيلة لنقل الملكية |

| | |
|---|---|
| Mancipia | رقيق او عبد اخذ باليد |
| Mancipium | العبودية |
| Mandata | التعليمات |
| Mandatum | التفويض |
| Manumissio | عتق رقبة |
| Mapalia | اكواخ |
| Mationes Gentes | قبائل بدو |
| Matrimonium | زواج |
| Matrimonium Militum | زواج الجنود |
| Matrimo- Nium Militum | منع زواج الجنود |
| Medici | الأطباء |
| Meridianam | الجنوب |
| Metalla | محاجر |
| Munera/Munerarii | اعمال السخرة |
| Monographies | شروحات مطولة |
| Mores Maiorum | عادات عرف |
| Municipa Aelia | بلديات ايلية |
| Municipia | بلدية |
| Municipium | بلدي |
| Munus | عبء خدمة واجب |
| Munus Publicum | خدمات عامة |
| Muriligali | صيادون |
| Mutuum | قرض الاستهلاك |
| Natio | امة |
| Navicularii | ربان سفينة/ البحارة/ مالكي السفن |
| Nefas | خاطئ /ظلم/ منع |
| Nota Censoria | اجراء السنسور |
| Numeri | جنود رومان |

| | |
|---|---|
| Nuptias | زفاف، الزواج محكوم بالموافقة |
| Nuptiae Incestae Incestum | منع الزواج بين الأشخاص المرتبطين بالدم.سفاح القربى وزواج المحارم |
| Nundinae | اسواق الارياف |
| Obligationes | الالتزمات |
| Oikoumene | الارض المأهولة |
| Oleum | الزيت |
| Olivae | الزيتون |
| Operae | عمل قسري |
| Oppida Libera | بلدة حرة |
| Oppidum | قروي |
| Palladius Opus Agriculturae | العمل الزراعي كتاب للمؤلف بلاديوس |
| Oratio | الخطبة |
| Orator | الخطيب |
| Orientem | الشرق |
| Pactumeius | اتفاق |
| Pagi | القرى |
| Pagus | قرية |
| Pandectes | مجموعة قوانين/دستور بنداكت |
| Papia Poppaea | القوانين المسقطة للوصية |
| Parte Nummariae | اتاوة نقدية عن المحاصيل |
| Partes Agrariae | اتاوة عينية تشمل اقساط محددة من الانتاج الزراعي |
| Pater Familiae | رب الأسرة |
| Patres | رؤساء العشائر |
| Patria Potestas | السلطة الأبوية |
| Patricii | طبقة الاشراف |
| Patrimonium Caesaris | املاك التاج |

| | |
|---|---|
| Pauli Sententiae | "آراء بول"، هي سرد موجز للقانون الروماني الخاص، نسب إلى بولس، تعود إلى أواخر القرن الثالث م، وهي مستمدة من إفريقيا كاتب أفريقي يرجع تاريخه إلى حوالي 300م |
| Potestas Peculium | هو الممتلكات التي يملكها شخص كزوجة أو طفل أو عبد بموجب السلطة الأبوية |
| Perduellio | خيانة عظمى |
| Peregrini | الاجانب |
| Perfugae | الفارين |
| Persona Alieni Iuris | الشخص الخاضع لسلطة شخص آخر |
| Persona Sui Iuris | الشخص المسؤول عن شؤونه الخاصة |
| Pietas | التقوى |
| Pignus | التعهد |
| Pistores | الخبازين |
| Plebii | طبقة العامة |
| Pluviae | المطر |
| Pontiffs | رجل دين/ رئيس الكهنة/الحبر/الاسقف |
| Pontificat | سلطة الحبر الاعظم |
| Populus Romanus | الشعب الروماني |
| Possessores | حق وضع اليد عن الارض |
| Potentiores | الاقوياء |
| Praedia | ملكية الأرض |
| Praefecti Iuventutis | جمعيات الشباب |
| Praefecti Gentium | رؤساء العشائر |
| Praefecti Praeterio | حرس بريتوري |
| Praefectus Annonae | رئيس المؤن |
| Praetor Peregrinus | بريتور الاجانب |
| Praetor Urbanus | بريتور مدني/حضري |

| | |
|---|---|
| Praetor | حاكم قضائي وظيفة البريتور |
| Princepes | الأمير/ الامبراطور |
| Principate | البرنسيبات هي مصطلح يطلق عن فترة الإمبراطورية الاولى من 27ق. الى 284م الامبراطورية العليا تنتهي بازمة القرن الثالث |
| Provinciae | مقاطعات |
| Provinciae Caesaris | ولايات يديرها الامبراطور |
| Provinciae Senatus | ولايات يديرها مجلس الشيوخ |
| Publicani | الجباة/ الملتزمين |
| Quaestiones | المسائل |
| Quaestor | حاكم المحقق |
| Querellae | شكاوي |
| Quinquegentiani | عبارة عن اتحاد قبلي يسكن الأراضي الواقعة بين مدينتي بجاية Saldae و سكيكدة |
| Ratio Privata | حساب خاص |
| Recuperatores | نوع من القضاة حسب القانون المدني الروماني الذين تم تأسيسهم في الأصل للبت في الخلافات بين المواطنين الرومان والغرباء |
| Redditio | التسليم او قانون الايمان. |
| Redemptores | مقاول له حق في المنجم |
| Regulae | اللوائح/ القواعد/القانون |
| Repetundarum | الطلاق |
| Res | القرارات |
| Res Corporales | أشياء مادية |
| Res Incorporales | أشياء غير مادية |
| Res Mancipi | تلك الأشياء التي يمكن بيعها والتصرف فيها، أو نقل ممتلكاتها من شخص إلى آخر |
| Rescripta | الفتاوى |

| | |
|---|---|
| Responsa | فتاوى الفقهاء |
| Responsea | إخطارات قانونية |
| Responseendi | المدعى عليه |
| Rex | ملك |
| Romanization | الرومنة |
| Rumpere | رق بموجب القانون |
| Saltus | اراضي المراعي البراري |
| Seditiones | ثورات |
| Sella Curulis | كرسي عاجي |
| Senatores | الشيوخ |
| Senatus | مجلس الشيوخ |
| Septentrionem | الشمال |
| Sermones Procuratorem | مراسيم حول الاراضي يطبقها البروكوراتور |
| Servare | يختفظ بالعبد |
| Servus Servi | رقيق جمعها الارقاء |
| Servi Poenae | المدانون عقوبة العبودية |
| Siliquaticum | ضريبة عن الصفقات التجارية |
| Societas | الشراكة |
| Socii Talenses | منطقة تعدين تالا في مورتانيا |
| Stationarii | جنود الثكنات |
| Stipendiarii | دافعي الجزية |
| Suarii | جزارين |
| Sui Iuris | احرار مستقلين |
| Sultus Privati | مراعي خاصة |
| Susceptores | متعهدون |
| Sutoris | اسكافيين |
| Tenuiores | الفقراء |

| | |
|---|---|
| Tribunal | محكمة :هيئة أنشئت لتسوية أنواع معينة من النزاعات |
| Tribuni | حاكم او نقيب العامة |
| Tribunus Plebis | حاكم العامة |
| Tribus | قبائل اقليمية |
| Tributum Capitis | ضريبة رأس المال |
| Tributum Soli | ضريبة الارض |
| Tripunicia Postestas | سلطة نقيب العامة |
| Turmae Messorum | جماعة حصادين |
| Tutela Mulierum | ولاية المراة |
| Tutes | الفضائل |
| Utilitas Publica | منفعة عامة |
| Utilitas | المنفعة |
| Vectigal | ضريبة او اجرة |
| Viae Vicinales | حق الجيران |
| Vicani | قرووين |
| Vici | قرى |
| Vicus | قرية |
| Vineae | الكروم |
| Vinum | الخمر |
| Vir Pietas | التقوى |

المرجع:

1- https://logeion.uchicago.edu/perduellio

2- /https://www.oxfordreference.com

3- The Latin - Latin dictionary | Glosbe

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### اولا المصادر

**I. باللغة العربية**

1) جستنيان، مدونة جستنيان في الفقه الروماني، تر عبد العزيز فهمي،، ط1، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1946.

**II. باللغة الاجنبية**

1) Clyde Phajrr, The Corpus Of Roman Law (Corpus Juris Romani) The Theodosian Code And Novels And The Sirmondian Constitutions,Vol01, Princeton University Press, London, 1952.
2) Earnest Cary, Dio Cassius Roman History,Vol09, Harvard University Press, London,1955.
3) Francis De Zulueta, The Institutes Of Gaius, Part02, Commentary, Oxford University Press, Britain,1963.
4) Goukowsky, Paul, Appien Histoire Romaine Le Livre Africain, Vol08, Les Belles Lettres, Paris, 2001.
5) Watson, Alan, The Digest Of Justinian,University Of Pennsylvania Press Philadelphia,Vol02, 1996.
6) William Heinemann, Tacitus Dialogus Agricola Germania, Mcgill University, Montreal,1913.
7) Wolfgang Kaiser, Hendrik Weßel: Das Recht Der Tablettes Albertini, Zeitschrift Der Savigny-Stifung Für Rechtsgeschichte. Romanistische Abteilung,2005.
8) Zulueta, Francis De, The Institutes Of Gaius, Oxford University Press, London, 1963.

## ثانيا المراجع

### I. باللغة العربية

1) ابو طالب صوفي حسن، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، القاهرة، مصر، 2008.

2) إيمار اندريه، جانين اوبوايه، تاريخ الحضارات العام روما وامبراطوريتها، مج2، عويدات للنشر، بيروت لبنان،2006.

3) بشاري محمد الحبيب، روما وزراعة المقاطعات الإفريقية، دار الهدى، الجزائر، 2015.

4) بعلي حفناوي، طبقات الادب النوميدي الافريقي، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2016

5) بيكار جيلبار شارل، حضارة شمال افريقيا خلال الفترة الرومانية،تر: العربي عقون، دار المثقف، ط01، الجزائر،2020.

6) جوليان شارل اندريه، تاريخ افريقيا الشمالية، تر:محمد المزالي، البشير بن سلامة،ط04، دار التونسية للنشر، تونس، 1983.

7) الجيلالي عبد الرحمان بن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج01، ط02، منشورات دار مكتبة الحياة، الجزائر، 1965.

8) الجيلالي عبد الرحمان بن محمد، تاريخ الجزائر العام،ج01،ط02، منشورات دار مكتبة الحياة، الجزائر، 1965.

9) حارش محمد الهادي، التاريخ المغاربي القديم السياسي والحضاري، دار هومة، ط03، الجزائر، 2013،

10) حافظ احمد غانم احمد، الامبراطورية الرومانية من النشأة الى الانهيار، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2019.

11) حجازي عبد العزيز عبد الفتاح، روما و افريقيا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 2008, .

12) حسن احمد إبراهيم، تاريخ القانون المصري في العصر البطلمي؛ مع دراسة في القانون الروماني، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 2000.

13) خريسات محمد، عصام هزايمة ومحافظة عبد الكريم، تاريخ الحضارة الانسانية، ط1، دروب لنشر والتوزيع، الاردن، 2017.

14) ديورانت وول، قصة الحضارة، تر: محمد بدران، لجنة التاليف و الترجمة والنشر، مج 03، لقاهرة، 1955.

15) رستوفتزوف م، تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي و الاقتصادي، ج01، تر: زكي علي و محمد سليم سالم، مكتبة النهضة، مصر.

16) سعد نبيل ابراهيم،محمد حسين منصور، مبادئ القانون، دار النهضة العربية، بيروت، 1995

17) شنيتي محمد البشير، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب سياسة الرومنة، ط02، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،

18) شنيتي محمد البشير، التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية في المغرب اثناء الاحتلال الروماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984.

19) شنيتي محمد البشير، روما الامبراطورية وبلاد المغرب (سجال عسكري و تفاعل حضاري)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية،الجزائر،2019.

20) طراد نجيب ابراهيم، تاريخ الرومانيين من بناء رومية الى تلاشي الحكومة الجمهورية، مكتبة الناقد، ط01، الجيزة، مصر، 2008.

21) عقون العربي، الكنفدرالية السيرتية دراسة في تاريخ وآثار ونظم سيرتا العتيقة، منشورات نوميديا، الجزائر،

22) عقون العربي محمد، الاقتصاد و المجتمع في الشمال الافريقي القديم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

23) فابرر هنريات كامبس، الزيتون والزيت في افريقيا الشمالية خلال الفترة الرومانية، تر: العربي عقون، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2014.

24) فركوس صالح بن نبيلي، تاريخ النظم القانونية والاسلامية، دار العلوم، عنابة، 2014.

25) الفضل منذر، تأريخ القانون، دار ئاراس للطباعة والنشر، ط02، كردستان العراق،2005.

26) قزال استيفن، تاريخ شمال افريقيا القديم، يوليوس قيصر و افريقا نهاية الممالك الاهلية، تر: محمد التازي سعود، ج08، مطبوعات اكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 2007.

27) مصطفى عمر ممدوح، القانون الروماني، ط02، ج01، مطابع البصير، مصر، 1954.

28) هاينز دنيس اير لانكستر، تريبوليتانيا القديمة، تر: حسين محمد الفقيه، المكتب العربي للمعارف، ط01، القاهرة، 2020.

**II. باللغة الاجنبية**

1) A. Chastagnol, L'empereur Julien Et Les Avocats De Numidie, Ant. Afr., 14, 1979.
2) A. E. Astin, F. W. Walbank, The Cambridge Ancient History The Rise Of Rome To 220 B.C, 02ed, Vol07, Cambridge University Press, United Kingdom, 1989.
3) Alan K. Bowman And Others, The Cambridge Ancient History The Augustan Empire, 43 B.C—A.D. 69, Cambridge University Press, Uk, 2006.
4) Alan K. Bowman, Peter Garnsey, Averil Cameron, The Cambridge Ancient History: The Crisis Ofempire, A.D. 193–337, Cambridge University Press,Vol06,, 02ed, New York, 2008.
5) Alan Watson, Law And Society, Beyond Dogmatics Law And Society In The Roman World, Volume 3, Edinburgh University Press, Edinburgh, 2007.

6) Albert Ollé-Martin, Caroline Aymé-Martin, History De L Humanite, L'unesco, Barcelone, Espagne,2005.
7) Alexander Graham, Roman Africa : An Outline Of The History Of The Roman Occupation Of North Africa, Notes And Queries, New York, 1902 .
8) Alfred Michael Hirt, Imperial Mines And Quarries In The Roman World: Organizational Aspects 27 Bc-Ad 235, Oxford University Press Inc, New York, 2010.
**9**) Allmer, P. Discard, Inscriptions Antiques ,Tom03, Iml'rlmtrik Leon J Elar0che,Lyon France , 1890 .
**10**) Akinboye, Goke , Africa And The West An Economic History Of The Roman Imperialism In Africa, Alpha Crownes Publisher , Kent, United Kingdom , 2014.
11) Amnon Linder, The Jews In Roman Imperial Legislation, Wayne State University Press, Jerusalem 1987.
12) Ando, Clifford, Law, Language, And Empire In The Roman Tradition, University Of Pennsylvania Press, Philadelphia, 2011
13) André Tchernia, The Romans And Trade, Oxford University Press, United Kingdom, 2016, P211.
14) Andrew M. Riggsby Offers, Roman Law And The Legal World Of The Romans, University Of Texas At Austin, Cambridge University Press, New York, 2010.
15) Andrew M. Riggsby, Roman Law And The Legal World Of The Romans, Cambridge University Press,University Of Texas At Austin, 2010.
16) Anna Dolganov, Nutricula Causidicorum: Legal Practitioners In Roman North Africa In: Law In The

Roman Provinces. Edited By:Kimberley Czajkowski And Benedikt Eckhardt In Collaboration With Meret Strothmann, Oxford University Press. 2020.

17) Anthony Birley , Marcus Aurelius A Biography , Routledge , Taylor & Francis E-Library , New York ,2001 .

18) Anthony R.Birley, Septimius Severus The African Emperor, Routledge ,Taylor & Francis E-Library, New York ,2002.

19) Antonio Gonzales, La Révolte Comme Acte De Brigandage. Tacite Et La Révolte De Tacfarinas, L'africa Romana: Atti Del 12. Vol02, Convegno Di Studio, 12-15 Dicembre 1996 Olbia, Sassari, Italia, 1998.

20) Antonio Guarino, Storia Del Diritto Romano, 06ed, Editore Jovene, Napoli, 1981.

21) Arthur Schiller. A, Roman Law Mechanisms Of Development, Mouton Publishers, New York, 1978.

22) Aubert, J J, Law, Business Ventures And Trade, Oxford University Press, 2016.

23) Barbara Levick, Tiberius The Politician, Routledge, London , 1999.

24) Barbara Levick, Vespasian, Routledge, London 1999.

25) Barlett, Charles Frederick, Roman Political Economy And Legal Change: The Effects Of Empire On Property In Roman Law, Harvard University Cambridge, Massachusetts, 2017.

26) Barlett, Charles Frederick, Roman Political Economy And Legal Change: The Effects Of Empire On Property In

Roman Law, Harvard University Cambridge, Massachusetts, 2017.

27) Barry Nicholas, An Introduction To Roman Law, Oxford University Press, Oxford, 1962.

28) Barry Nicholas. An Introduction To Roman Law, Oxford Lniversity Press, New York, 2008.

29) Béatrice Le Teuff, Census Les Recensements Dans L'empire Romain D'auguste À Diocletien, Archéolo- Gie Et Préhistoire, Université Michel De Montaigne - Bordeaux Iii, Français,2012.

30) Billows, Richard A, Julius Caesar. The Colossus Of Rome, Routledge, Taylor & Francis E-Library, New York, 2009.

31) Birks, Peter, The Roman Law Of Obligations , Oxford University Press , University Of Edinburgh ,2014.

32) Birley, Anthony R, Septimus Severus. The African Emperor, Routledge, London,2002.

33) Bowman, Alan K., Peter Garnsey, Averil Cameron, The Cambridge Ancient History The Crisis Ofempire, A.D. 193–337, Second Edition,Volume Xii The Crisis Ofempire, A.D. 193–337, Cambridge University Press, 2008.

34) Bowman, Alan, Cameron, Averil,Garnsey, Peter, The Cambridge Ancient History,The Crisis Of Empire, Ad 193-337, Oxford University Press,Vol12,New York,2008.

35) Bowman, Alan, Wilson, Andrew, The Roman Agricultural Economy Organization, Investment, And Production, Oxford University Press,2013.

36) Bowman, Alan,Wilson, Andrew, Quantifying The Roman Economy Methods And Problems, Oxford University Press, New York, 2009.
37) Brian W.Jones , The Emperor Domitian , Routledge , Taylor & Francis E-Library, 2002 .
38) Bruce W. Frier And Dennis P. Kehoe, Law And Economic Institutions, University Of Western Ontario,2018.
39) Buckland, W, A Text-Book Of Roman Law From Augustus To Justinian, Cambridge University Press, New York,1963.
40) Cam Grey, Contextualizing Colonatus: The Origo Of The Late Roman Empire, The Society For The Promotion Of Roman Studies, 2007.
41) Carlsen, Jesper, Land And Labour Studie In Roman Social And Economic History, «L'erma» Di Bretschneider Carlsen, Roma,2013.
42) Christer Bruun, Roman Emperors And Legislation On Public Water Use In The Roman Empire: Clarifications And Problems, Water Hist, University Of Toronto,Vol 04, Toronto 2012.
43) Christian, Panaget , Les Révoltes Militaires Dans L'empire Romain De 193 À 324, These ,Université Rennes 2 Ecole Doctorale - Sciences Humaines Et Sociales Umr,2014.
44) Cilliers, Louise, Roman North Africa Environment, Society And Medical Contribution, Amsterdam University Press, Amsterdam,2019.

45) Clifford Ando Public Law In Roman North Africa In: Law In The Roman Provinces ،Edited By: Kimberley Czajkowski And Benedikt Eckhardt In Collaboration With Meret Strothmann, Oxford University Press,2020.
46) Clifford Ando, Imperial Ideology And Provincial Loyalty In The Roman Empire, University Of California Press, London,2000.
47) Clifford Ando, Public Law In Roman North Africa In: Law In The Roman Provinces، Edited By: Kimberley Czajkowski And Benedikt Eckhardt In Collaboration With Meret Strothmann, Oxford University Press, 2020
48) Corbett, Percy Ellwood, The Roman Law Of Marriage, Oxford At The Clarendon Press, Great Britain, 1930.
49) Corbier Mireille, Cité, Territoire Et Fiscalité. In: Epigrafia. Actes Du Colloque International D'épigraphie Latine En Mémoire De Attilio Degrassi Pour Le Centenaire De Sa Naissance. Actes De Colloque De Rome (27-28 Mai 1988) Rome : École Française De Rome, 1991.
50) Corbier Mireille. Cité, Territoire Et Fiscalité. In: Epigrafia. Actes Du Colloque International D'épigraphie Latine En Mémoire De Attilio Degrassi Pour Le Centenaire De Sa Naissance. Actes De Colloque De Rome , École Française De Rome, 1991.
51) Danilo Dalla Renzo Lambertini, Istituzioni Di Diritto Romano, 02ed, G. Giappichelli Editore, Torino 2001.

52) David E Wilhite, Tertullian The African Theologian : A Social Anthropological Reading Of Tertullian's Identities, 2006.

53) David Ibbetson, Sources Of Law From The Republic To The Dominate: The Cambridge Companion To Roman Law, Cambridge University Press, New York, 2019.

54) David Johnston, Roman Law In Context, Cambridge University Press, United Kingdom,2004 .

55) Dean Hammer, Imperial Politics And Legislation In Roman Africa, In Augustine In Context,Cambridge University Press, 2018.

56) Dennis Kehoe, Agriculture In Roman North Africa, David Hollander &Timothy Howe, A Companion To Ancient Agriculture, 01 Ed ، Usa: John Wiley & Sons, 2020.

57) Dennis P. Kehoe, Thomas A. J. Mcginn, Ancient Law, Ancient Society, University Of Michigan Press Ann Arbor, 2017.

58) Dennis P ،Kehoe Law And The Rural Economy In The Roman Empire, The University Of Michigan, Michigan, 2007.

59) Detlef Liebs, Römische Jurisprudenz In Africa, Berlin 2005.

60) Detlef Liebs, Römische Jurisprudenz In Africa, Berlin, 1993.

61) Detlef Liebs, Römische Provinzia Ljurisprudenz, Hildegard Temporini, Berlin: De Gruyter. Teil 2, Bd. 15 ,1976.

62) Detlef Liebs, Römische Provinzia Ljurisprudenz, Hildegard Temporini, Berlin: De Gruyter. Teil 2, Bd. 15,1976.

63) Didier Viviers, Histoire De L ' Antiquité, Paris, Université Libre De Bruxelles, 2012.

64) Doležal, Stanislav, The Reign Of Constantine, 306-337 Continuity And Change In The Late Roman Empire, University Of South Bohemia Press, Czech Republic Issn, 2020.

65) Du Plessis, Paul J, Borkowski's Textbook On Roman Law, Oxford University Press, 06ed, Uk, 2020.

66) Duncan-Jones, Richard, Structure And Scale In The Roman Economy, Cambridge University Press, New York, 2002.

67) Duncan-Jones, Richard, The Economy Of The Roman Empire Quantitative Studies, Cambridge University Press, Britain, 1974.

68) E. C. Claek, M.A., Early Roman Law. The Regal Period, Macmillan And Co, London, 1872.

69) Eberle, Lisa Pilar, Law, Land, And Territories: The Roman Diaspora And The Making Of Provincial Administration, Proquest Llc, United States, 2015.

70) Elena Quintana Orive, Régimen Jurídico De La Responsabilidad De Los Funcionarios En Derecho Romano, Madrid, Universidad Autónoma De Madrid,Facultad De Derecho,Departamento De Derecho Privado, Social Y Económico و Régimen 2012.

71) Elizabeth A. Meyer, Legitimacy And Law In The Roman World Tabulae In Roman Belief And Practice, Cambridge University Press, New York, 2004.

72) Elizabeth Fentress, Where Were North African Nundinae Held?, Communities And Connections,Vol1, Issue6, Oxford,2007.

73) Elsemieke Daalder, The Decreta And Imperiales Sententiae Of Julius Paulus: Lawand Justice In The Judicial Decisions Of Septimius Severus, The Impact Of Justice On The Roman Empire, Proceedings Of The Thirteen Thworkshop Of The International Network Impact Of Empire, Vol34, Brill, Boston,2017.

74) Erdkamp Paul P.M, A Starving Mob Has No Respecr Urban Markets And Food Riots In The Roman World, 100 B.C. - 400 A.D, The Transformation Of Economic Life Under The Roman Empire, Impact Of Empire, Nottingham, Amsterdam, 2002.

75) Ernest Mercier, Histoire De L'afrique Septentrionale (Berbérie) De Puis Les Temps Les Plus Reculés Jusqu'à La Conquête Française 1830, Ernest Leroux Éditeur, Paris,1888.

76) Ernst, Wolfgang, Jakab, Eva, Usus Antiquus Juris Romani Antikes Recht In Lebenspraktischer Anwendung, Verlag Berhn Heidelberg, Germany, 2005.

77) Eva Jakab, Wolfgang Ernst, Kaufen Nach Römischem Recht Antikes Erbe In Den Europäischen Kaufrechtsordnungen, Universität Szeged, Berlin-Heidelberg,2008.

78) Eva Jakab, Wolfgang Ernst, Kaufen, Kaufen Nach Römischem Recht, Alexander Von Humboldt-Stiftung, Zürich Schweiz,2008.

79) Fara Nasti, Schiavone, Aldo, Jurists And Legal Science In The History Of Roman Law, Routledge, New York, 2022.

80) Feederick Parkee Walton, Historical Introduction Roman Law, William Geeen & Sons Law Publisheks, 02ed, London, 1912.

81) Fellmeth, Aaron X.Horwitz, Maurice, Guide To Latin In International Law, Oxford University Press,Vol02, London,2009,

82) Fentress, Elizabeth, Where Were North African Nundinae Held, Communities And Connections, Vol01, Issue06, 2007.

83) Fields, Nic , Roman Conquests: North Africa , Pen & Sword Military An Imprint Of Pen & Sword Books , Great Britain ,2010,

84) Frank Mclynn, Marcus Aurelius A Life, Da Capo Press Edition, Cambridge,2009.

85) Frank, Tenney , Roman Imperialism, The Macmillan Company, New York, 1914.

86) Frédéric Hurlet, Le Proconsul Et Le Prince D'auguste À Dioclétien, Diffusion D E Boccard, Paris, Bordeaux, 2006.

87) Frier, Bruce W. Mcginn, Thomas A.J., A Casebook On Roman Family Law, Oxford University Press, New York Auckland, 2004.

88) Geoffrey K. Piltz, A Note On Inscription Cil Xiii, 1998. A Lintrarius Among The Utricularia, 2020.
89) Geoffrey Parsons Miller, Rome And The Economics Of Ancient Law Ii: Roman Law And Economics: Oxford University Press, London, 2020, Vol Ii,2020.
90) George Mousourakis, The Historical And Institutional Context Of Roman Law, Routledg, Taylor & Francis Group, London, 2016,.
91) George Mousourakis, A Legal History Of Rome, Routledge ,2007.
92) George Mousourakis, Fundamentals Of Roman Private Law, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Auckland New Zealand,2012.
93) George Mousourakis, Roman Law And The Origins Of The Civil Law Tradition, Springer International Publishing Switzerland, Auckland, New Zealand,2015.
94) Greg Fisher, The Roman World From Romulus To Muhammad, Routledge, New York, 2022.
95) Gsell, Stéphane, Inscriptions Latines De L'algérie, Tome01, Librairie Ancienne Honoré Champion Édouard Champion , Paris, 1922.
96) Guey, Julien, Note Sur Le Limes Romain De Numidie Et Le Sahara Au Ive Siècle. In: Mélanges D'archéologie Et D'histoire, Tome 56, 1939.
97) Harper, Kyle, Slavery In The Late Roman World Ad 275–425, Cambridge University Press, United Kingdom, 2011,

98) Helen M ،Parkins, Roman Urbanism Beyond The Consumer City, Routledge, Taylor & Francis E-Library, London, 2005 .
99) Hemelrijk, Emily A., Women And Society In The Roman World, Cambridge University Press,2021.
100) Herbert Hausmaninger, Gamauf, Richard, A Casebook On Roman Property Law, Oxford University Press, New York, 2003.
101) Hollander, David B., Farmers And Agriculture In The Roman Economy, Routledge,London,2019.
102) J W Cairns, P J Du Plessis Beyond Dogmatics Law And Society In The Roman World, Edinburgh University Press, Vol03, Edinburgh, 2007.
103) J. Cornell, The Conquest Of Italy: The Cambridge Ancient History The Rise Of Rome To 220 B.C, 02ed, Vol07, Cambridge University Press, United Kingdom, 2008.
104) J.A. Vanrossum, The End Of The Bat Avian Auxiliaries As 'National' Units, Mpact Of Empire (Roman Empire, C. 200 B.C. -A.D. 476) Roman Rule And Civic Life: Local And Regional Perspectives Proceedings Of The Fourth Workshop Of The International Network, Amsterdam,2004.
105) Jacob Giltaij, Greek Philosophy And Classical Roman Law, Roman Law And Society, Oxford University Press, New York, 2016.
106) James G. Keenan J. G., Manning,Uri Yiftach-Firanko, Law And Legal Practice In Egypt From Alexander To The Arab Conquest: A Selection Of Papyrological Sources In

Translation, With Introductions And Commentary, Cambridge University Press, United Kingdom,2004.

107) Jane F. Gardner ,Slavery And Roman Law, The Cambridge World History Of Sl Avery, By Bradley Keith ,Paul Cartledge, V01, Cambridge University Press, 2011.

108) Jasper Griffin, Oswyn Murray, Boardman, John, The Oxford History Of The Classical World, Alt.Binaries.E-Book, 2003.

109) Jean Francois Gerkens, Droit Romain : Petits Lexiques Et Documents De Travail, Universite De Liege, Faculte De Droit, 2011.

110) Jean-François Gerkens, Droit Romain Petits Lexiques Et Documents De Travail, 3ème Baccalauréat En Droit Éditions De L'université De Liège, Edition 2010-2011.

111) Jérôme France, L'afrique Romaine Des Flaviens Aux Vandales, Université De -Bordeaux, 2005.

112) Jérôme France, Les Catégories Du Vocabulaire De La Fiscalité Dans Le Monde Romain, Part03, Pessac, 2007.

113) John Richardson, Roman Law In The Provinces, University Of Warwick, 2016.

114) John Richardson, Roman Provincial Administration 227bcto Ad 117, Bristol Classical Press, London,2001.

115) John.W. Martens, One God, One Law: Philo Of Alexandria On The Mosaic And Greco-Roman Law, Brill Academic Publishers, Vol 02, Boston.2003.

116) Johston David, Roman Law In The Provinces,Companion Toroman Law,2015.

117) Jonathan Edmondson, Cities And Urban Life In The Western Provinces Of The Roman Empire 30 Bce-250 Ce, A Companion To The Roman Empire, 2007.
118) Jonathan Edmondson, Cities And Urban Life In The Western Provinces Of The Roman Empire, 30 Bce–250 Ce , Blackwell Publishing Ltd 2006.
119) Jones, A. H. M., Studies Inroman Government And Law, Barne S & Noble, New York,1968.
120) José D'encarnaçao - Catarina Cunha Leal, Technique Et Métiers Dans L'épigraphie Romaine De L'occident Hispanique, L'africa Romana, Atti Dell'xi Convegno Di Studio Cartagine, 15 -18 Dicembre, Editrice N Torchietto - Ozieri,1996.
121) José Luis Alonso, The Constitutio Antoniniana And Private Legal Practice In The Eastern Empire In: Law In The Roman،Provinces. Edited By: Kimberley Czajkowski And Benedikt Eckhardt In Collaboration With Meret Strothmann, Oxford University Press, 2020.
122) Judith Evans Grubbs, Women And The Law In The Roman Empire,A Sourcebook On Marriage, Divorce And Widowhood, Routledge, New York,2002.
123) Julian Bennett, Trajan. Optimus Princeps A Life And Times, Routledge, London, 2005. P107.
124) Kaius Tuori The Emperor Of Law,The Emergence Of Roman Imperial Adjudication, Oxford Lniversity Press,London, 2016.

125) Kaj Sandberg, Magistrates And Assemblies A Study Of Legislative Practice In Republican Rome, Institutum Romanum Finlandiae,Vol 24,Rome, 2001.

126) Kehoe, Dennis P, Law And Rural Economy In The Roman Empire, The University Of Michigan Press, Michigan, 2007.

127) Kehoe, Dennis P, Mcginn, Thomas A, Ancient Law, Ancient Society,University Of Michigan Press,United States Of America, 2017.

128) Kehoe, Dennis, Agriculture In Roman North Africa, 01ed, John Wiley & Sons, Inc, 2021.

129) Kehoe, Dennis, Private And Imperial Management Of Roman Estates In North Africa, Law And History Review, Vol. 2, No. 2, Autumn, 1984.

130) Kenneth Wellesley, The Year Of The Four Emperors, 03ed, Routledge, London,.2000

131) Keith Bradley, Slavery And Society At Rome, Cambridge University Press, New York,1994.

132) Keith Bradley, Paul Cartledge, The Cambridge World History Of Sl Avery :The Ancient Mediterranean World, Cambridge University Press,Vol01, New York,2011.

133) Kimberley Czajkowski , Benedikt Eckhardt, Law In The Roman Provinces, Oxford University Press, United Kingdom, 2020.

134) Konrad Vossing, Die Mosaikinschrift Cil, Viii 12457 B Aus Der Synagoge Von Hamman Lif Und Die Fonnel De Donis Dei, L ' Africa Romana, Atti Del Xii Convegno Di

Studio Su «L'africa Romana» Olbia, 12-15 Dicembre 1996, Editrice Democratica Sarda, 1998.

135) Kremer, David, Ius Latinum Le Concept De Droit Latin Sous La République Et L'empire, De Boccard, Paris, 2005.

136) L. Carton, Les Fabriques De Lampes Dans L'ancienne Afrique, Mprimerie Typographique Et Lithographique L Fouqu E, Oran, 1916.

137) L.L. Kofanov Lexetivs, Lex Et Ius Ivris Romanis Origo Et Avgmen Viii—Iii Saecvlis A.C (Moscow, 2006).

138) Leadbetter Bill, Galerius And The Will Of Diocletian, Routedge, London, 2009.

139) Lecaudey, Timothée, Les Lois De La République Et Du Haut-Empire Romains, Recherches Au Cnrs, Paris 2002.

140) Lexetivs, L.L. Kofanov, Lex Et Ius Ivris Romanis Origo Et Avgmen Viii—Iii Saecvlis A.C, Ctazt, Moscow, 2006.

141) Liebs Detlef. Die Römische Jurisprudenz In Africa Im 4.Jh. Institutions, Société Et Vie Politique Dans L'empire Romain Au Ive Siècle Ap. Actes De La Table Ronde Autour De L'œuvre D'andré Chastagnol.Paris, 1989.

142) Liebs Detlef. Die Römische Jurisprudenz In Africa Im 4.Jh. N. Chr. In: Institutions, Société Et Vie Politique Dans L'empire Romain Au Ive Siècle Ap. J.-C. Actes De La Table Ronde Autour De L'œuvre D'andré Chastagnol (Paris, 20-21 Janvier 1989) Rome : École Française De Rome, 1992.

143) Liebs, Detlef, Die Römische Jurisprudenz In Africa Im 4.Jh. N. Chr In: Institutions, Société Et Vie Politique

Dans L'empire Romain Au Ive Siècle Ap. J.-C. Actes De La Table Ronde Autour De L'œuvre D'andré Chastagnol,Rome,2018,

144) Lina Girdvainyte, Law And Citizenship In Roman Achaia: Continuity And Change In: Law In The Roman Provinces., Oxford University Press, 2020.

145) Lintott, Andrew, Champlin, Edward, Bowman, Alan K., The Cambridge Ancient History The Augustan Empire, 43 B.C—A.D. 69, Cambridge University Press, V05, 02ed, New York,2006.

146) Lisa Pilar Eberle, Law, Land, And Territories:The Roman Diaspora And The Making Of Provincial Administration, University Of California, Berkeley,2014.

147) Liu, Jinyu, Collegia Centonariorum: Th E Guilds Of Textile Dealers In The Roman West, Brill, Vol 34, New York, 2009.

148) Ludwig Mitteis, Reichsrecht Und Volksrecht In Den Östlichen Provinzen Des Römischen Kaiserreichs, Druck Und Verlag Von B. G. Teubner, Leipzig Germany, 1891.

149) Luuk De Ligt, Law-Making And Economic Change During The Republic And Early Empire: Roman Law And Economics Institutions And Organizations, Oxford University Press, Edited By: Giuseppe Dari-Mattiacci And Dennis P. Kehoe, Oxford University Press, Vol 01, 2020.

150) M. Charpentier, Annales, Oeuvres Complètes De Tacite. Tome Premier. Annales /Traduction De Dureau De Lamalleparis - Imprimerie F Levé, Rue Cassette. 17.

151) M. F. Mackeldey, Histoire Des Sources Du Droit Romain., Toussaint, Libraire-Éditeur, Paris, 1846.
152) M. H. Crawford, F. Beltrán Lloris, The Lex Riui Hiberiensis, 2013.
153) M.H. Crawford, Roman Statutes, Institute Of Classical Studies School Of Advanced Study,University Of London, 1996.
154) Mackeldey, M. F., Histoire Des Sources Du Droit Romain., Toussaint, Libraire-Éditeur, Paris, 1846.
155) Mahar Asim Shafiq, Roman Law History Of Roman Law, Punjab, Pakistan. 2014 .
156) Malavolta, M,Art ،Ius Italicum, Dizionario Epigraphico Iv, Fasc, Col ،,1985.
157) Marcel Benabou, La Résistance Afncaine À La Romanization, Édition La Decouverte, Vol07, Paris, 2005.
158) Mark D. Ellison , Visualizing Christian Marriage In The Roman World , Proquest Llc. ,Nashville, Tennessee , 2017.
159) Marya Calati, Antonio E Frigerio, Storia Antica E Moderna, Garznti, Italy, 1973.
160) Marzano, Annalisa, Roman Villas In Central Italy: A Social And Economic History,Brill, Leiden , Boston,2007.
161) Mastino, Attilio, Come Le Generazioni Delle Foglie, Così Anche Quelle Degli Uomini: Nuove Ipotesi Sulle Due Iscrizioni Bilingui Dal Municipio Di Thignica - Aïn Tounga, Cuola Archeologica Italiana Di Cartagine, 2020.
162) Matthijs Wibier, Legal Education, Realpolitik, And The Propagation Of The Emperor's Justice, The Impact Of Justice On The Roman Empire, Proceedings Of The Thirteen

Thworkshop Of The International Network Impact Of Empire, Vol34, Brill, Boston,2017.
163) Meret Strothmann, Roman City-Laws Of Spain And Their Modelling Of The Religious Landscape In: Law In The Roman Provinces. Edited By: Kimberley Czajkowski And Benedikt Eckhardt In Collaboration With Meret Strothmann, Oxford University Press, 2020.
164) Merletto, Antonella, Public Toilets (Foricae) And Sanitation In The Ancient Roman World: Case Studies In Greece And North Africa,Bath University,Uk, 2021.
165) Michele George , The Roman Family In The Empire Rome, Italy, And Beyond , Oxford University Press, New York , 2005.
166) Michele Rostovtzeff , Storia Economica E Sociale Dell'impero Romano , Nuova Edizione Accresciuta Di Testi Inedita A Cura Di Arnaldo Marcone, Prima Edizione ,Sansoni 2003.
167) Michele Rostovtzeff, Storia Economica E Sociale Dell'impero Romano, Sansoni, 2003.
168) Miranda Eleanor Williams, The African Policy Of Justinian I, Oxford University Press, Trinity, 2015.
169) Miriam T. Griffin, Nero The End Of A Dynasty, Routledge, Taylor & Francis E-Library, 2001,P223.
170) Myrto Malouta, Andrew Wilson, Mechanical Irrigation: Water-Lifting Devices In The Archaeological Evidence And In The Egyptian Papyri, The Roman Agricultural Economy, Organization, Investment, And Production, Oxford University Press,United Kingdom,2013.

171) Nardo, Don, Roman Roads And Aqueducts, Reference Point Press, San Diego 2015.
172) Nicola Laneri, Performing Death Social Analyses Of Funerary Traditions In The Ancient Near East And Mediterranean , Minor Corrections, University Of Chicago, 2008.
173) Olga Tellegen-Couperus, A Short History Of Roman Law, Routledge, Taylor & Francis E-Library, London, 2003.
174) Olivier Hekster, The Impact Of Justice On The Roman Empire C. 200 B.C.–A.D. 476 : Proceedings Ofthe Thirteenthworkshop Of The International Network Impact Of Empire, Brill, Leiden,Boston, 2017.
175) Oruns, G., Lex Metalli Vipascensis, Vol06.
176) P. F. Girard & F. Senn, Les Lois Des Romains,, The Roman Law Library, Napoli, 1977.
177) Parkins, Helen M, Roman Urbanism Beyond The Consumer City, Routledge, London,2005 .
178) Pascal Arnaud, Simon Keay Roman Port Societies The Evidence Of Inscriptions, Cambridge University Press, New York,2020.
179) Paul Erdkamp, The Grain Market In The Roman Empire, A Social, Political And Economic Study, Cambridge University Press, New York,2005.
180) Pen & Sword Books, Great Britain,2010.
181) Percy Ellwood Corbett, The Roman Law Of Marriage, The Clarendon Press, Oxford, 1930.

182) Peter Temin, The Roman Market Economy Princeton University Press, New Jersey, 2013.
183) Peyras, Jean, La Terre Et Les Hommes De La Provincia Africa, De La Loi Agraire De 111 Avant J.-C. À Jules César, Riparia, Université De Franche-Comté, 2018.
184) Plessis, Paul J. Du Ando, Clifford Tuori, Kaius, Roman Law And Society, Oxford University Press, United Kingdom,2016,
185) Posted At The University Of Lausanne Open Archive, 2010.
186) Raphael Taubenschlag, The Law Of Graeco-Roman Egypt In The Light Of The Papyri, 02ed, Panstwowe Wydawnlctwo Naukowe, Warszawa, 1955.
187) Ray Laurence, The Roads Of Roman Italy, Routledge, London, 2002 .
188) René Louis Victor Cagnat, L'armée Romaine D'afrique Et L’occupation Militaire De L’afrique Sous Les Empereurs, Imprimerie Nationale E. Leroux, 2013.
189) Richard Alston, Aspects Of Roman History, Ad 14–117, Routledge London: Taylor And Francis, 2005.
190) Robert K. Fleck, F. Andrew Hanssen, And Dennis P. Kehoe, What Can The Endogenous Institutions Literature Tell Us About Ancient Rome? In: Roman Law And Economics: Institutions And Organizations, Vol I, Oxford University Press, 2020.
191) Roselaar, Saskia T. Public Land In The Roman Republic A Social And Economic History Ofager Publicus

In Italy, 396–89 Bc, Oxford University Press, New York, 2010.

192) Saskia T. Roselaar, Cicero And The Italians: Expansion Of Empire, Creation Of Law, Edinburgh University Press, Edinburgh,2020.

193) Scullard, H. H., Roman Politics 220-150 B.C., Oxford At The Clarendon Press,1951.

194) Sellers, M N S, Republican Legal Theory The History, Constitution And Purposes Of Law In A Free State, Palgrave Macmillan,University Of Baltimore, London, 2003.

195) Shaw, Brent D, Water And Society In The Ancient Maghrib : Technology, Property And Development, Antiquités Africaines, Vol20, 1984.

196) Sherwin-White, A. N., Roman Society And Roman Law In The New Testament, Oxford Lniversity Press, New York,1963.

197) Soromenho Augusto, La Table De Bronze D'aljustrel Rapport ،,1877.

198) Stéphane Benoist,Anne Gangloff Culture Politique Impériale Et Pratique De La Justice: Regards Croisés Sur La Figure Du Prince «Injuste», The Impact Of Justice On The Roman Empire,Vol 34,Brill, London,2017.

199) T. J. Cornell , The Conquest Of Italy: The Cambridge Ancient History The Rise Of Rome To 220 B.C, 02ed, Vol07, Cambridge University Press, United Kingdom, 2008.

200) Tacitus, Cornelius, The Annals The Reigns Of Tiberius, Claudius, And Nero, Oxford University Press, Translated By J. C. Yardley, New York,2008
201) Tenney Frank, An Economic History Of Rome To The End Of The Republic, Johns Hopkins Prrss, Baltimore, 1920.
202) Theodor Mommsen, A History Of Rome Under The Emperors, Routledge, London, 1996
203) tHeodor Mommsen, The History Of Rome, Vol02, Cambridge University Press, New York,2009.
204) Theodor Mommsen, The History Of Rome, Vol02, Cambridge University Press, New York ,2009.
205) Thomas J. Mcsweeney, Priests Of The Law Roman Law And The Making Of The Common Law's First Professionals, Oxford University Press, United Kingdom, 2019.
206) Touatia Amraoui, Crafts In Roman North Africa, Technical Transfer And Permanence Through Grain Mills And Fullonicae, University Of New England,020.
207) Valerius M. Ciucă Aurora Ciucă, Jus Naturae Et Gentium Fondements Romains Du Droit International, Laboratoire De Recherche Sur L'industrie Et L'innovation Université Du Littoral Côte D'opale, 2007.
208) Ville Georges, La Gladiature En Occident Des Origines À La Mort De Domitien. Rome : Ecole Française De Rome, Bibliothèque Des Écoles Françaises D'athènes Et De Rome,1981.
209) Volterra Edoardo, Bibliografia Di Diritto Agrario Romano, Firenze, B ،Coppini, 1951.

210) W,Roller, Duane, The World Of Juba Ii And Kleopatra Selene: Royal Scholarship On Rome's African Frontier, Routledge,2003.
211) W. W. Buckland, Arnold D. Mcnair, Roman Law And Common Law A Comparison In Outline, 02ed, Cambridge University Press, Uk, 2008.
212) W. W. Buckland, Ll.D., F.B.A, A Text-Book Of Roman Law From Augustus To , Revised By Peter Stein , Third Edition , Cambridge University Press, Britain ,1975.
213) Walter Scheidel, The Cambridge Companion To The Roman Economy, Cambridge University Press, Uk, 2012.
214) Walton, Feederick Parkee, Historical Introduction In The Roman Law, William Geeen & Sons, 02ed, Edinbuegh 1912.
215) Warmingtgn, E. H, Remains Of Old Latin Lucilius The Twelve Tables, Harvard University Press, Vol. 03, London, 2020.
216) Watson, Alan, The Spirit Of Roman Law, The University Of Georgia Press, London,1995.
217) Willem J. Zwalve, Callistus's Casesome Legal Aspects Of Roman Business Activitie, Proceedings Of The Second Workshop Of The International Network Imp Act Of Empire (Roman Empire, C. 200 B.C. - A.D. 476) Nottingham, 2001.
218) Williams, Stephen, Diocletian· And The Roman Recovery, Routledge, London,2000.
219) Williams, Stephen, Friell, Gerard, Theodosius. The Empire At Bay, Routledge,London, 2005.

220) Wolfgang Kaiser, Hendrik Weßel: Das Recht Der Tablettes Albertini, Zeitschrift Der Savigny-Stifung Für Rechtsgeschichte 122, 2005.

221) Московский Государственный, Стптут Москва, 2016.

222) О. Г. Михайлова, Фрументарні Закони І Види Соціального Хліба У Давніх Римлян: Лінгвокультурологічний Аспект, Philology, Viii(72), Issue: 241,, Київ, Україна, 2020.

**ثالثا المقالات والدوريات**

**III. باللغة العربية**

1) بن عبد المؤمن محمد، قمح بلاد المغرب القديم بين المادة الغذائية والسياسة، دورية كان التاريخية، العدد 10، 2010.

2) عطية سميرة، جراية محمد رشدي، التعدين في إفريقيا الرومانية (قانون Lex Metalli نموذجاً)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مج08، عدد03، الجزائر، 2023.

3) عطية سميرة، جراية محمد رشدي، القوانين الزراعية في مقاطعات افريقيا خلال عهد الأسرة النيرفية الانطونية 96-192م، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد06، العدد02، 2022.

**4**) العلوي محمد عبد الحميد، أهمية القانون الروماني و مراحل تطوره، مجلة تهامة، العدد 10.

5) فاضل لخضر، الأنشطة التجارية و المرفئية في الجزائر القديمة خلال العهد الروماني، دورية كان التاريخية، العدد 23، مارس 2014.

6) قاسم محمد، الوضعية العامة لمقاطعة موريتانا القيصيرية خلال التواجد الروماني، مجلة التراث، العدد29، مجلد01، 2018.

## IV. باللغة الاجنبية

1) A. D. Lee, Decoding Late Roman Law, Journal Of Roman Studies, Vol. 92,2002.
2) A. H. Campbell, West Roman Vulgar Law: The Law Of Property, The Journal Of Roman Studies, Vol. 43,1953.
3) Brunt, P A, Lex De Imperio Vespasiani, Journal Of Roman Studies, Vol67, Jstor, 1977.
4) Cam Grey, Revisiting The 'Problem' Of Agri Deserti In The Late Roman Empire, Journal Of Roman Archaeology, Volume 20, 2007.
5) Daniel Hoyer, Public Feasting, Elite Competition, And The Market Economy Of Roman North Africa, The Journal Of North African Studie, Vol18,Routledge London,2013.
6) David L. Stone, Lea M. Stirling, Mortuary Landscapes Of North Africa, Phoenix , Journal Of The Classical Association Of Canada, University Of Toronto Press, Toronto,2007.
7) Domingo, Rafael, Roman Law: Basic Concepts And Values, Electronic Journal, University Of Navarra, 2017 .
8) Domingo, Rafael, Justinian And The Corpus Iuris: An Overview, Ssrn Electronic Journal ·,2017.
9) F. Pringsheim, The Unique Character Of Classical Roman Law, The Journal Of Roman Studies, Vol. 34, Parts 1, 1944.
10) Gamauf, Richard, Slaves Doing Business: The Role Of Roman Law In The Economy Of A Roman Household, European Review Of History: Revue Europeenne D'histoire, London , 2009.

11) J. C. Edmondson, Mining In The Later Roman Empire And Beyond: Continuity Or Disruption, The Journal Of Roman Studies, Vol. 79, 1989.

12) J. S. Richardson, The Ownership Of Roman Land: Tiberius Gracchus And The Italians, The Journal Of Roman Studies, Vol. 70, 1980.

13) J.S. Reid, The So-Called Lex Iulia Municipalis, Journal Of Roman Studies, Vol05, Jstor, 1915

14) Jefferson Elmore, The Professiones Of The Heraclean Tablet (Lex Iulia Municipalis), The Journal Of Roman Studies, Vol. 5, 1915.

15) Jerzy Kolendo, Le Colonat En Afrique Sous Le Haut-Empire,2e Édition, Revue Et Considérablement Augmentee, Annales Littéraires De L'université De Besançon,,Paris,1991.

16) Kolendo Jerzy, Le Colonat En Afrique Sous Le Haut-Empire, Deuxième Édition Revue Et Augmentée, Besançon: Université De Franche-Comté, Annales Littéraires De L'université De Besançon, 1991.

17) M. Cary, Notes On The Legislation Of Julius Caesar, The Journal Of Roman Studies, Vol. 19, 1929.

18) M. W. Frederiksen, He Lex Rubria: Reconsiderations, The Journal Of Roman Studies, Vol. 54, Parts 1,1964.

19) Mathisen, Ralph, Provinciales, Gentiles, And Marriages Between Romans And Barbarians In The Late Roman Empire, Journal Of Roman Studies,Vol99,2009 .

20) Mcelderry, R. Knox Some Conjectures On The Reign Of Vespasian, Journal Of Roman Studies, Vol 3, 1913.

21) Millar, Fergus, Local Cultures In The Roman Empire: Libyan, Punic And Latin In Roman Africa, The Journal Of Roman Studies, Vol. 58, Parts 1, 1968.
22) Nicola Mackie, La Mine Antique D'aljustrel (Portugal) Et Les Tables De Bronze De Vipasca By C. Domergue, Journal Of Roman Studies, Vol. 75,1985.
23) Pringsheim, Fritz, The Legal Policy And Reforms Of Hadrian, The Journal Of Roman Studies, Vol. 24, 1934.
24) Quinn, Josephine Crawley Wilson, Andrew, Capitolia,Vol103, Journal Of Roman Studies, 2013.
25) Rachel Feig Vishnia, Roman Elections In The Age Of Cicero Society, Government, And Voting, Routledge, New York, 2012.
26) Ralf Michaels, The New, Old, Jus Gentium Privatum Ralf, Cornell International Law Journal Online, Vol51, 2018 .
27) Salma Mohammed Bakr Husawi, Agricultural Legislation And Its Impact On Economic Conditions In Africa During The Roman Era 146 Bc- 284 Ad, Journal Of The General Union Of Arab Archaeologists, Vol 03, Issue 03,2018.
28) Schulz, Fritz, A Collection Of Roman Legal Maxims On Papyrus, The Journal Of Roman Studies, Vol. 31,1941.
29) Sherwin-White, A. N., The Tabula Of Banasa And The Constitutio Antoniniana, The Journal Of Roman Studies, Vol. 63, 1973.
30) T. D. Barnes, Legislation Against The Christians, The Journal Of Roman Studies, Vol. 58, Parts 1, 1968

31) Tenney Frank , Notes On Roman Commerce , The Journal Of Roman Studies, Vol. 27, Part 1: Papers Presented To Sir Henry Stuart Jones ,1937
32) Tenney Frank, Dominium In Solo Provinciali, And Ager Publicus, The Journal Of Roman Studies, Vol. 17,1927.
33) Tenney Frank, Notes On Roman Commerce, The Journal Of Roman Studies, Vol. 27, Part 1: Papers Presented To Sir Henry Stuart Jones,1937.
34) Ward-Perkins, J. B, From Republic To Empire: Reflections On The Early Provincial Architecture Of The Roman Wes, Journal Of Roman Studies, Rome, 2017.
35) Watkins, Thomas H.: Coloniae And Ius Italicum In The Early Empire In The Classical Journal, 78, 4, 1983
36) Westbrook, Raymond, Property And The Family In Biblical Law, Journal Of The American Oriental Society, Sheffield Academic Press, England, 1991.
37) William E. Conklin, He Myth Of Primordialism In Cicero's Theory Of Jus Gentium, Leiden Journal Of International Law, Vol 10, Canada, 2010.

**رابعاً الموسوعات والمعاجم**

**I. باللغة العربية**

1) المحجوب عبد المنعم، معجم تانيت، دار الكتب العلمية، دار تانيت، ليبيا، 2013

**II. باللغة الاجنبية**

1) Berger Adolf , Encyclopedic Dictionary Of Roman Law, The American Philosophical Society, The Americ (New York, 1953), Xliii.

2) Berger Adolf, Encyclopedic Dictionary Of Roman Law, The American Philosophical Society, Vol 43, Part 02, New York, 1953.
3) Bunson Matthew, Encyclopedia Of The Roman Empire Revised Edition, Facts On File, Revised Edition, New York, 2002.
4) Christopher Fuhrmann ,Ius Italicum, The Encyclopedia Of Ancient History, First Edition, Blackwell Publishing ,2013.
5) Francis G ،Gentry And Other, Brill's New Pauly, Encyclopaedia Of The Ancient World Classical Tradition, Volume 1,A-Del, English Edition, Brill Leiden – Boston,2006
6) M. Coltelloni-Trannoy , Juba Encyclopédie Berbère, In 25 Iseqqemâren Juba, Aix-En-Provence, Edisud, Vol25, , 2003 [En Ligne], Mis En Ligne Le 01 Juin 2011, Consulté Le 04 Novembre 2015.
7) Matthew Bunson, Encyclopedia Of The Roman Empire, Facts On File, Inc. New York,2002.
8) Simon Corcoran, Tablettes Albertini, The Encyclopedia Of Ancient History, 01ed ،Blackwell Publishing Ltd, 2013 .
9) Verboven, Koenraad, Associations, Roman, Oxford Classical Dictionary, 2019.

**خامسا الاطروحات والرسائل الجامعية**

**I. باللغة العربية**

**1)** بوغرارة وفاء، الحياة الثقافية في المغرب القديم بين الاصالة و تأثر الثقافات الوافدة 146ق.م -431م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الثقافي و الاجتماعي المغاربي عبر العصور، جامعة ادرار، 2013-2014.

**2)** عولمي الربيع، المسيحية في بلاد المغرب و دورها في احداث القرنين الرابع و الخامس الميلاديين، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة باتنة01، 2016.

**3)** قاسم محمد، الوضعية الاجتماعية و الديموغرافية لغرب موريطانيا القيصرية من 42 م الى سنة 284 م، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ القديم، جامعة وهران 01، 2015.

4) مختار ناير، التجارة البحرية في الحوض الغربي للبحر الابيض المتوسط في العصور القديمة من عهد الفنيقيين الى عهد الاحتلال الروماني، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ القديم، جامعة وهران 1 احمد بن بلة، 2017- 2018.

**5)** منصوري خديجة، التطورات الاقتصادية لموريطاينا القيصرية اثناء الاحتلال الروماني، اطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 1996.

6) نصيرة ساحير، النشاط الزراعي و الصناعي في مقاطعتي موريتايا الطنجية و بيتكا و الحركة التجارية بينهما خلال العهد الامبراطوري الروماني الاعلى، اطروحة دكتوراه في التاريخ القديم، جامعة الجزائر 02، قسم التاريخ، 2012/2011.

**II.** **باللغة الاجنبية**

1) Alan Rushworth, Soldiers And Tribesmen: The Roman Army And Tribal Society In Late Imperial Africa ,V01, Newcastle University Library , Thesis Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy At The University Of Newcastle Upon Tyne, 1992

2) Amy Elizabeth Place, Fashioning Identity In The Late Roman And Late Antique World: The Case Of North Africa (C. Ad 200-500), Thesis Submitted For The Degree Of Doctor Of Philosophy At The University Of Leicester 2020.

3) Anna Leone, Evolution And Change: Town And Country In Late Antique North Africa, Part 1, Thesis

Submitted For The Degree Of Doctor Of Philosophy At The University Of Leicester Specializzazione In Archeologia - Universita' La Sapienza, Rome) School Of Archaeological Studies University Of Leicestermay 2001.

4) Antonella Patricia Merletto, Public Toilets (Foricae) And Sanitation In The Ancient Roman World: Case Studies In Greece And North Africa, A Thesis Submitted For The Degree Of Doctor Of Philosophy Department Of Architecture & Civil Engineering October, University Of Bath, 2020.
5) Buzaian, Ahmed M, Ancient Olive Presses And Oil Production In Cyrenaica North-East Libya, Part 01, Thesis Submitted For The Degree Of Doctor Of Philosophy At The University Of Leiceste 2019.
6) Colleen Donahoe, B.A. A, Mandata: Bonds Of Trust And Obligation In Roman Society, A Thesis Submitted To The School Of Graduate Studies In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Master Of Arts, Mcmaster University, 2010 .
7) Gilles F. Bransbourg, Fiscalité Et Enjeux De Pouvoir Dans Le Monde Romain, Thèse Pour L'obtention Du Grade De Docteur De L'ehess Discipline: Histoire Et Civilisation, Paris, 2010.
8) Hewitt, Sonia, The Urban Domestic Baths Of Roman Africa, A Thesis Submitted To The School Of Graduate Studies In Partial Fulfilment Of The Requirements For The Degree Doctor Of Philosophy, 2000.

9) Imrie, Alex , The Constitutio Antoniniana An Edict For The Caracallan Empire , Doctor Of Philosophy The University Of Edinburgh , 2015
10) Matthew Simon Hobson Ma, The African Boom? Evaluating Economic Growth In The Roman Province Of Africa Proconsularis, Thesis Submitted For The Degree Of Doctor Of Philosophy At The University Of Leicester,2012.
11) Mauro De Nardis, The Writings Of The Roman Land Surveyors: Technical And Legal Aspects, Hesis Submitted To The University Of London For The Degree Of Doctor Of Philosophy, University College London,1994.
12) Pichot, Adeline, Les Édifices De Spectacle Des Maurétanies Romaines, Thesis, University Of Lausanne.
13) Vennarucci, Rhodora Grate, A City Of Shops, A Nation Of Shopkeepers": Fixed-Point Retailing In The City Of Rome, Late 3 Rd C Bce To 2 Nd /3 Rd C Ce, A Dissertation Submitted To The Faculty Of The Graduate School Of The University At Buffalo, State University Of New York In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy,2015.

### المواقع الالكترونية

1) كودكس/ ثيودوسيانوس – ألشيترون، الموسوعة الاجتماعية الحرة (alchetron.com)
2) Codex Gregorianus – Bing
3) Codex Gregorianus: Antiker römischer Gesetzestext wiederentdeckt – Spektrum der Wissenschaft

4) **http://www.antiques.com/classified/Antique-Books---Manuscripts/Law---Government/Antique-Corpus-Iuris-Civilis-the-body-of-civil-law-c1647---Item---7078**
5) Http://Www.Thelatinlibrary.Com/Law/Maine.Html
6) https://brewminate.com/justinian-i-and-a-failed-attempt-to-reunite-the-ancient-roman-empire/
7) https://ca.m.wikipedia.org/wiki/Lex_Manciana
8) https://ca.m.wikipedia.org/wiki/Sermo_procuratorum
9) https://ca.m.wikipedia.org/wiki/Sermo_procuratorum
10) https://en.wikipedia.org/wiki/Code_of_Justinian
11) https://irmaosestoicos.com/2020/08/31/algumas-coisas-estao-em-nosso-poder-e-outras-nao-epicteto
12) https://www.oxfordreference.com/
13) https://www.pinterest.com/pin/621567186043145787
14) https://www.thecollector.com/septimius-severus/
15) https://www.timetoast.com/timelines/etapas-del-derecho-romano-2d2d2905-c34a-4e4b-b27c-2a4cc9546eca

16) https://www.unesco.de/kultur-und-natur/weltdokumentenerbe/weltdokumentenerbe-deutschland/constitutio-antoniniana
17) Justinian Law Code - Bing images
18) logeion.uchicago.edu/perduellio
19) Septimius Severus: Rome's First African Emperor
20) The Latin - Latin dictionary | Glosbe
21) أقراص ألبرتيني ~ 493-496 م (danstopicals.com)
22) كوربوس يوريس سيفيليس - صور بنج (**bing**.**com**)

# الفهارس

# فهرس الأماكن والمدن

## فهرس الأماكن والمدن

# فهرس الاعلام و الشخصيات

## فهرس الاعلام و الشخصيات

أ

ب



ت



ث



ج

هـ



ي

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

# الملخص

## الملخص

إن أثر التشريعات الرومانية الاقتصادي والاجتماعي في شمال إفريقيا منذ عام 146ق.م وحتى عام 429 م هو سرد لتطورات معقدة انكشفت خلال العصر الجمهورية والإمبراطوري، فخلال العصر الجمهوري، وقعت بلاد المغرب القديم تحت سيطرة روما بعد هزيمة قرطاج 146ق.م، مما مهد الطريق للتطورات القانونية اللاحقة، كما شهد العصر الجمهوري التوسع التدريجي للقوانين الرومانية وهياكل الحكم، ودمج شمال إفريقيا في الإطار القانوني الروماني الأوسع.

كان لهذا التشريع تأثير عميق على اقتصاد شمال إفريقيا، حيث سهّل إنشاء الهياكل القانونية الرومانية في مجالات؛ الزراعة والري والضرائب والتجارة...، مما ساهم في النمو الاقتصادي والاستقرار، كما عزز بناء البنية التحتية، مثل الطرقات والموانئ، وربط المنطقة بالإمبراطورية الرومانية بشكل أوسع، بالإضافة الى ذلك ساعدت إصلاحات الأراضي وقوانين الملكية على تعزيز السيطرة الرومانية على الأراضي الزراعية الشاسعة، وتشكيل المشهد الاقتصادي لشمال إفريقيا.

كما تركت التشريعات الاجتماعية بصماتها على مجتمع شمال إفريقيا، بحيث أثرت القوانين الرومانية على جوانب مختلفة من الحياة اليومية، من الهياكل الأسرية إلى الممارسات الاجتماعية الاخرى، الى جانب ان النظام القانوني الروماني أدخل إجراءات ومفاهيم قانونية جديدة أثرت في إقامة العدل في شمال إفريقيا، وتبعاً لذلك أدى انتشار بعض الحقوق والمواطنة الرومانية إلى الاندماج الاجتماعي الى حد كبير داخل المجتمعات المحلية.

كانت إحدى النتائج الأكثر وضوحًا للتأثير الروماني ظهور مدن على الطراز الروماني في شمال إفريقيا، ازدهرت هذه المراكز الحضرية كمراكز للإدارة والتجارة والثقافة، حيث ظهرت المثُل الرومانية المعمارية والمدنية وفقاً لقوانين ودساتير الرومان، مما ساهم في تحضر المنطقة، ليس هذا فقط بل أصبح الفقهاء والمحامون الأفارقة منخرطين بعمق في القانون الروماني، وقاموا بتكييفه مع السياقات المحلية وساعدوا في تشكيل المشهد القانوني لشمال إفريقيا، كما أتاحت

هذه الخبرة القانونية مزيجًا من التقاليد القانونية الرومانية والأصلية، مما يبرز الاندماج والأثر العميق بين التشريع الروماني والعادات المحلية، حيث كان أثر التشريعات الرومانية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 429م شاملاً ومتعدد الأوجه، أدى الى تطور النظم القانونية عبر العصور المختلفة، وإلى اندماج بلاد المغرب القديم في الإطار القانوني الروماني، كان لهذا التكامل تأثير تحويلي على اقتصاد ومجتمع المنطقة، بالإضافة الى التنمية الحضرية، مع تعزيز نمو الخبرة القانونية في البلاد.

**الكلمات المفتاحية**: التشريعات الرومانية، الدساتير، أثر القوانين، الاقتصاد، المجتمع، بلاد المغرب القديم، النظم القانونية، فقهاء القانون، الإمبراطورية الرومانية.

**Abstract**:

The impact of Roman economic and social legislation in the ancient Maghreb from 146 B.C to 429 A.D is a narrative of complex developments that unfolded during the Republican and Imperial eras. During the Republican era, ancient North African came under Roman control after the defeat of Carthage in 146 B.C, paving the way for subsequent legal developments, The Republican era also witnessed the gradual expansion of Roman laws and governance structures, integrating the ancient Maghreb into the broader Roman legal framework.

This legislation had a profound effect on the economy of the ancient Maghreb, facilitating the establishment of Roman legal structures in areas such as agriculture, irrigation, taxation, and trade, contributing to economic growth and stability, as well as the enhancement of infrastructure like roads and ports, linking the region more extensively with the Roman Empire. Additionally, land reforms and property laws helped consolidate Roman control over vast agricultural lands and shaped the economic landscape of North Africa.

The social legislation also left its mark on the ancient Maghreb society, as Roman laws influenced various aspects of daily life, from family structures to other social practices. The Roman legal system introduced new legal procedures and concepts that contributed to the establishment of justice in North Africa. As a result, the spread of certain Roman rights and citizenship led to significant social integration within local communities.

One of the most evident outcomes of Roman influence was the emergence of Roman-style cities in North Africa, These urban centers thrived as hubs for administration, trade, and culture, showcasing Roman architectural and civic ideals based on Roman laws and constitutions, This not only cultivated urbanization in the region but also deeply engaged African jurists and lawyers in Roman law, adapting it to local contexts and

contributing to the legal landscape of North Africa, This legal expertise allowed for a blend of Roman and indigenous legal traditions, highlighting the deep integration and influence between Roman legislation and local customs.

The economic and social impact of Roman legislation until 429 A.D was comprehensive and multifaceted, driving the evolution of legal systems across different eras and integrating the ancient Maghreb within the Roman legal framework. This integration had transformative effects on the region's economy and society, along with urban development, while enhancing legal expertise within the region.

**Keywords**: Roman legislation, constitutions, impact of laws, economy, society, ancient North African, legal systems, jurists, Roman Empire.

**Résumé**:

L'impact de la législations romaines économiques et sociales en Afrique du Nord en 146 avant J.C, jusqu'à 429 après J.C, est le récit de développement complexe qui se sont déroulés au cours des époque républicaine, et impériale. Durant l'époque républicaine, le maghreb antique tomba sous le contrôle de Rome après la défaite de Carthage en 146 avant J.C, cela a ouvrant la voie à des évolutions juridiques ultérieures. L'ère républicaine a également été le témoin de l'expansion progressive des lois romaines et des structures de gouvernance, intégrant l'Afrique du Nord dans un cadre juridique romain plus large.

Cette législation a eu un impact profond sur l'économie de l'Afrique du Nord, facilitant l'établissement de structures juridiques romaines dans des domaines tels que l'agriculture, l'irrigation, la taxation et le commerce. Cela a contribué à la croissance économique et à la stabilité, ainsi qu'au renforcement des infrastructures telles que les routes et les ports, établissant des liens plus étroits entre la région et l'Empire romain. De plus, les réformes foncières et les lois sur la propriété ont contribué à consolider le contrôle romain sur de vastes terres agricoles et ont façonné le paysage économique de l'Afrique du Nord.

Les législations sociales ont également laissé leur empreinte sur la société de l'Afrique du Nord, les lois romaines ayant influencé divers aspects de la vie quotidienne, des structures familiales à d'autres pratiques sociales. Le système juridique romain a introduit de nouvelles procédures et concepts juridiques qui ont contribué à l'établissement de la justice en Afrique du Nord. En conséquence, la diffusion de certains droits et de la citoyenneté romaine a conduit à une intégration sociale significative au sein des communautés locales.

L'une des conséquences les plus évidentes de l'influence romaine a été l'émergence de villes de style romain en Afrique du Nord. Ces centres

urbains ont prospéré en tant que pôles d'administration, de commerce et de culture, reflétant les idéaux architecturaux et civiques romains conformément aux lois et aux constitutions romaines. Cela a non seulement favorisé l'urbanisation dans la région, mais a également profondément impliqué les juristes et avocats africains dans le droit romain, en l'adaptant aux contextes locaux et en contribuant au paysage juridique de l'Afrique du Nord. Cette expertise juridique a permis un mélange de traditions juridiques romaines et indigènes, soulignant l'intégration profonde entre la législation romaine et les coutumes locales.

L'impact économique et social des législations romaines jusqu'en 429 après J.-C. a été complet et multifacette, façonnant l'évolution des systèmes juridiques à travers différentes époques et intégrant l'ancien de l'Afrique du Nord dans le cadre juridique romain. Cette intégration a eu des effets transformateurs sur l'économie et la société de la région, ainsi que sur le développement urbain, tout en renforçant l'expertise juridique au sein de la région.

**Les Mots clés** : législations romaines, constitutions, impact des lois, économie, société, ancien de l'Afrique du Nord, systèmes juridiques, juristes, Empire romain.